

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٤٥ - ١٩٤٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الخامس - العقد العادي الأول الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع
في ٣٠ نيسان سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - الأوراق الواردة

٣ - الأسئلة والاقتراحات

٤ - مشروع قطع حساب موازنة سنة ١٩٤٣ وتقرير اللجنة عليه

٥ - مشروع قانون موازنة سنة ١٩٤٥ وتقرير اللجنة عليه

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد العادي الأول في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٣٠ نيسان سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل لحود ورفعت قزوعون. وتغيب السادة: جبرائيل المر، أمين السعد، عبد الله اليافي، محمد بيضون، محمد العبود، در كالوسيان، شامليان. وأعتذر السيد كمال جنبلاط.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامه رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلي بالوكالة، نقولا عصن نائب رئيس مجلس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والتربية الوطنية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والعدلية، أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة والصحة والإسعاف العام، الدكتور جميل تلحوق وزير التموين والزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة والأسئلة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة والأسئلة التالية:

- ١ - برقية من جبيل بشأن ارتفاع أسعار شركة ري مياه أدونيس
 - ٢ - برقية من جمعية المستأجرين في بيروت تشكر بها الحكومة اللبنانية وعطوفة رئيس وأعضاء مجلس النواب لتمديدهم قانون الإيجار بدون تعديل.
 - ٣ - عريضة من أطباء الأسنان المجازين موقتاً يطلبون بها بمناسبة ورود مشروع طب الأسنان إلى المجلس أن يجري فحص عام لكل من مارس هذه المهنة مدة تزيد عن الخمس سنوات.
 - ٤ - عريضة من أطباء الأسنان الغير مجازين يطلبون بها إجراء فحص لهم كما صار سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥
 - ٥ - عريضة من السيد عزت المقدم بشأن طواحين طرابلس المائية
 - ٦ - عريضة من السيدة سميرة شقير رئيسة اللجنة الصحية في الاتحاد النسائي العربي بشأن الحالة الصحية السيئة في البلاد وتطلب بها الإسراع في إنجاز وتصديق المشروع الصحي الذي تقدمت به الحكومة وإلا تعرضت جميع المناطق اللبنانية إلى حالة سيئة جداً
- تقرير لدولة سامي بك الصلح يتعلق في النقد والموازنة بمناسبة المناقشة في موازنة سنة ١٩٤٥ وهو ملخص بحسب الفهرست بعشرة فصول

الأسئلة

- ١ - سؤال من النائب الأستاذ كاظم الخليل بتعديل المادة الأولى من القرار رقم ٨٤ الصادر بتاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٢
- ٢ - سؤال من النائب الأستاذ كاظم الخليل بشأن قرش الفقير وعن طريقة إنفاقه
- ٣ - سؤال من النائب الأستاذ كاظم الخليل بشأن المبالغ التي تسلمتها الحكومة كتبرعات لمنكوبي حوادث تشرين.

الرئيس: أحييت العرائض للجنة العرائض الاقتراحات والأسئلة للحكومة في حينها وأذكر لجنة العرائض بمناسبة انتخاب رئيسها ومقررها أن توالي اجتماعاتها لتنجز ما لديها من أعمال. لقد طلب إلي دولة رئيس الوزارة الآن أن يلقي كلمة في هذه الجلسة فأعذر إليه لعدم تلبيتي طلبه لأن كلمته لم تدرج في جدول أعمال هذه الجلسة.

رئيس الوزارة: حسناً، لكن أرجو أن تدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة.

الرئيس: ليتل المرسوم رقم ٢٨٥٩ والقانون القاضي بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٣ وتقرير لجنة المالية عليه .

فتلا الكاتب المرسوم والقانون وتقرير لجنة المالية التالية :

مرسوم رقم ٢٨٥٩ K/

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وزير المالية

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى - يعرض على المناقشة في مجلس النواب مشروع القانون القاضي بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٣
المادة الثانية - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في ١٦ آذار سنة ١٩٤٥

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء وزير المالية

الإمضاء: عبد الحميد كرامه

قانون بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٣

المادة الأولى - تفتح على سبيل التسوية في موازنة سنة ١٩٤٣ الاعتمادات الإضافية الآتية :

الباب الثالث وزارة المالية الخ . . .

الرئيس: لقد ورد للرئاسة تقرير مفصل من السيد سامي الصلح يعالج به التضخم في النقد والموازنة وزع على حضرات النواب . ليلحق بمحضر الجلسة .

تقرير سامي الصلح - نائب بيروت
المقدم إلى مجلس النواب اللبناني بمناسبة مناقشة موازنة سنة ١٩٤٥
درس مالي وتحليل اقتصادي يعالج التضخم في النقد والموازنة

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم

١ - نظرة عامة في الموازنة:

نص القرار ٢٢٣١ المتعلق بتنظيم المحاسبة العمومية، أن السنة المالية لإيرادات الخزينة والدوائر المتعلقة بها تبدئ في أول ك ٢ وتنتهي في ٣١ ك ١ من السنة.

وجاء في المادة ٨٢ من الدستور اللبناني، أن على الحكومة أن تقدم إلى مجلس النواب في بدء عقدت ١ من كل سنة، موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة.

وأوجبت المادة ٨٧ من الدستور اللبناني عرض حسابات إدارة المالية النهائية لكل سنة على المجلس للموافقة عليها، قبل نشر موازنة السنة التي تلي تلك السنة.

وها نحن اليوم في أواخر شهر نيسان ولما نتقدم الحكومة إلى المجلس بموازنة السنة الحالية لمناقشتها والاقتراع عليها، ولا عرضت حسابات المالية عن السنة الماضية للموافقة عليها، وفقاً لأحكام المادتين المذكورتين.

ومن ذلك نرى أن الحكومة لم توفق إلى مراعاة نصوص الدستور فقد مضى على المدة القانونية المعينة لتصديق الموازنة ما يقارب السبعة أشهر وهي ما زالت تتبع طريقة الاعتمادات الأثني عشرية، وهذا يدل على بلبلة وارتباك في أعمال الحكومة، ويسجل عليها عدم النشاط والانتظام.

إن قانون الموازنة هو عنوان انتظام الحكم، ومرآة نشاط الإدارة الحكومية في البلاد، وأن التأخير في تقديم المشاريع المالية النهائية المختصة بالموازنة السنوية عن مواعيدها، إلا لظروف قاهرة، لدليل قاطع على عدم وجود التعاون الحقيقي، حتى ولا التجانس المتماسك بين رؤساء الدوائر والوزارات في لبنان.

وإن الأعذار التي انتحلتها الحكومة لتأخرها بعرض موازنة سنة ١٩٤٥ في حينها، ليست وجيهة، ولا حرية بالقبول، سيما وقد وعدتنا الحكومة في مشروع قانون الموازنة بأنها ستقدم مشروع موازنة ١٩٤٦ ضمن المدة التي نص عليها دستور البلاد، فنرجو أن تحقق الظروف هذا الوعد، لتمشى البلاد على سياسة مالية رشيدة.

وقد قال حضرة رئيس الوزارة السابق أن ميزانية سنة ١٩٤٤ كانت مرتجلة، وإذا تصفحنا موازنة السنة الحالية سنة ١٩٤٥ نجد إنها عبارة عن نفس الموازنة التي سبقتها، مع زيادات لا يستهان بها، تجاوزت التسعة ملايين، هذا بالرغم عن تسمية الحكومة لهذه الموازنة (بالمعصورة) وبالرغم عن (عصر) اللجنة المالية لها مرة ثانية!

٢ - مقارنة بين موازنة هذه السنة والموازنات السابقة :

والآن، لا بد لنا من أن نقارن قليلاً بين موازنة هذه السنة وبين الموازنات التي سبقتها، فنقول :

السنة	ليرة لبنانية	نسبة الزيادة كل سنة عن التي قبلها
١٩٤١	٦,٦٥٣,٠٠٠	
١٩٤٢	١٢,٥٠٤,٠٠٠	١٠٠ بالمئة
١٩٤٣	٢١,٦٠٠,٠٠٠	٣٧٥ بالمئة
١٩٤٤	٣٤,٠٠٠,٢٤٠	٥٥٠ بالمئة
١٩٤٥	٤٣,٣١٤,٥٠٠	٧٠٠ بالمئة

وهنا يحق لنا أن نتساءل لماذا هذا التضخم المستمر في الموازنة؟! ولتحرى الأسباب الحقيقية اسمحوا لنا أن نلقي نظرة كذلك على عملية إصدار العملة النقدية في لبنان لنرى إنها السبب الحقيقي لهذا التضخم المتصاعد :

٣٠ حزيران سنة ١٩٣٩	١٩,٥٠٠,٠٠٠	ليرة لبنانية سورية
٣١ ت ١ سنة ١٩٣٩	٢٧,٩٥٠,٠٠٠	ليرة لبنانية سورية
٣١ ت ١ سنة ١٩٤٠	٥١,٦٠٠,٠٠٠	ليرة لبنانية سورية
٣١ ت ١ سنة ١٩٤١	٥٩,٢٥٠,٠٠٠	ليرة لبنانية سورية
٣١ ت ١ سنة ١٩٤٢	٩٥,٢٥٠,٠٠٠	ليرة لبنانية سورية
٣١ ت ١ سنة ١٩٤٣	١١٠,٧٥٠,٠٠٠	ليرة لبنانية سورية
٣١ ت ١ سنة ١٩٤٤	١٤٢,٥٠٠,٠٠٠	ليرة لبنانية سورية

وهكذا نرى أن قوة الشراء لليرة اللبنانية السورية أصبحت تعادل الفرنك بدلاً من العشرين فرنكاً، فلا يجوز لنا إذاً أن نسمي الليرة بغير سعرها الحقيقي . وإذا أردنا أن نكون منصفين فيجب أن نقول أن موازنة سنة ١٩٤٥ هي ٤٣ مليون فرنك لا ٤٣ مليون ليرة!

٣ - المال الاحتياطي في الخزينة وفي المصالح المشتركة وأسباب تضخم الموازنة الحالية :

إن الصفات التي يجب أن تتصف بها كل موازنة هي السهولة والصراحة والوضوح، ومما لا شك فيه أن موازنة هذه السنة مستكملة كل هذه الشروط، ولا يوجد عجز ما بين اعتمادات النفقات واعتمادات الواردات،

غير إنه من أجل أن نطلع على حقيقة الحال، كنا نود أن نفهم شيئاً عن حالة مال الخزينة الاحتياطي، تحقيقاً لما جاء في المادة ٥١ من القرار ٢٢٣١ التي تنص على كيفية إدارة الأموال الاحتياطية.

وكنا نريد أيضاً الإطلاع على موازنة المصالح المشتركة، والوقوف على السياسة المتبعة في تلك الدوائر الملحقه بالحكومة، لتكون على بينة من الأمر. لأن موازنة هذه الدوائر تستغرق عادة ما يقارب ثلث واردات موازنة الدولة.

كما كنا نريد أن نعرف كذلك ماذا يوجد من المال الاحتياطي لدى المصالح المشتركة عملاً بالأصول المتبعة في إعداد الموازنات الخاصة والعامة للدولة كذلك كنا نتوقع من الحكومة أن تبين لنا الحالة على ما هي عليه في التمويل فإن المتبع لعجز هذه الوزارة يرى إنه سيبلغ الثمانية ملايين هذا العام على أقل تقدير لأن هذه العجز سيلحق الموازنة ويزيد في بلبلتها.

ومع هذا وذاك، فأنا نؤيد قول الحكومة بأن الزيادة في تضخم الموازنة الحالية ترجع إلى تنظيم ملاك وزارة الخارجية. والاعتمادات التي لحقت ملاك وزارات العدلية والأشغال العامة والصحة والإسعاف العام والتجارة والصناعة والاعتمادات التي أدخلت لتعيين ١٤٠ دركياً والزيادات الطارئة على اعتمادات النافعة والمعارف لفتح مدارس جديدة واعتمادات مصلحة الآثار والنفقات الأولية للجيش، كل هذا كان من أكبر الأسباب الداعية لزيادة التضخم في الموازنة الحالية.

٤ - قرارات المؤتمر المالي للشرق الأوسط وعلاقتها بالموازنة

أوصى المؤتمر المالي للشرق الأوسط الذي عقد في القاهرة ما بين ٢٤ و ٢٩ نيسان سنة ١٩٤٤ الحكومات التي اشتركت به، أن تتخذ كل حكومة الإجراءات الفعالة لتحسين أداة الضرائب والأخذ بالنظم الحديثة فيها، وتدعيم الربط والجبائية، فأنا التهرب من دفع الضرائب والتلكؤ في تسديدها، لا يقتصر ضررها على زعزعة الثقة في الأداة الحكومية وإضعافها، ولا على فرض عبء كاهل دافعي الضرائب الذين يوفون بالتزاماتهم فحسب بل أن ضررها يعرقل الجهود التي تبذل للحد من تضخم الأسعار، ولا يغربن عن البال أن المبادرة إلى جبائية الضرائب قد يكون له من بالغ الأثر في خفض قوة الشراء مثل ما لفرض الضرائب الجديدة!

وأنا نلفت نظر الحكومة إلى هذا الأمر الهام لما له من العلاقة المباشرة بالموازنة.

وقد أوصى المؤتمر كذلك بوجوب العناية بتدريب المختصين في جبائية ضريبة الدخل، وطالب الحكومات التي اشتركت به أن تعمل في ميدان الضرائب على تبادل ثمرات خبرتها، وتهيئة وسائل التدريب للفنيين والموظفين فيها.

ولئن كانت الحكومة قد اهتمت باختيار نخبة من الموظفين للقيام بأعمال ضريبة الدخل، غير إننا كنا نتمنى

أن تنفذ رغبات المؤتمر بإرسالها بعض هؤلاء الموظفين إلى فلسطين أو مصر، ليتدربوا على إتقان مهمتهم وعندئذ تتمكن هذه الدائرة الجديدة من أداء مهمتها على الوجه الأكمل وتكون استفادة الخزينة من هذه الضريبة أكثر ضماناً وأوفى إيراداً.

كما إنه لم يتبين لنا عند درسنا الموازنة، أن الحكومة قد عנית العناية اللازمة في تنمية مكتب الإحصاء بل أبقت على حاله، فالبيانات الإحصائية عندنا هي غير كافية ولا وافية، فنحن نأمل من الحكومة أن تعمل على تحسين الإحصاءات الاقتصادية وتنظيمها تنظيمًا وافياً، ونطالبها بكل إلحاح أن تستكمل استجماعها، لتحصل الفائدة المرجوة من هذا المكتب الذي له أهميته في البلدان الراقية.

كذلك فإن الحكومة لم تعن العناية المنتظرة في إعداد الإحصاءات الخاصة بمقدار الدخل الأهلي والإنتاج الوطني، وجمع عناصرها، كما إنها لم تستطع أن تنهج سياسة رشيدة في رسم خططها الاجتماعية والاقتصادية للفترة التي تلي خلاص الحرب، فلم نر إنه توفر لديها من المعلومات الخاصة لهذه المسائل، فسطاً أوفى مما هو في متناولها في الوقت الحاضر. وأن من المرغوب فيه أن تبحث الحكومة في أول فرصة ممكنة ضرورة وضع الإحصاءات الخاصة بالدخل الأهلي والإنتاج الوطني على أسس موحدة تتماشى مع التدابير التي اتخذت في سائر أرجاء منطقة الشرق الأوسط المالية!

وقد رحب المؤتمر المالي بما يدور الآن بين الأمم المتحدة من مباحثات ترمي إلى تحقيق ما ترجو من أهداف سامية لاستقرار النقد بين الدول، وشاطر المؤتمر الأمل المفقود على إمكان تهيئة الوسائل التي تيسر استبدال الأرصدة الدائنة في الخارج بسلع من أي مصدر كان.

ونسب المؤتمر السبب الرئيسي في تضخم الائتمان بالشرق الأوسط إلى ازدياد المقدرة الشرائية المتداولة في صورها المختلفة الناشئة عن المصروفات الحربية، دون أن يقابل ذلك زيادة في السلع، وقال أن العلاج الوافي من ذلك لا يكون إلا في الحد من تدفق الأموال من جهة، وزيادة السلع من جهة أخرى.

وعلق أهمية كبرى على ضرورة الاسترداد من السلع المستوردة سواء أكانت سلعاً للاستهلاك أم كانت للإنشاء، وربط ذلك بطروف النقل والإنتاج التي ستساعد بعد قليل على تطبيق طريقة استرداد السلع اللازمة.

إننا إذا تمكنا من العمل بنصائح المؤتمر ونفذنا قراراته القاضية بالإكثار من استرداد البضائع وتقوية الثروة القومية وإنعاشها، عندئذ تهبط الموازنة من ٤٣ مليوناً إلى عشرة ملايين، لأن تضخمها تابع لتضخم النقد، فكلما تضخم النقد تضخمت الموازنة. وهذا ما يدعوننا إلى إعادة توضيح مقررات المؤتمر المالي، لما لها من العلاقة المباشرة بتنظيم الموازنة، ولما لها من الأثر الطيب على تخفيض تضخم الموازنة هذه هي الطريقة المثلى التي تساعدنا على سلوك أقوم السبل للتوفير على خزينة الدولة، دون أن نلجأ إلى إخراج المأمورين من وظائفهم، فنسرحهم بالشوارع والطرقات، والمقاهي والمجمعات، ونكثر جيش العاطلين عن العمل!

وقد حاول الاتحاديون أيام تركية الفتاة أن ينقصوا عدد الموظفين للحد من تضخم الموازنة فكان لمحاولتهم رد فعل سببت سقوطهم، وجرب ذلك اللورد كرومر ففشل بسياسته المالية هذه وعاد فسحبها وقام بنفس المحاولة السيد تشرشل فلاقى مقاومة شديدة من المجلسين ونفذ ذلك الأستاذ أده أيام رياسته فكلفته غالياً، وكذلك كانت نتيجة المساعي التي بذلها السيد بيو في سبيل تخفيض عدد الموظفين فقد باءت بالفشل ولم تحقق الغاية التي كان يرمي إليها.

فلنذكر أن هؤلاء المأمورين هم أولادنا. فعلينا أن نهتم بهم وبأفراد عائلاتهم، وهذا من أولى واجبات الحكومات الوطنية المنبثقة من الشعب.

٥ - مقارنة بين الاستقلالين المالي والسياسي

إن الاستقلال السياسي شيء والاستقلال المالي والاقتصادي شيء آخر فلبنان نال استقلاله السياسي بفضل جهود أبنائه، واعترف باستقلاله، غير أن الاستقلال المالي والاقتصادي باق بكل أسف تحت سيطرة الفرسان الثلاثة: الفرنك والسترليني والدولار.

أما ما نوه به حضرة رئيس الوزارة السابق سنة ١٩٤٤ بأننا لننا استقلالنا المالي النقدي، فهو قول يحتاج إلى البحث والتفكير! فالإتفاق المالي الفرنسي البريطاني المعقود في ٨ شباط سنة ١٩٤٤ هو نتيجة إدغام الفرنكات المختلفة على أثر تحرير إفريقيا الشمالية، وتنسيق تلك الفرنكات تنسيقاً شاملاً على أساس ٢٠٠ فرنكاً لليرة الاسترلينية وإعادة إنشاء المنطقة المنحلة للفرنك منذ حزيران سنة ١٩٤٠ وكذلك ألحقت سوريا ولبنان بمنطقة الفرنك على كونهما بلدين لهما نظام نقدي منفصل لا مستقل.

فيستدل من ذلك إننا بعد أن كانت مقلداتنا تابعة إلى العملة الاسترلينية، عادت ففصلت عن منطقة الاسترليني. وهذا التدبير عدنا إلى سيطرة الفرنك. وما زلنا نحن تابعين للفرنك، وما زال مستقبل النقد اللبناني متعلق بالفرنك حتى الآن فكان الأولى أن يقول حضرة رئيس الوزارة يومئذ، كلمة (انفصلنا) بدلاً من كلمة (استقلينا) عن الاسترليني. لأن سيطرة الفرنك على نقدنا ما زالت بكل أسف على ما هي عليه!

وقد صرحت الحكومة في جلسة ١٠ شباط سنة ١٩٤٤ إنها كانت تود أن تذيب هذا الاتفاق على المجلس ولكن سرعة توقيعه في الجزائر ولندرا، واضطرار الحكومات لاذاعته في لندرا والجزائر بأن واحد واستحالة دعوة المجلس وقتئذ حالات دون تحقيق رغبتها.

والآن فأني أسأل الحكومة عما إذا كان نص الاتفاق المذكور قد نشر في الجريدة الرسمية أو في الجرائد المحلية أم لا؟! وإذا لم ينشر، فأني أطلب نشره لإطلاع الرأي العام عليه!

وكم كنا نود أن يعرض هذا الاتفاق المالي على المجلس بعد نشره لنناقشه بنداً بنداً لأن ارتباطنا به يؤثر على ثروة البلاد وموازنتها تأثيراً كبيراً.

٦ - معالجة التضخم النقدي باستثمار موارد الثروات المالية والطبيعية وغيرها

إن الحالة المالية في البلاد تسترعي الاهتمام! وأن زيادة الثروة العقارية، هي اعتبارية تابعة لتضخم النقد. كما أن ثروتنا الطبيعية باقية على ما هي عليه. فالحكومات التي تعاقبت على الحكم في هذه البلاد منذ عهد احتلال سنة ١٩١٨ إلى هذا التاريخ لم تستطع استثمار هذه الثروة ولا التغلب عليها ولا الاستفادة من قوى الطبيعة المسخرة لخدمتنا.

فالتضخم المالي يوجب على الحكومة أن تتخذ تدابير استثنائية عادلة للوصول إلى حالة الاستقرار المنشودة. ولا يجوز الاعتماد على الحوالات المالية التي تردنا من المهاجرين، وأن ما يقوله الاقتصاديون من لزوم ورود ثلاثة ملايين دولار سنوياً لأجل تقوية الثروة، هو ليس بالعلاج الشافي.

وأنا أعتقد أن هذا الرأي غير حري بالقبول بل على البلاد أن تعتمد على نفسها وتسعى لتنشيط الصناعة المحلية وتشجيع الزراعة، والاهتمام بسياسة التحريج والاستفادة من كل موارد الثروة المالية والطبيعية، وأن ما يعتمد عليه البعض على موسم الاصطياف هو مورد ضئيل كذلك فقد تبين لنا بعد اختبار ربع قرن أن المصطافين الأغراب يأتون إلى لبنان بسبب رخص الحياة فيه، وهم بمجموعهم لا يشكلون عشرة بالمائة على الأكثر من مجموع المصطافين، لأن أغلب المصطافين هم من أهل البلاد.

كما أن الواجب يحتم علينا أن نلاحظ الأموال التي تتسرب إلى أمريكا لقاء مشتري السيارات وغيرها، ونحن لم نر شيئاً عن الحصة التي يجب أن تعود لنا من استثمار البترول. كما أن المجلس لم يطلع على موازنة المصالح المشتركة التي تؤلف ما يقارب ثلث واردات الدولة ليتمكن من إتباع سياسة حكيمة عند توزيعه الضرائب.

ولما كان عدد نفوس لبنان يبلغ ما يزيد عن المليون نسمة تقريباً فيكون على كل شخص أن يدفع سنوياً للدولة مبلغ (٤٣) ليرة لبنانية عدا عما يدفعه لصندوق المصالح المشتركة. فهل يستطيع الشعب أن يتحمل هذه الزيادة التي تصيب الشخص المكلف المنتج بـ ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ليرة في السنة بالرغم من قلة موارده وقلة كسبه؟ أنها نسبة فاحشة ليس بوسع مكلف رب عائلة أن يصمد على تحملها مع زيادتها المضطردة.

إن مالية لبنان لا يمكن أن تقارن بموارد مصر التي لديها موارد القطن والسكر والأرز والقمح، ولا بموارد فلسطين التي لديها موارد الرنقال الذي يصدر إلى الخارج وإلى سورية. ولا بصناعات فلسطين التي غزت جميع بلاد الشرق، كلا، لا يمكن أن نقارن بين مالية لبنان وسورية التي لديها مواسم القمح والأرز والصوف والسمن والأقمشة والمواشي!

فعلياً أن نتساءل ماذا ينتج لبنان؟

وما هي الموارد التي يمكن تصديرها من لبنان؟

لا يوجد سوى بعض صناعات ضعيفة ويا للأسف، وبعض الأثمار كالتفاح والإيكي دنيا وغيرها وهي لا تكاد تفي بحاجات اللبنانيين أنفسهم.

فلسطين الذي يتبه فخراً وإعجاباً على كل الأقطار الشقيقة بهوائه النقي وجماله الطبيعي ومياهه العذبة، لا يستفيد من هذه الثروة التي حبتها بها الطبيعة، لأنها تذهب هدرًا دون أن يستفيد منها شيئاً يذكر. ولقد كان على الحكومات التي توالى على الحكم منذ ١٩١٨ إلى اليوم أن تستفيد من هذه الثروات الطبيعية وأن تتم مشاريع الري لتزيد ثروة البلاد. فهناك مشاريع اليمونة، ويخوفه، والبقاع، والجنوب، وعكار، والقاسمية فماذا تم في شأنها حتى الآن؟

إن للبنان شواطئ يبلغ طولها ٣٠٠ كليومتر فما هي الفوائد التي جنتها البلاد من هذه الشواطئ الواسعة المليئة بالسماك والخيرات والأسفنج والملح وغيرها، والتي لم يستثمرها إلا عدد ضئيل من صيادي السمك الذين اعتادوا الصيد على قواعد غير فنية ولا منتجة.

فمن أصالة الرأي أن تعنى الحكومة بهذه المصالح الهامة، وأنا اقترح عليها أن تنشئ مديرية خاصة بهذه الشؤون، تسميها (مديرية المصالح البحرية) تلحقها بوزارة الأشغال النافعة.

ويقول أرباب العلم المالي في البلاد عن النقد اللبناني السوري، بأن المسألتين اللتين يجب الاهتمام بهما هما: أولاً: مسألة استقلال النقد الوطني وعدم تعلقه بنقد آخر.

ثانياً: التعويض عن ثروة البلاد التي استهلكتها جيوش الحلفاء في مدة الحرب بتأمين استعمال العملات الأجنبية، وخصوصاً الاسترليني والفرنك. تلك العملات التي أعطيت مقابل ما أصدر من نقدنا للحصول على ثروة تضاهيها في القيمة من البلدان الأجنبية.

وعلى حل هاتين المسألتين حلاً حسناً تتوقف مكانة النقد السوري اللبناني وقيمتها، وعليها أيضاً يتوقف حل مشكلة ارتفاع الأسعار الفاحش والتضخم النقدي بعد الحرب.

٧ - لبنان والحالة المالية والاقتصادية في الشرق الأوسط:

إن سنة ١٩٤٥ المالية يمكن اعتبارها ذات أهمية خاصة، ليست فقط بسبب ظروف الحرب وتطوراتها، بيد أن أهميتها ناجمة كذلك عن الحوادث التي رافقتها، سواء أكانت مالية أم اقتصادية أم سياسية.

وإن مساهمة لبنان في المجهود الحربي بوضعه أراضي البلاد تحت تصرف الجيوش الحليفة، واشتراكه بالتمويل العام للأمم المتحدة، بتقديمه المواد الأولية والمحاصيل الصناعية، مقابل تعويض مخفض لقاء تقديمه الأيدي العاملة وبذلك الخدمات المختلفة في سبيل الأعمال ذات المنفعة العسكرية، قد ساعد كثيراً من الوجهة السياسية على تعزيز استقلاله الذي هو نتيجة جهاده وكفاحه في سبيل الحرية، كما أن اشتراك لبنان بمجهود البلدان العربية في سبيل تأليف جامعة من شأنها المساهمة في تشييد بناء المستقبل، كل ذلك جعل للبنان مكانة مرموقة بين البلدان العربية المستقلة، وصوتاً مسموعاً في مجموعة الأمم المتحدة التي جعلت التعاون أساساً وطيداً لإنشاء عالم جديد

بعد الحرب الحاضرة، وكم كنا نتمنى أن تكون هذه الجهود التي بذلها لبنان في سبيل قضية الأمم المتحدة واسطة لحفظ التوازن بين استقلالنا المالي والسياسي.

ولا بد أن نذكر من الوجهة المالية والاقتصادية، أن المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ أواسط شباط سنة ١٩٤٥ حتى أواخر نيسان من السنة نفسها كانت تستدعي اهتمام الحكومة بها لما لها من العلاقة الكبرى بحالة البلاد المالية والاقتصادية، فقد عقد المؤتمر المالي الفرنسي البريطاني في ٨ شباط سنة ١٩٤٤ كما نوهنا عنه قبلاً. وفي نهاية نيسان سنة ١٩٤٤ عقد مؤتمر الحبوب الدولي بدمشق، وفي الوقت نفسه عقد مؤتمر القاهرة المالي والاقتصادي الذي استشهدنا ببعض قراراته آنفاً، وأخيراً عقد مؤتمر (بريطون وود) الدولي المالي، وكل هذه المؤتمرات عاجلت الحالة الدولية المالية والاقتصادية عموماً، وخاصة في الشرق الأوسط، وقد أصدرت قرارات هامة لها مساس مباشر في شؤوننا المالية والاقتصادية الدولية، فكان من واجب الحكومة أن تراقب حركة هذه المؤتمرات وأن لا تكون بعيدة عن القرارات التي أعلنتها، فهل كانت الحكومة يقظة واعية؟! وهل سهرت على تطبيق تلك القرارات التي نحن في أمس الحاجة للاستعانة بها لننهج سياسة مالية مستقلة رشيدة؟!

وقد طلعت علينا البرقيات أخيراً بتفاصيل عن الاتفاق المالي الفرنسي السويسري الذي شملنا بوصفنا من البلدان ذات الارتباط بالنقد الفرنسي، فهل علمت الحكومة بهذه الاتفاقية؟ وهل اطلعت عليها أو أخذ رأيها بها قبل عقدها؟ وما التدابير التي ستتخذها الحكومة في كل ما له علاقة بشؤون الاستيراد والتصدير ومبادلة النقد؟! وكم كنا نود أن تلمح الحكومة إلى شيء من هذا في الموازنة لتجعلنا مطمئنين إنها ساهرة على أموالنا وثروتنا ومقدراتنا.

٨ - ضرورة تعويض ثروتنا واستردادها بانباع خطة مالية منظمة:

إن مؤتمر (بريطون وود) قد تجرّى العمل بنظام تعاوني بين جميع البلدان التي كانت ممثلة فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك توصلًا لا إلى استقرار العملة على أنواعها فحسب، بل لتتمكن كل بلد من أن تجد تحت تصرفها ما تحتاجه من الضروريات والسلع المختلفة وباستثناء تنقيط رؤوس الأموال، والتلاعب بالعملة بمقدار ما يلزمها فعلاً من البلدان الأخرى.

وإن الأنظمة والالتزامات التي تعهدت بها خطط مؤتمر (بريطون وود) ترمي من جهة إلى إبقاء رؤوس الأموال بأرضها لحفظ الموازنة المالية فيها ومن جهة أخرى إلى إنشاء مصرف دولي له صلاحيات واسعة ينظم مداولة تلك الرساميل بطرق ذات منفعة متبادلة لتلك البلدان المشتركة فيه.

ولما كانت المقابلات فيما يختص لبنان من هذه النظم والالتزامات هي ضعيفة في الوقت الحاضر، فالواجب يحتم على سكان لبنان حكومة وشعباً أن يتبينوا هذا الأمر، وأن يوازنوا مبدئياً بين رغبتهم في استيراد المحاصيل

الأميركية والانكليزية والفرنسية وخلافها، وبين إمكانياتهم من التصدير إلى هذه البلاد سواء كانت تلك التصديرات منظورة أو غير منظورة. ونحن نسأل الحكومة ما هي التدابير التي اتخذتها لمنع تسرب رؤوس أموالنا إلى الخارج وإبقائها في البلاد لاستثمارها في إنماء ثروة لبنان. والتخلص من كابوس الشركات الأجنبية التي ما زالت تحتكر مرافق البلاد الطبيعية، كالماء والهواء ووسائل النقل وغيرها.

وإذا أردنا أن نعمل في سبيل تحقيق المركز المالي والاقتصادي الذي يطمح إليه لبنان في عالم الغد وجب علينا أن نهتم بمعالجة وتنظيم الشؤون الآتية:

- ١ - إحلال سياسة اقتصادية قومية محل سياسة اقتصادية فردية أو عائلية.
 - ٢ - درس وتنفيذ خطة صائبة لاستثمار خيرات بلادنا على وجه يتفق مع علاقتنا الاقتصادية الخارجية.
 - ٣ - استخدام الثروة المكتسبة اليوم، في سبيل الثروة التي تكتسب في الغد.
 - ٤ - حفظ التوازن في المالية العمومية، والخضوع إلى نظام عادل للضرائب.
- فإذا حققنا هذه الخطة الرشيدة ونفذناها منذ الآن تمكنا من حل مشاكلنا المالية والاقتصادية التي ستجابهنا بعد الحرب وفي مقدمتها مشاكل البطالة والاستيراد وتبادل العملة.

٩ - إصلاح برامج التربية والتعليم وانتهاج سياسة إنشائية منتجة:

إن الشعوب التي يسوء فيها نظام التربية، وتطغى وسائل التعليم، ذات الوجهات المختلفة والألوان المتعددة، أو تتكاثر فيها المنشطات العلمية الخداعة، التي تخرج أبناء الزراعة والصناعة عن أفقهم، وتلقي بهم متهافتين على الحرف الحرة والتجارة ووظائف الحكومة والهجرة من البلاد في سبيل التطلع إلى أفق أوسع وأعلى، تسيء إلى نفسها وتضر بمصلحتها الوطنية والقومية، لأنها تهدم بهذه البلبلة والفوضى، التوازن المنشود في مرافق الحياة المختلفة، والذي عليه قوام الأعمال البشرية وحفظ بقائها: ولأنها بتنميتها عدد المنتجين غير المباشرين، على عدد المنتجين المباشرين تقوض بيدها ركن بقائها.

فبإصلاحنا برامج التربية والتعليم، وجعلها ذات صبغة وطنية قومية منتجة، نوجه شببية البلاد إلى الاستفادة من الأمارة والزراعة والصناعة والتجارة، ونجعل من هذه الأركان الأربعة للحضارة، توازناً ثابتاً، يضمن الغاية المنشودة من نظم التربية والتعليم.

فعلى أن نضع أساس الإصلاح المنشود على هذه الدعائم المتوازنة الراسخة، وأن نعني فوق ذلك بإصلاح الري وتنظيم التحريج، والاستفادة من الثروات الطبيعية التي حباها الله بها، علينا أن نتبع سياسة إنشائية جديدة، فنشيد البناءات العصرية اللازمة لدور الحكومة ومصالحها ومدارسها ومطبعة ومرايب حكومية وغيرها، كما جاء في تقرير سابق لنا، وأن نكثر من افتتاح المدارس النموذجية الحديثة، والمستشفيات والإصلاحات، وأن نربط المخافر والأحراج بالتلفونات ونوسع شبكة المواصلات لنتمكن من التوصل إلى الحدّ من عدد أفراد الدرك

ومأموري الغابات وغيرهم، فبمثل هذه السياسة الإنشائية المنتجة - لا الهدامة - نتوصل إلى تخفيض الأسعار والقضاء على موجات الغلاء المقصودة، وتنزيل الأجور في السكن والعمل وتوقيف تضخم العملة. وعندئذ نعيش في جو سعيد هنيء من الاستقرار الداخلي، ونتمكن في السنين القادمة من تنزيل أرقام الموازنة إلى نصفها وفيما بعد إلى ربعها.

وأخيراً فإن الحالة الحاضرة التي نشكو منها جميعنا، يجب أن لا تخيفنا ولا تقلقنا على مستقبلنا، لأنها طارئة وغير طبيعية، ولأنها في الوقت الحاضر خارجة عن إرادتنا. ومتى وجدت الإرادة المقرونة بالإخلاص والنشاط والثقة المتبادلة، نستطيع أن نعالجها ونتغلب عليها بكل سهولة وعلى الله الاتكال ومنه نستمد العون والتوفيق.

في ١٨ نيسان سنة ١٩٤٥

نائب بيروت. سامي الصلح

رئيس الوزارة: ملاحظات على تقرير اللجنة المالية عن قطع حساب سنة ١٩٤٣

أسباب التأخير:

لم يكن في وسع الحكومة أن تقطع حساب سنة ١٩٤٣ قبل أن يبيت مجلس النواب في مشروع قانون أحيل إليه بموجب المرسوم رقم ١٠٨٢ تاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٤٤ وهو يقضي بفتح اعتمادات إضافية قدرها ١٣٠٠٠٠٠٠ ليرة في موازنة السنة المذكورة. وقد صوت على هذا المشروع في شهر أيلول سنة ١٩٤٤ واضطرت الحكومة إلى تمديد المدة المتممة لسنة ١٩٤٣ المالية حتى ١٥ تشرين الثاني في سنة ١٩٤٤.

أسباب الاعتمادات الإضافية

أما الاعتمادات الإضافية البالغة ٥ ملايين ليرة تقريباً فقد نتجت عن إعطاء منحة شهر للموظفين في سنة ١٩٤٣ (٩٠٠٠٠٠٠ ليرة). وعن نفقات مجلس النواب ١٨٥٠٠٠ ل. ل. وعن زيادة تعويض غلاء المعيشة وتعويض الأعباء العائلية (٢٤١٨٠٠٠ ليرة) وكلها نفقات غير منتظرة. أما المليون ليرة الباقي فقد انفق على لوازم ونفقات إدارية وعلى مشتري ملح إلخ...

المشاريع النافعة:

لم تتمكن الحكومة من تنفيذ القسم الاستثنائي من موازنة سنة ١٩٤٣ (مشاريع إنشائية) أرصد لها ما يزيد عن مليوني ليرة، لأنها لم تحصل شيئاً من ضريبة أرباح الحرب في تلك السنة وكان مقدراً أن يؤخذ منها لتلك الأشغال ١٨٣٣٠٠٠ ليرة.

الواردات :

لقد تقيدت الحكومة بالمادة ٤٨ من قانون المحاسبة العمومية، وهي تنص على كيفية تنظيم قطع الحساب. ومع ذلك فهي تأخذ علماً بملاحظات اللجنة المالية وستفرد حقلاً خاصاً من الآن فصاعداً للواردات المدورة من السنة السابقة.

أما الجباية فأن الحكومة مصممة النية على مراقبتها عن كثب بغية تعزيزها. ومن التدابير التي رأت أن تتخذها في هذا السبيل رفع عائدات الجباية، خصوصاً عن البقايا، كما جاء في مشروع قانون الموازنة. وقد بلغت التحصيلات في سنة ١٩٤٤ نسبة مرضية.

الخلاصة :

لقد أشارت الحكومة في فذلكة الموازنة إلى معضلة الموظفين وقالت إنها ستحل إلى المجلس عما قريب مشروعاً يقضي بإعادة تنظيم الدوائر العامة. وقد أنجز هذا المشروع وسيحال في هذين اليومين. ومن الآن إلى أن تحل هذه المشكلة فأن الموازنة ستبقى على ما هي. غير أن الحكومة مصممة النية على أن تنفق كل ما سيدخل عليها من الضرائب المباشرة الجديدة ومن موارد أخرى كالمصالح المشتركة على المشاريع النافعة، كالطرق والمدارس والصحة والزراعة.

كما إنها أنجزت وضع مشروع قانون يقضي بإنشاء ديوان المحاسبة وقررت إلغاء التعويضات مستقبلية منها ما هو ضروري.

أما النفقات الإدارية فأن الحكومة تقتصد بها كثيراً وقد انصرفت إلى درس مسألة إنشاء مرأب في وزارة الأشغال العامة لإصلاح السيارات فيه.

الرئيس : الكلمة للسيد إميل لحود مقرر اللجنة المالية

إميل لحود : سمعتم في تقرير لجنة المالية شيئاً عن حالة الموازنة وحالة مال الاحتياط في سنة ١٩٤٣ ولو نظرتم حالة الموازنة اليوم لرأيتم أن هذه المآخذ التي أخذتها اللجنة على سير الحالة في موازنة سنة ١٩٤٣ ما عتمت أن أفضت بنا إلى حالة شبيهة بسنة ١٩٤٥ لأن احتياطي الخزنة في سنة ١٩٤٣ كان ٢٣ مليوناً أما اليوم وبعد أن خصص للمشاريع الإنشائية ما خصص مع العلم بأنه لم ينفق منها إلا الشيء اليسير، جاءت موازنة التمويل وأجهزت على الباقي من الاحتياط ولعل احتياطي اليوم لا يبلغ خمسة ملايين. أن السبب راجع بعضه إلى قسم الواردات وأكثره إلى قسم النفقات. ففي قسم الواردات نرى أن هناك مصالح استثمار لا تعطي الدولة بقدر ما يجب أن تعطي من عائدات. فلو سمع سامع أن مصرف سوريا ولبنان وهو مؤسسة الإصدار والمؤسسة التجارية

رقم واحد يقلب الملايين ومئات الملايين ويعيش على مرافق البلاد ومالية البلاد يعطي الدولة اللبنانية بعد التضخم النقدي المعروف وبعد قفز عدد الأوراق المعلومة من ٣٤ مليوناً إلى ٣٥٠ مليوناً مبلغ ٩٠٠ ألف ليرة لبنانية في سنة ١٩٤٥. لو سمع السامع هذا أصدق؟ ولكن الواقع هو الواقع. فالدولة تستفيد من السيكاكات والتنباك ٩ ملايين ليرة ومن بنك الإصدار ٩٠٠ ألف ليرة. قد يقال أن هناك اتفاقية لا يد للمجلس والحكومة فيها ولكن المسلم به أن هناك بنوداً كثيرة أدخل بها مصرف سوريا ولبنان. فمن المعلوم أن كمية المخزون من الذهب يجب أن تكون بنسبة معينة إلى المتداول من الأوراق. فلماذا لا تفسخ الحكومة إذن الاتفاقية وتضع على البنك شروطاً جديدة هذا هو الأمر الأول في قضية الإيرادات.

والأمر الثاني هو سوء التحصيل فقد رأيت في التقرير إنه على ٧ ملايين بقي ثلاثة ملايين برسم التحصيل أي ٤٠ بالمائة. نعم أن بعض هذا المبلغ مدور عن السنين السابقة نعم أن العلة هي العلة. ولقد أتنا الحكومة بتدابير جديدة وهي بإشراك الجابي بحصة من المتأخرات ولعلها يمكن أن تتوفق بذلك.

أما النفقات فابدأوها بالموظفين. تقول الحكومة إنها لا تنفق على الموظفين سوى ٤٢ أو ٣٠ أو ٢٦ بالمائة. فقطع الحساب عن سنة ١٩٤٣ يدل على أن الموظفين وكان عددهم يتدنى نحو ١٨٠٠ عن عددهم في السنة الحالية، وكانوا يقبضون من أصل ٢١ مليون ١٤ مليوناً أي الثلثين فيبقى إذن سبعة ملايين من أصلها مليون وأكثر لأجل النفقات الإدارية كالبرقيات والتلفونات وأجور النقل فيبقى خمسة ملايين للمشاريع. والغريب العجيب إذا رأيت مبلغاً مدوراً يصل إلى العشرة آلاف ليرة فلا تتعبوا أنفسكم إلى أي بند يعود فهو بدون شك عائد إلى بنك الأشغال العامة. أفلا ترون أن الدولة تنفق كل ما يرصد من مال للموظف وللنفقات السرية وللأعياد. فهي منفذ أمين لهذا كله ولكن هذه الأمانة تقف لما تصل الحكومة إلى المشاريع العامة، إلى شق الطرقات والينابيع. فتشل حركتها. وما إنكم ترون أن ما رصد في موازنة الأشغال العامة بقطع النظر عن المشروع الإنشائي قد بلغ ٣٨٦٩٠٠٠ ليرة وبقي منه ١١٨٠٠٠٠ ليرة بدون إنفاق، أي أكثر من الثلث. وهكذا الحالة لا تزال في موازنة الأشغال العامة التي هي عبارة عن مفكرة عامل أو تاجر مهممل أو محام كسول يدون فيها اليوم ما ينقل إلى نهار غد وما سينقل إلى بعد الغد.

وفي النفقات قضية أخرى قضية النقل والانتقال وترتبط بها قضية السيارات فيصرف نحو مايتي ألف ليرة أو مائة وخمسين ألف ليرة لأجل النقل والانتقال وما ذلك إلا في سبيل الموظف أو المهندس فينقل هذا من بيروت إلى طرابلس وذاك من طرابلس إلى صيدا فيدفع له تعويض انتقال بينما نجد سيارات الدولة وقفاً على كل شيء إلا على مصلحة الدولة. وقضية هذه السيارات تتبعها قضية التصليح. فكيف يمكن أن نصلح سيارة ويدفع عنها دفعة واحدة ٦١٧٠ ليرة

لبنانية. فهل تعود كاراج أن يقدم فاتورة حساب وأكلاف تصليح سيارة بستة أو خمسة آلاف ليرة. فأما أن السيارة صالحة للسير وأما لا. فأن كانت متعطلة لا خير فيها فلتبع وإذا كانت لا تزال صالحة فلا يجوز أن يدفع عنها ستة آلاف ليرة. ومتى احتفظنا بالسيارات التي يمكن أن تسير فلنجسها على مصالح الدولة.

وفي قضية النفقات ألاحظ قضية التعويضات الإضافية: فلان موظف يقبض راتبه كغيره وفي الواقع إنه يقبض راتبه مضاعفاً وقد يقبض زيادة عن رئيسه أربع مرات فهو يكلف بعمل ما فيعطي له مائة ليرة تعويض ولماذا؟ هل يعمل في غير الساعات ذاتها وهل يبذل من الجهد وعصر الدماغ أكثر مما ينبغي؟ كلا. يدفع له هذا التعويض لأنه يجلس في الغرفة الشمالية بدلاً من أنه يجلس في الغرفة الجنوبية.

فهناك تعويض مقطوع قدره مائة ليرة وتعويض قدره مائة وخمسون ليرة فلان أخذ من وزارة العدلية ليعمل في الاحتكار فهو يقبض معاش العدلية وفوقه تعويضاً معلوماً. هذه التعويضات قد بلغت نحواً من ثلاثمائة ألف ليرة.

وبقي أمر آخر إصلاحه بعيد وهو حالة صندوق التقاعد فقد ألبسوه كلما يمكن أن يلبس من متقاعد دولة تركيا والعهد العثماني ومتقاعدي جيوش بلاد الناس حتى بلغت الحالة أن صندوق التقاعد يحسم على الموظفين نحواً من ثلاثمائة ألف ليرة ويدفع مليوناً ونصف. وبهذا تكون الحكومة قد اضطرت المكلفين إلى أن يدفعوا الفرق. فأعتقد أن هذه الحالة يجب أن نضع لها حداً وبالفعل فقد بدئ بوضع هذا الحد. فعندما وضعت ضريبة الدخل وفي العمل على وضع ضريبة الأراضي. وعندما تنتهي مشاكلنا مع مصرف لبنان وسوريا وغيره من الشركات. ويجب أن يعتمد إلى إصلاح حقل الوظيفة والموظفين فيوضع مبدأ نهائي حاسم لعدم زيادتهم وكذلك أن لا نعطي التعويضات بدون حساب وأن ندبر أمر سياراتنا وأن نعدل قانون التقاعد وأن نسهر على أن تنفق الأموال جميعها المخصصة للمشاريع العامة فلا تدور من سنة إلى سنة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: أيها السادة، كنت أريد أن أرجئ كلمتي إلى بعد المناقشة في الموازنة لكن الأستاذ لحد أفسح لي المجال لأن أصعد الزفرات.

(فما أضييق العيش لولا فسحة الأمل)

نعم أن حالة ميزانية الدولة سيئة كما ذكرها الأستاذ لحد فهناك موظفون يزيد عددهم على اللزوم ولا تستطيع دولة وأن كانت أكبر منا بأن تقوم بأعباء سبعة آلاف موظف الأمر الذي حدا بالحكومة لوضع قانون أطلقت عليه اسم تحديد ملاك الدولة وتنظيم الدوائر على أسس صحيحة

حتى لا يتمكن أحد من الوصول إلى الوظيفة إلا إذا كان المركز شاغراً ولا يدخل موظف جديد ولو نزل ملاك من السماء.

ولا تستطيع الحكومة الحاضرة ولا التي تأتي بعدها أن تقصي الكثيرين من الموظفين ولكن من الممكن أن تتدرج في ذلك فيؤتي بسجلاتهم العدلية وكيف حصل تعيينهم ويدفع تعويض للراغبين بالانصراف وأن يكن القانون لا ينص على ذلك.

أما موقفنا فيما يتعلق بالتعويضات الخاصة فقد أخذ مجلس الوزراء قراراً بإلغاء التعويضات. أما السيارات فهي علة من العلل المزمّنة ولكن بعض كبار الموظفين جاؤوا يطلبون إليهم لا يمكنهم القيام بأعمالهم إلا إذا سلموا هذه السيارات ولقد تأكد لي أن بعض الموظفين إذا لم يكن تحت تصرفهم سيارة، يتعذر عليهم القيام بعملهم. أما فيما يتعلق بوزارة التموين فإن هذه الوزارة تقع تحت عجز قيمته تسعة ملايين ليرة ولا يمكن أن يسدد إلا بمعجزة من المعجزات. أما قضية النقد والبنك السوري فيجب أن نعقد جلسة خاصة لبحث هذه المخالفات التي قام بها البنك حتى نعرف ما يجب أن نعمله في هذا السبيل فهو يتشبه بالاتفاقية المفقودة بينه وبين الحكومة سنة ١٩٣٧ وكثرة النقد هي التي سببت هذه المشاكل. فيجب أن تتعاون الحكومة والمجلس لنستطيع أن ندفع للموظفين وللمشاريع العمرانية. فرجائي إلى اللجنة المالية أن تحدد الوقت لنجتمع.

حميد فرنجيه:

لقد طلبت الكلام لأبين للمجلس الكريم قضية عجز التموين ولأعود لبيان ألقيته عندما كنت وزيراً للمالية. فلقد قلت أن الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية ستعتمد إلى ترخيص سعر الشراء وأن هذا الترخيص سيعود على الخزينة بربح يقدر بأربعة ملايين ونصف وربما خمسة ملايين وكنا قدرنا أن الفرق سيكون ما يقارب الخمسة غروش وعندما أرسلنا الأمير جميل شهاب ليصحح هذه الحسابات وجد أن الفرق هو أربعة غروش وثلاثة أعشار الغرش ولكن بعد عشرين يوماً من تولي الحكومة الحاضرة الحكم ورد إليها تقرير يقول: إنه نظراً لارتفاع أسعار النقل نسبة للقوانين الجديدة التي زادت معاشات المستخدمين لم يبق من هذا الفرق إلا غرشين وسبعة أعشار فإذا أخذنا متوسط مائة ألف طن يكون الفرق الحاصل مليون وستماية ألف ليرة. فلا يبقى من أصل أربعة ملايين وثلاثماية ألف ليرة إلا مليونين وسبعماية ألف ليرة. والآن لا بد لي من أن أنتقل إلى بعض الملاحظات أود أن يسمعها دولة رئيس الوزارة بوصفه وزيراً للمالية. فالمهم قبل إنشاء ديوان المحاسبة هو أن يصار إلى تنظيم المحاسبة العامة أي إيجاد قانون شامل للمحاسبة العامة لأن هذا القانون قد وضع بفترات مختلفة بل بالأحرى لم يوضع قانون لأن الحكومة كانت تعتمد إلى إيجاد النصوص التشريعية عند الحاجة دون أن يكون هناك وحدة نظرة متعلقة بالنص الأول وبدون النظر إلى أن يمس هذا التشريع تشريعاً سابقاً فيوجد إذن كثير من المتناقضات والهفوات والعيوب والنواقص وعندما تركت وزارة المالية كنا قد بدأنا العمل ووضعنا ما يقارب السبعين أو الثمانين مادة من المشروع. فأمل أن تكمل الحكومة الحاضرة هذا القانون.

وأعود للبنك السوري، لقد سمعت يا دولة الرئيس كلمة لم أفهمها فقد قيل أن البنك يتشبه باتفاقية سنة ١٩٣٧ فالبنك على ما أعلم لا يتشبه بها كأساس بل كمبدأ فمدير البنك أقر معي بأنه يجب أن يصار إلى عقد اتفاق جديد غير اتفاقية سنة ١٩٣٧. وإذا أردت أن أعدد المخالفات فليست المخالفة الوحيدة هي نقل الذهب وعدم وجود عشرة بالمائة مع البنك فهو قد تلقى أوامر من غير الحكومة اللبنانية. ففي أوائل سنة ١٩٤٠ أصدر المفوض السامي قراراً يخول البنك حق الإصدار لأوراق نقدية لسد حاجات الجيوش الخليفة. فهو يحسب بين مال التغطية المال الذي يدينه البنك لمحاسبي الجيوش وبنود التغطية معينة فلا يجوز لأي جيش كان أن يدخل حسابه بين هذه البنود. وكان البنك يقوم بموجب أوامر تعطى له من غير السلطات اللبنانية سواء أكانت شرعية أم غير شرعية. وهناك أمر أهم إذ نحن متعاقدون مع البنك بصفته شركة وله امتياز أعطاه إياه هذا المجلس وعندما انقطعت المواصلات بيننا وبين فرنسا أي بيننا وبين الشركة الأصلية أيضاً جاءت السلطات الفرنسية وعينت له مديراً وهذا المدير اتخذ لنفسه صورة ممثل الوزارة الفرنسية فعقدنا معه اتفاقيات لكن هذه الاتفاقيات لم تكن تشمل إلا النسبة بين عملتنا والعملة الاسترلينية. وفي هذه المناسبة عقدنا مباشرة اتفاقاً مع ممثل الحكومة الفرنسية وهو ممثل لجنة التحرير الجنرال كاثرو وهذا الاتفاق ينص على أنه لا يمكن أن تتغير نسبة العملة اللبنانية والسورية بالنسبة للعملة الاسترلينية. وعند حصول كل تغيير على الفرنك بالنسبة للعملة الاسترلينية يعاد إلى تحديد عملتنا بالنسبة إلى الاسترلينية.

هذا ما جرى بيننا وبين السلطات الفرنسية والبنك هو المسؤول الأول أما مدير هذا البنك فقد ارتفعت عنه صفة ممثل وزارة فرنسا المالية.

هذه هي ملاحظاتي وإذا قيل أن البنك لا يعطينا إلا تسعماية ألف ليرة لأنه يتشبه باتفاقية سنة ١٩٣٧ أقول هذا غلط لأن الاتفاقية تنص على قاعدة معينة للتغطية ويمكنني القول أن أكثر من ثلاثة أرباع أموال التغطية لم توظف وهي موجودة في الصندوق الرئيسي في الجزائر أو باريس غير أننا كنا منفصلين عن فرنسا أما اليوم فلا.

ولي كلمة فيما يتعلق بالموظفين: قبل استقالة الوزارة السابقة عينت لجنة برئاسة وزير المالية ووضعت الأسس المبدئية لكي تجد طرقاً لتخفيف عدد الموظفين وهناك مشروع قانون يحدد ملاك الدولة ويحدد طريقة اختيار الموظف فهل في نية الحكومة الحاضرة أن تخرجه إلى حيز الوجود؟

رئيس الوزارة: إن مشروع قانون تنظيم ديوان المحاسبة الذي شرعتم بوضعه ما نزال ماضين في إنجازه، أما قانون الموظفين فأنا قد أنجزناه وسأقدم به إليكم. أما فيما يتعلق بالبنك فأنا الحكومة ستجتمع معكم في اللجنة المالية

كاظم الخليل: لقد سمعت أن هناك تسعة ملايين ليرة عجز في وزارة التموين وهذا العجز يستمر كل يوم فهل فكرت الحكومة بأن تضع له حداً وأن تغطي هذه التسعة ملايين. ولقد أجاب دولة رئيس الوزارة عن كل ما سئل أما عن العجز فلم يجب.

وزير التموين: لقد تسلمنا الوزارة وهذا العجز موجود وهو مستمر إلى أن يوضع له حد، ولا يمكن أن يوضع له حد إلا إذا تمكنا من بيع المواد بقدر ما نشترها ويمكننا إذا زدنا قرشاً على سعر الكيلو في الإعاشة أن نغطي مليون ليرة عند انتهاء السنة، ومن رأيي إن ترفع الأسعار غرشين فقط لا غير.

حبيب أبو شهلا: كنت معتزماً أن أقول كلمة بصورة عامة عن الموازنة لكن ما سمعته من رئيس اللجنة المالية وجواب الحكومة عليه دفعني إلى إبداء بعض الملاحظات آملاً أن يبحثها المجلس الكريم وأن أسمع من الحكومة بياناً حول الموازنة. قضية الموازنة والظروف الحالية تثير مشاكل اقتصادية ومالية بصورة تجعل البلاد تجاه مسألة هامة، ففي جميع البلدان الديمقراطية تأخذ الميزانية وقتاً لدرس حالة البلاد الاقتصادية وآمل أن تكون الآن هذه الفرصة لا سيما والحرب على أبواب النهاية، وأعتقد أن أول ما يجب على الحكومة أن تدرسه والمجلس أن يعنى به هو مستقبل لبنان الاقتصادي والمالي خصوصاً بعد نهاية الحرب في أوروبا. هل نظرنا فيما سيكون تأثير نهاية الحرب على حالتنا الاقتصادية، على تجارتنا وصناعاتنا ومواردنا؟ أقول أن هذه الأمور من الخطورة بمكان ويتحتم علينا درسها وإلا فوجئنا بما فوجئنا به بعد الحرب الماضية عندما حصلت تلك الأزمة الاقتصادية.

وهنا نصل إلى قضيتنا المالية التي هي أشد خطورة من الاقتصادية فأمل من الحكومة أن تسمعنا ما هي التدابير التي عمدت إلى أخذها بهذا الشأن والمجلس يؤيدها في كل ما تتخذه بهذا الصدد من تدابير لتأمين الحالة المالية بعد الحرب.

أما مسألة البنك السوري فأعتقد أن هذه القضية بسيطة فهو مؤسسة إصدار بموجب اتفاقية سنة ١٩٣٧ فالיום لا شك فيما قاله الأستاذان لحود وفرنجيه أن المصرف السوري اللبناني قد خالف شروط الامتياز وبهذه المخالفات أصبح العقد باطلاً ملغياً، ويكفي أن تدرس هذه القضية من لجنة أخصائيين وأن يبلغ المصرف المذكور أن الاتفاقية أصبحت ملغية لأن المصرف وهو مؤسسة إصدار وحالة البلاد المالية متوقفة عليه، فتح باب الإصدار على مصراعيه بلا حساب وكان لسوء الحظ أن جميع العملة الأجنبية التي دفعت وتسلمها المصرف وضعت لحساب فرنسا وليس لحسابنا.

أرجو أن تدرس هذه القضية حتى نصل قبل نهاية الحرب إلى حلول حاسمة. وأذكر الحكومة بأنه عندما تم الاتفاق الثلاثي جرت مبادلة كتابات بين الحكومة والممثل الفرنسي احتفظت الحكومة

بها بحقوقها ومطالبها تجاه البنك، ويمكننا أن نعالجها الآن وأطلب من الحكومة أن تدرس بصورة جدية هذه القضية وأن تصبح هذه المؤسسة مؤسسة وطنية لبنانية لتعنى بمصلحة لبنان دون أي مصلحة أخرى، فمؤسسات الإصدار حتى في فرنسا وانكلترا هي دعامة لحياة الاقتصاد في البلاد، وبمقدوركم أن تعملوا هذا اليوم لتؤمن مصلحة لبنان الاقتصادية والمالية.

رئيس الوزارة: إن البنك قد بدأ هذه المخالفات منذ بدء الحرب وما زال يخالف حتى اليوم وقد أعدنا لهذا تدابير فشكنا لجنة من السادة: جبرائيل المر، الداعوق...

أديب الفرزلي: (مقاطعاً) نحن لا نقبل بلجنة من غير النواب فاللجنة المالية موجودة وهي التي يجب أن تهتم بهذا.

رئيس الوزارة: (متابعاً) الحكومة تقبل بأن تهتم اللجنة المالية بهذا الأمر.

أديب الفرزلي: يقال عنا إننا أقوىاء في الخطابة فقط أما في العمل المجدي فلا. فعلى حضرات الزملاء أن يتهافتوا إلى جلسة لجنة المالية لوضع حد لهذه الأمور. فليست اتفاقية سنة ١٩٣٧ لمصلحتنا بل لمصلحة البنك فلا نضع وقتاً في بحث اتفاقية فرضت علينا. نحن نريد أن نعمل. لقد أرهقنا الحكومة السابقة ولا نريد أن نرهق الحكومة الحاضرة فقد ألفت الأمة آمالها على عاتقكم فيجب أن نجتمع في اللجنة المالية بسرعة لأن في السوق ٤٠٠ مليون ليرة متداولة. وعلينا نحن أن ندرس هذه القضية وإذا لزم فاللجنة تستعين بالخبراء. أما أن يفوض الأمر إلى لجنة من الخارج فهذا لا يجوز.

حبيب أبو شهلا: ليس على الحكومة السابقة أن تتحمل جميع الأوزار فالاتفاقية التي عقدتها لا علاقة لها بالإصدار بل بتحديد سعر الليرة اللبنانية السورية بالنسبة للفرنك والعملة الاسترلينية. وأنا أزيد بأن تلك الحكومة قد اتخذت الحيلة للحفاظ بكافة مطالبينا تجاه البنك. فهي قد احتفظت بحق إعادة الذهب الذي أرسل خلصة إلى غير هذا البلد وقد حصلنا على تعهد بإعادته. والإصدار كان من حق البنك يوم لم تكن هناك حكومات شرعية والتضخم جرى قبل أن يتم هذا الاتفاق. أما قضية اللجنة فأظن أن هذا عمل حكومي محض والحكومة هي التي يجب أن تشكل لجنة من الأخصائيين ويمكنها أن تستعين بالنواب الأخصائيين.

جورج عقل: يجدر بمجلسكم الكريم أن يرجع إلى الموضوع الذي عاجله على التوالي الأستاذ لحد ودولة رئيس الحكومة، المتعلق بقطع حساب سنة ١٩٤٣ لأن الحالة تستدعي من الحكومة والمجلس والأمة وضع حد لها أن في الناحية المالية أم في هيكلنا الحكومي فقد أثبت الاختبار أن لبنان، بعد تطور الحالة فيه، لا يمكن أن يستمر على هذه الخطة ولا يمكن أن يثابر على المناهج التي سار عليها أن في طريقة الحكم أم في طريقة جباية الضرائب. وأؤيد كل ما قاله حضرة الزميل لحد وأعلق على بند واحد وهو ما يتوجب على حكومة لبنان في طريقة تحصيل ما يلزم وكيفية الخروج من مأزق الضرائب غير المباشرة لنضع للموازنة إيرادات عادلة خفيفة الوطأة. فقد وضعت الحكومة قانوناً

على الدخل وعليها أن تخفف قدر المستطاع الضرائب غير المباشرة هذا إذا لم تتمكن من إلغاؤها جميعها لأنها تثقل كاهل فئات العمال. لذلك أن ما نتوخاه هو أن تعتمد الحكومة على استنباط طرق لوضع ضرائب على الفقراء والأغنياء كل على قدر استطاعته.

أما مسألة المصرف السوري اللبناني فنزيد أن تضع الحكومة مبدءاً عاماً يشمل الجميع والمجلس يؤيدها. فلا يرضى أحد أن تفرض الواجبات على الوطني بينما غيره معفى. فإذا وضعنا هذا المبدأ نكون قد مددنا يدنا للتعاون مع الدول الأجنبية أي أن يكون الأجنبي كالوطني أمام القانون والضرائب.

فلا يمكن أن يسلم أحد في لبنان أن لا يطالب الأجنبي كما يطالب اللبناني. أقول عن الشركات بلا استثناء أن تطالبها الحكومة بالقسط الذي يتوجب عليها.

آتيكم بمثل: لقد قرأنا في الصحف مناقشات في مجلس العموم بخصوص شركة (U. K. C. C.) فرد المستر تشرشل بقوله «أن وجود هذه الشركة ضروري لأن وارداتها تسدد نفقات الجيوش الحليفة».

فحق إذن لهذه البلاد أن تطالب بحصتها مما يجني في هذه البلاد. هذا ما أراه وأعتقد. فإذا عملت الحكومة بهذا المبدأ فلا يخالفها أحد في البلاد. لقد آن لنا أن نفتش عن هذه الموارد.

خليل أبو جودة: موضوع بحثنا اليوم هو قطع حساب سنة ١٩٤٣

جورج عقل: (مقاطعاً) أنا أحتج على النواب الذين هم خارج القاعة لأنه لا يجوز أن لا يتناقشوا معنا.

الرئيس: عند التصويت يُلزم النواب بالحضور أما الآن فهم في الخارج لقضاء حوائجهم.

خليل أبو جودة: قلت أن موضوع بحثنا اليوم هو قطع حساب سنة ١٩٤٣ ومتى عرض هذا الموضوع على بساط

البحث تعرض كل المواضيع المتعلقة به خصوصاً إذا كان الموضوع يتعلق بالموازنة وهي التي تمس البلاد في جميع مرافقها، ولقد أجمع الزملاء الكرام من مقرر اللجنة ورئيسها إلى دولة رئيس الوزراء إلى جميع المتكلمين على أن المصرف اللبناني السوري قد ارتكب مخالفات شتى وأصبح من الواجب علينا بعد أن تأكدنا وجود هذه المخالفات بأن نضع لها حداً ولقد سمعت من الزميل الأستاذ حميد فرنجيه بأن مدير المصرف السوري يقبل بعقد اتفاق جديد وأنا أعلم بأنه يقبل بعقد اتفاق جديد ولكن ليس هذا هو الحد الذي نريد أن نصل إليه إنه يود أن يعقد اتفاقاً جديداً عليه يستطيع أن يمدد سيطرته على مرافق البلاد الاقتصادية. المهم أن يلغى الاتفاق السابق وما دام هناك مخالفات قد ارتكبت فهي السبب في نقض هذا الاتفاق وأصبح من الواجب على الحكومة أن تبدأ به وعلينا أن نقرها عليه.

وأنا أقول ذلك لا للتهرب من المسؤولية وإلقائها على عاتق الحكومة بل من باب وضع الأمور في نصابها. وإذا كان الزملاء قد ذكروا المصرف السوري وحده هو علة العلل فليس هو الشكوى الوحيدة.

أما أنا فأود أن أسمى جميع الشركات فهذه شركة حصر التبغ التي لم يوافق المجلس على القانون المتعلق بها بل وضع قانونها من فوق الرؤوس. هذه التي قتلت زراعة التبغ في لبنان وارتكبت سلسلة من المخالفات كذلك قل عن الضمانة الكيلو مترية المتعلقة بسكة الحديد والتي أعطتها سلطة أجنبية أيضاً ولا يمكن القول بأن هذه الضمانة لا تخسر صندوق البلاد شيئاً لأنها تربح اليوم. ولكن عندما تنتهي الحرب فلا بد أن نعود فنقع في الخسارة وهذه الضمانة تعود إلى عهد الحاكم «كيلا». وإذا كانت الحكومة تقبض من شركة التبغ تسعة ملايين ليرة فليس من الضروري أن تكون كل الواردات من ضريبة واحدة وليس المهم المبلغ الذي نقبضه بل أن ننظر في مصير زراعة التبغ وفي ما إذا كان من الممكن أن تعيش في المستقبل لتعطينا تسعة ملايين ليرة دفعة واحدة.

هناك شركة الجر والتنوير كل هذه الشركات وشركة الماء أيضاً وقد عدت بعضها يجب أن يعاد النظر فيها. وقد لفت نظري الأستاذ أبو شهلا الذي أراد أن نعد العدة للمشاكل بعد الحرب وبهذه المناسبة أذكر هذا المجلس إنني كنت قد لفت نظره ونظر الحكومة وكان عضواً فيها الأستاذ أبو شهلا إلى مشاكل ما بعد الحرب فلم نحظ بالجواب وإني أغبط نفسي لأن الأستاذ أبو شهلا أصبح معتقداً بأن نهاية الحرب تجر علينا مشاكل كثيرة فقد تنتهي الحرب ولا يجد كثير من العمال الذي يشتغلون اليوم في مصالح الحرب شغلاً لهم. وبالنسبة فأن كلمتي هذه كانت على هامش المناقشات أردت منها أن ألفت نظر الحكومة إلى أن الغبن اللاحق بنا لا يأتي من شركة واحدة بل يأتي من عدة شركات سواء أكانت أجنبية أم وطنية.

سامي الصلح: أطلب من الحكومة، أولاً: أن تطلب من البنك السوري اللبناني وقف الإصدار بعد اليوم مراعاة لتضخم النقد.

ثانياً: أن تطالب باسترداد المال الذي أرسل إلى فرنسا أيام الجنرال دنتر وهو المال المأخوذ من أموال التغطية في البنك السوري اللبناني الملزم أن يحتفظ به البنك في صندوقه لقاء العملة الورقية المتداولة.

ثالثاً: إن يقوم البنك بواجباته الإلزامية بوضع سبائك ذهبية لقاء المال المتداول وفقاً للاتفاقية المرعية الإجراء وهذا عدا عن السندات وخلافها الملزم الاحتفاظ بها.

رابعاً: إن يذيع البنك السوري اللبناني في كل خمسة عشر يوماً نشرة يبين فيها مبلغ الأوراق المتداولة وقيمة مال التغطية الموضوع لقاءها في خزنته.

خامساً: نشر الاتفاق المالي المعقود بين فرنسا وبريطانيا. وكذلك الاتفاق الذي عقد بين لبنان وفرنسا خلال سنة ١٩٤٤. وأيضاً نشر الاتفاق المالي الأخير الذي عقد بين بريطانيا وفرنسا وبين فرنسا وسويسرا مجدداً.

سادساً: إن تطلب الحكومة إلى الحلفاء رفع الحصار الاقتصادي عن بلادنا الذي زاد في ضائقتها

وأعان على التضخم المالي الحالي وذلك تنفيذاً للوعد الذي قطعه السر مايلز لمبسون السفير البريطاني في القاهرة بالنيابة عن حكومة جلالة الملك بتاريخ ٨ حزيران سنة ١٩٤١ وهذا نصه: «لقد فوضت إلي حكومة جلالة الملك البريطاني أن أؤكد لكم إذا قيدتم الحلفاء، وانضمامهم إليهم، بأن حكومة جلالة الملك البريطاني تقدم لكم كل الفوائد التي تتمتع بها البلاد الحرة المشتركة وإياها. وهكذا يرفع الحصار فتدخلون فوراً في علاقات مع الكتلة الاسترلينية وهذه تمنحكم فوائد عظيمة فورية، من جهة صادراتكم ووارداتكم فيمكنكم أن تبيعوا محاصيلاتكم وتشتروا بحرية من جميع البلاد الحرة».

تصفيق

جورج زوين: عند وصولي سمعت أحد الزملاء يتكلم عن الامتيازات والمشاريع فمشروع الترامواي اللبناني يخص الحكومة وكل ما فيه من أدوات للحكومة ولقد استولي عليه. فنطلب من الحكومة أن تسترد هذه الأدوات سيما وأن ثمنها يبلغ المليون ليرة وسابقاً طلبت ذلك فأجابنا الأستاذ أبو شهلا وكان وزيراً بأنه درس ذلك وسيأتي ببيان عنه ولم يفعل. فاطلب من الحكومة أن تطالب بمالها.

الرئيس: لتتل المادة الأولى من قانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٤٣

فتلا الكاتب المادة الأولى. ألخ...

فنادى الكاتب على النواب بالأسماء فصدق القانون بالإجماع

الرئيس: صدق القانون بالإجماع ورفعت الجلسة على أن تعقد غداً في الساعة الرابعة بعد الظهر.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ٨ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - بيان لوزير الخارجية

٤ - تلاوة تقرير لجنة المالية على الموازنة العامة

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد العادي الأول في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٨ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل لحود ورفعت فزعون. وتغيب السادة: إبراهيم حيدر، أحمد الحسيني، أسعد البستاني، أمين السعد، أيوب تابت، جورج عقل، رشيد بيضون، سليمان العلي، عبد الله اليافي، علي العبد الله، مارون كنعان، مجيد إرسلان، محمد بيضون، محمد الفضل، شامليان، يوسف إسطفان.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامة رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، نقولا غصن نائب رئيس مجلس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والتربية الوطنية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والعدلية.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

صائب سلام: ذكر في المحضر أن الأستاذ عبد الله اليافي متغيباً عن الجلسة السابقة مع أنه مأذون.

كاظم الخليل: ذكر في المحضر إني كنت متغيباً في الجلسة الماضية مع إني حضرت متأخراً.

الرئيس: ليصحح المحضر. صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - كتاب من معالي وزير الخارجية يطلب به تجديد الإجازة المعطاة لمعالي كميل بك شمعون ستة أشهر أخرى لمتابعة القيام بمهمته كوزير مفوض ومندوب فوق العادة لدى بلاط سان جايمس.
 - ٢ - كتاب من الاتحاد النسائي العربي يطلبون به تعيين موظفتين في دائرة الشؤون الاجتماعية لإصلاح ما أعوج من أخلاق بنات هذه البلاد وتخفيف عبء الحياة عن هذه الفئة الفقيرة.
 - ٣ - كتاب من المحامي انطوان عراج يطلب به اعتماد ٥٠٠٠ ليرة لأشغال مياه الشفة شمالي مدينة جونيه.
 - ٤ - برقية من لجنة الموظفين اللبنانيين تتقدم باسم الموظفين في يوم النصر بأطيب التهاني متمنية مساعدة الحكومة بإعطائهم منحة شهر أسوة بسائر الحكومات والمؤسسات العامة ليتسنى لهم الاشتراك في أفراح لبنان والعالم.
 - ٥ - كتاب من المهندس الطوبوغرافي يوسف طنوس بواس يتقدم بمشروع إنشاء مكتب يتألف من مهندسين اختصاصيين وخبراء فنيين في أعمال المساحة والتسجيل يكون لديه خرائط عن كافة المناطق العقارية وهذا مما يحدث دخلاً جديداً للخزينة دون إرهاق المكلف.
- الرئيس: لنحل جميع الأوراق الواردة إلى لجنة العرائض والاقتراحات. والآن تطلب الحكومة تجديد إجازة السيد كميل شمعون وزيرنا المفوض في لندن لمدة ستة أشهر فمن يوافق عليها فليرفع يده.
- الرئيس: الآن نتابع جدول أعمال هذه الجلسة فندرس الميزانية. الكلمة للأستاذ إميل لحود المقرر الخاص للجنة المالية.
- إميل لحود: تناولت لجنة الشؤون المالية بالبحث مشروع موازنة سنة ١٩٤٥ في نحو من عشرين جلسة متوالية عقدتها بخلال شهر وأمّنت فيها درساً وتدقيقاً وهي تشرف بعرض نتيجة أبحاثها بهذا التقرير على المجلس الكريم راجية منه ومن الحكومة إحلال ملاحظاتها محلها من الاعتبار والعمل بجد واستمرار على تحقيقها ضناً بمصلحة المكلف اللبناني وضماناً لاستقرار الموازنة.
- ولابد من توضيح أرقام الموازنة توضيحاً جلياً وتقسيماً أبواباً وبنوداً حتى نحكم في قيمة الملاحظات التي تعرضها اللجنة على المجلس الكريم.

نظرة عامة:

بلغت أرقام الموازنة بحسب مشروع الحكومة ٤٣,٣١٤,٥٠٠ في كل من قسمي الواردات والنفقات: وقد قالت الحكومة في الخلاصة التي ضمتها إلى المشروع أن هذه القيمة موزعة كما يلي:

الرواتب وتوابعها	١٨,٠٨٨,٤١٤	أي ٤٢ بالمائة من الموازنة
النفقات واللوازم الإدارية	١,٩٨٠,٩٢٠	أي ٤ بالمائة من الموازنة
النفقات العامة	٢٣,٢٤٥,١٦٦	أي ٥٤ بالمائة من الموازنة

فإذا أخذنا هذه الخلاصة على علاقتها وسلمنا بصحتها جدلاً وألقينا نظرة على بنود الإيرادات وكيفية توزيعها بين مختلف الضرائب والرسوم يتبين لنا فوراً أن هذه الموازنة بعيدة كل البعد عن إقامة العدل الاجتماعي بين المكلفين وعن مبادئ السياسة المالية الرشيدة.

كيف بنا إذا علمنا أن التقسيم الذي اعتمدته الحكومة في خلاصتها غير متوافق مع الأرقام لأن الحقيقة هي أن الرواتب وملحقاتها تستنفد من الموازنة أكثر بكثير مما تقول الحكومة وأن المشاريع النافعة العامة أقل بكثير مما تقول، أننا إذا علمنا ذلك حكمنا بدون تردد أن سياستنا المالية فاسدة وإننا إذا بقينا على هذا المنوال صائرون إلى إفلاس في الخزنة العامة أو إلى توقف قهري جبري عن تنفيذ وتحقيق أي مشروع يعود للنفع العام وإلى أن تصبح حكومتنا جابياً يقتصر عمله على تحصيل الضرائب من المكلف اللبناني (وبصورة خاصة من المكلف الفقير المعوز) لأجل دفعها للموظفين (دون أن تتمكن من أكفائهم شر العوز) أو لانفاقها في سبيل مصاريف غير مجدية وغير مثمرة.

إن توزيع إرقام النفقات هو في الحقيقة غير ما ذهبت إليه الحكومة وأن ما قادها إلى هذا الخطأ هو وضعها رواتب بعض عمال المساحة وثمان ملابس الحجاب وتعويض الانتقال مثلاً في حقل النفقات الإدارية مع إن هذه المبالغ يجب أن تدمج في حقل ما تنفقه الحكومة على موظفيها، وكذلك إدماجها تعويضات فخامة رئيس الجمهورية وتعويضات النواب وعائدات الجباية وألبسة الدرك والشرطة ونفقات الاغتراب ومعاشات التقاعد وتعويضات الوظيفة ونفقات الدفاع الوطني كلها مع الأموال المخصصة للمشاريع العامة وجعلها كلها في حقل واحد أطلقت عليه اسم النفقات العامة مع إنه يجب فصل هذه البنود وجعل كل بند في حقله بعضها في حقل الرواتب وبعضها في حقل النفقات الإدارية وبعضها في حقل المشاريع العامة إلى آخره.

لذلك رأت اللجنة أن تعمد إلى توزيع صحيح مفصل فاجرته وتبين لها في النتيجة ما يلي:

إن ما تنفقه الحكومة على الموظفين من رواتب وتعويضات لرئيس الجمهورية والنواب وعائدات الجباية وتعويضات الوظيفة والانتقال وألبسة الدرك والشرطة والحجاب ومأموري البريد والرواتب الملحوظة لأفراد الدفاع الوطني وتعويضات محامي الحكومة والأساتذة.

تبلغ بالواقع والصحيح	٢٤,٧٤٠,١٩٤
وإذا أضفنا إليها رواتب التقاعد	١,٨٣٩,٨٨٣
كان المجموع	٢٦,٥٨٠,٠٧٧

وهو ما تنفقه الدولة على موظفيها ومتقاعديها

٢,٤٣٧,١١٥ إن النفقات الإدارية الهالكة تبلغ ٢,٤٢٧,١١٥ موزعة

بين مصاريف السجون والسيارات والإنارة والتدفئة
والإيجارات والبرقيات واللوازم الكتابية وأجور النقل
والنفقات السرية والتمثيل والدعاية في الخارج
والمؤتمرات إلخ. .

١,١٠٠,٠٠٠ يضاف إلى ذلك ما رصد للاحتياطي ولدفع نفقات
السنين السابقة وهذا مما لا يمكن نسبته إلى أحد هذه
الأقسام سلفاً.

١٣,١٩٧,٠٠٠ فلم يبق إذاً إلا نحو ثلاثة عشر مليوناً ونصف

٤٣,٣١٤,٥٠٠

يمكن انفاقها على المشاريع النافعة العامة المثمرة ويا ليتها تنفق كلها في هذا السبيل بل إنها موزعة حسب
مشروع الموازنة على الصورة الآتية :

١,٤٠٠,٠٠٠ فرش وخيول وأجهزة وأسلحة وسيارات وأدوات لورش النافعة ونفقات

البعثات في الخارج

٦٠٠,٠٠٠ شراء بندوق وطوباع وملح ونفقات الجريدة الرسمية وتحقق الضرائب

٤٠٠,٠٠٠ صيانة أملاك الدولة والسيارات إلخ.

١٠,٧٩٧,٠٠٠ مشاريع :

٨,٠٤٧,٠٠٠ أشغال عامة

٧٥٠,٠٠٠ التربية الوطنية

٥٠٠,٠٠٠ الزراعة

١,٥٠٠,٠٠٠ الصحة والإسعاف العام

ثم إننا نرى من مراجعة جداول قطع الحساب سنة فسنة أن الاعتمادات التي ترصد لرواتب المأمورين
والنفقات غير المجدية تنفق بجمليتها ويطلب فوقها اعتمادات إضافية بعكس الأموال التي ترصد للمشاريع العامة

فأن ما يحقق منها يكاد لا يبلغ ثلاثة أرباع الاعتماد والباقي يدور من سنة إلى سنة دون تحقيق وهذا ما ينتهي بنا إلى التأكيد بأن ما ينفق من أصل الموازنة على المشاريع العامة لن يتجاوز السبعة ملايين .

فتكون النتيجة أن الدولة اللبنانية تدفع السنة نفقات تبلغ نحواً من ثلاثين مليوناً من الليرات لكي تجري مشاريع بقيمة سبعة ملايين .

فهل يعتقد المجلس الكريم أن هذا ينطبق في شيء على علم السياسة المالية أو إنه يبشر بمستقبل مالي زاهر؟ ولو أن السياسة المتبعة في هذه السنين الأخيرة تبشر باقتصاد في النفقات لكان الأمر ميسوراً، ولكن الواقع هو أن النفقات تزداد سنة عن سنة وعدد الموظفين يتضاعف حتى إنه قفز من ٣٦٧٤ في سنة ١٩٣٧ إلى ٧١٦٤ في سنة ١٩٤٥ .

وفي تكاثر هذا العدد ضغط على الموظفين لأن كثرتهم تحول دون التمكن من تأمين معيشتهم ورفاههم ولذلك كانت الحكومة ولجنة الشؤون المالية والمجلس على وفاق في أمر الحد من عدد الموظفين بالصورة التي سيأتي الكلام عليها .

في موازنة الإيرادات :

وقد أجرت اللجنة إحصاءً موزعاً بين أنواع الواردات بحسب أبواب الضرائب والرسوم فتبين لها أن الموسرين ومقتني الكماليات (الأجهزة اللاسلكية والسيارات والمسكرات والتبغ والتبناك والمراهنات والملاهي) يؤمنون من أصل موازنة الواردات ١٣ مليوناً وأن التجار يدفعون بين ضريبة دخل وعائدات رساميل وتمتع وما خص بالموازنة العادية من ضريبة أرباح الحرب، مبلغاً لا يتجاوز الثلاثة ملايين ونصف بينما يدفع أصحاب الأراضي نحواً من خمسة ملايين (ضرائب أملاك مبنية وغير مبنية وتسجيل ورسم أغنام وأحراج وترابة) ويدفع أصحاب الرواتب والأجور مليوناً ونصف المليون وأصحاب المهن الحرة سبعمائة وخمسين ألفاً ويحصل للدولة من أملاكها ومصالح الاستثمار (بنك سوريا جريدة رسمية إلخ مليونان) والباقي وقدره خمسة عشر مليوناً على وجه التقريب تدفعه الأمة بالأسوي كبيرها وصغيرها غنيها وفقيرها بمثل الرسوم على المواد الملتهبة والمراسلات وأرباح الملح والرسوم القضائية والمصالح المشتركة ورخص التصدير ورسوم السير إلخ .

مما تقدم ومن أن الضرائب غير المباشرة تألف الجزء الأكبر من موازنة الدولة بينما الضرائب المباشرة تؤمن جزءاً يسيراً منها، يتبدى للجنة الملاحظات التالية :

١ - إن التجار لا يدفعون من موارد الدولة القسط الذي يتعين عليهم أن يدفعوه فأنهم يؤدون للدولة، أقل من ثمانية بالمئة من مواردها بما فيه الضريبة الاستثنائية على أرباح الحرب . فمن الواجب أن يعدل نظام الضرائب بحيث يطال التكليف كبار التجار والشركات الكبرى الاستثمارية التي نجت حتى الآن من الضرائب كلاً على قدر إيراده . ولهذا فكر كل من الحكومة والمجلس بإنشاء ضريبة الدخل التي يطبق قسم

منها في هذا العام وقسم في العام المقبل وهي كفيلة بتأمين مورد لا يستهان به من جهة، وبإقامة العدل الاجتماعي من جهة أخرى.

٢ - إن أصحاب الأراضي يدفعون نحواً من ١٢ بالمئة من الضرائب وهو قسط عادل إذا لم نقل إنه يرهق الأرض والزراعة بينما هما في حاجة إلى التشجيع فالأولى إذاً أن يفكر المجلس في هذه الملاحظة عند عمده إلى إقرار ضريبة الأراضي الجديدة.

٣ - إنه يجب على الدولة أن تستند في موازنتها إلى الضرائب المباشرة أكثر مما تستند إلى الضرائب غير المباشرة، لأن الأولى تكفل إقامة العدل الاجتماعي بين المكلفين من حيث إنها تفرض على كل فرد ضريبة تتلاءم ودخله وأرباحه، في حين أن الضرائب غير المباشرة تصيب الفقير والغني بحسب الاستهلاك والفقير عاجز عن تحمل هذا العبء بما يضاف حتماً إلى أثمان الحاجيات من جراء الضرائب والرسوم غير المباشرة. هذا وإن ضريبة الدخل كفيلة بسد ثلثة في هذا النقص.

٤ - من المحتم على الدولة أن تشجع المشاريع على اختلاف أنواعها لا أن تنفق مواردها كما هي تفعل الآن على النفقات غير المجدية وعلى رواتب الموظفين لأنه متى ما ازدهرت الصناعة والتجارة والزراعة بتنمية المشاريع، استقامت ثروة البلاد وأمنت الدولة على موازنتها دون أن ترهق المكلف.

ثم إنه لا بد للجنة من لفت نظر المجلس الكريم إلى أن هناك مصادر للموارد غير خاضعة لرقابته بالواقع، مع إنه يجب أن تخضع موازنتها له مثل دائرة التموين التجارية والتعاونية واليانصيب الوطني إلخ. وإلى إنه خليك بالدولة أن تؤمن لنفسها موارد أكثر مما تفعل في حقول بنك الإصدار والشركات الاستثمارية، ذلك بتعديل اتفاقياتها معها على شكل أضمن لمصالحها.

في عجز التمويل

سبق لهذه اللجنة أن لفتت نظر الحكومة إلى العجز البادي في موازنة التمويل التجارية حتى بلغ في مطلع شهر تموز من سنة ١٩٤٤ نحواً من سبعة ملايين ليرة وتفاقم بعد ذلك حتى ناهز العشرة ملايين فاضطرت الحكومة إلى إعطاء سلفة جديدة منذ أيام قدرها ثلاثة ملايين ليرة فوق السلفات السابقة لسد بعض العجز.

أجل إنها عمدت مؤخراً إلى رفع أسعار الدقيق والحنطة ولكن هذا التدبير غير كفيل بسد العجز ولا قسم منه يذكر، فإذا بقي الحال على هذا المنوال، أتت موازنة التمويل على ما بقي من الاحتياطي وقد استهلكت منه حتى الآن ما يقرب نصفه.

وعندنا أن هذا العجز سببه كثرة النفقات العامة المتأنية عن كثرة عدد المأمورين بدون حاجة ولا مبرر وعن الإهمال في مراقبة الأعمال. وإضافة ١٥ بالمائة لحساب سوريا على الأثمان الأصلية.

في النفقات

قلنا أن نفقات الدولة على غير المشاريع العامة تبلغ أكثر من ثمانية وعشرين مليوناً بحسب موازنة سنة ١٩٤٥
وها إننا نتناول بالبحث كلاً من أبواب النفقات :

أولاً - الرواتب وملحقاتها (التعويضات الإضافية)

يبلغ ما تدفعه الدولة من رواتب وملحقات نحواً من خمسة وعشرين مليوناً. منها رواتب أساسية ومنها
تعويضات وظيفة وتعويضات انتقال وثمان ألبسة والذي لاحظته اللجنة أن هناك إسرافاً غريباً في منح التعويضات
لفئة من المأمورين دون غيرها حتى أن بعضهم يتناول بصورة منتظمة مبالغ تعادل أو تفوق راتبه الأساسي، وحيث
لم يمكن دفع هذه التعويضات من الموازنة العامة عمد إلى صرفها من موازنة التموين التجارية وغيرها من الموازنات
الخارجة عن رقابة المجلس ففلان من الموظفين يتقاضى مئة وخمسين ليرة شهرياً باسم تعويض سيارة حالة أن تحت
تصرفه سيارة وسائقها من سيارات الدولة. وفلان آخر يتقاضى مئة ليرة تعويض وظيفته من جهة ومئة ليرة
تعويضاً عن القيام بمهمة استثنائية من جهة أخرى ومئة وخمسين ليرة تعويض انتقال من جهة ثالثة. وفلان الثالث
يصرف له تعويض انتقال مقطوع بحسب قسماً من الراتب انتقل أم لم ينتقل.

وفلان الرابع يتقاضى مئة ومئة وخمسين باعتبار إنه يكلف بالتفتيش ولا ندري أي موجب لصرف مثل هذا
التعويض له حالة إنه إذا أجرى تفتيشاً فإنما هو يجريه في ساعات كان يجب عليه فيها أن يجري عمل وظيفته
الأصلية.

وهناك كثير من الموظفين يبتدعون فرص الانتقال ابتداءً حتى يتقاضوا تعويض الانتقال.

وقد تبين للجنة أن موازنة الدولة تدفع سنوياً وبصورة منتظمة نحو مئة ألف ليرة تعويضات على هذا الشكل
عدا تعويضات الانتقال التي يتقاضى منها الموظفون نحواً من مئة ألف أخرى. هذا عدا ما تدفعه موازنات
الدوائر غير الخاضعة لرقابة المجلس.

ولذلك ولكي يوضع حد لهذه الفوضى عمدت لجنة المالية إلى إلغاء كل التعويضات التي هي من هذا القبيل
وإلى وضع مادة في صلب قانون الموازنة تمنع على الحكومة أن تصرف من موازنة الدولة أو أية إدارة عامة تتمتع
باستقلال مالي تعويضات غير غلاء المعيشة والأعباء العائلية والساعات الليلية لموظفي البرق وتعويض استلام الملح
ونفقات التمثيل والاعتراب وبدل العلف وبدل السكن والنقل والانتقال وتعويض مسؤولية الصندوق وتعويض
الإدارة لمديري المدارس الرسمية وهي تروجو من المجلس تأييدها في هذا الاقتراح.

ثم إن اللجنة عمدت بالاتفاق مع الحكومة إلى إلغاء كل وظيفة مستجدة في موازنة سنة ١٩٤٥ وكل وظيفة
شاغرة راغبة إلى الحكومة إن توقف التوظيف بصورة حازمة نهائية. وإن تعمد إلى إلغاء كل وظيفة تشغر في
المستقبل بسبب وفاة أو إقالة أو استقالة أو صرف من الخدمة، على أن تعد الحكومة ملاكاً نهائياً للموظفين يشغله

الموظفون الحاليون إلى أن يتسنى صرف من يستغنى عنه بطريقة لا تحجف بحقوقه المكتسبة ولا ترهق موازنة الدولة.

وهذه التدابير هي في مصلحة الموظفين قبل كل شيء لأنها تمكن من أكفائهم بما يتناسب مع ضروريات المعيشة متى قل عددهم.

ثانياً: النفقات الإدارية

إن الدولة تدفع نيفاً وأربعة ملايين ليرة بين برقيات وتلفونات: (٨٥٠٠٠) ومطبوعات (٣٧٨٠٠٠) ونقل وانتقال (٦٥٠٠٠٠) وتجهيزات وألبسة (١٠٠٠٠٠٠) ومفروشات وأدوات وصيانة المباني والسيارات (١٢٠٠٠٠٠) وإنارة وتدفئة وماء (٥٠٠٠٠) ونفقات سرية وإعانات وتمثيل (٣١٠٠٠٠) وبدل إيجار (٢٩٠٠٠٠) ونفقات شتّى (١٠٠٠٠٠).

وقد فرزت اللجنة هذه المبالغ وأرجعت بعضها إلى بابها الصحيح كما تقدم بنا القول. فبقي أن النفقات الإدارية تبلغ مليوني ليرة.

غير إنه من الممكن تقليل هذه النفقات بالصورة الآتية:

- ١ - فالبرقيات والتلفونات يمكن الاقتصاد فيها بنزع الأجهزة التلفونية من بيوت بعض الموظفين الذين لا يؤمنون عملاً حكومياً.
- ٢ - والمطبوعات يمكن الاقتصاد بها برقابة صارمة وتلريم دقيق مضبوط.
- ٣ - والنقل والانتقال يجب حتماً وضع حد للفوضى الضاربة أطنابها في مصاريفهما وقد أطلع رئيس اللجنة على قيود في وزارة المالية بعضها ستة آلاف ليرة بدل تصليح سيارة واحدة مرة واحدة وتعطلت السيارة بعد أيام فأعيدت إلى التصليح. وعلى قيد آخر بلغ خمسة آلاف ونيفاً بلغ تصليح سيارة ثانية.
- وقد سبق للجنة أن لفتت نظر الحكومة إلى وجوب نزع السيارات الحكومية من أيدي الموظفين كافة إلا الوزراء والمحافظين وقيادة الدرك وقيادة الشرطة ووضعها في كراج للحكومة بحيث لا يتصرف بها إلا بأذن خاص لخطرة خاصة ووقت محدود. ولا تدري إلى أية درجة بلغ تنفيذ الحكومة لرغبة اللجنة بهذا الصدد.
- ٤ - وإنشاء هذا الكراج يجب أن يقترن بإنشاء معهد تصليح حكومي يوفر على الخزانة نحواً من (١٥٠٠٠٠) ليرة تنفقها الحكومة بدلاً لإصلاح سياراتها.

وإذا كانت السيارات الحالية معطلة فالأفضل أن تباع ويشترى غيرها جديدة أو صالحة للعمل.

- ٥ - أما الملابس ففي أمرها إسراف خصوصاً في دوائر الوزراء فكلما أتى وزير جديد استبدل حاجباً أو مرافقاً وأمر ببذلة جديدة، حتى أن ثمن بدلات الحجاب والمرافقين قد يبلغ العشرة آلاف ليرة في دائرة واحدة.

٦ - والإجراءات التي تدفع الدولة في سبيلها (٣٠٠,٠٠٠) ألف ليرة كل سنة يحسن أن تعتمد الحكومة إلى الاستغناء عنها بإنشاء مباني جديدة أو شرائها.

٧ - وغني عن البيان إنه من اللائق الاقتصاد في النفقات السرية لأنها في الغالب تصرف إلى قوم لا يستحقونها وقد أحسنت الحكومة عملاً في هذه السنة بإنقاصها النفقات السرية ونفقات التمثيل في رئاسة الوزارة ودائرة الدعاية إنقاصاً ملموساً.

ثالثاً - في رواتب التقاعد

ومما يلفت النظر في موازنة الدولة أن الحكومة تدفع رواتب تقاعد وصرف من الخدمة نحواً من مليون وثلاثة أرباع المليون، حالة إنها لا تقتطع إلا ثلاثمائة ألف ليرة محسومات تقاعدية.

والسبب في ذلك عائد إلى أن الدولة اضطرت إلى تحمل رواتب تقاعد وراثية عن العهد العثماني البائد وكذلك إلى أن الدولة تدفع رواتب التقاعد مضموماً إليها بدل غلاء المعيشة والأعباء العائلية بينما هي تقطع من الرواتب مبلغاً بنسبة أصل الراتب بدون الضمائم. مثلاً الموظف الذي راتبه الأساسي مئة ليرة يقبض في الواقع مئتين وثمانين ليرة لكنه يدفع محسوماً تقاعدياً بنسبة مئة ليرة. فإذا أحيل إلى التقاعد أو صرف من الخدمة قبض راتباً أو تعويضاً على أساس مئتين وثمانين فإذا بقي الحال على هذا المنوال بلغ العجز في صندوق التقاعد مبلغاً قصياً وهو يتفاقم سنة فسنة فإنه كان مثلاً في سنة ١٩٤٣ (٨٠٠,٠٠٠) ليرة فأصبح اليوم مليون وخمسمائة ألف ليرة أي إنه تضاعف في مدى ثلاث سنوات والحبل على الجرار.

لذلك عمدت اللجنة وعمد المجلس في السنة الفائتة إلى إبقاء مبدأ حسم التقاعد على أساس المعاش دون الضمائم ولكنهما رفعاه إلى عشرة بالمئة عوضاً عن سبعة. فيجدر بالمجلس أن يبقى على هذا المعدل طالما أن الدولة تصرف لرواتب التقاعد ضمائم وتعويضات إضافية بدافع الغلاء.

رابعاً - في المشاريع النافعة

من المدهش المؤسف ما تثبته دراسة الموازنات المتعاقبة في هذا الصدد من أن كل الاعتمادات التي ترصد لمختلف أبواب الانفاق تصرف وتتجاوز ويطلب لها اعتمادات إضافية اللهم إلا المشاريع العامة فإنها في الغالب لا ينفذ إلا قسم منها. فإذا ألقينا نظرة على موازنات الأشغال العامة لوجدنا أن البنود تنقل في أكثرها من سنة إلى سنة لأنها تبقى دون تنفيذ فكأن الدولة جهاز لدفع الرواتب والنفقات غير المجدية والجهاز يتوقف ويتعطل لدى الوصول إلى تحقيق مشروع مفيد.

إن هذا السلوك يضر باقتصاديات البلاد وبسمعة الحكومة لأن الشعب ييات معتقداً إنه لا يدفع الضرائب إلا لفائدة الموظفين. فمن اللازم أن تصدر الحكومة تعليمات صارمة بوجوب تنفيذ المشاريع العامة سواء أكانت طرقاً أو إنشاءات زراعية أو صحية أو اجتماعية وأن تنفق الدوائر المختصة كل اعتماد في غايته التي رصد لها لا

أن تنقل الاعتمادات من بند إلى بند حتى ولا من فقرة إلى فقرة لأن المجلس متى ما وضع موازنة وجب احترام مشيئته في تنفيذ تلك الموازنة.

خامساً - في الوظائف المبكرة

هناك وظائف ابتدعت في العام الماضي وقدمتها الحكومة في مشروع الموازنة فردها المجلس وبالرغم من ذلك فقد استمر التعيين فيها وتقدمت الحكومة مجدداً في هذه السنة بطلب اعتماد لها فردته اللجنة، رغبة في الاقتصاد من جهة وحرمة مشيئة المجلس من جهة ثانية ونزولاً عند رأي الحكومة في فذلكة الموازنة فهي نفسها تعتبر أن هناك تضخماً في عدد المأمورين، فإذا كان هناك تضخم (وهناك تضخم بالواقع) فعلام خلق الوظائف الجديدة والإتيان بالموظفين الجدد؟

ثم إن هناك دوائر برمتها لا تأتي عملاً أو تأتي عملاً تافهاً لا يتناسب وعدد مأموريها كدائرة المراقبة الإدارية ودائرة ضريبة أرباح الحرب. أفلا ترى الحكومة ويرى المجلس لزوم الاستغناء عنها تطبيقاً للسياسة التي يريدان انتهاجها في الاقتصاد والحد من عمل المأمورين؟

سادساً - في كيفية الصرف والإنفاق

كانت الحكومات السابقة درجت على عادة الإنفاق من دون أن يكون للإنفاق اعتماد في الموازنة أو بصورة تتجاوز فيها الاعتمادات المرصودة فتصرف الأموال على سبيل السلفة وتطلب بعد ذلك إلى المجلس إقرارها وهذا يتنافى مع الدستور ومع مبادئ السياسة المالية وواجب علينا أن نذكر أن هذه العادة بطلت أو كادت في هذه المدة الأخيرة، إلا أننا لا نرى بدأ من تكرار الملاحظة في هذا الصدد ملاحظة تحذو بنا إلى وضع الاقتراح التالي:

سابعاً - دائرة المحاسبة العامة

من الواجب أن تنشأ دائرة للمحاسبة تؤلف من موظفين لا يخضعون لسلطة غير سلطة مجلس النواب، على أن المجلس نفسه لا يتمكن من إقالتهم أو إنزال العقوبة فيهم إلا لذنوب يقتربونه وبعد تحقيق ومحاكمة أمامه، على أن تكون مهمة هذه الدائرة تدقيق المصروفات وتطبيقها على بنود الموازنة والسهر على تنفيذ الاعتمادات وضبطها بصورة عامة. وقد باشرت الحكومة فيما نعلم بإعداد مشروع بهذا الصدد.

ثامناً - زيادة الدرجة والراتب للمأمورين الكبار

عمدت الحكومة إلى رفع ملاك بعض المديرين وزيادة رواتبهم مما دعى إلى مطالبة سائر المأمورين بتسوية حالهم مع حال أولئك المأمورين الكبار إلا أن الأمور باقية على ما كانت عليه فالدركي ونفر الشرطة والكتاب وسواهم باقون على رواتبهم الأصلية والمدراء العامون زيد لهم من ثلاثمائة إلى ستمائة ليرة (أساس) في السنة أي بين ٤٥٠ و ٩٠٠

قد تجيب الحكومة بأن مالية الدولة لا تسمح بتعميم هذا التدبير على سائر مأموري الدولة. أما كان الأجدر

في هذه الحالة أن تراعى المساواة بين الجميع فيؤخر هذا التدبير إلى أن تسمح مالية الدولة بتعميمه على جميع الموظفين.

ومراعاة لهذا رفضت اللجنة المالية البحث في زيادة التعويض للنواب رعاية لشعور الموظفين مع أن مجلس النواب في سوريا أقر مثل هذه الزيادة لأعضائه.

التفصيل

بعد هذه النظرة العامة نعود إلى تدوين ما أقرته اللجنة في كل من قسمي النفقات والواردات مسترشدة بنور المبادئ المار ذكرها فكانت نتيجة أعمالها أن حققت وفراً لا يستهان به وقدره نحو ثمانماية ألف ليرة رصدت لنفقات مؤتمر سان فرنسيسكو (١١٠,٠٠٠) وتعيين معلمين (٥٠,٠٠٠) ولشراء أرض للمدرسة زراعية (١٠٠,٠٠٠) ولمشاريع الطرقات والري (٦٠٠,٠٠٠)

النفقات

الباب الأول: رئاسة الجمهورية. ألخ...

الباب السادس: وزارة الخارجية

أثناء درس الموازنة في اللجنة تقدمت وزارة الخارجية بمشروع ملاك جديد لإدارة الوزارة المركزية أدمجت فيه واحداً وأربعين موظفاً فقصرته اللجنة على ٣١ على أن يؤخذ للمراكز الشاغرة الآن موظفون من مأموري الدولة، وبناء على طلب الحكومة زادت اللجنة اعتماد المؤتمرات في الخارج ١١٠,٠٠٠ ليرة خصوصاً بمناسبة مؤتمر سان فرنسيسكو ورأت اللجنة أن يكون لوزارة الخارجية دار لائقة فدونت اعتماداً للإيجار قدره أربعون ألف ليرة يدفع قسطاً من ثمن دار تشتري للدولة لهذه الغاية إذا أمكن وتخفيفاً عن الموازنة بسبب هذه الطوارئ حذفت اللجنة اعتمادات المفوضيات والقنصليات التي لم تعين إلى الآن عن أربعة شهور من السنة فوجب تصحيح هذا الباب كما يلي: ألخ...

الباب السابع: وزارة العدلية. ألخ...

ملاحظة: إن اللجنة طلبت إلى الحكومة إرسال موازنة التموين التجارية لدرسها من قبل هذه اللجنة وإخضاعها لرقابة المجلس وحتى كتابة هذه السطور لم ترسل تلك الموازنة وقد طلبت اللجنة أيضاً الطلب ذاته بشأن التعاونية واليانصيب الوطني وكذلك بياناً عن عائدات مصرف لبنان وسوريا وإدارة حصر الدخان وحاصلات إصدار النقد ولم يرد حتى الآن جواب من الحكومة بهذا الشأن.

الباب الحادي عشر: الزراعة. ألخ...

الفصل السابع عشر: نفقات السنين السابقة. وهو كناية عن سلفات أعطيت سابقاً لمصاريف ووجب تسديدها أبقى على حاله.

الفصل الثامن عشر: الاحتياطي. ترك مؤقتاً إلى ما بعد ظهور نتيجة الواردات.

هذا وأن اللجنة ستقوم بتقريرها عن موازنة الواردات وعن قانون الموازنة بفرصة قريبة جداً

في ٢٤ نيسان سنة ١٩٤٥

مقرر الموازنة الخاص

رئيس اللجنة المالية

إميل لحود

الرئيس: لقد استمعتم إلى تقرير لجنة المالية تلاه الأستاذ إميل لحود والآن رفعت الجلسة في تمام الساعة

السادسة، على أن تعقد بعد ظهر الاثنين في ١٤ أيار سنة ١٩٤٥

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في ١٤ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - المناقشة في الموازنة العامة:

أ - موازنة رئاسة الجمهورية

ب - موازنة مجلس النواب

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد العادي الأول في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٤ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل لحود ورفعت قزوعون. وتغيب السادة: أحمد الحسيني، أمين السعد، سليمان العلي، عبد الله اليافي، مجيد إرسلان، نسيب الداود.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامه رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، نقولا غصن نائب رئيس مجلس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والتربية الوطنية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والعدلية، وأحمد الأسعد وزير الصحة والإسعاف والأشغال العامة.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

مارون كنعان: كنت حاضراً في الجلسة الماضية فأرجو تصحيح المحضر.

الرئيس: لقد نص النظام الداخلي على أن كل نائب لا يحضر التصويت يعد غائباً. يصحح المحضر فيما

يتعلق بتغيب السيد يوسف إسطفان لأنه أعذر ولم تذكر الرئاسة ذلك في الجلسة السابقة. لتتل

الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - كتاب من الرئيس الأعلى لمنظمة النجادة حول استقدام الثمانماية جندي سنغالي إفرنسي ويؤيد به موقف المجلس المشرف الذي أيد بالإجماع سياسة الحكومة التي أوضحها وزير الخارجية ببيانه ويعلن استعداد المنظمة لدعم كل التدابير التي تتخذ بكل ما يقتضيه الواجب الوطني المقدس .
- ٢ - برقيات من سجناء طرابلس بتهنئة المجلس بيوم النصر ويطلبون بهذه المناسبة العفو عنهم .
- ٣ - برقية من أهالي بعلبك يطلبون بها نصيهم من غرش الفقير وإنشاء مستشفى أسوة ببقية المناطق .
- ٤ - برقية من بعلبك يلتمسون بها ملاحقة أعمال قناة دير الأحمر، الكنيسة .
- ٥ - عشر برقيات من جميع موظفي الدولة يتقدمون بها بأخلص التهاني بيوم النصر العام ويرجون إغاثتهم بمنحة شهر أسوة بالحكومات والمؤسسات العامة .

الرئيس :

لتحل الأوراق الواردة إلى لجنة العرائض والاقتراحات والآن لتتل الأسئلة .

فتلا الكاتب الأسئلة التالية :

الأسئلة

- ١ - سؤال للنائب الأستاذ جورج عقل عن مصير غرش الفقير .
 - ٢ - سؤال للنائب الدكتور عبد الغني الخطيب عن بقاء استعمال تعابير غير عربية في سلوكي الشرطة والدرك .
- الرئيس :

لتحل الأسئلة إلى الحكومة . الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود :

مضت على هذه الحرب العالمية مدة ست سنوات تقريباً ونحن نسمع صوت أساطين الدول يدوي قائلاً: إنما الحرب في سبيل الديمقراطية ولنصرة الأمم الضعيفة . الحرب غايتها أن يسوى بين الصغير والكبير وهي تنجلي عن مركز يتبوؤه الصغار إلى جانب الكبار . الحرب لكي تمنع أمثال ألمانيا عن التعدي عن السودان وبولونيا . وجاء يوم النصر وإذا في شوارع بيروت صبية يطلقون ويشترون بالدرهم ويتحدون الناس في بلادهم ويهون البلاد للناس ويرفعون في شوارع الأمة كل لواء إلا لواء الأمة ويتغنون بكل رسم إلا رسم رئيس البلاد أما تسمعون يدوي في آذانكم أصوات أولئك الصبية وبعض الأحيان أولئك البنات مرددة: نحن رجالك يا فلان . . . البلاد بلادك يا فلان . . . » كأن البلاد تعطي وتوهب على أيدي أمثال هؤلاء . ولتعلموا إننا في هذه الحال لم يمكن أن نسكت لولا التعقل الذي ظهر من كل طائفة من طوائف البلاد . فهل كانوا يريدون تعكير الأمن وهل يعني ذلك أن أفضل سياسة هي أن تخلق الأزمة لتحل وأن يعكر الأمن ليعمل في سبيل صفائه . نحن نريد أن يعلم الناس بأنه من أبسط قواعد اللياقة أن يرفعوا إلى جانب علمهم علم البلاد . ونريد أن يعلم الناس أن المركز الممتاز الذي يصبون إليه لا يمكن أن ينالوه عن طريق شراء الضمائر وإطلاق الأولاد في الأزقة والشوارع . أن البلاد بلادنا وستبقى لنا ونطلب من الحكومة أن تعمل بحيث تضع حداً لمثل هذا الدرس . وبالوقت ذاته نشكر الدرك

والبوليس الذين سيطروا على الحالة . فنحن لا نكن عداء لأحد ولا يمكننا أن نسكت على أناس انقلبوا من ضيوف وهم يريدون أن يشتروا البلاد .

صائب سلام : أما وقد وصل ممثل الحكومة الإفريقية عائداً من باريس فأحب أن أسأل الحكومة هل اتصل بها حضرته كما هو منتظر لإنجاز المفاوضات لأجل تسليم باقي الصلاحيات وخصوصاً الجيش إلى الحكومة الوطنية؟

وإذا لم تكن المفاوضات قد استؤنفت من أجل ذلك بعد، فهل لدى الحكومة أي علم أيمتئ ستبدأ؟

وزير الخارجية : زارني في هذا الصباح الجنرال بينه والمفاوضات لم تبدأ حتى الآن ولا يمكنني أن أزيد شيئاً على ما قلت ولكنني أؤكد أن موقف الحكومة سيبقى كما كان في الماضي ولن يتغير

رئيس الوزارة : أيها السادة أجل لقد وقعت بعض الحوادث المؤلمة بسابق نوايا مبيتة دلت على ما يرغب به أصحابها وعسى أن تكرهوا شيئاً فهو خير لكم . لقد ظنوا إنهم بمثل هذه الأعمال قد يمزقون صفوفنا ويجعلونا طوائف فتتخاصم ونختلف ليتحكموا بنا على سياسة فرق تسد .

ولكن وعي الأمة حال دون وصولهم إلى غاياتهم وأغراضهم فكان المسيحي والمسلم يشمئزان من هؤلاء الصبية الذين يهتفون بتلك الهتافات فهذه الأعمال ولو إنها أكثر مما هي لا تغير ولا تبدل من موقف الحكومة فإله يشهد إنه ما من شيء يمكنهم من أن يحملوها على أن تعقد معاهدة تعطيها مركزاً ممتازاً لأية دولة مهما كلفها الأمر . أن الدرك والشرطة استطاعوا أن يسيطروا على الموقف وكانوا مثال التهذيب والحزم . فهذه الأعمال وأن كانت مؤلمة وقد رددت صداها البلاد العربية وقد احتجت الحكومة على هذه الأعمال فقالوا أن أفراداً أتوا بها دون أن تكون لهم علاقة أو صلة بالحكومة تتعهد أمام الله والمجلس إنها لا تلبس ولن تقبل بأن يسيطر عليها أحد مهما علا شأنه ولا تقبل إلا أن يكون لبنان مستقلاً استقلالاً تاماً ناجزاً . ولتعلم الجميع أن لبنان ليس وحده والأمم المتحدة مفروض عليها أن تبر بوعودها فأن الظلم إذا دام ودمر والعدل إذا دام عمر . وإن الأمم العربية جمعاء تؤيدنا وليعلموا إنهم سيصطدموا بأربعين مليوناً من العرب لا تقبل للبنان إلا العزة والاستقلال .

الرئيس : نعود للمناقشة بموازنة سنة ١٩٤٥ الكلمة للسيد رفعت قزعون .

رفعت قزعون :

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

بحث فريق منا الميزانية الحاضرة لسنة ١٩٤٥ من عدة نقاط منهم من تكلم عن البنك السوري ومنهم من تكلم عن الموظفين وهم الجميع مع الدولة المحترمة السهر على مصلحة البلاد .

ولم يتكلم أحد عن الأمر الأهم والعضو الأعم في بناء هذا الكيان الاستقلالي وكنت أود أن لا أكون البادئ في بحث قضية الزراعة والمزارعين وأنا أحدهم وأن لا أخصص كلمتي للبقاع البلد الزراعي الأول والجزء الحي المهمل.

ولكن ساقني الواجب إلى ذلك ودفعني الحقيقة لإظهار الحيف والاستهتار اللذين لحقا به منذ انفصاله عن سوريا والتحاقه بلبنان واستمرار هذا الحيف والإهمال حتى يومنا الحاضر والميزانية الجاهزة بين أيديكم. إن كلمتي وأن تكن في الظاهر خاصة لهي في الواقع عامة لمصلحة لبنان واستقلاله من الوجهة الاقتصادية والمادية.

فلبنان ليس كظاهرة أو كما يتوهمه البعض بلد اصطياف وحسب كلا بل هو بلد زراعي لا يمكنه إذا أراد استقلالاً تاماً إلا أن يعترف بهذه الحقيقة ويوجه أول اهتمامه إلى الزراعة والمناطق الزراعية حفر الزاوية والعامود الفقري في هذا البناء الذي نتغاده جميعاً.

لبنان الذي يريد بأن يكون حراً من البعيد طليقاً من كل قيد يجب بأن نعمل له لكي يكون في حل من القريب أيضاً طليقاً من المنة يحمل بنفسه أعباء بنيه من أملاكه وأراضيه وهذا سهل التطبيق ولنا من التاريخ اسطع برهان وهذا عندما كنت توجه الدولة اهتمامها إلى تحسين المناطق الزراعية كالبقاع والجنوب وعكار.

فالبقاع وحده كان يكفي خمسة عشر مليون نسمة هذا يوم كانت تزرع فيه مساحته الكاملة التي تزيد عن المليون والمائتي ألف دونم.

أما اليوم ولا يزرع فيه لسبب الفيضان وعدم الري سوى أربعماية ألف دونم فقط فمن الطبيعي أن لا يكفي أهليه ويترك لبنان تحت منة جيرانه وذويه.

فمن هذا أيها السادة يظهر جلياً أن في تحسين المناطق الزراعية تحسين لبنان بكامله وإنكم تلمسون كما ألس هذه الحقيقة الراهنة.

ولكن لا عمل ولا استعداد للعمل فإذا أخذنا مثلاً واحداً لما أقول نجد أن ما صرف على منطقة واحدة من ناحية واحدة منذ سنة ١٩١٨ حتى يومنا هذا يزيد عن العشرين مليون ليرة لبنانية وهذا ثابت بالأرقام وفي وزارة الأشغال العامة ولم يصرف بكامل هذه المدة على المناطق الزراعية سوى ثلاثة ملايين وربع المليون ليرة لبنانية مع العلم أن الزراعة هي المورد الأول لدولة اللبنانية والدعامة الأولى لاستقلاله.

هذا هو الإجحاف الذي تشعر فيه المناطق الزراعية وبنيتها ويتألم من جرائه لبنان بكامله لأننا لو صرفنا على الزراعة ما صرف على منطقة واحدة تشويقاً للاصطياف لما وجدنا ميزانية التموين بهذا العجز وكان لبنان في حل بموارده من جميع الجيران.

ولئن غضضنا الطرف يا دولة الرئيس عن إهمال الحكومات الماضية والميزانيات الماضية فلا يمكننا غض

الطرف عن الميزانية الحاضرة ونحن في عهد التجدد وفي عهد الدولة الكرامية التي أخذت على عاتقها صيانة هذا الاستقلال من جميع جهاته ونشر العدالة في جميع أنحاءه.

فعليها بأن تحسن وتقوي الزراعة مورد حياته.

فلبنان بلد زراعي فسيح الأرجاء خصب التربة يفجعه في كل سنة فيضان الأنهر التي يمكن إصلاحها بكل سهولة وبأقل ما صرف ويصرف على التجميل والاصطيف.

أنا لا أنادي بإهمال هاتين الناحيتين الضروريتين لسمعة لبنان لكن أقول مع المبدأ القائل (الأهم على المهم، والأضر قبل الضروري). فلا أراني بحاجة يا حضرات الزملاء لتعداد ما تتألم منه المناطق الزراعية وأهلها ولكن الذي أحتاج إليه وأطلبه منكم تحسين هذه الحالة.

فالفلاح بعد تعداد النكبات التي تحملها في زمن الحرب أصبح في حاجة قصوى لتشجيعه والاهتمام بحالته وذلك.

١ - بتسهيل السلف من البنك الزراعي بفروع بقلب المناطق الزراعية ليتمكن الفلاح الصغير من هذا التسليف وتخفيف المصارفات كما هو المقصود.

٢ - تحسين طرق المواصلات في المناطق الزراعية لكي يتمكن الفلاح من استثمار أملاكه وتوزيع إنتاجه. لأنه إذا صرف في يومنا هذا على هذه المناطق أضعاف ما يصرف على باقي مناطق لبنان لا نفى المناطق الزراعية حقها ولا يعوض العجز الماضي والإهمال المستمر رغم الدول المتعاقبة والمجالس المتتابعة وإنني لا أزيدكم علماً أن جهة التعليم والصحة في هذه المناطق أيضاً لا تشملها العناية التامة لأن الأمية لم تزل سائدة والملايا من جراء المستنقعات شاملة وفاتكة.

وأخيراً أتساءل لماذا لا تكون المدرسة الزراعية الرسمية «كبرى» في منطقة البقاع بدلاً منها في بيروت البلد الصناعي التجاري ليتمكن الطالب من حك مواهبه في مواهب الطبيعة ولي على ذلك شاهداً أن الدولة العثمانية التي قلما اعتنت في ترقية أجزائها قد أوجدت في تعنايل مدرسة زراعية من أكبر مدارسها وما ذلك إلا لأنها لمست أن لها من هذه المدرسة منافع جمة ومن البقاع موارد وافرة.

هذا هو شعور البقاع من الوجهة المادية. ويجب علي أن لا أخفي زملائي الكرام شعور بنيه المعنوي أيضاً لأن ابن البقاع لا يشعر بنفسه إنه من لبنان إلا عند دفع الضرائب وعندما يناديه المنادي للدود عن الاستقلال. ولكن لا يقاسم ولا يشارك في المنافع والوظائف ولي على ذلك مثلاً لا أبالغ به أبداً إنه ليس في ملاك الدولة أن في القسم الإداري، أو العدلي، أو الصحي، أو المالي، وغيرها من الأقسام مهما تعالت الدرجات وتدنت سوى ثلاثة موظفين سنين من البقاع على نسبة تزيد عن السبعة آلاف موظف. ولم أعط هذا المثل طائفاً إلا لأنني لم أر مندوحة لذلك مع التأكيد أن الحيف بالوظائف على أهالي البقاع يشمل جميع الطوائف، فأرجو أن تأخذ في عين الاعتبار الوزارة الكرامية هذه الناحية، وأن تضع في كفتي المساواة جميع أبناء لبنان في المنافع والواجبات.

خصوصاً وأن الحكومة عازمة على تحديد ملاك الدولة ووقف التوظيف فمن الضروري أن تنظر بعين العدالة إلى المناطق التي ألحق الماضي بها كل الحيف وأثار الحاضر لها شعوراً زودته نشوة الاستقلال فأصبح لا بد للتعديل والمساواة إذا أردنا السير على هذا المبدأ بأنصاف من لا يجب أن نسميها بعد اليوم «ملحقات»

الفرد نقاش - بلغنا في المدة الأخيرة أن إدارة مراقبة القطع أجرت حساباً مع لبنان وسوريا وأتضح لنا أن الأرباح وزعت كما يأتي:

لبنان أصابه من عملة الدولة	٦٠٪
سوريا أصابه من عملة الدولة	٤٠٪
لبنان أصابه من عملة الاسترلينية	٩١٪
سوريا أصابه من عملة الإسترلينية	٩٪
لبنان أصابه من عملة المصرية	٦٦٪
سوريا أصابه من عملة المصرية	٣٤٪
لبنان أصابه من عملة الفلسطينية	٧٤٪
سوريا أصابه من عملة الفلسطينية	٢٦٪

فما كان في الاجتماع الذي جرى مؤخراً إلا أن طلب ممثل سوريا إن تعطي سوريا من التوزيع المذكور ٣/٤ الأرباح ولبنان ١/٤، فقبل الممثل اللبناني حالاً بهذا الطلب. فأطلب من الحكومة أن تتخذ التدابير لتلافي تكرار مثل هذا الأمر لأنه يؤلف سابقة خطوة.

رئيس الوزارة: أرجو أن تضعوا هذه الأرقام في سوالات وترسلوها إلى الحكومة فترسل لكم الجواب عليها.

ملاحظات على تقرير اللجنة المالية عن مشروع موازنة سنة ١٩٤٥

جاء في تقرير اللجنة المالية أن «الموازنة بعيدة كل البعد عن إقامة العدل الاجتماعي بين المكلفين وعن مبادئ السياسة المالية الرشيدة»

وإني أكرر اليوم ما قلته عن مشاطرتي رأي اللجنة في هذا الصدد ولكن ما عسى أن تفعل الحكومة الحالية وغيرها من الحكومات التي ستخلفها طالما أن الحالة باقية على ما هي عليه الآن؟

فإن واردات الموازنة محدودة ولا يمكن زيادتها هذه السنة، خصوصاً وأن الضرائب والرسوم غير المباشرة قد رفعت إلى أقصى حد ممكن. أما الموظفون فقضيتهم معروفة ولا يمكن تخفيض نفقاتهم قبل أن يعاد تنظيم الدوائر العامة على أساس المشروع الذي سيحال إلى المجلس قريباً. ومتى حلت هذه المعضلة، وعمت ضريبة الدخل جميع

المكلفين، وطبقت ضريبة الأراضي الجديدة المعروضة على المجلس، وأخذت الأسعار في التدني، عندئذ يمكن الحكومة أن توجه كامل عنايتها إلى المشاريع النافعة وأن تخصص لها الاعتمادات اللازمة في الموازنة.

توزيع اعتمادات الموازنة

إن الحكومة غير متفقة مع اللجنة المالية حول ما قالته عن توزيع اعتمادات الموازنة. فأن مخصصات فخامة رئيس الجمهورية وتعويضات النواب، ونفقات الدفاع الوطني، وعائدات الجباية، وتعويضات الانتقال، وثمان الملبس لا علاقة لها بالرواتب ولا يجوز القول إنها تنفق فقط على الموظفين. وكذلك لا يجوز القول أن مجموع ما ينفق على الموظفين والمتقاعدين هو ٢٦٥٨٠٠٠٠ ليرة، لأن هناك مبالغ وأن كانت تدفع بصفة رواتب إلا إنها تنفق في سبيل أعمال نافعة كرواتب الدرك والشرطة (الأمن العام)، ورواتب معلمي المدارس الرسمية، ورواتب موظفي البرق والبريد ومجموعها يوازي ١٠ ملايين ليرة تقريباً.

الواردات

توافق الحكومة اللجنة على معظم ما قالته عن الواردات، ولكنها تلفت نظر المجلس الكريم إلى أنها سعت وساعية إلى تلافي النواقص التي أشار إليها التقرير. فقد باشرت تطبيق ضريبة الدخل الجديدة، وهي كفيلة بإقامة العدل بين المكلفين، واقترحت رفع معدل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تتجاوز ٥٠٠٠٠ ليرة، وتخفيضها عن أصحاب الرواتب والأجور، وخصوصاً الصغيرة منها واقترحت أيضاً رفع معدل عائدات الجباية تنشيطاً للتحصيل كما إنها اقترحت أحداث ضريبة أراضي جديدة لكي تقوم الموازنة على دخل ثابت بعد الآن بفضل جميع هذه التدابير.

التعويضات

تشارك الحكومة اللجنة المالية في القرار الذي اتخذته في صدد التعويضات.

النفقات الإدارية

إن الحكومة ساعية إلى الاقتصاد في النفقات الإدارية إلى أقصى حد ممكن، ولكنها تلفت نظر المجلس الكريم إلى غلاء الأسعار وخصوصاً إلى غلاء الورق والمطبوعات. أما السيارات فقد أدليت ببيان عنها، وأضيف إليه أن الحكومة مهتمة بإنشاء مصنع لتصليحها في وزارة الأشغال العامة. كما إنها تفكر منذ الآن بإيواء دوائر الدولة في مبان خاصة، ستباشر إنشاءها فور توفر المواد الأولية وهي عازمة على تشكيل لجنة لدرس حالة أملاك الدولة العامة فيها والخاصة على أن تتوصل عن هذا إلى إيجاد مبلغ من المال قد يكفي للقيام باشادة دور تضم كل الدوائر دون أن تكلف الخزينة مبلغاً من المال.

رواتب التقاعد

لا جدال في أن قانون التقاعد في حاجة إلى التحوير والتعديل لأنه يرهق خزينة الدولة . وستعهد الحكومة بهذه المهمة إلى لجنة خاصة .

المشاريع النافعة

سبق القول أن الحكومة لا يمكنها أن تزيد الاعتمادات المخصصة للمشاريع النافعة طالما أن الحالة على ما هي عليه . ولكن وزارة الأشغال العامة ستتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ في هذه السنة جميع المشاريع المذكورة في الموازنة .

كيفية الانفاق والصرف

- لا جدال أيضاً في أن مالية الدولة في حاجة إلى التنظيم والحكومة منصرفة إلى تحقيق الأمور التالية :
- ١ - إعادة تنظيم المحاسبة العامة بموجب مشروع قانون سيحتوي على ٣٠٠ مادة تقريباً ، وقد أنجز منه حتى الآن زهاء ١٥٠ مادة
 - ٢ - تعزيز التفتيش المالي بتعميمه على جميع دوائر الدولة بدون أن يكون التفتيش المالي بحاجة إلى أمر خاص بإجراء التفتيش ، سواء أكان من وزير المالية أو من الوزير المختص .
 - ٣ - إنشاء ديوان للمحاسبة وقد أنجز مشروعه وسيحال قريباً إلى المجلس .
- والحكومة على ثقة من أن المراقبة التي يجريها وزير المالية على النفقات ، والمراقبة الإدارية التي يجريها التفتيش المالي ، والمراقبة القضائية التي سيجريها ديوان المحاسبة والمراقبة التشريعية التي يجريها مجلس النواب بواسطة قطع الحساب السنوي ، أن كل ذلك سيساعد على مراقبة تنفيذ الموازنة مراقبة دقيقة ، وسيجعل أموال الدولة في مأمن من أي عبث .

الموظفون

ونختم هذه الكلمة الوجيزة بتكرار ما قلناه سابقاً عن الموظفين فقد شعرت الحكومة كما شعر المجلس إنه لا يجوز الاسترسال بعد الآن في التوظيف ، وإلا رزحت الخزينة تحت عبء ثقل . لذلك فإن المشروع الذي ستقدم به يقوم على الأسس التالية :

- ١ - إغلاق باب التوظيف .
- ٢ - تحديد ملاكات جميع دوائر الدولة تحديداً نهائياً لا يجوز بعده أحداث أو إلغاء أية وظيفة إلا بموجب قانون .
- ٣ - تنظيم أصول التعيين والترقية تجنباً لتدخل السياسة في شؤون الموظفين .

٤ - إعطاء الموظفين الذين يرغبون في ترك الخدمة بعض الميزات لتخفيض سن التقاعد ومنح تعويضات إضافية علاوة على معاش التقاعد أو تعويض الصرف من الخدمة.

هذه هي التدابير التي لا بد من تحقيقها وإلا استحالت تنظيم الموازنة على أسس جديدة، وبقيت سياستنا المالية فاسدة، وظلت الحكومة جابياً يقتصر عمله على تحصيل الضرائب من المكلف اللبناني لأجل دفعها للموظفين وإنفاقها في سبيل غير مجدية وغير مثمرة كما جاء في تقرير اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: كنت أرجو أن توزع ملاحظات الحكومة على تقرير لجنة المالية عن الموازنة على المجلس أو على اللجنة. تقول الحكومة إنها لا توافق اللجنة المالية على توزيع النفقات ولا أن تكون مخصصات رئاسة الجمهورية ومجلس النواب في حقل الموظفين. فإذا لم توضع في حقل الموظفين فأين توضع؟ فهي على كل حال نقود وتصرف ويقبضها أفراد.

ثانياً - إن اللجنة أعدت نظاماً خاصاً لمنع الجمع بين الراتب والتعويضات التي توافق الحكومة معنا على إنها بلغت مبلغاً جسيماً ولكن بلغنا أن بعض المؤسسات كالتعاونية واليانصيب الوطني والتموين لوائح تعد لصرف تعويضات للموظفين فمن الآن أرجو رئيس الحكومة بوصفه وزيراً للمالية أن يؤخر صرف هذه الأموال إلى أن يبتها المجلس.

ثالثاً - في قضية السيارات لا أتردد عن التكرار بأن التدبير الذي طلبته اللجنة لم توفق الحكومة إلى تنفيذه بعد. فلا تزال السيارات تسير لغير صالح الحكومة وقد رأيت في طريق النهر سيارة حكومية يدرّب سائقها أحد الصبية على فن السوافة.

رئيس الوزراء: نحن نرغب في أن تكون حياتنا ديمقراطية فكل الرواتب التي تدفع لرئيس الجمهورية لا تدفع له كموظف بل لمن يمثل البلاد. أما فيما يتعلق بالتعويضات فأنا لا أعلم فيما إذا كان هناك مساع مبدولة لوضع لوائح بها وإذا جاءني شيء من هذا فأرفضه لأن مبدأ التعويضات ليس من مبدئي. أما فيما يتعلق بقضية السيارات فقد جمعتها فجاءني مدير التشريفات وقال لي إنه لا يمكنه أن يقابل الضيوف ويرجع ماشياً فكنت مضطراً لأضع تحت تصرفه سيارة. وجاءني مدير النافعة أيضاً ورأيت إنه غير لائق بأن يسير على قدميه للتفتيش. وسياراتنا كلها من النوع القديم وقد تهدمت ففكرت في أن أبيعها واشتري سواها فتضطر الخزينة لدفع مبلغ وهي عاجزة عن الدفع. وإذا كان لدى الأستاذ إميل لحود أشياء واقعية عن بعض الموظفين فليدل بها وأنا مستعد أن أمنعهم.

جورج عقل: كتب لنا أن نكون دائماً متأخرين في قيامنا بالواجبات الملقاة دستورياً على عواتقنا، فبدلاً من درس الموازنة العامة في تشرين من كل عام ها إننا نباشر درسها سبعة أشهر بعد انقضاء الميعاد الدستوري.

وفي العام الماضي وقف رئيس الحكومة السابقة معترداً لأن موازنة الدولة مرتجلة ولأنها موازنة

ضرائب غير مباشرة وجائزة بحق طبقات الشعب الفقيرة والمتوسطة ولأنها موازنة رواتب وتعويضات لا تترأى من خلال فصولها سياسة مالية صريحة ولا عدالة اجتماعية هي أمل الأفراد والجماعات.

ومن دواعي الأسف أن تكون الموازنة الحالية شقيقة الموازنة السابقة في خطوطها الكبرى وعللها ومواضع النقص فيها فهناك سياسة إسراف لا تزال متفشية تدعمها الاعتمادات بلا حساب والسيارات العديدة وما يتبعها.

وكنا نأمل أن تلغى معظم السيارات الرسمية فيقتني كل موظف أو وزير أو رئيس سيارته على حسابه الخاص لا أن تحمل الدولة هذه الأعباء التي رزح تحتها ظهر الشعب.

وكنا نأمل في حقل الإصلاح أن يحدث مديرية عامة للمهاجرة تعني بشؤون المهاجرين في وزارة الخارجية وتتخصص لدرس شؤونهم والدفاع عن مصالحهم ويبحث مسائل عودتهم وحفظ حقوقهم في ديار الاغتراب

وكنا نأمل أن نجد في الموازنة مديرية عامة للعمل تعني بشؤون العمال وترصد لها الأموال اللازمة لدرس شؤون العمل والعمال ونقاباتهم ومشاكلهم الحاضرة والمستقبلية وتنظم وتحرر نقاباتهم لإيجاد اتحاد عام لها بقانون وإيجاد شيء من الضمان الاجتماعي للعمال المشوهين والذين يعجزون بسبب العمل أو المرض أو الشيخوخة، ولكن لم نجد في الموازنة شيئاً من هذا.

وكنا نأمل أن نلمس من وزارة الزراعة تنظيماً فنياً وعملاً يخلق صلة كانت ولا تزال مفقودة بين وزارة الزراعة وبين الشعب المزارع فالمزارع لا يعرف بوجود وزارة الزراعة ويدرك أعمالها إلا في تحمل القيود والمضايقات وتحمل المزارع شتى النفقات.

إن هذه الموازنة الضخمة المرهقة لا تتضمن بارة واحدة عن الإرشاد الزراعي والتوجيه الزراعي والإسعاف الزراعي الفني بواسطة بعثات زراعية مجانية نقالة تجوب شتى المناطق الزراعية لتقديم المعونة الفعالة للمزارع اللبناني.

إن هذا الإرشاد والإسعاف مع مساعدة فنية في اختيار البذور والبذار والسماذ وتأمينه بأسعار معتدلة وتسهيلات دفع للمزارع هذه كلها تؤدي إلى تحسين حالة الزراعة ورفع مستوى المزارع وإلى زيادة الإنتاج الزراعي زيادة كبرى تدر على الأمة جمعاء ثروة طبيعية هي مرجع لبنان أولاً وأخراً.

وهناك كلمة نقولها بشأن التمويل:

هناك عجز تجاوز العشرة ملايين وهذا الشر يتفاقم شهراً فشهر فمماذا عملت الحكومة لمنع هذا العجز وهل فكرت الحكومة بإلغاء الاتفاقية من جهة جزية الخمس عشرة بالمائة على القمح مصدر العجز وسببه المباشر

ثم نسأل بشأن التمويل هناك عدد عديد من الموظفين الذين جاءت بهم السياسة والمناسبات ومن الشائع أن فريقاً من هؤلاء لا يجمع أبسط الشروط اللازمة لكل موظف وهناك نفر منهم بحقه أحكام عدلية فهل فكرت وزارة التمويل بتخفيف أعباء هذه الوزارة وبالإستغناء عن غير الصالحين من هؤلاء الموظفين.

ثم هناك إستعلام أخير: هناك تحقيقات قليل عنها الشيء الكثير وتحدثت عنها الأندية والصحف وهي تتناول وزارة التمويل في بعض مصالحها.

فهذه التحقيقات أين وصلت ومن تناولت وماذا كانت نتائجها ولماذا توقفت أو أستدل عليها الستار أو لم يصدر عنها أي بلاغ هذا ما نريد ويريد الرأي العام أن يعرفه بتفصيل وإيضاح. وختاماً نوجه إلى وزارة الصحة كلمة موجزة جداً على أن نعود إليها عند درس موازنتها الخاصة. إن الإسعاف للقروي اللبناني غير مؤمن للفقير ومن المؤسف أن تستمر الحكومة على طريقة المكاتب الصحية التي هي ذات صيغة تجارية لأوليائها وليست أبداً مستوصفات مجانية.

أما كان الأولى تخصيص قسم من السيارات بفرقة طبية للتنقل في مختلف القرى لإسعاف المرضى مجاناً باسم الحكومة وتقديم الدواء مجاناً للفقير رأساً وبدون واسطة أقول رأساً لأن الوزارة تعلم ومعالي الوزير يعلم أن الأدوية التي تسلم للمكاتب الصحية يتصرف بها أصحاب هذه المكاتب دون أن يكلفوا في معظمهم أنفسهم عناء تدوين طريقة التوزيع خطأً.

وما ذلك إلا لمنع إقامة الوزراء على هذه المكاتب وترك الحبل على الغارب لهذه المكاتب ولأطبائها يتصرفون كيفما يشاؤون دون أن تصل إسعافات الدولة للفقير في مختلف القرى اللبنانية.

إننا نطلب رصد اعتمادات المكاتب الصحية للفرق الطبية النقالة التي تقدم إسعاف وزارة الصحة والإسعاف العام لجميع الفقراء المرضى أيّاً كانوا وحيثما وجدوا.

هذه توطئة لموقفنا المعارض من هذه الموازنة كما عارضنا في موازنة العام الماضي. وسنحدد موقفنا من كل فصل من فصول الموازنة لمناسبة درسه والمناقشة فيه.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: لفت نظري حضرة مقرر ورئيس اللجنة المالية في تقريره الذي قال فيه: «إنه يعبر عن رأي

اللجنة». والحقيقة أن المادة ٣٤ توجب على المقرر أن يكون تقريره صورة فوتوغرافية عما جرى في اللجنة. ولقد أجاد الأستاذ إميل لحود في تقريره غير أن هذا التقرير قد شطر شطرين الأول يتضمن رأيه الخاص والثاني يتضمن رأيه في اللجنة. ففي اللجنة كنا قسمين. الأول برئاسة الرئيس السيد إميل لحود وكان مغالياً بالتقدير والآخر كان مغالياً بالكرم. وسأعطيكم مثلاً على ذلك: في ميزانية البرق والبريد طلب بتعيين خمسة موظفين احتياطيين والمفروض أن يتمرن مدة سنتين. فإذا مات أحد الموظفين أو أحيل إلى التقاعد وجد من بين هؤلاء من يقوم مقامه لأنه عمل فني

فالتلغراف فن بذاته. فغالت اللجنة في الشطب وحذفت هذا العدد من هذه الدائرة. ولقد قلت إننا كنا قسمين وكانت أغلبية قرارات اللجنة تؤخذ بالأكثرية ولم يذكر هذا في التقرير. ولقد كنا على جانب عظيم من الجبن فوافقنا على كثير من البنود وشطبنا بعض البنود المهمة. وبمناسبة درس الميزانية لا يسعني إلا أن أشكر وزير الصحة على عمله الفني. والميزانية بالإجمال كلها ممرضة وليس الخطأ من هذه الحكومة ولا من حكومة سابقة لأن الحكومات تعودت أن تأتي بميزانياتها على أنقاض ميزانيات الحكومة السابقة فتضع مثلاً موازنة ١٩٤٤ عن الشمال وموازنة ١٩٤٥ عن اليمين وتنقل بند، فقره، موظف، راتب...

فالخطأ على الذين ينظمون الموازنة فعليهم أن ينسوا السابقة ويأتوا بميزانية مبتكرة. فلو كانت ميزانيتنا مبتكرة وحكومتنا تعلم إن البقاع منطقة زراعية ولو التفتت إلى ذلك لخصصت قسماً من الأموال المخصصة للطرق وحولتها إلى مشروع الري لأن البقاع يهيمه ري أرضه قبل إنشاء الطرق.

ويمكنني أن أعرب وأنا نائب عن البقاع، عن رأي زملائي أيضاً لأن سهل البقاع يمكن أن تصرف الأموال المخصصة له على مشروع الري من نهر الليطاني بدلاً من الطرق فتعطي هذه المنطقة إنتاجاً زراعياً يعطي الحكومة ضرائب مهمة كبيرة. كذلك نرى أن كل وزارة مستقلة في ميزانيتها ولا تتساهل مع وزارة أخرى وتتعاون معها مع أن الواجب يقضي بذلك وخلاصة القول أن تقرير اللجنة يتضمن رأي الأستاذ إميل لحود الكبير بآرائه ويتضمن الجزء القليل من بعض أعضاء اللجنة فنلتمس من المجلس الكريم أن يوقف مغالاتنا في الشطب ومغالاتنا في الكرم.

الرئيس:

الكلمة للسيد إميل لحود

إميل لحود:

التقرير الذي وضعته يعبر عن رأيي الخاص وفي اللجنة كنا قسمين قسم هو الأكثرية وقسم هو الأقلية والتقرير جاء معبراً عن رأي الأكثرية ولا يجوز أن يكون التقرير صورة فوتوغرافية عما يجري في اللجنة فالمحضر هو الصورة الفوتوغرافية وهذا ما ترمي إليه المادة ٣٣، وأما التقرير فلا يذكر فيه شيء عن رأي الأقلية:

محمد العبود:

نحن الآن بصدد درس موازنة سنة ١٩٤٥ وأرى إننا نبادر إلى تمحيص بنودها غير متخذين قاعدة تعود على البلاد بمنفعة عامة. أن بعض الزملاء أدلى بملاحظات تتعلق بالسيارات والاختلاسات في بعض الدواوين البعيدة عن المراقبة فأني أضرب عنها صفحاً لكن الأمر الذي لا يمكن السكوت عنه هو أن المجلس وجد للمراقبة على أعمال الحكومة وهي ميزة منحت لممثلي الشعب. تأتي الميزانية متأخرة لأسباب فيبادر الزملاء إلى انتقاد هذا التأخير. أن الحكومة والمجلس متفقان على أن هذه الميزانيات مريضة وعقيمة ويوجد هناك خطأ أساسي متأت من مرور الزمن

وهذا الفساد ناجم عن صعوبة إيجاد ضرائب والتمادي في التوظيف. يوجد مئات من الموظفين لا يتعاطون عملاً ما إنما ينتظرون آخر الشهر ليقبضوا رواتبهم.

هذا هو المرض الحقيقي فيجب أن نتفاداه.

ثم يوجد فرق بين الداخل والخارج فيما هي الطريقة للخلاص من هذا المرض؟ يجب أن تتعاون الحكومة مع المجلس لتوفيق إلى الاقتصاد بالنفقات بإنقاص عدد الموظفين الذين لا فائدة منهم. فهل للحكومة الجرأة الكافية في أن تقوم بهذا العمل؟ يجب أن نصل إلى مسألة عملية ونستعني عن هؤلاء الموظفين وأفضل أن يعطي للموظف التقدير أضعاف ما يتقاضاه حالياً بشرط أن يقوم بعمل مثمر. فنرجو من الحكومة أن تنظر إلى هذا المرض الأساسي وتسعى إلى تلافيه. هذا ما يجب أن يعمل لتأتي ميزانيتنا صحيحة مضبوطة.

حبيب أبو شهلا: قلت في إحدى الجلسات الماضية أن درس الموازنة السنوية للدولة هو أهم عمل للمجالس النيابية وإني لسعيد عندما استمع إلى حضرات الزملاء ينتقدون أو يتقدمون بملاحظات للحكومة أثناء درس الموازنة وسأدلو بدلوي في هذا الموضوع وقبل أن أعرض أفكارني أسمح لنفسي بأن أشكو مما يشكو منه الزملاء فالشكوى الدائمة من الموازنة هي من عيوب في الإدارة وحالة الموظفين وكثرة عددهم وتضخمهم ولا شك أن معظم هذه الملاحظات هي على حق ولكن لا يكفي أن نأتي ونشكو ولا أن نصف علاجات بصورة عامة ونطالب الحكومة بإصلاح مستعجل بل الواجب أن ننظر إلى حالة البلاد كما هي وننظر إلى الداء ولا نصف الدواء إلا عن ثقة بأنه سيشفيها وخصوصاً إننا في هذا العهد نتحمل أعباء وعيوب كثيرة أتتنا من عهود قديمة لسنا مسؤولين عنها خصوصاً في الميدان الاقتصادي والمالي إذ لم تصبح مقدراتنا بأيدينا إلا منذ مدة قريبة ولا يمكن أن نطالب الحكومة بإصلاح عاجل وخصوصاً في مسائل مهمة كهذه قضية تضخم عدد الموظفين يجب أن نوجد لها علاجاً في المستقبل والحل الوحيد هو أن تتخذ الحكومة قراراً بصرف ألف ألفين ثلاثة آلاف موظف.

ومن منا يمكنه أن يطالب الحكومة بذلك وأهم ما نتخوف منه من مشاكل بعد الحرب قضية البطالة فيصبح هذا العدد الضخم من الموظفين المسرحين عاطلين عن العمل فزيد الطين بلة فلا يكفي إذن أن نشكو وأن نطالب بل يجب أن ننظر إلى الأمور بحالتها الراهنة كما هي وأنا لست من المتشائمين فحالتنا ليست سيئة كما يتوهم البعض بل هي حسنة ويمكن أن تكون أحسن من ذلك وعلينا أن نعني بشؤون العمال فنوجد لهم تشريعاً يعطي العمال الذين لا عمل لهم إعانة فمشكلة البطالة هي من جملة المشاكل التي يجب أن نهتم بها منذ الآن. مما يتخوف البعض؟ يتخوف البعض من تضخم الموازنة. أجل إنها قد بلغت مبلغاً ضخماً وهو ليس بالمخيف فموازنة فلسطين وهي تقريباً تعادل مساحة لبنان وعدد سكانه بلغت ١٨ مليون ليرة فلسطينية أي ما

يوازي ١٦٠ مليون ليرة لبنانية وسمعت أن الحكومة تقول بأن هناك إصلاحات من الوجهة المالية وهي إيجاد ديوان المحاسبة ولتسمح لي الحكومة أن لا أشاطر هذا الرأي ففكرة ديوان المحاسبة وأن كان موجوداً ببعض البلدان ففي فرنسا مثلاً يوجد ديوان للمحاسبة وأذكر أنني لما كنت تلميذاً في باريس حوالي ١٩٢٠ كان الأستاذ يقول لنا حول ديوان المحاسبة: جربت أن أفهم الغاية من وجود ديوان المحاسبة فلم أتمكن مع العلم بأن ديوان المحاسبة كان يبحث موازنة ١٨٨٠ في سنة ١٩١٤ وفي سوريا مثلاً ديوان محاسبة أيضاً أنشئ من ستة سنوات وقيل لنا إنه انتهى من درس شهر واحد من موازنة السنة الأولى من هذه الستة سنوات فالذي أراه هو أن لا لزوم لديوان المحاسبة في بلد كبلدنا بل يجب أن نعني لتقوية التفتيش المالي وهناك مشروع أعده زميلي الأستاذ حميد فرنجيه وهو موجود وأعتقد أنه يكفي لتقوية التفتيش المالي وجعل موظفين للمالية في كل دائرة من دوائر الحكومة يأتي نتيجة أحسن. أما حالة النقد عندنا وقد أصبح بعد تدخل السلطة الفرنسية مرتبطاً بالفرنك وهو معرض للتدني فهذا هو الخطر الكبير فأني أرجو حضرة وزير المالية سيما وأن الأمر مستعجل جداً فمن رأيي أن تكلف الحكومة رجالاً أخصائين بدراسة حالة نقدنا المعرض للتدني فأن المصرف السوري بعد أن جاء المفوض السامي وعدل الاتفاقية بيننا وبينه لم يعد مجبراً على وضع التغطية كما كانت بخصوص السبائك الذهبية فماذا يمنع الحكومة من أن تأتي وتعرض على المجلس مشروع قانون يبطل القرارات التي إتخذها المفوض السامي معتبراً نفسه أن له السلطة وهو صاحب السلطان فحينئذ وعندما يبطل مفعول قراره يصبح البنك مجبراً على وضع التغطية حسب الاتفاق القديم فأما أن يأتي وينفذ الاتفاق القديم ويدعم هذه الأوراق بتغطية معقولة يرتاح لها حاملوها ولا تلغي الحكومة امتيازها. وهناك أمر ثان مستعجل أيضاً وهو أن الحالة الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ من الآن وصاعداً وهي مشاكل ما بعد الحرب فماذا فعلنا تجاه هذه المشاكل. فحالتنا الاقتصادية وعلاقتنا مع سوريا الشقيقة فهل هنالك خطة اتفقنا عليها لمواجهة الحوادث الاقتصادية وماذا فعلنا لضمان مصالحنا تجاه المصالح السورية.

أنا من القائلين بدوام الوحدة الاقتصادية وهي تعني المساواة في الغرم والغنم والتفاهم ضروري لمصلحة البلدين فهناك خلافات عديدة يجب أن تحل حالاً وإلا كانت النتيجة وخيمة على البلدين والحكومات تعلم أن قضايا كثيرة لا تزال معلقة بالتوزيع الذي تم فيما يتعلق بالبضائع المستوردة فقد شاءت الحكومة السورية أن تطلب البضائع المستوردة رأساً من مرفأً سوري وقد كان مركز الاستيراد بيروت - لبنان - حتى أصبح هنالك كثير من الخلاف فاتخذت قراراً بإجبار المستوردين بأن يأتوا ببضائعهم من ميناء سوري وهناك قضية الكوتشوك وقد بقي الخلاف عليها مدة طويلة ولا أعلم بأيّة شروط حلت وأريد الآن أن أصل إلى النقطة الثالثة وهي التي تجعلني متفائلاً وهو أن لبنان بلد غني له موارد فلا يكفي أن يكون البلد صناعياً وزراعياً وعدد سكانه لا يتجاوز

المليون والمائتي ألف ليكون غنياً فعلينا أن نعني بمشاريعنا العمرانية وهي نتيجة هذه الموارد الطبيعية وخصوصاً في حقل السياحة والاصطياف وهو الذي يدر مالاً أجنياً يزيد بثروة البلاد فماذا أعددت لهذا الأمر وهو من الأمور المستعجلة التي يجب على الحكومة أن تضع لها العلاجات أيضاً.

إبراهيم حيدر: قال الأستاذ أبو شهلا أن لبنان غني بثروته. أجل أن هذا واقعي ولكن لبنان فقير بالرجال الذين يستثمرون هذه الثروة.

حميد فرنجيه: ليسمح لي المجلس قبل البدء بدرس الميزانية، أن إبين بعض ملاحظات فيما يتعلق بباني الواردات والنفقات ابدأ بالواردات فأقول: إنه من المتوقع حصول نزول في الأسعار وعندها يحصل عدم توازن بين الواردات والنفقات ناتج عن الضرائب غير المباشرة. ولا يكفي أن نزيد الضريبة ليزيد الدخل ولو كانت هذه الزيادة ١٠٠٪ ففي موازنة الحكومة السورية زيدت الضرائب غير المباشرة زيادة مبالغ فيها فكانت النتيجة أن أعطت أقل مما كانت تعطي هذه الضرائب قبل الزيادة. لقد انتهينا من الحرب، والحاجيات التي كنا نضع عليها الضرائب بالنسبة إلى أسعارها ستخفّض هذه الأسعار وتنزل نسبة الضريبة عليها أيضاً. أما نفقات الدولة فتبقى على ما كانت عليه قبل هذا النقص في دخل الضريبة فلنكي لا يقع هذا العجز في الميزانية يجب أن نعني بالاقتصاد وأن نزيد الضرائب المباشرة فنصل إلى غايتين:

- ١ - تستند الموازنة على أسس مالية صحيحة.
- ٢ - وتوجد العدل المالي، أي تصيب الضرائب الغني والفقير نسبة إلى دخله.

ثم أعود إلى قضية النفقات - وقد تكلم عنها الزميلان عقل والفرزلي ولست بأقل منهما انتقاداً لها. ويمكنني القول بأن تجاربي أوصلتني إلى نتيجة هي أن الموازنة قلما درست من وزير بل تدرس من قبل مدير الدائرة وهذا يتشبه غالباً بزيادة النفقات في دائرته، ولا بد لنا يوماً من طلب استشارة الأخصائيين حتى لا تكون ميزانيتنا كناية عن عملية حسابية فقط فهذا لا يفي بالمطلوب بل يجب أن تكون الموازنة كأداة اقتصادية حتى تؤثر على الناحية الاقتصادية في البلاد.

ما هي أهدافنا من الميزانية؟ أهدافنا هي أن نؤمن نفقات الدوائر التالية: الأمن العام، العدالة، التربية الوطنية، الزراعة، الاصطياف، التجارة، الأشغال العامة، الصحة والحياة الاجتماعية.

ففي كل سنة نرى أن الميزانية توضع على المنهاج السابق. عندما نبدأ بشق طريق مثلاً فلا نضع أماناً خارطة أو منهجاً أو فكرة لجعل هذا الطريق مفيداً للمناطق التي هي بحاجة إليه لا سيما ونحن بلد اصطياف فنوفر على المصطاف الوصول إلى البلد الذي يقصده دون أن يمر بعدة مناطق صعوداً وهبوطاً حتى يصل إلى هذا البلد. أو أن يراعى في شقها المناطق الزراعية ذات الإنتاج الثقيل الذي يصعب نقله من بلد إلى آخر، كل هذا لا ننظر إليه عندما نبدأ بشق طريق ما بل

يستحسن الوزير شق هذا الطريق نزولاً عند رغبة المتنفذين وشفاعة المقربين فأين هي الغاية الاقتصادية إلا وهي الزراعة والاصطيفاف؟ أن هذه الفكرة لا تدخل مطلقاً في الأمر الذي دعا الوزير لدرج هذه الطريق في الميزانية أخذت مثلاً إدارة الأشغال العامة ولي مثل أقوى في الزراعة. وزارة الزراعة تعني بتربية الدواجن للبلاد منها ما هو أقل كلفة من التي تأتينا من الخارج. فكانت النتيجة إننا نشترى البيض من الخارج أرخص مما هو في الزراعة وأن ما كلفته هذه الدواجن من النفقات ما يكفي لشراء كل دواجن هذه البلاد. الأمر الذي يضطرنا في المستقبل إلى الالتجاء إلى الأخصائيين لنطلب رأيهم في مستقبل هذا البلد الصغير. بقيت قضية تطرق إليها الزميل حبيب أبو شهلا وهي النقد. ليعلم مجلسكم الكريم أن في العام الماضي حصل في أميركا اجتماع دولي لدرس قضايا النقد في العالم فتوصل هذا المؤتمر إلى نتائج عملية واشترك بدرس المساهمة برأس المال المدفوع من الدول المجتمعة تغطية لنقدها. وفي العام الماضي فكرت الحكومة اللبنانية بدرس موقفها حيال هذا المؤتمر العالمي الذي يمكن أن يعطي نتائج باهرة، لكن رأت نفسها مربوطة الأيدي إذ أن نقدها مرتبط بالفرنك فأطلب من دولة رئيس الحكومة أن يباشر بمباحثة البنك السوري بهذا الشأن لأن قوة الشراء هي التي تجعلنا منظورين من الغير.

والأمر الأخير هو أن لا تأخذ الحكومة قراراً بإنشاء ديوان المحاسبة لأننا إذا أنشأناه فعلى أي أسس سنشغل وليس لنا نظام خاص للمحاسبة العامة حتى الآن؟ فقبل أن تأخذ الحكومة قراراً بإنشاء هذا الديون يجب أن تنهي اللجنة المولجة بتنظيم قانون المحاسبة العامة عملها، وعندها إذا رأيتم دولتكم إنكم بحاجة إلى ديوان المحاسبة ليكن ذلك.

رئيس الوزارة: أيها السادة: كنت أود أن لا أعود إلى الكلام بعد أن بحثنا هذه الأمور بحثاً مستفيضاً ولكن أريد أن أبين بعض الأمور. أولاً ما أنتقده الأستاذ جورج عقل فقد قال: إننا بحاجة إلى إصلاح عام وهذا صحيح ولا يمكننا أن نتغير أو نتبدل إذا لم نبدل طرق الجباية ولقد وضعنا طرقاً للإصلاح المالي ولا يمكن أن يتم هذا الإصلاح في بضعة أشهر وسنعزز التفتيش المالي. أما فيما يتعلق بقضية التموين فإني مضطر أن أقول كلمة عنها ولولا الاتفاق الذي حصل لوقع لبنان في مجاعة. أما تعديل الاتفاقية فهو غير ممكن لأن المزارع لا يزال يعتقد أن الأسعار التي يقبضها هي مخفضة أما فيما يتعلق بالشقيقة سوريا من أن الحكومة أوعزت إلى التجار السوريين بأن يجلبوا بضائعهم إلى الكمارك السورية فقد اجتمعنا لهذا الخصوص وسألناهم فقالوا أن بعض التجار يجلبون بضائعهم بواسطة الكمارك اللبنانية وبما أن القوانين الكمركية تسمح لهم بأن يبقوا قسماً من بضائعهم في الجمارك مدة سنتين فكانوا يعمدون إلى إبقاء هذا القسم حتى يتمكنوا من احتكاره وبيعه بعد مدة طويلة بالأسعار التي يريدونها. وإذا كانت الحكومة اللبنانية مستعدة لتسليم هذه البضائع يوم يطلب إليها ذلك فإن الحكومة السورية تلغي هذا القرار ولا تعمل به. فأجبنا بأن

الحكومة اللبنانية تقوم بتلبية طلبهم وألغي القرار. وقد طلب إخواننا السوريون قائلين أن الوحدة الاقتصادية أمر لا بد منه واجبا لهم أن الأمر يجب أن يكون على قاعدة المساواة فأخذنا من المطاط ٥٧٪ للبنان و ٤٣٪ لسوريا وانتهت القضية بهذه الصورة أما قضية العمال التي تكلم عنها الأستاذ حبيب أبو شهلا فلا علاقة لها بالموازنة ولقد وضعنا بهذا الخصوص تشريعاً لا يزال تحت الدرس في وزارة العدلية وستقدم به بأقرب وقت. أما قضية البطالة من أين تأتي بالأموال؟ يقال بواسطة القرض فنخشى أن يقيدنا هذا القرض في بعض المسائل السياسية. وإذا كنتم تضمّنون النجاح فيما إذا طرحنا قرضاً داخلياً فهذا شيء آخر. أما فيما يتعلق بالاختصاصيين فأنا أريد أن أقول: أن الحكومة والمجلس هما جنود هذه البلاد وأنا تحرّيت عن الاختصاصيين فلم أجدهم فعلينا أن نشترك جميعاً بدراسة هذه الأمور فالحكومة وحدها لا تستطيع أن تتفرغ لكل هذه المسائل نريد مشاريع عمرانية وزراعية... فمن أين تأتي بالمال؟ فلو رفعنا الضرائب المباشرة إلى أقصى حدّها حتى نضمن قسماً من المال نضعه للمشاريع العمرانية والنفقات كثيرة وأنا أول من يتضجر من كثرتها فلا يجوز إخراج موظف من وظيفته، فأما أن يسنده ورجيه أو زعيم ولقد أفعلنا باب التوظيف فاتتني مراجعات كثيرة لأن كثيرين يعتقدون أن الفرصة سانحة فعالجوا الأخلاق قبل كل شيء، عالجوا الهيئة الاجتماعية.

فيليب تقلا: أشار حضرة الزميل حبيب أبو شهلا إلى نقطة حساسة هي قضية النقد وعلاقتها بقرار المفوض السامي الذي عدل بموجبه الاتفاقية المتعلقة بتغطية النقد اللبناني وضمانه. فاسأل الحكومة هل تريد أن تتقدم بمشروع قانون يلغي هذا القرار الذي أصبح غير دستوري نسبة لدستورنا اليوم. أن في لبنان ١٤٢ مليوناً من الليرات ومن أصل هذا المبلغ يوجد ١٣٦ مليوناً تضمّنهما الفرنكات الفرنسية. فهل المبالغ الذي أخذها الجيش تقيدت على الحكومة اللبنانية؟ هل للحكومة أن تجيب على هذا السؤال؟

حميد فرنجيه: إن القرارات التي فوّدها الزميل أبو شهلا منها ما لم يعد لها مفعول فهناك قرار أبدل مجلس إدارة البنك هيئة مراقبة والآن بعد أن عادت الأمور إلى مجاريها رجعنا إلى مجلس الإدارة كما كنا في سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٠، فأصبح هذا القرار ملغياً بحذاته أما القرار الذي يسمح للبنك بأن يحسب بين أموال التغطية القروض التي كان يعطيها للجيش. فإذا ألغيناه فنتائجها باقية ولا يمكننا القول: ماذا يجب أن نعمل؟ بل كل ما يجب أن نعمله هو درس قضايا البنك بصورة سريعة لكي نصل إلى استقرار يبنى عليه استقرار نقدنا في المستقبل.

سامي الصلح: في الجلسة الماضية طلبت من الحكومة أن تطلب إلى البنك أن يتوقف عن الإصدار وأن توافينا بالاتفاق الذي عقد بين فرنسا وانكلترا وسوريا ولبنان من جهة والاتفاق الذي عقد بين فرنسا وسويسرا من جهة أخرى. ثم طلبت من الحكومة منذ سنتين أن تتسلم جميع الصلاحيات التي تمارسها السلطات الفرنسية فنحن مستقلون بالاسم فأين التلفون والراديو والنقد فهذه لا تزال بيد

الفرنسيين وكان علينا أن نداوي هذه المشاكل فنحن قد استلمنا بروتوكولات، كمبيالات لسنا بحاجة إليها. نريد جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها سلطات الانتداب فالانتداب كما قال نائب وزير خارجية انكلترا مستر «لو» «هو باق عملياً» فالواجب يقضي علينا أن نصفى جميع هذه المشاكل وبحسب الاتفاقية التي عقدت سنة ١٩٣٧ لا يسمح للبنك بأن يصدر أكثر من ٢٥ مليون ليرة بينما نجد الآن ما يزيد على ٣٤٠ مليون ليرة. فهذه مخالفة ارتكبها البنك بمجرد إصدار قرار من المفوض السامي. وأنا أوافق على ما جاء في كلام الأستاذ حبيب أبو شهلا فأنا أطلب أن يعمل البنك بحسب الاتفاقية التي عقدها مع البلاد سنة ١٩٣٧.

حبيب أبو شهلا: أعود إلى قضية البنك وأنا لا أقطع بالرأي الذي أبدية والحكومة تدرس هذا الرأي فأقول أن الأمر إلا يحتاج إلى كثير من العلم والفقه أو التعمق. فالقضية بسيطة جداً فالبنك بموجب الاتفاق الذي عقد بينه من جهة وبين الحكومة اللبنانية من جهة أخرى مقيد بمادة تسمى مادة التغطية توجب عليه أن يغطي نقده بضمانات وهذه الضمانات على درجات تقسم منها سبائك ذهبية وأرباح هذه السبائك كانت تعود على الخزنة اللبنانية فجاء المفوض السامي بقرار وقال أن هذه المادة ألغيت وليس البنك مقيداً بها فبقيت التغطية بالفرنكات والسندات والبونات. وهذه هي ضماناتنا. فعلينا إذن أن نعود إلى الاتفاقية الأولى التي تعيد التغطية إلى ما كانت عليه من سبائك ذهبية وغيرها هذا ما يجب علينا أن نفعله وإلا نكون مقصرين. فمجلس تشرين وهو المجلس الذي عدل الدستور يستطيع أن يلغي قرار المفوض السامي وأني أتمنى على الحكومة بأن تأتينا في جلسة غد بقانون بهذا الخصوص. فأنا أحشى على نقدنا من التدهور وهناك الخراب.

أما الأمر الثاني فهو بعض الإصلاحات التي يجب أن نواجه بها مشاكل بعد الحرب. وقد تفضل حضرة رئيس الحكومة وأجابني عليها غير أنه لم يقنعني. وأنا أعتقد أن المصاعب والعقبات التي تقف في وجه هذه الإصلاحات كثيرة وهي عقبات مالية وأخلاقية وسياسية داخلية ولكن هذه ليست لغة الحكم ولا الحكومة. عليك يا دولة الرئيس أن تجابه هذه المشاكل وأن تأتي بالصراحة المعهودة فيك ونقول: هذه هي المشاكل وهذه هي الحلول ولا بد لك من أن تلجأ إليها مهما كانت صعبة وهناك مرافق عديدة من تجارية وصناعية ومالية يجب أن يعتنى بها.

وأن الجيوش التي تعمل في بلادنا ستسرح ٣٠ ألف عاملاً.

ولا يمكننا أن نقول لهم ليس لدينا مال فالشعب لا يفهم هذا فعلياً أن نجابه هذه المصاعب وأن نأتي بالحلول مهما كانت صعبة الهضم وإني على يقين بأن هذا المجلس لا يمكن إلا أن يكون مؤيداً لك ولجميع الحلول لأنها أمور مستعجلة جداً. وقد تفاجئنا الأيام وليت ساعة مندم.

كمال جنبلاط: عندما دخل الحلفاء سنة ١٩٤١ كان النقد قد أوصله الإفرنسيون إلى ٤٠ مليون ليرة وما زال يرتفع إلى أن بلغ ما هو عليه اليوم وعندما دخلت الحلفاء تعهدوا بأن يضعوا مقابل الورق النقد

الإسترليني. ثم بواسطة اتفاق بين فرنسا وانكلترا أصبحت الضمانة فرنكات وبالنسبة لتدني هذه الأوراق في فرنسا أصبح نقدنا غير مضمون. وفي العجم رفضت الحكومة أن تقبل تغطية بليرات استرلينية أو فرنكات بل طلبت ذهباً وبضائع. فإذا أتينا وألغينا القرار نلغي بذلك الدين الذي لنا على الحلفاء والأصح أن نطلب بأن نعامل كبقية الدول فنأخذ لقاء هذا الدين بضائع وذهباً.

حبيب أبو شهلا: أريد أن أجيب على كلمة الزميل جنبلاط بأننا بقصدنا من إلغاء هذا القرار لا يجوز أن يفهم بأن تعتبر الإصدارات السابقة باطلة فهذا لم يخطر على بال أحد. فنحن هنا لا نريد أن تلغي هذه الإصدارات بل نعترف بها مرغمين وأنا أريد أن استهدف مصلحة مالتينا وأطلب بأن يصبح لها ضمان وهذا الضمان هو الذي نصت عليه الاتفاقية الأولى. وعندما دخل الحلفاء كان الجيش البريطاني يطلب ما يحتاجه من نقد إلى الخزينة الفرنسية فتأمر البنك بالدفع وتقبض مقابل ذلك نقداً استرلينياً في الجزائر. فالمال هو بحوزة الفرنسيين وبقيت الأوراق فقط في حوزتنا وأنا أوافقك على فتح المفاوضات مع السلطات المختصة.

حميد فرنجه: لا أظن أن في كلامي وكلام السيد حبيب أبو شهلا ما يفهم منه بأن النقد قد تضخم فالتضخم لا يحصل إلا إذا جاءت الحكومة تطبع أوراقاً بدون تغطية فكل غرش دخل في التداول عندنا واستلمته الأيدي هو مقابل بضاعة أو خدمة فمنها بها للجيش الحليفة. فهذا النقد مهما بلغت قيمته هو ثروة أنفقناها في سبيل الحلفاء يجب المحافظة عليه.

كاظم الخليل: تفضل حضرة الزميل بكلمته القيمة وقال: إنه يجب أن تلغى القرارات وطلب من الحكومة أن تلغي قرارات المفوض السامي بشأن النقد والإصدار. لقد قيل وسمعنا كثيراً في هذا المجلس غير ما تفضل به من حيث أن نقدنا مرتبط بالفرنك. لقد قالت الحكومة التي كان فيها الأستاذ أبو شهلا من على هذا المبر: إني آتية ببشرى أزفها للمجلس الكريم هي أن النقد اللبناني أصبح مستقلاً عن النقد الفرنسي نتيجة الاتفاق المالي الذي عقد في ذاك الوقت بمعنى أن هذا الاتفاق قد تضمن تأكيداً لما جاء في قرار المفوض أي أن الحكومة اللبنانية سمحت للجانب الفرنسي بموجبه التصرف بالتغطية الموجودة في لندن. نحن طالبنا مراراً الحكومة بأن تأتينا بهذه الاتفاقية لنقف على مضمونها حتى نعلم ما نتكلم عنها. أهى سر من الأسرار حتى تمنع عن نواب الأمة.

ولم تنشر في الصحف أيضاً. فأني اتحدى وأقول: أن هناك اتفاقيات ضمن هذه الاتفاقية وإذا كان هذا القول غير واقعي فلتنشر هذه الاتفاقية. أهى مسألة حربية لتبقى سراً. إننا نطالب الحكومة بأن تراقب الإصدار والبنك أن لدى الحكومة مأموراً في البنك لكنه لا يقوم بواجبه فكلنا يعلم ما تنص هذه الاتفاقية من سندات قصيرة وطويلة الأجل. كلنا يعلم مقدار هذه التغطية ولكن التغطية الحقيقية هي الذهب الذي أخذ من هذه البلاد. ورئيس الحكومة آنذاك قال للأستاذ إميل

لحدود: «سأمسكك إياه بيدك» فسوف لا تمسكه يا أستاذ لحدود. ويقال أن الاتفاق نص على التغطية لقاء كتاب، لكن عصفور بيدك ولا عشرة على الشجرة. مبالغ من الذهب يحافظ عليها بموجب اتفاق.

حبيب أبو شهلا: «مقاطعاً» لا يجوز للزميل كاظم الخليل أن يدلي في الندوة النيابية بيانات غير صحيحة. كاظم الخليل: قلت: إنه يقال أن الاتفاق المالي لا يزال سراً من الأسرار وهو ينص على أن يتصرف الفرنسيون بالمال الأجنبي في لندن ولا أزال أقول أن الاتفاق نص على ذلك، فإذا كان ما أقول غير حقيقي فانشروا الاتفاقية وعندها نقدم الشكر والاعتذار. آتني بالبرهان على عدم صحة ما أقول أما أن توجه لي هذا الانتقاد فليس لك الحق. هناك اتفاقية نطلب من الحكومة نشرها أو إطلاع المجلس عليها.

رئيس الوزارة: أرى أن الموضوع خطير إلى درجة أنه لا يجوز ارتجال البحث فيه ارتجالاً. والحكومة ستطلع المجلس قريباً على كل ما يطلبه وبصورة خاصة على الاتفاق المالي. وجواباً على الأستاذ أبي شهلا وقد طلب أن نتقدم بمشروع للبطلالة فأقول إنه لا يجوز أن يطلب ارتجال مشروع بطرف أربعة وعشرين ساعة لأن في هذا كثيراً من الإرهاق وخصوصاً أنه لم يوضع في الميزانية مال لأجل البطلالة. فالمال ضروري ونحن بحاجة ولسنا في زمن المعجزات. أما قولك «فهذه ليست لغة الحكومة» فالجواب عليه «كلانا ناظر قمر» ولكن رأيت بعينها ورأت بعيني».

إذا أردت أيها الزميل رتب لنا مشاريع من أجل البطلالة ونحن مستعدون للموافقة عليها، أما أن أزيد الضرائب على الناس فالنزاع لا يقبل بذلك وأنا مستعد إذا أردتم أن أقدم لكم مشروعاً بزيادة الضرائب على الزراعة والتجارة وأنا من الأشخاص الذين تتناولهم الضرائب لأنني مزارع. وقد قلنا بالقرض ولكن الشخصية الكبيرة لم تقرنا على ذلك وكنت حاضراً اجتماعاً فلم تجارني أنت أيضاً.

حبيب أبو شهلا: أنا أطلب من الحكومة أن تدرس هذه الأمور. رئيس الوزارة: إذا استطاع الاختصاصيون أن يأتونا بطريقة صحيحة فأنا أول الشاكرين والحامدين. حبيب أبو شهلا: إنني أطلب الكلام لأصحح خطأ الزميل كاظم الخليل.

الرئيس: لقد تكلمت مرتين في موضوع واحد والنظام الداخلي لا يسمح لك بالكلام مرة أخرى. وأني أعاهد المجلس على تطبيق النظام الداخلي بحق الأعضاء الذين يتركون الجلسة قبل انتهائها.

يعقوب الصراف: أعتقد أن مشروع الموازنة هو من المشاريع التي يجب أن نوليها اهتماماً خاصاً حتى لا يخرج مسلوفاً من المجلس. وإذا انتقدنا الموازنة السابقة فلا يعني إننا نوجهه للحكومة التي تقدمت بها حيث وجدت نفسها في ذاك الوقت أمام مشاكل عديدة ولا يمكن أن تكون أحسن مما كانت. أما موازنة هذه السنة فلم تأتي محققة للعدل الاجتماعي لأن وارداتها مستمدة معظمها من

الضرائب غير المباشرة وهذه تجبى من الطبقات الغنية والمتوسطة والفقيرة على السواء فماذا أعدت الحكومة من المصارفات؟ كان عليها على الأقل أن تخصص ٥٪ للمسائل الزراعية، كان عليها أن تؤمن تنفيذ بعض المشاريع التي تشغل ألاف العمال والعاطلين عن العمل الذين سيواجهون هذا المجلس. كان على الحكومة أن تعنى بالمسائل الزراعية وتنظر إليها نظرة الحكيم العاقل لأن هذه المصلحة في بلادنا معدومة، فتؤمن وجود بعثات فنية بأن تستقدم فنيين من الخارج وأن ترسل رجالاً للتخصص أيضاً. وهل للحكومة أن تفيدني عن مصير مشروع الري المخصص له ثلاثة ملايين ليرة في المشروع الإنشائي لمدة خمس سنوات؟ فتشت في الميزانية فلم أعثر له على وجود وقد خصصت له سنوياً أكثر من ٢٠٠ ألف ليرة. وأني أعتقد أن مشروع الري هو مشروع زراعي انتاجي.

أما فيما يخص بالمكاتب الصحية فأني أعتقد أنه كان بالإمكان أن تأتي بفائدة أعم لو خصص لها مبالغ كافية: فرئيس المكتب الصحي يتناول مرتباً لا يزيد على المائة ليرة شهرياً فكان على الوزارة ذات العلاقة أن تؤمن له مرتباً ممتازاً لهؤلاء وأنها وعدت بأن تأتي بمشروع قانون يقول بوجوب رفع ملاك رؤساء المكاتب الصحية ما يوازي أكبر مرتب في وزارة الصحة. فأين وصل هذا المشروع؟ أني أطلب الإجابة على سؤال هذا؟

والآن الباب الأول - رئاسة الجمهورية - الفصل الأول رئاسة الجمهورية - البند الأول،
رئيس الجمهورية واعتماده ٧٣٧٥٥ ليرة.
من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. والآن البند الثاني، موظفو ديوان الرئاسة وقد عدلته اللجنة المالية بحذف مرتب مدير عام وقدره ٨١٤٥ ليرة فأصبح البند الثاني معدلاً ٤١٠٠٠ ليرة.

رئيس الوزارة: لما كان المدير العام لديوان رئاسة الجمهورية قد انتدب انتداباً لرئاسة الهيئة اللبنانية في المصالح المشتركة فأن الحكومة تطلب إعادة الاعتماد المرصد له في البند الثاني من الفصل الأول من الباب الأول فيصبح البند ٤٩١٤٥ ليرة لبنانية.

أديب الفرزلي: لقد سلكنا طريقاً في اللجنة المالية بأن يتقاضى كل موظف نقل من وظيفة إلى أخرى، مرتبه من الإدارة التي نقل إليها.

مدير الموازنة (أندره تويني): أن مدير ديوان رئاسة الجمهورية منتدب انتداباً لهذه الوظيفة وقد يعود لوظيفته الأولى.

عادل عسيران: المبدأ الإداري المتبع هو أن يعطى المرتب نسبة للعمل. فإذا تعاطى موظف عملاً ما في دائرة يتقاضى عليه مرتباً وإذا انتدب لعمل آخر يتقاضى أيضاً مرتباً إضافياً عن هذا العمل زيادة على

مرتبته. ونقل هذا المدير إلى المصالح المشتركة معناه إنه شغل ثان.

إميل لحود: دون في الموازنة: مدير عام لديوان الرئاسة الجمهورية وقد انتدب مؤقتاً للمصالح المشتركة. فاعتقدت اللجنة المالية إنه طالما يتقاضى مرتباً من المصالح المشتركة فلا داع لإبقاء مرتبه في موازنة رئاسة الجمهورية فألغته على أن تبقي اسمه للذكر. أما الآن وقد طلبت الحكومة إعادة مرتبه تلافياً منها فيما لو عاد هذا الموظف إلى دائرته في بحر السنة فأقول إنه إذا أعيد إلى منصبه في رئاسة الجمهورية يلغى اعتماده من المصالح المشتركة وإذا بقي في هذه المصالح المشتركة يلغى من موازنة رئاسة الجمهورية.

خليل أبو جودة: إذا لم يعد الموظف إلى رئاسة الجمهورية فهذا لا يعني أن الرئاسة بغنى عن هذا الموظف. الرئيس: من يقبل بالبند الثاني من الباب الأول من الفصل الأول موظفو ديوان الرئاسة وقد ألغت منه اللجنة اعتماد المدير العام لديوان رئاسة الجمهورية فيصبح اعتماد البند ٤١٠٠٠ ليرة فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الإلغاء. والآن من يقبل بالبند الثاني. موظفو رئاسة الجمهورية واعتماده ٤٩١٤٥ ليرة كما ورد من الحكومة فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني كما ورد من الحكومة. إميل لحود: توضيحاً للمسألة أقول: لماذا فكرت اللجنة المالية بإلغاء اعتماد المدير العام لديوان رئاسة الجمهورية وأبقت اسمه للذكر؟ لأنها تعلم إنه لا غنى عنه في رئاسة الجمهورية. وألغته حتى تتحاشى أن يعين موظفاً جديداً في هذا المركز.

الرئيس: البند الثالث لوازم ونفقات إدارية واعتماده / ٦٠٦٠٠ ليرة من يقبل به فليرفع يده. أكثرية. الخ. . .

الرئيس: قبل البند الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول والآن الباب الثاني فصل وحيد مجلس النواب.

سامي الصلح: أطلب تلاوة الاقتراح بزيادة تعويضات النواب

الرئيس: ليتل اقتراح بزيادة تعويضات النواب.

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

مادة وحيدة - ابتداء من أول أيار سنة ١٩٤٥ يصبح بدل تعويض النائب ستمائة وخمسين ليرة لبنانية شهرياً. نسيب غبريل، مجيد إرسلان، مارون كنعان، أديب الفرزلي فريد الخازن، نسيب الداود، سليمان العلي، بطرس الخوري، محمد المصطفى، كاظم الخليل، يوسف كرم، علي عبد الله، إبراهيم حيدر، سامي الصلح،

رشيد بيضون، جورج عقل، سعدي المنلا، عبد الغني الخطيب، خليل أبو جودة، صائب سلام، شاملان ودر كالوسيان.

إميل لحود: إذا كان مشروع زيادة تعويضات النواب لم يمر على اللجنة فهذا لا يمنع إميل لحود نائب جبل لبنان أن يتكلم به. عمد بعض الزملاء من أعضاء اللجنة المالية إلى المطالبة بزيادة تعويضات النواب أسوة بزملائهم السوريين وهذا لا يجوز لأن لا اللجنة ولا المجلس تمكنان من الزيادة بهذه الطريقة إلا بموجب مشروع قانون تتقدم به الحكومة أو رئاسة المجلس. منذ سنة والموظفون يطلبون أن تسوى حالتهم ومعاشاتهم أسوة بالمديرين وحتى الآن لم تفعل الحكومة شيئاً في هذا السبيل وحجتها في ذلك، وهي صواب، عدم وجود المال. أما أن نأتي الآن ونقرر للنواب زيادة تعويضاتهم ولم نزد لصغار الموظفين فهذا لا يجوز.

كمال جنبلاط: قررت الحكومة السورية زيادة تعويضات النواب قبل أن تنتهي الحرب، أما إذا جئنا وزدنا تعويضاتنا فنكون أقدمنا على عمل، معنوياً، ليست له سمعة طيبة لأن الحرب قد انتهت وأني لا أقر هذا التدبير.

أديب الفرزلي: من الوجهة القانونية لنا كل الحق فبمجرد تقديم اقتراح يصبح قانوناً والحكومة تقرنا على ذلك. أما من الوجهة المعنوية فنحن من الملحقات وبعضنا في جان عدلية ومالية وغيرها نضطر أن نبقي في بيروت زمناً خلافاً لنواب بيروت إننا نعيش من هذا التعويض وما أقدمنا على طلب الزيادة إلا لأن الكرامة تأبى أن يتناول رئيس محكمة الاستئناف أكثر من نائب. إننا نريد هذه الزيادة وأن يكون تعويضنا ٧٠٠ ليرة إننا نخدم المصلحة العامة أكثر من رئيس محكمة أو قاض.

إميل لحود: إنني على صواب في رأيي فلا يجوز للمجلس أن يتغاضى عن الدستور وإذا أراد أن يزيد فليفعل ذلك بطريقة قانونية فلا الدستور ولا القانون الداخلي يميزان هذه الزيادة والمادة ٨٤ من الدستور تقول إنه لا يجوز في خلال المناقشة بالموازنة أن يزيد المجلس عليها... إذن أثناء المناقشة بالموازنة وقبل الفراغ منها لا يجوز للمجلس أحداث زيادات جديدة بموجب اقتراح أو تعديل بل بموجب مشروع قانون.

جورج عقل: أؤيد الأستاذ لحود بما جاء في كلامه وكان من الأولى أن لا تثار هذه الضجة من النواب ذاتهم.

مارون كنعان: أنسيت يا أستاذ عقل إنك موقع على الاقتراح

جورج عقل: أمضيت هذه الوريقة وأني أسحب الآن إمضائي منها ولا أوافق على الزيادة.

عادل عسيران: لقد عرض مقرر اللجنة المالية الأستاذ إميل لحود وجهة نظره أحسن عرض وبين لحضرات أعضاء المجلس أن القوانين لا يجوز أن ترتجل ارتجالاً ودعم كلامه بنص دستوري صريح. أن قضية زيادة تعويضات النواب يجب أن تدرس درساً وافياً ولا يجوز إقرارها الآن لأن هناك عدداً من الموظفين زيد لهم أقل مما يستحقون. ولا يجوز ولا بشكل من الأشكال أن نقدم على التصويت على اقتراح

من هذا النوع فيكون موضع انتقاد الرأي العام والصحافة. أنا أقول أن تدرس هذه القضية دراسة صحيحة حتى إذا وجد أنه يجب أن يزداد للنواب، فيزداد لهم وعلى الأساس نفسه يجب أن تدرس زيادة الرواتب للموظفين أيضاً. ولا أرى موجباً لهذه السرعة. لذلك أطلب إحالة هذا الاقتراح إلى الحكومة.

سامي الصلح: عندما زيد للموظفين لم يزد للنواب وذلك قياساً لتعويضات نواب سوريا وعندما زيدت تعويضات هؤلاء جئنا نطلب زيادة تعويضات نواب لبنان أسوة بهم.

محمد العبود: من الوجهة القانونية، لا يجوز للمجلس زيادة الاعتمادات أثناء بحث الميزانية، بل يمكن للحكومة أن تتقدم بمشروع قانون بالزيادة والمجلس يبحته. وأنا شخصياً أخالف هذا المبدأ.

الرئيس: من يقبل باقتراح السيد عادل عسيران بإحالة اقتراح زيادة تعويضات النواب للجنة المالية فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أحيل الاقتراح للجنة المالية. والآن الباب الثاني، مجلس النواب فصل وحيد البند الأول، تعويضات الرئيس والأعضاء واعتماده ٣٥١٥٥٣

جوزيف ضو: لرئاسة الجمهورية ولرئاسة الوزارة مديران عامان فلماذا لا يكون للمجلس مدير عام أسوة بهاتين الدائرتين.

الرئيس: أخذ المجلس علماً بذلك وهذا حق من حقوق الرئاسة من يقبل بالبند الأول كما تلي فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. والآن البند الثاني موظفو ديوان مجلس النواب واعتماده ٦٠٨٣٢ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني، البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية واعتماده ٢٨٥٠٠ ليرة من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث، البند الرابع: شراء سيارة واعتماده ١٥٠٠٠ ليرة.

عادل عسيران: بمناسبة اقتراح فتح بند جديد في موازنة مجلس النواب لشراء سيارة أرجو من الحكومة أن تتنبه إلى هذه النقطة لأن معظم سياراتها أصبحت لا تصلح للعمل فاقترح بيع غير الصالح منها وأن تتقدم بعد البيع لشراء ما يلزمها من السيارات لأنه من الوجهة الاقتصادية، إذا أطلق الحبل على الغارب للموظفين في استئجار سيارات عمومية فأن هذه النفقات تفوق أثمان السيارات.

وزير النافعة: إن قسماً من هذه السيارات مسلم للدرك وقسماً للبوليس وسيارة لمدير النافعة. والبقية في الكاراجات. وكلها تستعمل في مسائل مشروعة ولصالح الدولة.

إميل لحود: في الدولة سيارات غير التي ذكرها معالي وزير النافعة. هل يعلم معاليه أن في الدوائر العقارية سيارة أودعتها الكاراج ثم استعادتها بعد أربع وعشرين ساعة. ولدى المحافظين أيضاً سيارات

وزير النافعة: نحن نعلم إنه يجب أن يكون لدى المحافظ سيارة

الرئيس: من يقبل بالبند بشراء سيارة واعتماده ١٥٠٠٠ ليرة فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع. ورفعت الجلسة على أن تعقد غداً الساعة ٣ بعد الظهر.

(في تمام الساعة الثانية بعد الظهر)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

إميل لحود

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ١٥ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - المناقشة في الموازنة العامة:

١ - موازنة رئاسة الوزارة

٢ - موازنة وزارة المالية

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد العادي الأول في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٥ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزعون وإميل لحود. وتغيب السادة: أحمد الحسيني، أيوب تابت، جورج زوين، سليمان العلي، وأعتذر السادة: حميد فرنجيه، وديع الأشقر، نسيب الداود.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامة رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، نقولا غصن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والترية الوطنية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والعدلية، وأحمد الأسعد وزير الأشغال العامة والصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

رفعت قزعون: لقد اعتذرت في الجلسة السابقة وذكر في المحضر إني كنت متغيباً.

جورج عقل: ذكر في المحضر أن المجلس صدق بعض أبواب الموازنة ولم يذكر أصدقت بالأكثرية أم بالإجماع لأنني كنت معارضاً.

الرئيس: ليصحح المحضر - صدق المحضر - نزولاً عند رغبة المجلس الكريم، لاحظتم أن جميع النواب الذين لم يحضروا التصويت قد درجت أسمائهم في المحضر - لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقيات من سجناء بتدين يشاطرون بها النواب والأمة الابتهاج بالسلام ويطلبون الرحمة والعفو الشامل بهذه المناسبة السعيدة.
- ٢ - برقيات من موظفي البرق والبريد يطلبون بها إغاثتهم بمنحة شهر.
- ٣ - عريضة من الموظفين المغبونين يلتمسون بها أن تسري أحكام قانون الموظفين في الترقية على ما قبله لإنصاف المغبونين وأن يقر أساس التعويض ومعاش التقاعد (للذين يرغبون ترك الخدمة) بعد الترقية المحرومة.
- ٤ - عريضتان من أفراد الدرك والبوليس يطلبون بهما منحة شهر واحد.

الاقتراحات

اقترح للنائب إبراهيم بك حيدر بإلغاء بعض أو جميع رخص الاستيراد وإعطاء جواب على هذا الاقتراح بمدة خمسة أيام.

الرئيس: لتحل جميع الأوراق الواردة إلى لجنة العرائض والاقتراحات. لتتل الأسئلة.

فتلا الكاتب الأسئلة التالية:

الأسئلة

- ١ - سؤال للنائب سامي بك الصلح عن التدابير التي اتخذتها الحكومة للوصول إلى تأمين ممارسة صلاحيات القناصل اللبنانيين أسوة بقناصل جميع الدول المستقلة.
- ٢ - سؤال للنائب سامي بك الصلح بشأن قرار أصدرته الحكومة الفرنسية يتعلق بأملأك الأجانب المقيمين في فرنسا - واللبنانيين منهم -
- ٣ - سؤال للنائب سامي بك الصلح عن اللبنانيين الموجودين الآن في فرنسا وسويسرا وألمانيا وغيرها في أوروبا وعن التدابير التي اتخذتها الحكومة بشأنهم.

إبراهيم حيدر: أطلب تلاوة اقتراحي

الرئيس: لتحل الأسئلة للحكومة، ولتتل اقتراح السيد إبراهيم حيدر. ألخ...

الرئيس: ليحل اقتراح السيد إبراهيم حيدر للحكومة - الكلمة للسيد حبيب أبو شهلا.

حبيب أبو شهلا: أثرت البارحة قضية تتعلق بالاتفاق المالي المعقود في السنة الماضية بين الحكومة اللبنانية وبين

الحكومة الفرنسية ومما قاله الزميل كاظم الخليل بهذا الصدد: أن الاتفاق لم ينشر مما يحمل على الاعتقاد بوجود ما لا يرضي البلاد وأن الحكومة سمحت بإخراج الذهب المخصص لتغطية النقد اللبناني.

إن من حق كل لبناني أن يطلع على الحقيقة. فقد أمر دولة رئيس الحكومة بنشر هذه الوثائق وعندها تشكرون الذين عقدوا هذا الاتفاق. ولم أتمكن البارحة من الرد على قول الزميل لأن عطوفة الرئيس لم يسمح لي بالكلام. أما اليوم وقد سمح لي عطوفته بالكلام فأقول ليس جبا بالكلام أعود إلى طرق الموضوع، لا سيما وأنا محام مكثف من كثرة الكلام، لكن أأميل إلى الإصغاء إلى كل ما يبحث في المجلس من الأمور الخطيرة وبالأخص إنه حق لي ولكم أن ندافع عن عمل سياسي أقدمت عليه حكومة ما وفيه منفعة للبلاد، لا أن نترك الرأي اللبناني تحت تأثير أقوال لم يطلع صاحبها على حقيقة الواقع... اسمحوا لي أن ألقى النور على هذه القضية:

لقد كانت الليرة اللبنانية تساوي ٢٠ فرنكاً شكاً على باريس ولما انتقلت لجنة التحرير الفرنسية إلى لندن عقدت مع حكومة انكلترا في ١٩ آذار سنة ١٩٤١ اتفاقاً حددت بموجبه سعر الليرة الاسترلينية بـ ١٧٦ فرنكاً و ٦٢٧ من الألف. وهذه الاتفاقية تسري على نقدنا وظلت حتى سنة ١٩٤٤. وفي أواخر سنة ١٩٤٣ عند تحرير شمالي إفريقيا عقد اتفاق مالي جديد بين فرنسا وانكلترا في ٨ شباط سنة ١٩٤٤ سري مفعوله أيضاً على نقدنا بتحديد الليرة الاسترلينية بـ ٢٠٠ فرنكاً. فوجدت الحكومتان اللبنانية والسورية أن هذا التدبير يؤثر في نقدنا فاتخذت الحكومتان التدابير التي انتهت بالحصول على قرارات وتعهدات من فرنسا وانكلترا تلخص بما يلي:

١ - قبلت الحكومتان الفرنسية والانكليزية أن تبقى نسبة ليرتنا اللبنانية على الأساس القديم أي ١٧٦ فرنكاً و ٦٢٧ من الألف بينما ظلت الليرة الاسترلينية بـ ٢٠٠ فرنكاً في كل البلاد المرتبط نقدها بالفرنك.

٢ - لما كان التدني أصاب جميع النقد المربوط بالفرنك وكان نقدنا أيضاً مربوطاً به خشيت الحكومة اللبنانية عاقبة التدني. فتمكنت بعد المفاوضات من أن تحصل على تعهد من الحكومة الفرنسية بالتعويض علينا بالفرق. أن التغطية لنقدنا كما تعلمون هي فرنكات وبالاتفاق الفرنسي البريطاني خسرونا ٢٣ فرنكاً بالاسترليني فوعدت فرنسا بالتعويض ووضعت فرنكين و ٧٥ سنتيماً لكل ليرة.

٣ - خشينا اختلال التوازن فتعهد الجانب الفرنسي بالتعويض لكل نقص يحصل في قيمة الليرة اللبنانية.

٤ - إن التغطية الذهبية التي سحبت من بلادنا لم تسحب في عهدنا وإنما من قبل سلطة معلومة، فحملنا الجنرال كاترو على أن يتعهد باسم حكومته بأن يعيد إلينا ذهبنا عدداً وقيمة.

٥ - كانت دائرة القطع فرنسية، وبموجب هذا التعهد أصبحت مشتركة، فيها مندوب سوري ومندوب لبناني.

هذا هو الاتفاق الذي حاول البعض إثارة الغبار حوله فيجب إذن عدم المغالطة، أن حقوق الحكومة مصنوعة تجاه بنك الإصدار وعندما ترسل الحكومة الوثائق الرسمية إلى المجلس ترون أن ما عمل كان لمصلحة لبنان. ولحفظ قيمة نقدنا من التدني ولولا ذلك لكننا خسرننا عشر ما بين أدينا من النقد اللبناني.

الفرد نقاش: لقد تعهد لنا أيضاً الجنرال دانز بإعادة الذهب عدداً وقيمة.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف كرم.

يوسف كرم: كنت أود أن أسمع رئيس الحكومة يوجه كلمة استنكار على الاعتداءات التي حصلت على مؤسسات وقفت حياتها لعمل الخير وخدمة الإنسانية. مع إنني موافق تمام الموافقة على كل ما قيل في هذه الجلسة من الحوادث التي وقعت الجمعة الماضية وخصوصاً استنكار المجلس الاعتداءات على الشعار اللبناني، فأني أوجه إلى هذه المؤسسة المَعذرة عن كل ما حدث وخصوصاً أن هذا العمل قد وقع من جماعات غريبة وبعيدة عنا، وأني أغتنم هذه الفرصة لمطالبة الحكومة لبذل كل ما في وسعها للتخلص، لا سيما وقد انتهت الحرب، من كل العوامل الأجنبية الموجودة في هذه البلاد.

وزير الخارجية: إن الحكومة تأسف لحصول تعديات لكنها لم تذكر إنه حصل تعديات أيضاً على علم البلاد ورئيسها وكرامتها وشرفها فالحكومة معذورة إذا تناست هذا الأمر لا سيما وأنه حصل من غرباء.

الرئيس: والآن لنعد إلى تصديق الموازنة. الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء الفصل الأول - رئاسة مجلس الوزراء.

البند الأول - كما عدلته اللجنة - مخصصات رئيس مجلس الوزراء وقيمتها ١٢٣٠٠ ليرة من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول المعدل

مدير الموازنة: لقد ألغت لجنة المالية اعتماد مفتش من ميزانية رئاسة مجلس الوزراء فأرجو إعادة الاعتماد كما ورد في موازنة الحكومة.

إميل لحود: لقد اتبعت اللجنة المالية رأي الحكومة نفسها في فذلكة الموازنة إذ قالت أن هناك تضخماً في الموظفين وهم يرهقون الموازنة، فألغت اللجنة الاعتمادات التي لم يكن لها موظف معين والوظائف المحدثة سنة ١٩٤٤ ولما وصلت إلى هذا الاعتماد رفضته وصدقت أكثرية أعضاء اللجنة على إلغائه إذ رأت أن هذا المفتش عين في المشروع الإنشائي ولأجل ذلك حذفته اللجنة وللمجلس رأيه بالأمر.

محمد العبود: يجب دائماً رئيس الحكومة: «من أين نأتي بالمال؟» فكيف يبقى في الخزينة مال طالما يتبعثر مبعثراً وشمالاً وباب التوظيف مفتوح على مصراعيه.

وطالما أن هذا المفتش يتقاضى معاشه من المشروع الإنشائي، كما صرح بذلك الأستاذ لحود، فلا حاجة بعد هذا إلى إعادة اعتماده إلى موازنة رئاسة الوزارة.

رئيس الوزارة: جاءت الحكومة إلى الحكم فوجدت هذه الوظيفة فأبقتها. وإذا أراد المجلس الكريم إلغاؤها فهي تنزل عند رغبته

الرئيس: على الرئاسة أن تطرح تعديل اللجنة أولاً - البند الثاني - موظفو ديوان رئاسة مجلس الوزراء وقد أخفضته اللجنة المالية من ٣٤٦٧٩ ليرة إلى ٢٩٥٧٩. فمن يقبل به فليرفع يده

أقلية. الخ... الخ

الرئيس: سقط تعديل اللجنة الخ... الخ

إميل لحود: نشعر بضرورة الاقتصاد في الموظفين ونرى في هذه الدائرة ستة موظفين يتقاضون ٢٨ ألف ليرة. فأين هي مكاتب هؤلاء وما هي أعمالهم؟ ولماذا يقيمون في السراي؟ أن من أقدم واجبات اللجنة أن تطرح عليكم هذه الأسئلة. فالحكومة ليست مأوى للعجزة.

سامي الصلح: لا يمكن حذف هذه الدائرة إلا بموجب مشروع قانون

مجيد إرسلان: ليس الحق على هؤلاء المأمورين بل على الحكومات التي خلقت هذه الدائرة ولم توجد لهم عملاً. وليس من الحق طرح الموظف في الشارع.

مارون كنعان: إن هؤلاء المأمورين هم قدماء وقد صرح دولة رئيس الحكومة بتدبيرهم.

رئيس الحكومة: لا أرى داعياً أن تحذف وظيفة ما قبل تنظيم وتحديد ملاك الدولة لا سيما وقد عينا ديواناً للتفتيش.

الرئيس: البند الأول من الفصل الثاني من الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء موظفو المراقبة الإدارية واعتماده ٢٦٩١٤ ليرة من يقبل به فليرفع يده

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الأول الوحيد - الفصل الخامس - التسليف الزراعي وقد عدلته اللجنة المالية بإخفاضه من ١٤٠٦٤ ليرة إلى ١٣٣٦٤

سامي الصلح: تأسس هذا البنك الزراعي سنة ١٩٤٣ وله علاقات في كل أنحاء لبنان الزراعية وعلى رأسه موظف يديره قد ألغي تعويضه فاقترح إعادة التعويض إلى ما كان عليه.

فيليب تقلا: على ما أعلم، يتقاضى هذا الموظف التعويض لينفقه على رحلاته للأشراف على الأراضي التي يستلفون عليها، ولا يمكنه معرفة قيمة هذه الأراضي بغير هذه الطريقة. ولي اقترح بذلك سارفعه للرئاسة.

إميل لحود: عند درس الموازنة قرأت اللجنة فذلك الحكومة وفيها أن الحكومة تتدبر من كثرة التعويضات. ولو أن وقت المجلس يتسع لقرأت على مسمعكم بياناً بهذه التعويضات التي بلغت نحواً من مائة ألف ليرة. والبعض من المأمورين يتناولون تعويضين. وطرحنا اللجنة عليكم اقتراحاً بعدم الجمع بين التعويض والراتب ما عدا تعويضات الانتقال والتمثيل وسترون أن هذه التعويضات قد ألغيت من الميزانية. ويقول حضرة الزميل فيليب تقلا أن هذا التعويض المخصص لهذا المأمور ينفقه على الكشف على الأراضي. ففي مثل هذه الحال لا يجب أن يعطى تعويضاً مقطوعاً حيث يوجد في موازنة كل دائرة اعتماد لتعويضات التنقل. فما عليه إذن إلا أن يقدم بياناً بمصارفات النقل فيدفع له من هذا الاعتماد. لأنه إذا بقي هذا التعويض للموظف فلا أدفعه من جيب الخاص، لكن إذا بقي المجلس يتساهل بإعطاء التعويضات لفلان لأنه فلان فالموازنة سائرة إلى ما لا ترضون لها.

رئيس الوزارة: كما تفضل وقال الأستاذ لحود. أن التعويض هو تعويض عن وظيفة وليس تعويض عن انتقال. وقد أصدرت الحكومة مرسوماً ألغت بموجبه جميع التعويضات التي من هذا النوع حياً بالتوازن وتخفيفاً عن كاهل الخزينة فلا يسعها أن تعود عنه.

فيليب تقلا: إن مكتب التسليف عبارة عن مصرف يسلف ملايين الليرات للمزارعين وليس له مدير، وأن هذا الموظف يقوم بكل أعبائه، فهل لرئيس الحكومة أن يعين له مديراً إذا تقاعس هذا الموظف أو تركه؟

إميل لحود: هذا الأمر من شأن الحكومة فالمجلس أمام مبدأ: هل يجمع بين الراتب والتعويض أم لا. فإذا جاز الجمع فلتعد جميع التعويضات.

رفعت قزوعون: أنا لا أشاطر الزميل لحود رأيه، لأن المجلس لا يمنح من يشاء ويمنع عمن يشاء. أما نحن فتجاه أمر واقع. هناك بنك للتسليف والمزارع اللبناني بحاجة قصوى إلى هذا البنك وللحكومة منفعة

خاصة منه فإذا ألغينا هذا التعويض تضطر الحكومة إلى تعيين مدير له . فهل تعدنا الحكومة بتعيين مدير لهذا البنك؟

رئيس الوزارة: أن الحكومة لم تقل بإلغاء البنك الزراعي بل هي جادة لتوسيعه وهناك فرق بين إلغاء التعويض وإلغاء البنك وكل مأمور يتقاعس عن واجبه تعرف الحكومة كيف تعامله .

مجيد إرسلان: هذا الموظف يشغل مركز مهندس زراعي في دائرة ما فطلبت منه الحكومة أن يشغل مركزاً في البنك الزراعي لذلك لا يمكن للحكومة أن تجبره بأن يشتغل في البنك إذا أراد العودة إلى عمله الأول .

عادل عسيران: في كل بلدان العالم للموظف معاش معين يتقاضاه وعندما يناط به عمل إضافي فمن الواجب على الحكومة أن تدفع له تعويضاً يعادل هذا العمل الإضافي الموكول إليه . والمصرف الزراعي مفيد جداً ويساعد المزارعين على تنمية أعمالهم ولا بد له من مدير يدير أعماله فانتدبت الحكومة السابقة موظفاً ليقوم بإدارة هذا المصرف وهذا عمل إضافي . فأصبح من المفروض على الحكومة إذن أن تدفع عنه أجراً . وفي حال إلغاء هذا التعويض ، وتخلي هذا الموظف عن عمله على الحكومة أن تعين موظفاً لهذا المصرف وتأتينا باعتماد جديد .

رئيس الوزارة: ليس للحكومة من غرض ضد هذا الموظف النشيط ، إنما نحن تجاه مبدأ هو إلغاء التعويضات وعدم الجمع بين التعويض والراتب . وما أكثر مثل هؤلاء الموظفين وأورد على سبيل المثال : حسن أفندي ماروني فهو موظف في العدلية ويشغل وظيفة ثانية في دائرة المكافحة . فإذا أراد هذا الموظف أن يداوم على وظيفته في المصرف كان به وإلا تأخذ الحكومة موظفاً من دوائرها لتأمين العمل فيه .

مارون كنعان: هناك قضية أهم : لقد طالبنا الحكومة منذ سنة ١٩٣٦ بفتح فروع لهذا المصرف في المملكات تعميماً للفائدة وأنا أطلب الآن من دولة رئيس الحكومة تحقيق هذه الرغبة .

الرئيس: والآن الفصل الخامس - التسليف الزراعي . البند الأول موظفو مكتب التسليف الزراعي كما عدلته اللجنة المالية واعتماده ١٣٣٦٤ .

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية . الخ . . .

الرئيس: قبل البند الثاني . والآن الباب الرابع - وزارة المالية - الفصل الأول إدارة المالية .

البند الأول - موظفو الإدارة المركزية كما عدلته اللجنة واعتماده ٦٠٦٦٨٩ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني - موظفو المحافظات والأقضية كما عدلته اللجنة واعتماده ٤٣٦٣٩٣ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني - البند الثالث - المستشار المالي وقد أبدلته اللجنة المالية باسم خبير فني.

إميل لحود: اللجنة المالية بالاتفاق مع الحكومة أبدلت لفظة مستشار مالي بخبير فني. وعند درسنا هذا البند رأينا في كل وزارة خبيراً فنياً. ووزارة المالية طلبت إبقاء هذا الاعتماد مؤكدة إنه يعمل كموظف ولعمله فائدة. فمن أجل هذا أبقته اللجنة على هذا الاعتماد.

رئيس الوزارة: أصدرت الحكومة قراراً بإلغاء كل مستشارين الدولة، لكن طلبت وزارة المالية الإبقاء على هذا الخبير لأنها تستفيد من معلوماته والحكومة لا تصر على بقاءه بل تترك البت به للمجلس. ولكن الحكومة السابقة ارتبطت بتعهد بإبقاء جميع المستشارين إلى ما بعد الحرب بستة أشهر.

مجيد إرسلان: لقد طلبت الحكومة من لجنة المالية إبقاء هذا الخبير والآن تأتي وتقول إنها تترك أمر البت به للمجلس؟ طالما أن لا فرق عند الحكومة بين إلغائه وبقائه فأنا نطلب إلغائه.

رئيس الوزارة: طلبت الحكومة إبقاءه نزولاً عند رغبة وزارة المالية إذ لا غنى لها عنه وأطلب إبقاءه.

إميل لحود: قيص لي أن أذهب إلى وزارة المالية مراراً وأن أرى بأم العين هذا الموظف، فهو يعمل في وزارة المالية كخبير فني وهو يضع كل الأنظمة والقوانين المالية التي ترد للمجلس وأعتقد أن هنالك اتفاقية عقدت سنة ١٩٤٣ مختم فيها على الحكومة أن تبقى على هذا الموظف وأمثاله.

رياض الصلح: لماذا قيل إذن أنه ألغي جميع المستشارين؟

أديب الفرزلي: لقد هاجمت عدة مرات قضية المستشارين فيما يتعلق بتميز هؤلاء عن بقية الموظفين اللبنانيين وقد طالبنا مراراً مدير الموازنة بأن يأتينا بهذه الاتفاقية المعقودة مع المستشارين فبح صوتنا ولم نجب إلى طلبنا.

ونميز المستشار على الموظف اللبناني هو إقرار منا بأن الموظف الأجنبي يستحق راتباً أكبر من الموظف اللبناني وهذا لا نرضاه. فأطلب من الزملاء الكرام إنزال راتب المستشار إلى مستوى راتب الموظف اللبناني أو حذف هذا المستشار.

رياض الصلح: يا دولة الرئيس، قلت أنكم أصدرتم قرار بإلغاء المستشارين وأبقيتم هذا الخبير نزولاً عند طلب وزارة المالية نظراً لفائدته في هذه الوزارة لضروريات فنية: فيستنتج إذن أنه لم يبق سوى في الحكومة أليس كذلك؟

إميل لحود: نعم يوجد سواه.

رياض الصلح: إذن، أخذت الحكومة بالاتفاق القديم وأبدلت اسم مستشار باسم خبير فني أي حدث تغيير بالأسماء فقط ولا أقصد من كلامي انتقاد الحكومة.

رئيس الوزارة: قلت إن مبدأ اسم المستشارين قد ألغي ولم يبق اسم مستشار في الدولة. أما من خصوص هؤلاء الموظفين فسيبقون حتى نهاية اتفاقاتهم المعقودة مع الحكومة.

رياض الصلح: كان من لواجب جلاء هذه النقطة لأنني فهمت أن المستشارين قد ألغوا واستبقيتم هذا المستشار الفني. أما وقد بقوا جميعهم فأكتفي بذلك.

فريد الخازن: هناك مستشار للزراعة ألغي اعتماده فكيف ذلك؟

إميل لحود: سأل الزميل الشيخ فريد الخازن لماذا ألغي اعتماد مستشار الزراعة. فأجيب: علمت من الحكومة أن هذا المستشار غير مرتبط معها باتفاق فالغت اللجنة اعتماده.

خليل أبو جودة: فهمنا أن الحكومة لم تلغ المستشارين بل استبدلت أسمائهم بخبراء فنيين، فهل لها أن تبين لنا ما هو عددهم ومتى تنتهي مدة هذه العقود؟

رفعت قرعون: الحكومة ترمي المجلس في لجة من الظلام فيما يتعلق هؤلاء المستشارين لأننا لا علم لنا بهذه العقود فنطلب من الحكومة اطلعنا عليها.

رئيس الوزارة: إن المجلس النيابي صدق هذه الاتفاقية يا حضرة الزميل.

عادل عسيران: كل دوائر الدولة تحتاج إلى خبراء فنيين اليوم وفي المستقبل. ولكي نستغني عن هؤلاء الأجانب يجب إرسال عدد من أبناء لبنان إلى الخارج للتخصص فيعودون إلينا خبراء فنيين. وطالما أن الحكومة ألغت المستشارين واحتفظت بهذا الخبير الفني نظراً لفائدته الفنية وقد تستفيد منه الدولة فائدة كبرى، وطالما أن هذا الموظف مأخوذ من المصالح المشتركة، فلكي يظهر لبنان مستقلاً استقلالاً تاماً، فأطلب إرجاع اعتماده إلى المصالح المشتركة والاستغناء عنه في المالية.

كمال جنبلاط: مشكلة طبيعية هي أننا نمزج بين المستشار الذي تعودناه أيام الانتداب وبين الخبير الفني الذي لا تدخل له إلا في الخبرة والفن فقط. فاقترح على الحكومة أن تستدعي خبراء ماليين من أميركا وبريطانيا لمعاونة الحكومة بالشؤون المالية. وأوافق على بقاء هؤلاء الخبراء المعقود معهم اتفاقات على أساس ما قلت.

رياض الصلح: إني أوافق على رأي الزميل عادل بك عسيران إذ أن الاتفاق لا ينص على إعطاء هؤلاء الموظفين صلاحيات معينة. قلنا عندما تسلمنا الصلاحيات أنهم يبقون بوظائفهم لمدة انتهاء الحرب وللحكومة الحق أن تنقلهم إلى أية وظيفة شاءت فمثلاً مستشار الجمرك فلا يجب أن يبقى مديراً بل يصبح موظفاً في تلك الدائرة. وأسأل الحكومة هل في الجمارك مستشار فني؟

رئيس الوزارة: لا بل في البلدية.

رياض الصلح: إذن إن ما تقدم به الزميل عسيران يمكن أن يكون عملياً.

رئيس الوزارة: لذا قالت الحكومة أنها لا تصر على بقاء هذا المستشار في المالية.

عادل عسيران: أردت بذلك لتظهر الإدارة اللبنانية مستقلة عن كل مظهر أجنبي.

مارون كنعان: أرى أن كلمة مستشار مخيفة والشعب ينظر إلينا باهتمام فأطلب إلغاء هذا الاسم.

رفعت فزعون: نحن تجاه اتفاقية لمدة ستة أشهر بعد الحرب وطالما أن الحرب قد انتهت فلنصدق على اعتماد لمدة ستة أشهر ولننته من هؤلاء.

إميل لحود: يصوت المجلس على اعتماد خبير فني وهو غير مقنن باسم إفرنجي إنما وزارة المالية بحاجة إلى خبير قد يكون في المستقبل لبنانياً.

مجيد ارسلان: لا يجوز أن يعطى موظف راتب وزير ومخصصات المستشار بقدر مخصصات وزير. ونحن إن صوتنا على اعتماد خبير فني هو نفس المستشار، نكون قد ضحكنا على أنفسنا. فاقترح أن يلغى هذا الاعتماد من الموازنة وأن يتقاضى هذا الخبير راتبه من المصالح المشتركة.

حبيب أبو شهلا: إن الاتفاقية المعقودة تتعلق بالموظفين الذين أخذوا من المصالح المشتركة. فهذه القضية ذات شقين: الشق الأول هو أن نعمل ما يتلاءم مع روح البلاد في هذا العهد. والشق الثاني هو ما تطلبه الحالة السياسية مع الغير. فأرى أن نصل إلى حلّ نهائي يوفق بين الحالتين ويشمل كل هؤلاء الموظفين. فالمصالح المشتركة كانت بين لبنان وفرنسا سابقاً. أما اليوم فهي بيننا وبين سوريا فلا يمكن للحكومة اللبنانية أن تتفرد بهذا الإلغاء. وفهمت من الزملاء أن هذا الاسم لا يتناسب مع الوضع الحاضر لذا اقترح أن يفتح باب في آخر الموازنة يدعى «باب مؤقت» يعطى منه الموظفون الأجانب رواتبهم إلى أن تنتهي المدة المعينة لهم.

رياض الصلح: المسألة ذات وجهين: إما أن يكون هذا المستشار مأخوذاً من المصالح المشتركة وإما أنه مستشار قديم. فإذا كان قديماً فأرجو أن يلغى.

مدير الموازنة: كان سابقاً مديراً لمالية المصالح المشتركة ومستشاراً للمالية بالوكالة. وعندما استلمناها أحاله المجلس الأعلى للمصالح المشتركة إلى المالية.

رياض الصلح: للمستشارين صفتان قديم يمكن إلغاؤه. وثان مأخوذ من المصالح المشتركة فلا يمكن البت به إلا بعد انتهاء مدة عقده. والذي أعلمه أن حكومة سورية عمدت إلى تدبير مماثل لتدبير حكومتنا وأرجو من الحكومة إجراء مفاوضة مع الحكومة السورية بهذا الشأن لأن البلاد شعرت بأنه يمكن استغناء عن المستشارين نظراً للوضع الحاضر واستبدال اسم مستشار باسم خبير فني لا يرضي الرأي العام.

الرئيس: ورد للرئاسة ثلاثة اقتراحات. الأول من السادة: الأمير مجيد ارسلان، الشيخ فريد الخازن، محمد الفضل يطلبون فيه إلغاء وظيفة الخبير الفني الواردة في باب وزارة المالية. والثاني من السيد عادل عسيران يطلب فيه إلغاء اعتماد الخبير الفني وإعادة هذا الموظف إلى المصالح المشتركة. والثالث من السيد حبيب أبو شهلا يطلب فيه نقل كل اعتماد يتعلق بالمستشارين إلى باب خاص في آخر موازنة النفقات تحت اسم «فصل مؤقت» - الخبراء الفنيون - .

مجيد ارسلان: نسحب اقتراحنا ونتبنى اقتراح حضرة الزميل عادل عسيران.

الرئيس: طالما أن الأمير مجيد ارسلان والسادة الموقعين على اقتراحه يعدلون عن اقتراحهم وينضمون إلى اقتراح السيد عادل عسيران فليس على الرئاسة إذن إلا طرحه. ليتل اقتراح السيد عادل عسيران.

اقتراح

اقتراح أن يلغى الاعتماد للخبير الفني وأن يعاد هذا الموظف إلى المصالح المشتركة محافظة على استقلال الإدارة الحكومية من كل تدخل أجنبي.

في ١٥ أيار سنة ١٩٤٥.

عادل عسيران

الرئيس: من يوافق على اقتراح السيد عادل عسيران فليرفع يده.
أقلية

الرئيس: سقط اقتراح السيد عادل عسيران.

وزير الخارجية: أو ليست المصالح المشتركة مصالح لبنانية وطنية.

مجيد ارسلان: لا يوجد حكومة لها كرامة وتقبل بهؤلاء المستشارين.

وزير الخارجية: أطلب من الأمير مجيد ارسلان أن يسحب كلامه، إن هذه الحكومة عندها كرامة أكثر من أية حكومة أتت إلى الحكم.

(وهنا حصلت مشادة)

الرئيس: رفعت الجلسة خمس دقائق استراحة.

(خمس دقائق استراحة)

الرئيس: استؤنفت الجلسة - لم يبق لدى الرئاسة سوى اقتراح السيد حبيب أبو شهلا ليتل.

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

اقتراح

اقترح نقل كل اعتماد يتعلق بالمستشارين إلى باب خاص في آخر موازنة النفقات يسمى فصل مؤقت «الخبراء الفنيون» ويتضمن اعتماداتهم لاستخدامهم في ما تراه الحكومة مناسباً.

محمد العبود: أنا لا أرى مبرراً لهذه الضوضاء حول المستشار المالي لا سيما ويوجد في الحكومة عدد من الموظفين الأجانب يربو على الخمسين فأرجو العدول عن الاقتراح.

الرئيس: من يقبل باقتراح السيد أبو شهلا كما تلي عليكم فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط اقتراح السيد أبو شهلا. والآن البند الثالث من الباب الرابع - الفصل الأول - إدارة المالية: الخبير الفني واعتماده ١٦٦٦٤ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. ورفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الثالثة من بعد ظهر غد (رفعت الجلسة في الساعة السادسة).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ١٦ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - المناقشة في الموازنة العامة:

أ - متابعة درس موازنة وزارة المالية.

ب - موازنة وزارة الداخلية.

ج - موازنة وزارة العدلية.

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد العادي الأول في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ١٦ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل حود ورفعت فزعون. وتغيب السادة: جبرائيل المر، أحمد الحسيني، سليمان العلي، فريد الخازن. واعتذر السادة: الفرد نفاش، حميد فرنجه، نسيب الداود.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامه رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، نقولا غصن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والتربية الوطنية بالوكالة، هنري فرعون وزير الخارجية والعدلية، وأحمد الأسعد وزير الأشغال العامة والصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة).

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

عادل عسيران: لا أرى من موجب ذكر المشادة التي حدثت بين أعضاء المجلس.

الرئيس: عندما ترفع الجلسة بسبب مشادة قامت بين الأعضاء يجب أن تدون في المحضر للدلالة على حيوية المجلس. وهذا يحدث في أرقى مجالس الأمم وأعرقها في الحياة البرلمانية. والآن نعود لمتابعة درس موازنة وزارة المالية. الباب الرابع، وزارة المالية، الفصل الأول، وزارة المالية. البند الرابع: لوازم ونفقات إدارية واعتماده ١٦٧٠١٥ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية . . . الخ .

الرئيس : ألغي البند الثالث عشر : إعانات .

يوسف كرم : هل قبل نقل البند الثاني عشر وإلغاء البند الثالث عشر ؟ .

الرئيس : نعم قبل نقل البند الثاني عشر وإلغاء البند الثالث عشر والآن الفصل الثاني من الباب الرابع - الدوائر العقارية .

محمد العبود : إن الدوائر العقارية تهم الجميع ، ونعلم أن الحكومة قد تسلمت هذه الدوائر بعد أن مسحت قسماً كبيرة من الأراضي اللبنانية ونرى الآن اعتمادات لهذه الدائرة ولم نر مساحات جديدة قد مسحت فهل للحكومة أن تحيينا عما إذا كان هناك أعمال لهذه الدائرة تنوي القيام بها في المستقبل ؟

أديب الفرزلي : أؤيد قول الزميل العبود وألفت نظر الحكومة إلى أن الأراضي غير المسوحة يتكبد أصحابها في الدعاوى والتسجيل من المصارفات ما يساوي أضعاف الأضعاف من مصارفات المساحة ، فنرجو من الحكومة مسح عموم الأراضي .

رئيس الوزارة : إن ظروف الحرب حالت دون متابعة عمل المساحة وإذا أراد المجلس أن يستوضح أكثر من ذلك فإننا نستدعي مديرها الخاص للإجابة على أسئلة حضرات النواب .

الرئيس : الفصل الثاني - الدوائر العقارية . البند الأول : الموظفون واعتماده ٢٠٦٥١٣ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية . . . الخ .

الرئيس : قبل البند الثالث - البند الرابع : أعمال المساحة والتحسين العقاري وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٥٨٦١٦٦ ليرة .

رئيس الوزارة : خفضت لجنة المالية اعتماد هذا البند فنرجو إعادة الاعتماد كما ورد من الحكومة لأن الحرب قد انتهت وسنعود للعمل .

إميل لحود : لما وصلنا لدرس البند الرابع في اللجنة المالية طلبنا من مدير الموازنة تفصيل هذه النفقات فأعطانا تعليمات لا تنطبق على قيمة الاعتماد المرصد لهذا البند فخفضناه . ثم قال إن لديه بياناً سيتقدم به للجنة المالية ، فإذا كان لديه هذا البيان فليعرضه على المجلس .

رئيس الوزارة : هل اطلعت اللجنة على هذا البيان الذي نوه به مدير الموازنة ؟

إميل لحود : لا .

الرئيس: من يقبل بتعديل اللجنة على البند الرابع فليرفع يده.
أقلية

الرئيس: سقط تعديل اللجنة على البند الرابع. والآن البند الرابع كما ورد من الحكومة واعتماده
٥٩٤٨٨٦ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع كما ورد من الحكومة. والآن الفصل الثالث - مصلحة الضريبة على أرباح
الحرب.

إميل لحود: قيل إن الحكومة عينت مأمورين جديدين من خارج الملاك لمصلحة ضريبة أرباح الحرب فأسأل
الحكومة: هل هذا صحيح.

رئيس الوزارة: إن هذين مأموران فنيان عينا لمدة شهرين ومتى انتهى عملهما يستغنى عنهما.

كمال جنبلاط: ألقت نظر الحكومة إلى ضريبة أرباح الحرب وما يثار حولها عن طريقة التحصيل يُقال أن معظمها
يقع على صغار التجار لنقتد ببلجكا حيث نفذت هذه الضريبة بعد انتهاء الحرب وتمكنت بكل
الوسائل أن تجمع الأرقام والشهادات لإثبات كل ما يستطيع أن يدفعه التاجر من أرباح الحرب.
وبالإمكان تطبيق الضريبة على أن تعتبر الحكومة ما دفعه التجار حسب الاتفاقية أساس سلفة.
رفعت فزعون: طالما أن الحكومة أو ضحت أنها لا تحتاج هذين الموظفين إلا لمدة شهرين فقط فلا بأس من
وجودهما هذه المدة.

يوسف الهرابي: هل للحكومة أن تعلمنا ما هي القيمة التي دخلت على الخزينة من ضريبة أرباح الحرب؟
رئيس الوزارة: لا يمكن إعادة النظر في التسوية لأن المجلس صدق عليها. أما القيمة التي دخلت على الخزينة
من ضريبة أرباح الحرب فلا يمكنني أن أجيب عليها الآن.

خليل أبو جودة: بمناسبة البحث في موازنة دائرة ضريبة أرباح الحرب أذكر أن الاتفاقية التي عقدت كانت
محصورة بتجار بيروت. وكانت وعدت الحكومة أن تأتي لتسويات لتجار باقي الملحقات. فهل تم
شيء من هذه التسويات خارج بيروت؟

إميل لحود: قد ورد على اللجنة المالية مشروع تسوية بين الحكومة وبين بعض الشركات الأجنبية في بيروت.
الرئيس: البند الأول: موظفو اللجنة العليا وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٦٧٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس:

قبل البند الثالث. والآن الباب الخامس - وزار الداخلية.

الفصل الأول - الدوائر الإدارية - البند الأول: موظفو الإدارة المركزية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٢٨٦١١٨ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الأول - والآن البند الثاني: دوائر المحافظات.

جورج عقل:

إني أسأل الحكومة بمناسبة درس اعتمادات المحافظات والتنظيم الإداري عما إذا كانت تنوي إعادة النظر بالتنظيم الإداري الحالي. واعتقد أن التجارب أثبتت أن هذا التنظيم الإداري معقد، يؤخر المعاملات وفوق ذلك كثير النفقات وطالما أن الحكومة فكرت بتجديد نوبها فإني أثير قضية التنظيم الإداري. لا أرى لازماً أن يكون هناك موظفان محافظ وقائم مقام فلبنان على صغره في مساحته يستطيع وزير الداخلية أن يتصل بالسكان بواسطة موظف إداري واحد أقول هذا ونحن نتطلع إلى أبواب نوفر فيها بعض النفقات لا سيما وقد تضخمت الميزانية بالموظفين. وأرى أن في التنظيم الإداري الحالي مجالاً واسعاً لهذا الاقتصاد الذي تنشده الحكومة وفوق ذلك يجد صاحب الحاجة سهولة في الوصول إلى حاجته عن طريق درجة واحدة، كما وإن هذه الطريقة تحدد التبعات بين موظفي الإدارة.

رئيس الوزارة: إن الحكومة، حتى يومنا هذا، لم تنظر في التنظيم الإداري. وهناك شكوى عامة باعتبار أن الحكومة المركزية يمكنها أن تسوس الأقضية ولكن دون ذلك مشاق السفر على الأهلين وزيادة المصارفات. ولا يمكن إلغاء القائم مقاميات ولا تدري الحكومة أين ستصل إلى درسها؟

الرئيس:

البند الثاني - دوائر المحافظات وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٣٠٥٩٤٨ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني. البند الثالث: المستشارون.

خليل أبو جودة: هل يوجد مستشارون...؟

إميل لحود: جواباً على سؤال الزميل أبو جودة أجيب أن المستشارين قد ألغوا وأما هذا الاعتماد فقد عدلته

اللجنة بإلغاء راتب المستشار وإبقاء رواتب القلم والموظفين.

الرئيس:

البند الثالث كما عدلته اللجنة واعتماده ٣٨٧١ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية . الخ . . .

إميل لحود : بمناسبة ما جرى في الأيام الأخيرة اضطرت وزارة الداخلية إلى مصاريف سرية لتدارك بعض الأمور التي ينفق عليها غيرنا عشرات الألوف .

جورج عقل : استحلف المجلس أن يبقى على الاعتماد كما ورد من الحكومة . وأسأل الحكومة عن مصير قانون انتخاب البلديات والمختارين الذي قيل إنه قد أعد في وزارة الداخلية وهو لا يزال فيها فأطلب إرساله للمجلس .

رئيس الوزارة : القانون جاهز . وقد أحالته اللجنة العدلية إلى وزارة الداخلية ولكن بمناسبة غياب وزير الداخلية لم يرسل إلى المجلس .

أديب الفرزلي : إن وزارة الداخلية هي الأساس في ظروفنا الحاضرة . فإذا زادت اللجنة المالية الاعتماد خمسة آلاف ليرة نزولاً عند رغبة الحكومة ، فلا مانع لكن نرجو أن تتصرف بهذه المبالغ بروية وحسن نية .

رشيد بيضون : إني أوافق على ما جاء في كلام الزميل عقل بخصوص تعديل قانون البلديات والمختارين واعلم أن المشاكل التي تقع فيها الحكومة هي من جراء تعيين أو عزل مختار أو ناطور . فلماذا لا يلغى هذا التدبير وقد انتهت الحرب ، فنعود للانتخابات فتكفيينا مؤونة المراجعات .

رئيس الوزارة : كان من رأيي أن يُصار إلى الانتخاب قبل انتهاء الحرب في الملحقات ما عدا بلديتي بيروت وطرابلس . وكنت أعتقد أن المشروع قد انتهى وإنه في المجلس وسأتحرى عنه وأرسله للمجلس .

رشيد بيضون : أرجو من الحكومة أن تصدر مرسوماً بإلغاء التعيين .

يوسف الهراوي : المادة ١١٤ تنص على أنه لا يجوز أن يقدم أي مشروع عمومي أثناء درس الموازنة .

جورج عقل : يبحث كل شيء أثناء درس الموازنة .

الرئيس : قبل البند السابع - الفصل الثاني - الدرك . البند الأول . قوات الآلاي وقد عدلته اللجنة المالية .

رفعت قزوعون : انتهز هذه الفرصة وأقول : سمعنا الحكومة تشي على رجال الدرك وهذا يكفي . وقد علمت أيضاً أن القائد العام قد اقترح أن يعطي تعويض أو خرج راح للدركي الذي يطلب لمناطق بعيدة يتناسب وبعد المنطقة وهكذا يرتفع هذا التعويض نسبياً لصف الضباط والضباط . فأتمنى على الحكومة أن تحجب رغبة القائد الأعلى وتسرع بالتنفيذ .

رئيس الوزارة : لقد نشر ورفع هذا المرسوم برفع التعويض وهو ينص على أن يعطى التعويض ابتداء من أول السنة فليطمئن الزميل قزوعون .

الرئيس: الفصل الثاني - الدرك - البند الأول: قوات الآلاي وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٤٦٣٦٨٩٤ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الخامس. الفصل الثالث: السجون.

فيليب تقلا: نص قانون العقوبات على ما أسموه إصلاحية الأحداث وقيل فيه: من لا يتم الثامنة عشرة يرسل إلى هذه الإصلاحية. وتعلمون أن هنا ترتكب جرائم من قبل فتیان لا يتجاوزون الثامنة عشرة من عمرهم. فأين تضعهم الحكومة وأين وصل هذا المشروع؟

رئيس الوزارة: المشروع جاهز والدروس انجزت وقد خصص له ريع اليانصيب الوطني والحكومة تشكر الأستاذ تقلا على غيرته على الأخلاق.

جورج عقل: بمناسبة انتهاء الحرب نتمنى على الحكومة أن تفرغ السجون وتطلق من يجوز إطلاقهم من المسجونين. وتعودنا أنه عقب مجزرة بشرية كهذه يصير عفو عام هذا طبعاً ما عدا الجرائم الشائنة والعفو يخفف من أعباء موازنة السجون ويظهر أنه بادرة إنسانية نحو هؤلاء. لأن السجون جعلت للإصلاح وليس للانتقام.

رئيس الوزارة: إن الحكومة أصدرت عفوين متعاقبين أثناء الحرب وستدرس هذا الموضوع.

أديب الفرزلي: الرحمة الإلهية أوقفت القتال لتخرجوا المساكين بكل رحمة وكرم من ظلمات السجون.

جورج زوين: أرجو من الحكومة أن ترى ما نرى نحن فيما يتعلق بالعفو الخاص والعفو عن الجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب. كسرقة رغيف أو تهريب قمح وقد حكموا بهذا السبب. إن إصدار الحكومة العفو في مدة الحرب لا يبررها من أن تصدر عفواً بعد الحرب ليشاركنا المسجونون الأفراح بالنصر.

محمد العبود: تفضل دولة رئيس الحكومة وقال: إن الحكومة أصدرت عفوين في أثناء الحرب فأحرى بها أن تصدر ولو عفواً واحداً في أيام السلم. لا سيما وقد عفا دولته عن الذين أطلقوا عليه الرصاص.

رئيس الوزارة: ربما تتقدم الحكومة بمشروع عفو لكنه لا يشمل المجرمين الذي كرروا جرائمهم وهي لا تعد وعداً قاطعاً.

مجيد ارسلان: بعد العفوين اللذين نوه بهما دولة الرئيس يبقى في السجن من بقي عليهم ثلث المدة. وبمناسبة النصر أطلب من الحكومة أن يعفى هؤلاء من هذا الثلث الباقي اللهم المستحقون.

الرئيس: هناك مبعدون ومعتقلون سياسيون، فهل تسعى الحكومة لدى السلطات المختصة لإعادتهم؟ بمناسبة انتهاء الحرب؟

رئيس الوزارة: ستبذل الحكومة كل جهودها لدى السلطات التي اعتقلتهم لإرجاعهم إلى بلادهم.

كمال جنبلاط: أذكر دولة الرئيس بأن هناك مبعدين سياسيين.

الرئيس: الفصل الثالث: السجون. البند الأول: السجون ٤٠٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول والآن الباب الخامس: وزارة الداخلية. الفصل الرابع: الشرطة. البند الأول: الموظفون واعتماده ١٧٩٩١١٦ ليرة.

يوسف ضو: صرح مدير الداخلية بأن الحكومة ستأخذ رجال الأمن العام من الشرطة لذا أطلب إرجاء التصديق على موازنة الشرطة ريثما تأتينا الحكومة بموازنة الأمن العام.

إميل لحود: يلاحظ الزميل ضو أن موازنة الأمن العام في الفصل السادس، أمل أن يصدق المجلس هذا البند ونقف عند الفصل السادس.

رفعت قزوعون: ألقت نظر الحكومة إلى أن الشرطي ينتقل من بيروت لطرابلس فهل هذا يختلف عن انتقال الدركي؟ فأتمنى أن يعطى للشرطي خرج راح كما للدركي.

رئيس الوزارة: يتقاضى الشرطي تعويضاً عادياً وإذا رأت الحكومة أن تزيده فستفعل.

الرئيس: الفصل الرابع: الشرطة. البند الأول: الموظفون واعتماده ١٨٠٩٠٧٤ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند الثاني. والآن الفصل السادس: الأمن العام.

إميل لحود: تقدمت الحكومة في مخصصات الأمن العام ببند واحد بدون تفصيل فلم توافق اللجنة المالية على درسه حتى تأتينا الحكومة بالتفاصيل.

فيليب تولا: الضرورة تقضي بإيجاد هذه المصلحة بأسرع ما يمكن ولو اضطررنا إلى نفقات مليون ليرة لأن الظروف الحاضرة توجب ذلك. فهل الحكومة أن تحييني عما تنوي أن تفعل بهذه الدائرة.

أديب الفرزلي: إذا كانت الحكومة وضعت قانون بتنظيم دائرة الأمن العام، فإننا نؤجل تصديق اعتمادها ريثما ندرس القانون وإذا لم تضع قانوناً فإننا نصدقه الآن وثوقاً بالحكومة.

رئيس الوزارة: لقد وضعت الحكومة مشروع قانون بتنظيم دائرة الأمن العام وستقدمه للمجلس قريباً.

أديب الفرزلي: هل عقدت الحكومة النية على فصل هذه الدائرة من الشرطة أم لا؟

رئيس الوزارة: هذا ما يوقعنا في الارتباك.

رفعت قزوعون: أوافق على ما جاء في كلام الزميل فيليب تقلاً فيما يتعلق بوجوب الإسراع بتنظيم دائرة الأمن العام.

إميل لحدود: إن الحكومة بعد أن وضعت في الموازنة بنداً إجمالياً لهذه الدائرة، عادت فأرسلت بياناً مفصلاً نزولاً عند طلب اللجنة المالية. ولاحظت اللجنة أن هذا البيان ينطوي على بعض مأمورين صغار مرتبطين ومندمجين بمديرية الشرطة وهذا الادماج لا يأتي بالغاية المطلوبة لأنه لا يجوز أن يكون فرعاً من الشرطة بل بالعكس تكون الشرطة فرعاً منه.

رئيس الوزارة: هذا ما سندرسه ونتقدم به للمجلس.

الرئيس: نؤجل البحث بموازنة الأمن العام. والآن نعود لدرس موازنة وزارة العدلية بعد أن طلب معالي وزير الخارجية تأجيل البحث بموازنة وزارة الخارجية الباب السابع - وزارة العدلية. الفصل الأول الإدارة المركزية. البند الأول: موظفو الإدارة المركزية.

جورج عقل: نذكر الحكومة الحاضرة أن الحكومة السابقة كانت وعدت بإنشاء محاكم بدائية حيث تدعو الحاجة إليها أي أن يكتفى بالمحاكم التي تحتاج إليها المناطق بنسبة عدد سكانها. فإني أسأل معالي وزير العدلية عما إذا كان درس هذا الأمر على ضوء حاجات المناطق وعمّا إذا كان ينوي أن ينجز هذه الرغبة التي أظهرها المجلس بقرار من الحكومة؟

وزير العدل: حدد المجلس عدد المحاكم البدائية بخمس ولم يعط الحق للحكومة بزيادة العدد.

جورج زوين: إن نفقات المحاكم البدائية لا تكلف الحكومة مصارفات باهظة وطالما أنها وعدت بزيادة هذه المحاكم فلماذا لا تنفذ؟

محمد العبود: الطريقة سهلة، واعتقد أن الصعوبة في إعادة المحاكم البدائية لكل الأقضية لأن أكثر النواب يطلبون هذه المحاكم في أقضيتهم، فما على الحكومة إلا أن تأتي بمشروع قانون جديد توزع به المحاكم على الأقضية حسب السكان أو أن تعدل الأقضية فتجعل سكانها متساوية بالعدد.

فيليب تقلا: أعتقد أن قضية المحاكم البدائية قد حلت جزئياً بالنظام القضائي الأخير إذ سمح للمحاكم الصلحية بزيادة صلاحيتها وأجيز لحكامها التنقل في المناطق وأصبحت فائدة المحاكم البدائية ضئيلة ولكن لا أقول بعدم إعادة بل يعود ذلك للحكومة بأن تتقدم بمشروع قانون بهذا الصدد.

أعود لقضية محامي الدولة: كانت الحكومة حددت مبلغ ٤٨٠٠ ليرة إلى ٣٦٠٠ ليرة لكل محام في السنة فرأت اللجنة المالية أن تنزل هذا المبلغ ولم أفهم لماذا. فأقول لرئيس اللجنة ومقررها أن أعمال الحكومة كثيرة وفي برهة وجيزة ربحت الحكومة من دعاوي المحامين أكثر مما تدفع لهم وأعرف أنها ربحت في برهة وجيزة أكثر من ٢٠ دعوى لذا أطلب إبقاء اعتماد المحامين على حاله.

إميل لحود:

قابلت اللجنة المالية بين الاعتماد المدون سابقاً لمحامي الحكومة وبين الذي يدفع فعلاً للمحامين حالياً فوجدته: ٣٦٠٠ لا ٤٨٠٠، فأجرت اللجنة عملية ضرب بسيطة: ٤ ط ٣٦٠٠ فوجدنا أن الحاصل لا ينطبق في مجموع الاعتماد فسألنا الحكومة عن هذا الفرق طالما أن المحامين أربعة فأجابنا أننا جئنا بواحد جديد فصاروا خمسة فمن أجل ذلك خفضت اللجنة الاعتماد.

كاظم الخليل:

وعد المجلس عدة مرّات بأن ينظر بأمر إعادة المحاكم البدائية نزولاً عند رغبة الأكثرية الساحقة من أبناء المناطق إذ أنهم يرون في عدم تحقيق هذه الرغبة أنه يقصد بذلك مرام خاصة. لقد أتينا إلى الحكومة بالإحصاءات للدعاوي التي تنظر بها المحاكم الصلحية في تلك المناطق. وفي مناسبة سابقة تقدم المجلس بطلب إلى الحكومة موقع من ٣٠ نائباً يطلبون فيه تحقيق إنشاء محاكم بدائية وعندما نظم المشروع القضائي وعدنا وزير العدلية بتحقيق هذا الطلب. يُقال إن إيجاد محاكم صلحية ذات صلاحية واسعة تخفف من الحاجة إلى إنشاء محاكم بدائية. لقد برهنت بالحس أن المحاكم الصلحية مهما وسعت صلاحيتها لا تقوم مقام المحاكم البدائية إذ أن لهذه اختصاص ولتلك اختصاص. وأقدم لكم مثلاً أن مستنطق البقاع لم يتمكن من أن يوجد في دائرته لكثرة الجرائم الموجودة في منطقته. كل ذلك يوجب على الحكومة أن تحقق على الأقل رغبة الأكثرية الساحقة في المناطق إذ يعلمون ما هي مصلحتهم ولا أعلم لماذا لم تجب الحكومة طلبهم، لعلها النفقات! فالمحكمة البدائية لا تكلف الحكومة أكثر من ٤٠ ألف ليرة. وأظن إذا أمعن دولة رئيس الحكومة النظر بدرس هذا الموضوع درساً صحيحاً لرأى أن هناك مناطق مضطرة إلى المحاكم البدائية فنرجو من الحكومة إعادة هذا الطلب اهتماماً.

أديب الفرزلي:

أوجه كلامي إلى معالي هنري بك فرعون فأقول: إن هذا الإصلاح الضروري الذي تكلم عنه الزميل كاظم الخليل لم يجره حتى الآن من تبوأ منصب وزارة العدلية. فإذا كانت الكرسي تقلق البعض فهي لا تقلقنا نحن. فيبيروت تستعمر الملحقات حتى في المحاكم العدلية ولبنان مؤلف من خمس محافظات يوجد في كل منها محكمة بدائية ومحكمة صلحية فيضطر الفلاح المسكين أن يقطع مسافة مائة كيلومتراً مشياً على الأقدام ليحاكم أمام المحكمة بضبط دركي. ويوجد قرية اسمها «الينة» يقطع أهلها مسافة ثلاثة أيام مشياً حتى يصلوا إلى مركز المحكمة البدائية وفي بيروت خمس غرف للاستئناف ولا يوجد في الأقضية غرف استئناف مما يضطر الجميع إلى الحضور

ليبروت لكل قضية استثنائية أو جنائية وهذا ما يثقل عاتق المكلف . لقد طلبتم فيما مضى أن يزداد راتب القاضي فزدناه ونحن نصرح بأن القاضي الذي لا يقبل أن يكون في الملحقات لا يصلح أن يكون قاضياً . فنناشدكم الإسراع بإيجاد المحاكم البدائية في الملحقات ولا يطلب إليكم أكثر من رئيس محكمة وقاضيان ومدعي عام ومستنطق وعضو احتياطي وهذا يمكنه أن يكون حاكم صلح يتنقل على طريقة فلسطين في القرى التي يوجد فيها مخافر للدرك .

يعقوب الصراف : إني من الذين وقعوا في السنة الماضية الطلب بمحاكم بدائية وكانت الحكومة وعدت بإيجادها وأظن أنها عادت عن وعدها هذا لأسباب مالية حتى لا ترهق الخزينة . أتقدم الحكومة على إرهاب المكلف لتخفف عن نفسها؟ إن مصارفات المكلفين في هذا السبيل تفوق أضعاف ما ستكبدته الحكومة فيما لو أقدمت على إيجاد محاكم بدائية . وإذا كانت الحكومة لا تتمكن من إعادتها جميعها إلى المناطق فلتعدها إلى المناطق التي هي بحاجة ماسة إليها واقترح أيضاً إعادة الغرف الاستثنائية إلى المحافظات .

إميل لحود : لما عرض مشروع التنظيم القضائي على المجلس طالب الزملاء بإعادة المحاكم البدائية . فعندها تقدمت وزارة العدلية ببيان عن عدد المحاكم الصلحية وعدد دعاويها فتيين . وبصورة خاصة محكمة الجنوب ، إن عدد دعاويها لا يستوجب محكمة ثانية بدائية . لذلك بعد الإطلاع على هذه البيانات ، صرف النظر عن المحاكم البدائية ووسعت صلاحية حكام الصلح . ثم تقدم بعض طلبات إلى إعادة المحاكم البدائية حيث تدعو الحاجة إليها . فأصاح الزملاء : من منا يرضى أن تعاد محكمة بدائية لمنطقة زميله ولا يريد مثلها لمنطقته؟

وزير العدل : لقد حدد عدد المحاكم البدائية بخمس فإذا رغب المجلس بأن تزداد هذه المحاكم فستدرس الحكومة ذلك بسرعة وبخصوص حكام الصلح فإن النظام الحالي يسمح للحكومة بأن تكلف حكام الصلح بالتنقل من قرية إلى قرية وستهتم بهذا الأمر .

الرئيس : الباب السابع - وزارة العدلية - الفصل الأول الإدارة المركزية - البند الأول : موظفو الإدارة المركزية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٧٥٥٠٤ ليرة .
من يقبل به فليرفع يده .

الرئيس : أكثرية
قبل البند الأول - البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية واعتماده ٢٩٢٠٠ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني - البند الثالث: نفقات مؤتمر المحامين الذي سيعقد في بيروت وقد عدلته اللجنة فيصبح ٢٤٠٠٠ ليرة.

وزير العدل: أطلب إرجاعه إلى ٤٠ ألف ليرة لأن هذا المبلغ لا يكفي.

إميل لحود: لقد أنزلت اللجنة هذا المبلغ إلى ٢٤ ألف ليرة غير إنه ظهر لها فيما بعد أن المبلغ الأصلي لا يكفي فإذا شاء المجلس إعادة المبلغ إلى ٤٠ ألف ليرة فلا مانع من ذلك.

فيليب تقلا: استغرب من الزميل إميل لحود رئيس اللجنة المالية أن يرجع ويعطي أربعين ألف ليرة لنفقات مؤتمر المحامين ويمنع عنا أجرة محام خاص للدولة.

كاظم الخليل: إن المؤتمر يضم نحواً من ٥٣ محامياً سيأتون ضيوفاً إلى لبنان بدعوة من لبنان. وستتولى نقابة المحامين نفقات انتقالهم وطبع أوراق الدعوة ومصارفات حفلات. فإذا صرفت الحكومة هذا المبلغ بهذه المناسبة فستطبع أوراق تمغة تدر عليها ضعفي هذا المبلغ.

أديب الفرزلي: ما هي الحكمة التي دعت اللجنة المالية إلى شطب ١٦ ألف ليرة ثم يعود المقرر عن قراره؟

الرئيس: عاد عن قراره بصفته إميل لحود وليس بصفته رئيساً للجنة المالية.

إميل لحود: يظهر أن الزميل الفرزلي لا يريد أن يرى فيّ إلا رئيساً للجنة المالية، فأرجو منه أن لا ينزع مني شخصيتي الأصلية وقد قمت بواجبي الموكول إليّ به. أنا لم أطلب إعادة المبلغ لكن عرضت للمجلس الواقع وله الفصل بالأمر.

لما طلبت الحكومة اعتماد أربعين ألف ليرة لمؤتمر المحامين سألت وزير العدلية عن طريقة إنفاقه فقال: إن نفقات المؤتمر تقتضي ذلك فأنقصنا من الاعتماد مبلغ ١٦ ألف ليرة. ولما علمنا أن عدد الزائرين ٥٣ شخصاً رأيت أن أوضح للمجلس الحقيقة والواقع. ثم كيف أن اللجنة المالية تقتصد بألفين ليرة أجرة محام للدولة وتسمح بـ ٤٠ ألف ليرة فأقول إن ٢٠٠٠ ليرة سترسخ على الخزينة إلى ما شاء الله وأما الأربعين ألف ليرة فلمرة واحدة.

الرئيس: اطرح تعديل اللجنة أولاً على البند الثالث وقد خفضت منه ١٦ ألف ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أقلية. الخ...

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية واعتماده ١٠٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. والآن الفصل الرابع الإفتاء البند الأول: موظفوا الإفتاء وقد عدلته اللجنة بتخفيض اعتماد سماحة المفتي.

وزير العدل: لجنة المالية عند درس اعتماد الإفتاء خفضت تعويض سماحة المفتي فأطلب إعادة الاعتماد إلى ما كان عليه.

إميل لحود: عند درس موازنة الإفتاء لاحظت اللجنة المالية أن راتب سماحة المفتي كان ثلاثة آلاف ليرة سنوياً. وتطلب الحكومة هذه السنة زيادة ١١٠ ليرات أساساً شهرياً بينما عمدت الحكومة إلى زيادة رواتب القضاة من ٢٥ إلى ٥٠ ونادراً إلى ٧٥ ليرة. فاللجنة زادت على راتب سماحته أقصى الزيادة. وهذا لا يعني أن اللجنة انقضت من الراتب بل زادت عليه أقصى الزيادة.

وزير العدل: اعتبرت الحكومة أن راتب سماحة المفتي ضئيلاً وهو يوازي رتبة مستشار فقط لذلك تطلب وتصر على إبقاء الزيادة وإلغاء تعديل اللجنة.

كاظم الخليل: إن مفتي الجمهورية اللبنانية اسمه يدل على أنه لطائفة في البلاد فلا أعتقد ولا أشاطر الزميل لحود بأن يقاس راتبه على رواتب الموظفين العاديين سيما وأن الزيادة ليست بذات بال فنحن مع احترامنا لهذا المركز الرمزي الديني، نرى أن يعطى أكبر راتب في الدولة.

كمال جنبلاط: إن مركز سماحة المفتي ليس مركزاً ثقافياً بل هو يمثل طائفة لهذا أطلب عدم المناقشة بهذه القضية والرجوع عن تخفيض اللجنة المالية.

أديب الفرزلي: ما زالت الخزينة تدفع فيجب أن نتناقش على القرش والواحد. ليست القضية قضية رمزية بل قضية رواتب ولا فرق عندي بين مران وخوري.

وأنا من الذين يحترمون ويحجلون هذا المركز الديني والأدبي والاجتماعي ولكن لم ينظر أعضاء اللجنة جميعهم، وهم يقدرّون مركزه الرمزي، إلا إلى وظيفة لها معاش فحسب. لذا أطلب تصديق البند كما عدلته اللجنة.

إميل لحود: لا أود أن يتسرب إلى الأذهان أي فكر فيما يتعلق بتخفيض اللجنة لراتب سماحة المفتي لأنها كانت تنظر إلى مرتب سماحته نفس النظرة التي نظرها وزير العدلية السابق عند تعديل الرواتب. فهي تتناسى المراكز وتنظر بعين المساواة والعدل.

رشيد مضمون: لا يجوز أن نتناول هذا البحث بهذا الشكل فالمفتي له مكانته وله الحق بأن يتناول راتباً يتناسب مع هذه المكانة فأشاطر الزميل جنبلاط رأيه وأطلب من رئيس لجنة المالية سحب تعديله وأن يصدق الاعتماد بالإجماع.

إميل لحود: ليس بوسعي أن أسحب تعديلاً أقرته اللجنة بأجمعها.

الرئيس: لدي اقتراح بقفل باب المناقشة بالموضوع.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قفل باب المناقشة. والآن الفصل الرابع: الإفتاء.

البند الأول: موظفو الإفتاء وقد عدلته اللجنة بتخفيضه من ٨٤١٦٢ إلى ٨٣٣١٩ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط تعديل اللجنة المالية. والآن البند الأول: موظفو الإفتاء كما ورد من الحكومة واعتماده

٨٤٧٧١ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني. لوازم ونفقات إدارية واعتماده ٣٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ورفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

إميل لحود

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٧ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة .

٢ - المناقشة في الموازنة العامة :

أ - وزارة التربية الوطنية .

ب - وزارة البرق والبريد .

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٧ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل لحود ورفعت قزوعون . وتغيب السادة : أحمد الحسيني ، أمين السعد ، سليمان العلي ، عبد الغني الخطيب ، علي العبد الله ، مارون كنعان ، محمد الفضل ، وديع الأشقر . واعتذر السادة : إبراهيم حيدر ، أيوب تابت ، جورج عقل ، فريد الخازن ، نسيب غبريل .

وجلس في مقاعد الحكومة السيدان : عبد الحميد كرامة رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة ، ونقولا غصن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والتربية الوطنية بالوكالة .

الرئيس : فتحت الجلسة ، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة .

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة) .

الرئيس : هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس : صدق المحضر .

الرئيس : نتابع درس الميزانية . الباب التاسع وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ، الفصل الأول الإدارة المركزية . ألخ . . .

الرئيس: قبل البند الثالث الفصل، الثاني التعليم الابتدائي.

البند الأول موظفو المدارس الابتدائية ٢٠٨٣٣٦٣

يعقوب الصراف: أما ونحن بصدد المبالغ الإضافية التي زيدت على هذا الباب فلا يسعني إلا تذكير معالي وزير المعارف بأن هناك وكلاء معلمين تأتي بهم وزارة المعارف وهم لا ينتمون إلى العلم بصلة. ومن العيب والعار أن يؤتى بحملة شهادة «البكالوريا» ويوضعوا مع حملة «السرتفিকা» ويعطون مرتباً واحداً. كنت تقدمت بهذا من معالي الوزير وطلبت منه تصنيف المعلمين حتى لا يخصص لحامل «البكالوريا» مثلما يخصص لحامل «السرتفিকা» لذا أتقدم من الحكومة راجياً أن تأتينا بمشروع قانون تصنف به المعلمين وتفرق بين صفوف وكلاء المعلمين والمعلمين حملة الشهادات العليا.

وزير المعارف: إن قانون التصنيف موجود وعلى كل ستدرس الحكومة هذا الطلب.

أديب الفرزلي: العلة الوحيدة في المدرسة هي أن معظم المعلمين يحتاجون إلى من يعلمهم فالقضية قضية ثقافة النشء. ففي بعض المدارس رسم زعاف: نرى رسوماً على الدفتر تمثل «فرسنجتركس» وجان دارك بدلاً من أن تمثل الرجال اللبنانيين كالأمر فخر الدين والأمير بشير. فأطلب من الحكومة أن تهتم بتوحيد منهج التعليم في لبنان بالنظر لحوية هذا الموضوع الذي يفوق بحيويته حتى القضايا الخارجية.

أما فيما يتعلق بدرجة علوم المعلمين فقد قال لي مرة مدير المعارف أنه سوف لا يعين معلمين إلا بشهادات.

رئيس الوزارة: أشاطر الزميل رأيه بأن حالة المعارف ليست كما نريد وتريد الأمة. وإصلاح المعارف متوقف على إنهاء القضايا الخارجية وأنا أسلم معكم أن كثيراً من المعلمين ليسوا صالحين ولكن ما العمل ومعاش المعلم لا يتجاوز مئة ليرة لبنانية فأني معلم يمكنه أن يقبل بمثل هذا المعاش؟

فيليب تقلا: هل يدخل ضمن هذا البند المعلمون الجدد.

إميل لحود: كان عدد المعلمين مع الخدم في سنة ١٩٤٤ - ١٩٥٥ وقد تقدمت الحكومة في هذه السنة بزيادة ٧٥ معلماً ثم طلبت أيضاً ٧٥ آخرين فأصبح عدد المعلمين الجدد ١٥٠ معلماً.

عادل عسيران: كانت الحكومة تقدمت بطلب اعتمادات رغبة منها بإنشاء مدارس في مختلف أنحاء الجمهورية اللبنانية. لقد وافق المجلس الكريم على إعطاء الحكومة ما طلبته من اعتماد وبدأت الحكومة بتنفيذ الخطة فعينت عدداً من المعلمين في مختلف المناطق اللبنانية. ولقد أثار الزميل يعقوب الصراف نقطة جوهرية حرية بالتكرار وهي أن الحكومة عينت لهذه المدارس معلمين براتب محدود ومن حملة شهادة السرتفিকা أو البرافا. . . مما يدهش الجميع لأن المعارف وجدت لإنشاء

جيل جديد يكون متفهماً مطالب الحياة ومسؤوليتها قادراً للدفاع عن استقلال البلاد وحريتها فعجبت من هذا وذهبت إلى حضرة مدير المعارف استطلع منه الموضوع فأجابني أن الاعتمادات غير كافية لكي يخصص لرواتب المعلمين أكثر مما خصص والحقيقة هي كذلك ولكن لكي ننشئ جيلاً جديداً ونعمم التعليم الابتدائي في كافة أنحاء الجمهورية اللبنانية يجب أن نرفع تعويضات المعلمين ونأتي بنخبة صالحة منهم ليقوموا بأعباء مسؤوليتهم أحسن قيام فالأحداث يجب أن ينطبوعوا انطباعات صحيحة وفقاً لمصلحة الوطن. ولقد درجت المعارف على توزيع مساعدات مالية لمدارس خيرية واكليريكية وخاصة. وهذه المدارس قد تصرف هذه المساعدات في غير الطريق الثقافي. وهذه خطة لا نقر الحكومة عليها لأننا لا نريد أن تكون مدارسنا التي تعمل لأجل إنشاء جيل جديد تحت أي سيطرة غير سيطرة الحكومة. بل على الحكومة أن تقرر برنامجها وتعين المواد المفيدة لهذا النشء ليحملوا الشهادة الابتدائية التي تسمح لهم بالدخول في التعليم العالي.

وليسمح لنا حضرة الوزير بأن نصرح له بأن في وزارة المعارف عناصر رجعية بالية يجب تنقيتها وإليكم مثلاً: كنت في ديوان دولة رئيس الوزراء فأتى عضو من أعضاء اللجان المخصصة لوضع برنامج للتعليم وقال اسمحوا لي بأن أعرض عليكم هذا الموضوع. إن هذه اللجنة المؤلفة من عمرو وزيد هي تنقسم إلى معسكر يقول بأن لبنان عربي ومعسكر يقول بأن لبنان فينيقي وهناك فريق يقول نتوسط الموضوع ونجعل قومية لبنان لبنانية. وما كاد يسمع دولة الرئيس هذا الكلام حتى اتصل هاتفياً بالمدير وقال له. قررت الحكومة والمجلس أن قومية لبنان عربية واتصل بي أن اللجنة انقسمت إلى قسمين فأنا أحذركم إذا استمرتم على هذا المنوال وأعزل اللجنة حالاً ولا أَرْضَى إلا بأن تبحث فكرة لبنان العربية. فشكرنا لدولة رئيس الوزراء هذا العمل الطيب. ولكن لا يجب أن يغيب عن الأذهان أن في دوائر المعارف جماعات معشعشة تريد أن أن تحول مجرى تفكير النشء اللبناني إلى غاية لا تلتئم مع مصلحة البلاد. إن لبنان لا يفكر إلا تفكيراً عربياً ولا يسير إلا باتجاه عربي إننا نريد أن تنظف هذه الدوائر من هؤلاء ولا يبقى بها إلا النخبة الصالحة لتوحيد المدرسة ومنهجها لكي تسيطر الحكومة على كل المدارس فتنشئ جيلاً جديداً جديراً بالمجد.

حميد فرنجيه: ألاحظ أن وزارة التربية تباشر بفتح المدارس دون إرسال المعلمين إليها مع أن المعلوم أنه لا يمكن فتح مدرسة إلا بعد وجود المعلم. فالرجاء أن لا يصار إلى فتح مدرسة إلا بعد تعيين معلم لها.

وزير المعارف: لا نفتح مدارس إلا بعد تقرير الاعتمادات.

جورج زوين: سمعت بزيادة عدد المعلمين ولكن اعترض على تعيين معلمين غير أكفاء والضرورة تنص بفتح

هذه المدارس حيث تدعو الحاجة إليها ليكون التوزيع عادلاً. وعلى الحكومة أن ترعى روح التعليم الوطني وتقوي الروح الوطنية بين تلامذة المدارس كما هي الحال في أوروبا.

فيليب تقلا: تبين لي أنه لا يجب أن تفتح مدرسة إلا بعد إحصاء اعتماد لها وإن الوزارة طلبت إضافة ٢٥ معلماً إلى المئة وخمسين فأطلب أن يصوت على هذه الاعتمادات لأن الحاجة ماسة إليها.

رشيد بيضون: لقد ذكر بعض الزملاء الشيء الكثير عن المدارس والمعلمين وقد رأيت أحد الزملاء يندد على الوزارة أن لا تستبق فتح المدارس قبل تعيين المعلمين لها والحقيقة أنه سبق للوزارة أن فتحت عدداً من المدارس ولم يكن لديها معلمين وهناك أمر ثان وهو أن البعض من الزملاء يرغب بأن تكون طبقة المعلمين من المثقفين ثقافة عالية وهذا شيء جميل ولكن هناك قحط في الأساتذة الذين يحملون الشهادات العالية وعندما يطلب معلمون لا يتقدم أحد من هؤلاء. ولي ملاحظة أخرى أريد أن ألفت نظر الوزير إليها فهناك بعض المأمورين الذين يتقاضون معاشاتهم بدون أن يقدموا إلى البلاد أي خدمة مقابل هذه التعويضات التي يأخذونها ولفت نظري ما قرأته في جريدة وهو أن عدداً من الموظفين يقبضون رواتبهم ولا يمارسون وظيفتهم فيجب أن ينال هؤلاء عقابهم إذا تحقق ذلك.

وزير التربية الوطنية: إذا تحققنا من ذلك فسنكف بأول فرصة يد هؤلاء.

رشيد بيضون: وهل صحيحاً أن في مدرسة الصنائع والفنون بعض الخدم يتقاضون معاشاً ولا يقومون بعمل وأريد أن ألفت نظر وزارة المعارف إلى وجوب توحيد منهاج التعليم والإشراف على المدارس الخاصة لأن بعض هذه المدارس تزرع في فلذات أكبادنا بذوراً سيئة لا نرضاها لأبنائنا.

عادل عسيران: الواقع إن معاشات معلمي المعارف ضئيلة والاعتمادات التي طلبتها الحكومة هي على الأساس الضئيل ووجود هذه المعانات معناه أننا سنرسل رجالاً غير أكفاء لا يعرفون المسؤولية.

لذلك أطلب أن يؤجل درس ميزانية المعارف وأن نطلب اعتمادات أكثر من ذلك لنتمكن من أن نرسل طبقة راقية من المعلمين إلى القرى وإلا فلا فائدة من التصويت على هذه الميزانية.

وهناك مدرسة تدعى دار المعلمين مهمتها أن تخرج كل سنة عدداً من المعلمين والمؤسّس أنه لم يخصص لها إلا اعتماد لعشرين طالباً مع أن عدد المدارس كبير والمراكز التي تخصص قليلة جداً فأناشد حضرات أعضاء المجلس الكرام أن ينظروا إلى هذا الأمر بعين الروية حتى لا يذهبوا إلى القرى ويسمعوا تدمير أهلها من هؤلاء المعلمين غير الأكفاء الذين يضيعون الوقت ويخلقون المشاكل فأرجو أن تؤجلوا درس هذه الميزانية حتى يوضع لها اعتمادات كافية لنتمكن من إرسال المعلمين الأكفاء.

إميل لحود: لا مانع من التصويت الآن وعلى الحكومة أن تأتي بقانون تعدل به رواتب المعلمين فيستبدلون تبعاً.

وزير التربية الوطنية: سنتقدم بأول السنة بمشروع هذا الخصوص. . . الخ.

الرئيس: قبل البند الرابع - والآن الفصل الرابع - التعليم الزراعي. البند الأول الفرع الزراعي.

عادل عسيران: أسأل حضرة الوزير. هل يوجد تعليم زراعي.

وزير التربية الوطنية: نعم يوجد مدرسة للتعليم الزراعي في مدرسة الصنائع وهي موجودة منذ سنة ١٩٤٣

سامي الصلح: أرجو نقل هذه المدرسة إلى مركز خاص بها.

كاظم الخليل: استغرب أن تنشأ مدرسة زراعية في مدرسة الصنائع فأين يمارس هؤلاء الطلبة الزراعة العملية.

فوجود مدرسة زراعية في الصنائع هذا أمر غير معقول.

وزير التربية الوطنية: المدرسة موجودة منذ ثلاثة سنوات.

كاظم الخليل: إننا نوافق على هذا الاعتماد على أساس أن تنقل هذه المدرسة لبلد زراعي وتنظم تنظيمياً فنياً

فعندما نصدق أموالاً طائلة تصرف في هذا السبيل يتوجب علينا أن نوجد المدرسة في المكان

اللازم لها لا أن تكون المدرسة في بيروت والمختبر في البقاع فكل شيء أصبح في بيروت البنك

الزراعي في بيروت، المشتل في بيروت المحاكم في بيروت، التجارة في بيروت، كأن لبنان

بمجموعته في بيروت. فحصر كل شيء في بيروت لا يجوز وخصوصاً إضافة التعليم الزراعي

إلى بيروت لأنها ليست منطقة زراعية وعندما يقدم الحكومة على تنظيم المدرسة الزراعية تنظيمياً

فنياً توجد لها المكان الصالح وتتقدم بطلب اعتمادها فنحن نصدق على هذا الاعتماد أما بهذا

الشكل فأنا أطلب أن لا يصدق عليه.

حميد فرنجيه: كان هنالك رقم باعتماد قدره مائتا ألف ليرة لبنانية وقد اتفق على إلغائه فما الداعي إلى إعادة هذا

الرقم وطلب اعتماد بمائة ألف ليرة.

وزير التربية الوطنية: لأجل شراء أرض للمدرسة الزراعية.

حميد فرنجيه: أطلب من الوزير أن يرجع عن طلب هذا الاعتماد.

وزير التربية الوطنية: إذا شئتم ذلك فأنا موافق.

عادل عسيران: التعليم الزراعي ضروري لبلد زراعي كلبان لا سيما وإن القسم الأكبر من أهله هم مزارعون

يشتغلون بالحياة الزراعية ولقد تفضل بعض الزملاء وقالوا: إن وجود المدرسة الزراعية في

بيروت أمر مناف لل غاية التي وجدت لها. وهذا جوهرى وواقعي، فمن الواجب إيجاد مدارس

زراعية في كافة الملحقات: صيدا أو ضواحيها طرابلس أو ضواحيها زحلة أو ضواحيها وهذه

المدارس يمكنها أن تستوعب عدداً كبيراً من التلامذة فيخرجون منها ويستفيدون وهناك أراضي

واسعة يمكن استعمالها كحقول للاختبارات فلا يعود هؤلاء التلامذة يشعرون بفرق بين حياة

المدينة وحياة القرية . ولا ننس أن فريقاً كبيراً يهجر القرية وهي مورد الثروة لأن الوسائل الصحية غير متوفرة فيها فعلى الحكومة أن تفتكر بأن القرية هي مورد الثروة المادية والفكرية فالنخبة الطيبة من الشباب وأصحاب السواعد المفتولة هؤلاء معظمهم من القرية فعلياً أن نفكر برفع مستوى القرية بإيجاد مدارس زراعية فنية تعلم هؤلاء الشبان أصول الزراعة الفنية . فغاية التعليم الزراعي رفع مستوى الزراعة في البلاد فإذا أتى هؤلاء التلامذة وانضموا إلى المدرسة الزراعية في بيروت وتعلموا وبعد ذلك إلى أين يذهبون؟ إنهم ولا شك يطلبون وظائف وليست الغاية من التعليم الزراعي إلا تحسين حالة المزارع

وزيادة معلوماته الفنية . إذن يتوجب على الحكومة أن توجد مدارس زراعية في كافة الملحقات وأن تخصص في كل مدرسة فرعاً زراعياً وتعين له أخصائيين لكي يعلموا هذا الشئ ويفيدوه فنسبة التلامذة في المدرس تتراوح بين عشرين ومائة ولكن من هؤلاء قابلية مختلفة فينبهم من يمكن أن يكون فيلسوفاً أو رياضياً أو طبيباً ومنهم من لا يصلحون إلا للزراعة . فإذا وجد الأخصائي تمكن من توجيه هؤلاء التوجيه الزراعي الصحيح . وإذا عملنا غير ذلك تكون النتيجة معكوسة فالارتجال في المشاريع لا يفيدنا شيئاً بل يجب أن ننبثق أعمالنا كلها عن دراسة صحيحة تتفق مع مصالح البلاد وقيمة المبالغ الطائلة التي نصرفها .

الرئيس : لدي اقتراح من السيد أديب الفرزلي بقفل باب المناقشة .

جورج زوين : قبل أن نقفل باب المناقشة أرجو أن أقول كلمة . المدرسة الزراعية موجودة في مدرسة الصنائع ولو زرعوها لوجدتم أنها تقوم بمهمتها أحسن قيام .

فكل من زارها وجد أنها تعطي نتيجة أكبر مما كان يرجى لها وإذا أردتم تعميم مثل هذه المدارس على الملحقات فلا مانع مع وجوب إبقاء هذه المدرسة في بيروت . واذكر أن دولة سامي بك الصلح في سنة ١٩٤٣ وضع مشروعاً لإنشاء مشتل في اليمونة فأين أصبح هذا المشروع؟

رئيس الوزارة : نعم لقد أخذت أرض في اليمونة والمشتل موجود والعمل سائر .

يعقوب الصراف : إن ما تفصل به الزميل عادل عسيان هو جوهرى وصحيح . فإدخال الدروس الزراعية في المدارس هو عمل مفيد واعلم أن هناك اعتمادات خصصت لعدد كبير من المعلمين الزراعيين وهم يقومون بمهمتهم أحسن قيام .

الرئيس : من يوافق على قفل باب المناقشة فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبل البند الثالث . البند الرابع . شراء قطعة أرض للمختبر الزراعي ويقترح السيدان حميد فرنجيه وأديب الفرزلي إلغاه .

أديب الفرزلي: نحن لسنا ضد المشروع بل جل ما نطلبه أن تأتي الحكومة باعتماد إضافي وتبين أنها اشترت الأرض الفلانية فنوافق عليه .

الرئيس: من يقبل بإلغاء البند الرابع فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس: ألغي البند الرابع . والآن الفصل الخامس ، تعليم الفنون الجميلة . البند الأول: موظفو المعهد الموسيقي واعتماده ١٨٢٥٤ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول - البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية واعتماده ٦٩٥٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني . البند الثالث: فرش المعهد الموسيقي وقد ألغته اللجنة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس: ألغي البند الثالث . والآن الفصل السادس: مصلحة الآثار .

كمال جنبلاط: أيها السادة: لي ملاحظة ونحن بصدد ميزانية مصلحة الآثار لا بد لي من الإدلاء بها خصوصاً بعد الذي سمعته من عادل بك عسيان حول التوجيه الثقافي في لبنان وفينيقية وعروبة لبنان . .

أدلي بملاحظتي هذه ونحن ندرس ميزانية مصلحة تتناول آثار هي من أجل وأشهر آثار الدنيا والتاريخ، كعلبك وبقايا جبيل وصور وقصر بيت الدين وغيرها من مفاخر تاريخنا .

فأريد بهذه المناسبة أن أقول إن قضية فينيقية لبنان هي قضية تاريخية لا قضية قومية . . فيعلم القاضي والداني أن قسم من تاريخنا فينيقي وقسم آخر عربي وغيره يصطبغ بصبغة أخرى فما الداعي لبحث مثل هذه الأبحاث العنصرية بعد أن اعترف الجميع بكيان لبنان أولاً وبصبغته العربية ثانياً خاصة وإن هناك بعض المؤرخين يعتبرون أن الفينيقيين ربما كانوا عرب .

وبهذه المناسبة أقول - وقد علمنا أن هناك لجنة تدرس توجيه برنامج للمعارف اللبنانية - إنه يجب أن لا نهمل في برنامج تدريس التاريخ اللبناني أي حقبة من تاريخ لبنان فينيقية كانت أم عربية فكما أن المصري لا يتناسى الفراعنة والعراقي ملوك نينوى وأشور فكذلك يجب أن لا يتناسى

تلك الأحقاب من تاريخنا القديم التي نفاخر بها تاريخ أي أمة كانت على وجه الأرض...
فالفينيقية هي قضية تاريخية لا قومية كما قلت. وليس فائدة من بحث هذه النظريات العنصرية من جديد...

نحن نعتبر أن لبنان والدول العربية جامعة ثقافية ومصلحية وربما روحية... وللبنان وجه عربي...

ولكن للبنان طابع خاص كما لكل من سوريا والعراق طابع خاص.
ويستمد لبنان طابعه الخاص من مميزاته الإقليمية طبعاً ومن بعض أحقاب تاريخه وموقعه الجغرافي وخصوصاً من سمو ثقافته ورقيه ونزعتة نحو تقديس الحقوق والحريات البشرية العامة.
فإلى هذا كله وإلى كل ما يمثل لبنان في نظرنا وفي نظر العالم يجب أن نتطلع إذا أردنا توجيه ثقافتنا توجيهاً صحيحاً.

عادل عسيران: إنني أقدر الروح العلمية التي دفعت الزميل كمال بك جنبلات للاهتمام بأن لا تثار الفكرة القومية في لبنان وأنا أقر ما قاله أن لبنان ذو وجه عربي يؤلف مع الدول العربية مجموعة روحية وثقافية واجتماعية إلا أنه لا يجب أن يفوتنا عندما ذكرت هذا الأمر أنني لم أقصد أن أثير القضية القومية بل قصدت أن أبلغ المسؤولين في المعارف أن في جهاز دوائرهم عناصر تريد أن تشوه وجه لبنان وتوجهه غير التوجه الحكومي وأنا أصر على ما قلت وأطلب أن لا يكون في هذه الدائرة عناصر تعمل لغير السياسة التي وضعت أسسها الحكومة ووافق عليها المجلس ولا يمكننا أن نقوم بعمل ما لم نصلح الجهاز الداخلي إصلاحاً صحيحاً ونزيل هذه الفئة التي تعمل لعرقة أعمال الحكومة بتوجيه لبنان غير التوجيه الصحيح.

رئيس الوزارة إن الحادث الذي نوه عنه الزميل قد انتهى بأن قررت اللجنة أن قومية لبنان قومية عربية فأرجو أن لا تثار هذه القضية بعد اليوم.

يعقوب الصراف: أرى أن مصلحة الآثار في سوريا والعراق تدار بواسطة مدير فلماذا لا يسمى رئيس هذه المصلحة مديراً كما هي الحال في سوريا والعراق. لأنه مضطر بحكم وظيفته إلى مقابلة رجال عظام من مختلف الهيئات.

الرئيس: من يوافق على البند الأول موظفو المتحف الوطني واعتماده ٥٠٦٩٤ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند الخامس. والآن انتهينا من وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ونبدأ بدرس الباب الثاني عشر، البرق والبريد.

عادل عسيران: أطلب تأجيل الجلسة لتمكن من درس الموازنة درساً مستفيضاً.

الرئيس: في دورات الميزانية تدوم الجلسة عشر ساعات والآن البند الأول من وزارة البريد والبرق: موظفو البريد والبرق ١٢٣٨٥٥٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. . . الخ . . .

الرئيس: قبل البند السادس. البند السابع. أجور توسط الإرساليات البريدية للدول الأجنبية ١٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السابع. والآن الباب الخامس عشر - وزارة التجارة والصناعة.

حميد فرنجه: أطلب من الرئاسة الكريمة أن ترفع الجلسة لتمكن من درس هذه الوزارات درساً متقناً. وأسأل

الحكومة كيف أن صلاحية وزارة التموين يمكن أن تنقل إلى وزارة التجارة والصناعة وما هو العمل الذي تقوم به وزارة الصناعة والتجارة كل ما أعلمه أن في فصل الصيف يقوم موظف من هذه الوزارة بتصنيف الفنادق ولا يمر بعد ذلك لمراقبتها أبداً. فأقول بإلغاء هذه الوزارة سيما ونحن قادمون على مشاكل بعد الحرب والوزارة لا تعرف ما هي حاجيات البلاد وليس لديها الأداة اللازمة لمعرفة هذه الحاجيات فما هو برنامج الحكومة وهل تود دمجها مع وزارة التموين.

رئيس الوزارة: إن الحكومة تفكر جدياً بدمج وزارة التجارة والصناعة بوزارة التموين لأن هذه ستنهي عملها عما قريب. وربما تدوم الحال إلى سنة. ومن رأيي أن تدمج هاتان الوزارتان.

حميد فرنجه: لا أكتفي بهذا التصريح لأن دولته يعلم أن وزارة التموين أن يبقى منها إلا القليل والذي أطلبه هو برنامج الحكومة الاقتصادي.

كمال جنبلاط: من الخطأ أن نعتقد أننا نستطيع أن نستغني عن وزارة التموين قبل عدة سنوات وسأقرأ لكم بعض ملاحظات للوزير البريطاني «مورن»: بعد نهاية الحرب لا يعني أن هذه الظروف ستنتهي أيضاً لأن شعوب العالم بحاجة ماسة للمواد الغذائية والمطاط والقرميذ وغيرها ولأننا لا نملك بين أيدينا سوى المدافع والطائرات والمعدات الحربية. وستطلب الأسواق أضعافاً مضاعفة من السلع وما سبب ذلك إلا الحرمان الذي أصاب الناس من جراء هذه الحرب.

رئيس الوزارة: إن في وزارة التموين موظفين بلغ عددهم ثمانمائة أكثرهم من خارج ملاك الدولة بينما موظفو التجارة والصناعة عم من ملاك الدولة. وإذا دمجنا هاتين الوزارتين نضع موظفي التجارة في

وزارة التموين بدلاً من الذين هم خارج الملاك. أما فيما يتعلق بالسلع اللازمة فإن الحكومة تدرس هذه القضية مع الحكومة السورية.

حميد فرنجيه: إن سؤالي لم يجب عليه حتى الآن فما هو برنامجكم للمستقبل حتى نعطيكم الأداة.

حبيب أبو شهلا: أقول إن هذه القضية مهمة فأرجو تأجيل البحث وهي تثير مشاكل كثيرة في سوريا ولبنان فنحن لنا مطالب وحقوق تجاه الذين حاصروا هذه البلاد ولا يمكن للمجلس السكوت عنها فأرجو أن يؤجل البحث بها إلى غد.

الرئيس: لقد طلب الزميلان حميد فرنجيه وحبيب أبو شهلا تأجيل البحث بوزارة التجارة والصناعة إلى الغد. فمن يقبل بالتأجيل فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أجل البحث بوزارة التجارة والصناعة. والآن رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الثلاثاء الواقع في ٢٢ أيار سنة ١٩٤٥ الساعة الثالثة بعد الظهر.

(في تمام الساعة السادسة بعد الظهر).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حماده

أمين السر

رفعت قزعون

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ٢٣ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الأوراق الواردة.

٣ - درس الموازنة العامة.

أ - بقية موازنة الدفاع الوطني.

ب - وزارة الأشغال العامة.

ج - وزارة الصحة والإسعاف العام.

عقد جلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٣ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل لحود ورفعت قرعون. وتغيب السادة: أحمد الحسيني، جورج عقل، رياض الصلح، محمد العبود، نسيب الداود، يوسف اسطفان. واعتذر السيد أيوب ثابت.

وجلس في مقاعد الحكومة: حضرات السادة: عبد الحميد كرامة رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، ونقلًا عن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والتربية الوطنية بالوكالة، وهنري فرعون وزير الخارجية والعدلية، وأحمد الأسعد وزير الأشغال العامة والصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة).

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق. التالية:

١ - برقيات عديدة من جميع أنحاء الجمهورية اللبنانية يؤيدون بها الحكومة والنواب لموقفهم المشرف ضد المطالب الاستعمارية.

٢ - برقيات من الشبان وطلاب المدارس يطلبون بها التطوع في الجيش ليستطيعوا أن يكبحوا جماح القوة بالقوة. كتاب من موظفي وزارة التموين وعددهم ١٤ شاباً يقولون إنهم يضعون أنفسهم جنوداً تحت تصرف وزير الدفاع للدود عن كرامة البلاد واستقلالها. الخ...

جورج زوين: لقد صوت المجلس البارحة بحق على المبلغ المخصص للتجنيد وهناك مشروع قانون بهذا الخصوص يغطي هذا الاعتماد فأرجو التصويت عليه. بالنسبة لأهمية المشروع صدقنا على ميزانية الجيش وهي البند الثاني من موازنة وزارة الدفاع وقد صوتنا عليه وقوفاً بالإجماع بقي البند الأول: موظفو وزارة الدفاع اعتماده ١٢٨١٥ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول - البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية واعتماده ١٠٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. والآن الباب الثامن وزارة الأشغال العامة الفصل الأول - البند الأول: موظفو الأشغال وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٤٢٩٠٣١ ليرة.

وزير النافعة: البند الأول، الفصل الأول. حذفت اللجنة المالية عن ٧ أشهر الاعتماد المرصد لراتب مراقب مالي عين في السنة الماضية في دائرة مراقبة الشركات ذات الإمتياز على أثر انتقال هذه الدائرة إلى الحكومة اللبنانية.

فالحكومة ترجو إعادة هذا الاعتماد فيصبح البند ٤٣٢٨٨١ ليرة.

إميل لحود: لحظت اللجنة أن مراقب الأشغال لم يدون له اعتماد في السنة الماضية وإن الحكومة عمدت إلى تعيينه مجدداً خلال سنة ١٩٤٤ فكان ذلك خروجاً على إرادة المجلس وخصوصاً عدم التقيد ببنود الموازنة. ولحظت أن في الوزارة دوائر كثيرة للمراقبة فاعتبرت أن لا لزوم لهذه الوظيفة.

وزير النافعة: إن الحكومة لم تخرج على إرادة المجلس إنما وجدت نفسها تجاه الأمر الواقع بعد أن نقلت الصلاحيات إلى الحكومة اللبنانية مع العلم بأن هذا المراقب معين من العام الماضي وهو مراقب مالي للشركات ذات الامتياز.

إميل لحود: هذا الموظف أتي به مجدداً وحشر في ملاك الدولة ولم يكن في ملاك الموظفين الذين انتقلوا إلى الحكومة اللبنانية.

فيليب تقلا: أسأل معالي وزير الأشغال العامة كيف تجري مراقبة الشركات ذوات الامتياز وهل هناك دائرة خاصة لإجراء المراقبة على هذه الشركات وهل هذا المراقب يراقب فعلاً. وإذا كان يجزي وظيفته على وجهها الأتم فأنا أول من يقول بضرورة التصويت على الاعتماد. ولكي تتغير تلك الطريقة القديمة في مراقبة الشركات وجب أن يؤتى بمراقب يعرف شؤون الشركات. فإذا كان هذا المراقب من الأشخاص المطلعين فليبق وليزد راتبه.

حميد فرنجيه: عندما تسلمت الحكومة الماضية بعض الصلاحيات وجدت أن بعض الوظائف كان يقوم بها موظفون فرنسيون لم يأتوا للحكومة اللبنانية فأصبحت المراقبة المالية مفقودة تمام الفقدان من هذه الدوائر ولا يكفي مراقب واحد لأن هناك شركات كبرى يلزمها مراقب لكل منها سوري ولبناني مثلاً: شركة سكة الحديد. شركة الريجي. البنك السوري إلخ... فلا يمكن إلا أن تُولى مراقبة مالياتها وحساباتها إلى موظف أخصائي. والمراقبة المالية لم تكن موجودة لذلك رأت الحكومة إنشاء هذه الدائرة لمراقبة هذه الشركات ولتجتمع جميع المعلومات لدى هذا المراقب وهو يعلمها للحكومة. لذلك أطلب أن يصدق على هذا الاعتماد.

وزير النافعة: مراقبة الشركات ذات الامتياز هي على نوعين: فنية ومالية. والمراقب المنوه عنه الآن هو المراقب المالي. وستعزز هذه الدائرة لأنها ذات أهمية كبرى.

سامي الصلح: إن المراقبة ما تزال بيد المسيو «فاسله» وظاهراً هي بيد المسيو تيان. فأطلب أن تعزز هذه المراقبة وتصبح فعلية ولا يجوز أن تبقى الحالة في عهد الاستقلال كما كانت في عهد الاستغلال.

حبيب أبو شهلا: إن كلمة الزميل سامي الصلح وجيهة جداً لأنها تهدف إلى تعزيز المراقبة الوطنية في الشركات التي لديها استثمار وكانت الفكرة متجهة لإنشاء دائرة مراقبة واختيار شخصيات وطنية لبنانية فيها الكفاءة. فأرجو الحكومة أن تعنى في المستقبل بهذا الأمر وتوجد الأشخاص العديدين لهذه الدائرة. وأرجو أن يبقى المجلس على هذا الاعتماد.

وزير النافعة: أشكر حضرة الزميل سامي الصلح ملاحظته القيمة التي أبداهها بخصوص المراقبة وقد لوحظ أنه كان هناك بعض التدخل عندما كانت المراقبة وقد لوحظ أنه كان هناك بعض التدخل عندما كانت المراقبة شكلاً أما اليوم وقد استلمت الحكومة المراقبة ودوائرها التي كانت تتعلق بالمسيو «فاسله» فلم يعد تدخل لأي أجنبي.

إميل لحود: بالرغم من لمس أن نواباً عديدين يريدون إبقاء الاعتماد يتحتم على الدفاع عن وجهة نظري. فنحن لسنا على خلاف في ضرورة إيجاد دائرة للمراقبة لكن موضوع إبحث فيما إذا كان يجب

حصر المراقبة بموظفين جدد بيننا الحكومة نفسها تأتي تقول إن عندها أكثر من ألف وخمسمائة موظف بدون لزوم فلماذا تأتي إذن بموظف جديد وتحشره في عداد الموظفين لكي يراقب الشركات ذات الامتياز اجعلوا عشرة مراقبين وآتوا بهم من ملاك الدولة. ولا تأتوا بموظف واحد جديد لأن هذا الرأي رأيكم وقد طبقته اللجنة في الموازنة.

وزير النافعة: إن الحكومة متفقة مع اللجنة والمجلس وهي ترى أن عدد الموظفين أكثر من اللزوم غير أن الأخصائيين في الأمور الهامة لا بد من الإتيان بهم وهذا الموظف معين من السنة الماضية وهو موجود.

مجيد ارسلان: لا أرى ضرورة حذف الاعتماد ولكن أرغب إلى الحكومة عندما تريد أن تأتي بموظف جديد أن تدلي بمعلومات مثلما جاء بها معالي وزير النافعة.

رئيس الوزارة: لقد جئت لدرس موازنة وزارة الدفاع لأني وزيرها وأحب أن أترك لكل وزير الدفاع عن وزارته وموظفيها. فالحكومة تصر على أن يكون هذا الموظف في وظيفته لأنها أتت ووجدته معيناً وهي بحاجة إليه.

حبيب أبو شهلا: أنا من الذين يقولون إن هذه الدائرة تمت على عهد الحكومة السابقة وعين الموظف أيضاً على عهد الحكومة السابقة وقد أحسنت الحكومة السابقة باختيارها هذا الموظف وإنشائها هذه الدائرة ونحن نعتبر أن فيه الكفاءة لتمثيل الحكومة لدى الشركات الأجنبية وهذا ما كنت آمل من الحكومة الحاضرة أن تقوله.

رئيس الوزارة: لقد قلت ذلك رداً على الزميل لحود الذي قال إنه جديد وأنا أصرح الآن أن هذا الموظف لو لم يكن موجوداً لجئت به.

إميل لحود: لم أقل أنه جديد فأنا أعلم أنه عين على عهد الحكومة السابقة ولكنه جديد بالنسبة لموازنة سنة ١٩٤٤. ولماذا لا تأتون بموظفين موجودين الآن لا يعملون عملاً فتشغلونهم في دوائر أخرى.

خليل أبو جودة: لا أريد الدفاع عن اللجنة والحكومة لكنني أنظر إلى تقرير مبدأ فإذا أراد المجلس إلغاء كل اعتماد لمصلحة مستهدفة فليفعل ولا يجب أن نحذف اعتماداً لموظف واحد بل لجميع الموظفين الجدد. وإذا أراد المجلس أن يقرر هذا المبدأ فأنا أوافق. أما أن نستهدف شخصاً معيناً فنحن لا نستهدف أشخاصاً بل مبدأ معيناً.

عادل عسيران: قال الزميل لحود إن الحكومة متخومة بالموظفين وإن قضية الموظفين مشكلة يجب أن تعالجها الحكومة وهي قضية فنية بحتة وليس للمجلس أن يعالجها بصورة تفصيلية. ومما لا شك فيه أن دوائر الدولة محشور فيها كثير من الموظفين ويجب أن تدرس قضية الموظفين كوحدة وأن يختار الموظفون الأكفاء فيبقوا في الدولة وتصرف الدول العدد الباقي من الموظفين لذلك أرى أن قضية موظف واحد لن تفيد ميزانية الدولة بشيء من الوفر.

حميد فرنجيه: يمكن القول كما تفضل الزميل عسيان بأن هناك دوائر محشوة بالموظفين لكن لا يوجد بينهم أكفاء. . فعندما كنت أعني بتحضير موازنة سنة ١٩٤٥ طلبت من التموين موظفين لمعاونتي فلم أجد بينهم ٦٠٪ من يصلح لذلك بينما فيها ما يزيد على ٣٠٠ موظف. وعندما قرر المجلس تنفيذ مشروع الخمس سنوات، جاءني وزير الأشغال العامة المرحوم سليم تقلا وطلب إلي أن أعني بالمشروع المالي فلم أجد موظفاً واحداً يمكنه أن يقوم بهذا التنظيم المالي. وما أقوله عن مشروع الخمس سنوات أقوله عن مراقبة الشركات إذ اضطرت أن آخذ أحسن موظف في المالية لمراقبة شركة حصر الدخان وكذلك شركة سكة الحديد. لذلك إذا رأينا أن نأتي ببعض أشخاص يمكنهم القيام ببعض وظائف تتطلب اختصاص فلا يجب أن نتوقف عند مقدار زهيد من المال. إن المبلغ المبحوث عنه هو زهيد ولكن نحن في سبيل تقرير مبدأ فاللجنة والمجلس تمشياً حتى الآن على قاعدة عدم التصديق على اعتمادات جديدة. فلماذا نتوقف عند هذا الاعتماد الجديد الآن؟

يُقال أن هناك اختصاصيين، ألم يضطر معالي حميد فرنجيه عندما كان وزيراً للمالية إلى إرسال موظف من المالية للمراقبة. فهذا الموظف المبحوث عنه إذن ليس اختصاصياً. والمطلوب الآن ليس إخراج الشخص ولا إنقاص العدد بل حذف الاعتماد. وإذا أردتم فأتوا بأي عدد شئتم من الموظفين إلى هذه الدائرة بشرط أن يكونوا من ملاك الدولة.

حميد فرنجيه: لقد أرسلت موظفاً واحداً من وزارة المالية لم أجد غيره لأنني لم استغني عن غيره لأننا فقراء بالاخصائيين.

وزير الخارجية: إن الموظف اختصاصي والحكومة تضر على إبقائه وتطلب التصويت على الاعتماد.

الرئيس: لدي اقتراح من الأستاذ أديب الفرزلي بقتل باب المناقشة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قفل باب المناقشة. والآن البند الأول من الفصل الأول من موازنة وزارة الأشغال العامة:

موظفو الأشغال واعتماده ٤٢٩٠٣١ ليرة كما عدلته اللجنة.

من يقبل به فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط تعديل اللجنة. والآن البند الأول كما ورد من الحكومة واعتماده ٤٣٢٨٨١ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

- الرئيس: قبل البند الأول كما ورد من الحكومة. البند الثاني مستشار الأشغال العامة.
- عادل عسيران: نود أن نعلم من هو هذا المستشار وما هو عمله.
- إميل لحود: أبقى اللجنة عليه لأن الحكومة صرحت بأنها مرتبطة معه بعقد ثم اتصلت بوزير النافعة حتى تعلم إذا كان هناك عقد أم لا. وإذا لم يكن هناك عقد فاللجنة ترى حذفه.
- وزير النافعة: بعد البحث تبين أن هذا الموظف كان مرتبطاً بعقد وانتهى أجله سنة ١٩٤١ وبقي كبقية المستشارين في الدولة.
- صائب سلام: اقترح حذف الاعتماد بما أن العقد قد انتهى. وبالمناسبة هناك موظفون مرتبطة الحكومة معهم بحسب البروتوكولات فترجو الحكومة أن تتكرم بإرسال نص هذه البروتوكولات جميعها للمجلس حتى يطلع عليها.
- وزير النافعة: إن هذا الموظف لا ينطبق عليه ما ينطبق على الموظفين الذين كانوا في المصالح المشتركة وقد انتهى عقده ولا عمل له.
- خليل أبو جودة: أرجو الحكومة عندما ينتهي عقد مستشار أو خبير فني أن لا تنتظر حتى درس الميزانية وتدون له اعتماد ثم تجربنا بذلك. والرجاء أن لا تنتظر منا وحدنا أن نعمل فقد لا ينتبه المجلس إلى انتهاء مدة العقد أما هي فلديها جميع العقود. فترجوها من الآن فصاعداً أن تشطب كل عقد انتهت مدته.
- عادل عسيران: بما أن عقده قد انتهى ولا يقوم بعمل مفيد لذلك نطلب حذف الاعتماد وإبلاغه أن عمله قد انتهى.
- وزير النافعة: أوافق على ما تقدم به الزميل بمجرد التصويت على حذف الاعتماد تبلغه الحكومة ذلك.
- الرئيس: يقترح السيد أديب الفرزلي إلغاء الاعتماد عن ستة أشهر فقط.
- إميل لحود: يصبح الاعتماد بعد إلغاء وظيفة مستشار عن ستة أشهر وإبقاء وظيفة رئيس القلم التابع له ٩٩٠١
- كمال جنبلاط: هل هذا الموظف مرتبط بالبروتوكول على عهد حكومة الصلح أم لا؟
- وزير النافعة: لا.
- فريد الخازن: لقد اتفقنا إذن فلماذا الجدل.
- مارون كنعان: وقعت مشادة سابقاً بخصوص مستشار المالية أليس هذا مثل ذاك.
- وزير النافعة: لا - إنه مرتبط بعقد قد انتهى ولا يسري عليه البروتوكول.

فيليب تقلا: إلغاء المستشار يترتب عليه إلغاء الدائرة فإذا ألغيت الدائرة يجب إلغاء رئيس القلم.

إميل لحود: يمكن أن تأخذ الحكومة رئيس القلم إلى دائرة أخرى.

الرئيس: من يقبل بإلغاء وظيفة المستشار عن ستة أشهر وإبقاء راتب رئيس القلم ويصبح الاعتماد ٩٩٠١ فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أصبح اعتماد البند الثاني ٩٩٠١ ليرة وألغي اعتماد وظيفة مستشار عن ستة أشهر. والآن البند الثالث: الموظفون المساعدون والموظفون المؤقتون كما عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٥٢٨١٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث - البند الرابع. مصلحة مراقبة السير واستعمال إطارات المطاط.

عادل عسيران: مصلحة مراقبة السير هي مصلحة أنشئت في الحرب لتسهيل النقل ولقد صادرت كميات من المطاط واحتفظت بها وتألّفت لجنة للإشراف على توزيعها حسب الحاجة. وعلمت أنه يوجد لدى هذه الدائرة كمية من إطارات المطاط يبلغ ثمنها مليون ليرة وكان بإمكان الحكومة أن توزع هذه الإطارات على طالبيها فتربح من ذلك مليون ليرة. واعتقد أن التأخير في التوزيع من شأنه إضاعة مبلغ كبير من المال لأن الحرب قد انتهت فسيتيسر شحن المطاط من الخارج والسرعة في توزيع هذه الإطارات تدر على الخزينة ربحاً وترخص المعيشة لأن وسائل النقل هي من الأمور الهامة. فألّفت نظر الحكومة إلى ذلك.

وزير النافعة: أشكر لحضرة الزميل ملاحظته القيمة وأحيطه علماً بأن اهتمام الحكومة الجدي والعمل لحل هذه الأزمة مستمران وإن المطاط الموجود عندنا معروف وأرقامه معلومة وكمياته محفوظة والتوزيع تقرر بحسب أصول تطبق على الطالبين. وعدد المطاط الذي يمكن استعماله مدون بلوائح ويوزع بالتتابع بعد فحص كل سيارة سواء كانت حكومية أم عمومية. واعتقد أننا سننتهي من عملية التوزيع خلال الشهر القادم. وأما الإطارات غير المستعملة فنأخذ الإرساليات بالتتابع من حلفائنا ونوزعها في حينها. وهناك كميات غير صالحة وهي محفوظة ولا يمكن استعمالها بل يمكن بيعها للصناعة وقد طلبت الحكومة من راغبي الشراء فتقدموا إليها ولكن بحسب الظاهر أن الأسعار تدنت فلم يحضروا في الموعد المعين. ولاحظت الحكومة أن هناك أسباباً تجارية لغير مصلحة لبنان إذا بيعت هذه الكمية في الخارج. وأصدرنا بلاغاً جديداً لموعد قريب أي بعد عشرة أيام ليحضر الراغبون ويشتروا هذه الكميات بالمزاد العلني.

عادل عسيران: لا يهم المجلس أن يعلم عدد الإطارات بل المهم أن يعلم أن أزمة النقل قد خفت وطأتها وأن لا نخسر ثمن هذه الإطارات.

الرئيس: البند الرابع: مصلحة مراقبة السير واستعمال إطارات المطاط واعتماده ٣٦٢٧٤ ليرة كما عدلته اللجنة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس: لوازم ونفقات إدارية واعتماده ٢٠٣٨٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس. البند السادس: صيانة سيارات الدولة. عادل عسيران: أثرت في الجلسة الماضية قضية سيارات الدولة وأظهر الكثيرون رغبة بأن يباع القسم الأكبر منها لأنها لم تعد صالحة فاقترح إلغاء هذا الاعتماد وأن يعتمد إلى بيعها وأن تدرس حاجات الدوائر وتُشتري سيارات جديدة ولقد علمت أن أميركا مزمنة على بيع سيارات مستعملة فيمكن للحكومة بعد درسها لحاجاتها أن تباشر بمحاورة الحكومة الأميركية لهذه الغاية.

وزير النافعة: إن السيارات غير الصالحة هي موضوع درس للبيع.

الرئيس: يطلب السيد عادل عسيران إلغاء البند السادس.

إميل لحود: أوافق على بيع السيارات غير الصالحة وإلغاء الاعتماد ولكن ما العمل وقد صرف بعض هذا الاعتماد.

عادل عسيران: الغريب أننا نبحث بتفتير مرتب موظف ونترك أموالاً كثيرة تضر بالخزينة. فإذا لم يبلغ المبلغ بكامله فليبع قسم منه.

إميل لحود: إن المبلغ المرصود لا يكاد يكفي لإصلاح السيارات بعد بيع القديم منها.

الرئيس: من يقبل باقتراح السيد عادل عسيران بإلغاء اعتماد البند السادس فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: سقط الاقتراح. البند السادس: صيانة سيارات الدولة ٤٠٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

عادل عسيران: أرى فرقاً كبيراً بين المبالغ التي تصرف على الطرقات ذات المنفعة العامة والمبالغ التي تصرف على الطرقات ذات المنفعة المحلية.

إميل لحود: إن عدد الطرقات ذات المنفعة المحلية يزيد ثلاثة أضعاف عدد الطرقات ذات المنفعة الخاصة. ولقد تقدم بعض النواب بطلب خمسة آلاف أو ستة آلاف ليرة وهذا ما يزيد المبلغ ٤٣٠٠٠ ليرة للطرقات وعشرين ألف ليرة للينابيع فأرجو من الحكومة الموافقة على ذلك.

وزير النافعة: الحكومة توافق على زيادة هذا المبلغ.

فيليب تقلا: لي ملاحظات على الطرقات إن لم نستفد منها هذه السنة نستفيد منها السنة المقبلة. يوجد في لبنان منطقتان حرمتا من الإصلاح وهما منطقة جبيل وإقليم الخروب ففي بلاد جبيل مثلاً لم تصلح الطرقات ولم تشق طريق واحدة منذ أمد بعيد وهناك طريق واحدة عبثت لأنها تؤدي إلى بيت نائب. وهناك سراي كانت لأهالي جبيل استملكها الحكومة فلم تعدها لهم ولم تدفع لهم ثمنها. أما إقليم الخروب فحضرة مدير النافعة يعرف لماذا أهملت هذه المنطقة طوال أيام الانتداب.

يعقوب الصراف: إن هذا الباب يستلقت الأنظار لأنه يمت بصلة وثيقة إلى العمال لا سيما وهذا الباب الوحيد المفتوح أمامهم للعمل وإذا ما طلبت الكلام فما ذلك لأجل الخطابة بل أنه الحكومة إلى أن تحتاط للأمر، وقد عمدت إلى توزيع المبالغ على الطرقات بأساليب قديمة بالية، إن كل إصلاح يجري في منطقة لبنانية يعود بالمنفعة العامة لكل المنطقة وأرى أن المبالغ المخصصة للبثرون هي أقل مما خصص لعمار فأمل أن يكون التوزيع عادلاً شاملاً في المستقبل.

خليل أبو جوده: إن هاتين المنطقتين ليستا بحاجة إلى طرق فقط بل إلى كل شيء:

١ - مياه إذ لا يوجد فيهما إلا أباراً كثيراً ما تتلوث وتضر بالصحة العامة.

٢ - ليس فيهما كهرباء.

٣ - ليست فيهما مدارس. لأن الأمية ضاربة أطنابها.

فأرجو من الحكومة أن توزع الاعتمادات على السواء وتنصف المناطق المغبونة.

عادل عسيران: لي على الزميل تقلا عتب بإثارته عصبية إقليمية أنا أعلم أن فيليب بك ليناني صميم وأعلم أنه انتخب عن جبل لبنان ولكن أعلم أن الشخص عندما ينتخب عن منطقة ينتخب عن سائر أنحاء لبنان لذا وجب عليه أن يهتم لكل أنحاء لبنان. فكان يجب عليه أن ينظر إلى المبالغ التي صرفت على الجنوب منذ ٢٥ سنة لوجد أن هذه المنطقة هي الوحيدة التي هضم حقها فأرجو من الحكومة أن تدرس ما صرف بالماضي عليها حتى تشعر شعوراً حقيقياً بما لحق من الإجحاف بعض المناطق.

جورج زوين: إني أشكر الزميلين تقلاً وأبو جودة باسم جليل هذا البلد الذي أعطى ولم يأخذ شيئاً منذ ١٥ سنة. إن السراي الذي أخذته الحكومة ولم تدفع أجرته أو ثمنه هو دين على الحكومة يجب أن تنظر به. وكنت أخذت عليها عهداً بأنه عندما يؤتى على ذكر الديون المتوجبة الأداء أن تدفع ثمن هذا السراي.

الرئيس: البند الخامس كما عدلته اللجنة. صيانة الطرقات ذات المنفعة المحلية ٤٢٤٣٥٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الثالث. الفصل الخامس: مصلحة المياه. البند الأول: موظفو مصلحة المياه.

سامي الصلح: لقد صرف على مشروع القاسمية خمسة ملايين ليرة ولقد بلغني أن الأعمال توقفت فألفت نظر الحكومة إلى إنجازها.

وزير النافعة: إن المشاريع المائية المماثلة لمشروع نهر القاسمية يزيد عددها على أربعة مشاريع هي قيد الدرس ولم يرصد لها في الميزانية مبالغ بل هي تابعة للمشروع الإنشائي. وقد وقعت مرسوماً سارفعه للمجلس بهذا الخصوص.

عادل عسيران: كانت المندوبية العامة قد باشرت عدة مشاريع أولاً مشروع اليمونة الذي يروي ١٣ ألف هكتار.

مشروع البقاع الجنوبي ١١ ألف هكتار.

وهناك الضفة اليسرى ١٢ ألف هكتار.

ري سهل صيدا وصور ٤٥٠٠ هكتار.

ري سهل عكار ١٢٠٠٠ هكتار.

ومجموعها إذن ٦٣٥٠٠ هكتار والمبالغ التي صرفت في سبيلها حتى الآن تبلغ سبعة ملايين ليرة والمبالغ التي تكلفها تبلغ عشرين مليون ليرة. إن المشاريع المائية هي من أهم المشاريع التي يجب على الحكومة أن تهتم بها لتحيا الحياة الزراعية ولأنها توفر للدولة مالا يمكن أن تجبیه عندما يفرغ من هذا الأعمال وتوجد عملاً لطبقة العمال.

ولا شك أننا عندما نفرغ من هذه الأعمال سنجاهه لا بل بدأنا نجاهه أزمة عمل وهذه الأزمة يجب أن تعنى بها الحكومة ولا يمكننا أن نتقي خطرنا إلا بالمشاريع. لقد زرت مشروع القاسمية والأشغال بدئت به بداية حسنة جداً وقد صرف عليه حوالي أربعة ملايين ليرة قد أنجز قسم بسيط من العمل ولم يستفد منه أحد على الإطلاق. هنا أنشئت قطعة وهناك قناة وهناك جسر. وهذه الأعمال يمكن أن تجري فيها المياه الآن. فألفت نظر الحكومة إلى الإسراع والعناية بهذه

المشاريع دفعة واحدة. ولقد ادعت الحكومة أن ليس لديها المال الكافي وعندما تعرف المشاريع النافعة حينئذ يتقدم الرأسماليون ليمدوا يد المساعدة فتسرع الحكومة في إنجاز أعمالها وإلا فإن ما تشتغله السنة يتعطل في السنة المقبلة. ويخصص القسم الأكبر من المال لإصلاح الأعمال التي تدمرت.

وزير النافعة:

لا أريد أن أدلل على ما للنافعة من أهمية في مصالح الدولة ومن ضمنها المشاريع المائية والواجب الوطني يقضي بالاهتمام بالمشاريع الموجودة حالياً تحت العمل وإيجاد مشاريع جديدة أما أن نعود إلى العمل فأقول جواباً على ما يتقدم به الزميل عادل عسيران أنه شرح الوضعية بتمامها وأوافق على ما تفضل به. ومما نظرت الحكومة إلى ما يقضي به الواجب لإحياء مالها فقد قامت وزارة الأشغال العامة بدرسين: درس كمالي وهو لإنهاء المشروع ودرس ضروري أي ما يجب إنشاؤه هذه السنة لإحياء المال لكي لا تتعطل الأشغال المنتهية وقد بلغ مجموع المبالغ مليون ليرة للضروريات في هذه المشاريع.

أما من حيث تلزيم هذه المشاريع فتححتاج إلى درس من نواح عديدة ومع هذا سنعمد إلى درسها من هذه الناحية.

عادل عسيران: تعداد هكتارات بأشغال أنجزت وقد وضعت من قبل هيئات فنية فلا يكون بحثها من قبيل النظريات بل بالشيء الحسي. وكان من الواجب أن يبدأ بها قبل اليوم. شرحت للمجلس سابقاً أن السلطات البريطانية تقدمت بعروض بأنها تقدم الآلات والأسمدة والخبرة الفنية إذا أنجز هذا المشروع بسرعة لاستعماله للجيش فكان من الواجب أن ينجز عمله.

كلفني دولة رئيس الوزارة لأسمع إلى حديث رجل غريب فقال لدولته: «إن إهمالاً فاضحاً في عدم إتمام مشروع القاسمية قد يكون من هذه الحكومة أن من حكومة سابقة». أنا أقول بأن نتمشى على مقتضيات الواجب لتتمكن البلاد من أن تستثمر هذه المشاريع.

وزير النافعة:

لم أقل إن النائب الكريم أتى بنظريات بل قلت على افتراض ثم عدت عملياً إما ما نوه به الزميل عسيران وشكرته على نظرياته الصائبة وشرحت شرحاً كافياً الموضوع منذ خمس دقائق وأغتنم هذه الفرصة لكي أقول إن هذا التأخير الذي أشار به بالأسف عليه قد حصل لأننا قد استلمنا هذه المشاريع بعد أن تمنعت عن دفع الأجور المطلوبة والتي كانت تدفع هدرًا ومحافظة على المصلحة العامة وحصرًا للمسؤولية وبعد مباحثات وظروف لا لزوم لشرحها استلمنا هذه المشاريع وعمدت بعد استلامها فوراً إلى الدرس. وعندما اتم المهندسون عملهم طلبت بأن يسمح لي بهذه المبالغ لتنفيذ هذه المشاريع التي تحيي البلاد.

يعقوب الصراف: أنا أعلم أن الحكومة ليست مسؤولة عن التأخير ولكني أريد أن أتداول في المشروع من وجهاته

الفنية. أمام الحكومة أربعة مشاريع ثلاثة منها بمكان عظيم من الأهمية: مشروع اليمونة، مشروع عكار، مشروع القاسمية وقد أنجزت في مشروع القاسمية جميع الأعمال ولم يبق إلا الشيء القليل وقد صرفت الحكومة ٩ ملايين ليرة دون أن تأتي بثمره عملية. ومشروع اليمونة يستطيع أن يروي أربعة آلاف هكتار أما في عكار ففي كل سنة نتقدم بمطالب إلى الحكومة وقد أنجز الآن درس القناة العامة وإني أطلب أن تباشر الأعمال لإكمالها. وعلى الحكومة أن تباشر أعمال الحفر في فرصة لا تتجاوز الشهر حتى يتمكن العامل العكاري من إيجاد عمل له. وقد كلف درس مشروع عكار الخزينة ١٦٠٠٠٠ ليرة بينما يستطيع المهندسون الوطنيون أن ينجزوا درس المشروع بعشرة آلاف ليرة ولا أرى مانعاً يحول دون بدء وزارتك بالمشاريع عملياً هذه السنة.

فريد الخازن:

محمد المصطفى: أنا أؤيد كلام الزميل الصراف.

رفعت قزعون: يريد الزميل عادل عسيران أن يتكلم كل نائب عن جميع المناطق اللبنانية على أنني أوجه كلمتي إلى معالي وزير النافعة ونحن بصدد المشاريع المائية وقد كنت على حق عندما قلت أنني لم أجد شيئاً في الموازنة فيما يختص بتجفيف الليطاني في البقاع الجنوبي ولا شك أن كلاً منكم رأى هذه السنة والسنة السابقة الأراضي التي طاف عليها الليطاني وعطلها. فألفت نظر الوزارة إلى ضرورة تجفيف البقاع الجنوبي لأن الملايا تعم في البلاد فضلاً عن استثمار ثلاثين أو أربعين ألف دونم من الأرض.

خليل أبو جودة: عندنا مشروع المنبوخ ومنه تزوي معظم مدن الاصطيف كالشوير وغيرها. كان هذا المشروع قد لزم إلى أحد الملتزمين فباع صاحبه ١٥٠٠ متراً بينما لم يكن عنده سوى ٧٠٠ متراً فقامت الحكومة وتكرمت بكمية من المشروع على منطقتنا فقامت قيامة أهالي كسروان مدعين أن الحكومة أعطتنا من مياههم. فلو كانت الحكومة أعطت المياه للأهالي لكانت أحسنت صنعاً لكنها مع الأسف أعطتها للملتزم جديد يؤجرها مع أن شروط المياه تلزمه أن يبيعها ولا يؤجرها وها هي سبع سنوات تمر وهو يؤجرها ولا يبيع متراً واحداً. ثم هناك قرى لم يشملها مشروع المنبوخ، عندما جاءت الحكومة بكمية من مياه مشروع نبع العسل وأوجبت على الملتزم أن يبيع الأهالي منها وحتى الآن لم يبع هذا الملتزم منها شيئاً خلافاً لنص الامتياز والحكومة لم تحرك ساكناً. فأطلب من الحكومة أن تجربها على التقيد بشروط الامتياز وإذا لم ينفذها فليس عليها إلا أن تلقي هذا الامتياز. وإذا لم تقدم الحكومة على معالجة الموضوع سيما وأن المياه تمر في قرى محرومة منها فأخشى من وقوع محاذير من هؤلاء المحرومين فيعطلون القساطل وتتعطل المياه وتتقطع عن أعظم مدن الاصطيف. فالنتيجة تكون فضيحة على سمعة لبنان في الخارج.

وزير النافعة: اختصاراً للقول أجيب على ما تفضل به الزميل رفعت قرعون عن تخفيف الليطاني الجنوبي نفس الجواب الذي قلته سابقاً وهو أن لا علاقة لهذه المشاريع بالميزانية بل هي تابعة للمشروع الإنشائي ومن جملتها تخفيف البقاع الجنوبي وجواباً على ما تفضل به الزميل خليل أبو جودة بخصوص نبع العسل أقول إن القضية هي قانونية ويجب على الحكومة أن تطلع على شروط الامتياز وستعمل إلى تنفيذ القانون.

الرئيس: الفصل الخامس - مصلحة المياه - البند الأول: موظفو مصلحة المياه واعتماده ٧٣١٩٧ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الثالث. الباب الرابع عشرة: وزارة الصحة والإسعاف العام. البند الأول: موظفو الإدارة المركزية واعتماده ٩٠٧٣٥ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول، البند الثاني: موظفو المنشآت الصحية. أتقدم بحديث خاص عن حالة الصحة. فهي لا تعطي النتائج المنتظرة منها إذا نظرنا إلى الوقاية والتطبيب نرى أن الثاني لا يعطي إلا فائدة محدودة هناك مستشفى في طرابلس لم يبدل فيه الفرش منذ ٢٢ سنة إذن تبقى المستشفيات على حالها ولا يتغير فيها لحاف واحد. لقد تقدم بعض الأشخاص بتأمين تطبيب العمال دون أجور فألفت نظر الحكومة إلى أن المشروع ليس صحيحاً فحسب بل اجتماعياً فهو يؤمن الصحة ولا يكلف العامل سوى أجور بسيطة ولا أقول إنه كامل ولكن أقول كمبدأ يجب أن تأخذ الحكومة لكي نصل إلى ما بعد الحرب ولنا العدة ولو من جهة الصحة العامة. فأطلب من الحكومة أن تقول كلمتها بهذا المشروع.

سامي الصلح: أقول بأن جميع المستشفيات يجب أن تعود للحكومة ولا يجوز صرف مليوني ليرة للمستشفيات الأجنبية بدون مراقبة بل يجب أن ترجع للحكومة وإني أعارض رأي الزميل فرنجيه.

وزير الصحة: من مطالعة فذلكلة الحكومة في الموازنة نرى أن حالة الصحة تحتاج إلى تنظيم. وملاحظة الزميل فرنجيه بمحلها. ولذلك تقدمت بموازنة على الشكل الحالي ولا بد لي من القول بأن الأعمال لا تصل إلى الكمال بوقت قريب. بخصوص المشروع الذي نوه عنه الزميل البارحة انتهت اللجنة من درسه وصدفته الحكومة وقد ورد ذكره في الموازنة. ثم مستشفى طرابلس فقد أرصدت له الحكومة مبلغ ٢٠ ألف ليرة كما وإن الزملاء سيرون أنها أرصدت لبقية المستشفيات مبالغ

أخرى . على أن هناك درساً قام به المجلس الطبي الأعلى وقد نفذ قسم منه . وأرجو إعادة طبيين إلى مستشفى طرابلس .

الرئيس : البند الثاني : موظفو المنشآت الصحية ٢٩٨٩٨٦ ليرة كما عدل من يقبل به فليرفع يده .
أكثرية . أ.خ . . .

الرئيس : قبل البند السادس . والآن رفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الثالثة من بعد ظهر غد الخميس .

(في تمام الساعة الثالثة عشرة والنصف)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء : صبري حمادة

أمين السر

رفعت قرعون

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الأوراق الواردة.

٣ - المناقشة بالموازنة العامة:

أ - موازنة وزارة الخارجية.

ب - موازنة وزارة الزراعة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل لحود وجوزف ضو بالوكالة. وتغيب السادة: جورج عقل، أدب الفرزلي، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، مجيد ارسلان، محمد العبود، محمد الفضل، در كالوسيان، نسيب غبريل. واعتذر السادة: نسيب الداود، أحمد الحسيني، أيوب ثابت، رفعت قزغون، كمال جنبلاط.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامه رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، ونقولا غصن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والتربية الوطنية بالوكالة، وهنري فرعون وزير الخارجية والعدلية.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة).

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقيات عديدة من زحله، النبطية، بعلبك، الهرمل، صيدا صور، عاليه، طرابلس، جب جنين، الدامور، بنت جبيل، عكار، مرجعيون، رياق، السويدا تتعلق بالحالة الحاضرة في البلاد ويؤيدون بها مواقف الحكومة ومجلس النواب.
- ٢ - برقية من السيد توفيق هولوا حيدر يؤيد فيها باسم المجاهدين موقف الحكومة وأنهم عاهدوا الله على الموت في سبيل الاستقلال ولا يزالون عند هذا العهد.
- ٣ - برقية من السيد أحمد مختار ديه يقترح أن يحسم شهرياً خمس ليرات لبنانية من راتب كل موظف تعزيراً للجيش الوطني.
- ٤ - برقية من موظفي قسم تموين صيدا يضعون بها أنفسهم تحت تصرف وزارة الدفاع.
- ٥ - كتاب من رئيسة الاتحاد النسائي اللبناني العربي الذي يضم ٣٠ جمعية من جمعيات النساء في لبنان تطلب فيه أن يخصص للاتحاد في الميزانية الحاضرة مبلغ ١٠ آلاف ليرة أسوة بالجمعيات المخصص لها لأن الاتحاد يقدم للبلاد خدمات جلى وهي دعامة قوية لبنانيته.
- ٦ - كتاب من الاتحاد النسائي اللبناني العربي يطلب فيه تعيين موظفتين في دائرة الشؤون الاجتماعية لتتعاون معهما في الأعمال الاجتماعية الهامة في هذه البلاد.
- ٧ - برقية من عمان من الشعب الأردني العربي المتظاهر والمضرب احتجاجاً على المحاولات الافرنسية الاستعمارية يؤيد بها لبنان الباسل بجهاذه وهو يعرب عن استعداداه لكل تضحية في سبيل لبنان تأييداً لجامعة الدول العربية.
- ٨ - كتاب من ليلى إميل لحد تطلب فيه التصوع في الجيش الوطني وهذا نصه:

لعطوفة رئيس مجلس النواب الأفخم.

نظراً للظروف الحاضرة ودفاعاً عن القضية الوطنية أتقدم من عطوفتكم بطلب تسجيل اسمي على لائحة المتطوعات تلبية لصوت الوطن فالموت في سبيل الوطن أفضل من العيش في حياة الاستعباد.

الخميس في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٥.

ليلى إميل لحد

الاقتراحات

اقتراح - من أثني عشر نائباً يطلبون به بعد أن تولت الحكومة مباشرة مشاريع الري في البلاد اللبنانية كمشروع اليمونة والقاسمية وغيرهما. أن تستلم الحكومة بطريقة الاستملاك مشروع ري نهر إبراهيم وتديره مباشرة.

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى لجنة العرائض والاقتراحات.

خليل أبو جودة: اقترح أن يسجل المجلس كلمة شكر لأصحاب البرقيات الذين يطلبون فيها التطوع للدفاع عن استقلال لبنان.

الرئيس: من يقبل باقتراح السيد خليل أبو جودة بتسجيل كلمة شكر لأصحاب البرقيات فليرفع يده. أكثرية

الرئيس: يسجل المجلس كلمة شكر لأصحاب البرقيات.

رئيس الوزارة: والحكومة تشارك المجلس بتوجيه كلمة شكر لأصحاب هذه البرقيات.

الرئيس: لدي اقتراح موقع من إثني عشر نائباً هذا نصه: بعد أن تولت الحكومة مباشرة العمل في مشاريع الري في البلاد اللبنانية كمشروع اليمونة والقاسمية وغيرهما نقترح أن تستلم الحكومة بطريقة الاستملاك مشروع ري نهر إبراهيم وإن تديره مباشرة.

ليحل للحكومة. الكلمة للسيد عادل عسيران.

عادل عسيران: عرض الأستاذ إميل لحود في جلسة أمس على مسمعكم المشكلة التي تواجه البلاد ثم فند المزايم التي ادعتها السلطات الفرنسية فيما يتعلق بإزالة الجنود ورد عليها رداً واقعياً. ولكن الواجب يقضي علينا بأن لا نكتفي بعرض الوقائع على المجلس فقط بل أن نتعدى ذلك إلى الأعمال الإيجابية.

إن للرأي العام أثره البالغ في البلدان الديمقراطية، فهو الذي يوجه الحكومات وهو الذي يوحى إليها بكل عمل تأتبه. ونحن في موقفنا هذا من «أصدقائنا» الفرنسيين نعتمد على قوة دفاعنا وإيماننا، ونعتمد على عدالة قضيتنا، ونعتمد على الضمير الإنساني الموجود عند الدول. نعتمد على كل هذا لكن الضمير الإنساني لا يقف بجانبنا إلا إذا أوضحنا قضيتنا.

إن القضية اللبنانية معروفة عند كل لبناني وفي هذا الشرق العربي وفي جميع الوزارات الخارجية في العالم. غير أنها غير معروفة عند الرأي العام العالمي. ولقد جرت العادة أن يُضاف لكل سفارة ملحق صحافي ليوضح أمور بلاده، ولكننا نحن لم نتبع هذه العادة. رأينا ن وزارة الخارجية عينت مفوضيات ولم تلحق بها صحفيين كما وأنا لم نجد في ميزانيتها عرضاً لهذه القضية وهي خالية من كل اعتماد لمثل هذه الوظيفة. لذلك أرى من الضروري أن تنشئ وزارة الخارجية دائرة خاصة للدعاية في البلاد الأجنبية يشرف عليها فريق من أكفاء الشخصيات التي عندنا لتمكن من مخابرة الصحف ومراسليها هنا وأن ترسل للعالم البرقيات والإذاعات حتى تفهم القضية اللبنانية فهماً حقيقياً. لذلك اقترح أن تبني الحكومة هذا المشروع بإنشاء دائرة تابعة

لوزارة الخارجية تسمى دائرة الدعاية وأن يرصد لها المجلس اعتماداً قدره مئة ألف ليرة لبنانية، فيتيسر لنا بذلك توضيح قضيتنا للرأي العام العالمي على حقيقتها.

وزير الخارجية: الحكومة توافق على اقتراح السيد عادل عسيان وتبناه وتطلب من المجلس الكريم أن يرصد مبلغ خمسين ألف ليرة للمكتب الصحفي.

إميل لحود: إن درس الموازنة قد يكشف عن توفيرات تكفي لتغطية هذا الاعتماد.

الرئيس: الباب السادس: وزارة الخارجية. الفصل الأول. الإدارة المركزية البند الأول: موظفو الإدارة المركزية وقد عدلته اللجنة بإنقاص الاعتماد المخصص لمدير التشريفات من ٢٨٠٠ إلى ٢١٦٠ وهو يمارس وظيفته بموجب مرسوم.

وزير الخارجية: بعد أن أرسلت الميزانية إلى المجلس تقدمت الحكومة بمشروع جديد في وزارة الخارجية لذا تطلب الحكومة أن تدرس موازنة وزارة الخارجية على أساس تعديلها فيما يتعلق بمدير التشريعات أما سائر التعديلات فتوافق وزارة الخارجية عليها. وقد عدل راتب مدير التشريفات لسببين:

١ - عين بموجب مرسوم يجيز له تقاضي هذا الراتب.

٢ - معنوياً، يجب أن يكون له مرتب لائق بمركزه.

إميل لحود: في السنة الماضية عند إحداث هذه الوظيفة، أرسلت الحكومة مشروع ملاك الموظفين في وزارة الخارجية ودونت فيه راتب مدير التشريفات ٢١٦٠ ليرة واللجنة المالية أقرته كما ورد وكذلك أقره المجلس وإذا بوزارة الخارجية في هذه السنة تحالف ما طلبت سابقاً وما أقرته اللجنة والمجلس لذلك رأت لجنة المالية أن تعدل موازنة وزارة الخارجية بإنقاص راتب المدير المذكور وإعادته إلى قيمته السابقة.

الرئيس: إذا صدق المجلس على تعديل اللجنة المالية وكان لدى مدير التشريفات مرسوم يعين راتبه بـ ٢٨٠٠ ليرة، فنصبح الحكومة ملزمة بدفع هذا المبلغ.

مدير الخارجية: لقد حصل في السنة الماضية سوء تفاهم بتعيين مرتب مدير التشريفات فخصص له المجلس مرتباً قيمته ٢١٦٠ ليرة والمرسوم حدد مرتبه بـ ٢٨٠٠ ليرة وهو يقبض هذا المرتب من حين تعيينه حتى الآن. لذا أصبح له حق مكتسب بهذا المعاش سيان أعاد المجلس هذا المرتب أم لم يعدله. فعلام تجبرون الحكومة بتقديم اعتمادات إضافية لتغطية هذا الاعتماد بتعديلكم معاش مدير التشريفات أو تضطرون هذا الموظف إلى تقديم دعوى أمام مجلس الشورى من أجل مبلغ ٣٠ ليرة فأطلب إبقاء الاعتماد على حاله.

إميل لحود: الموازنة في رأس الأعمال التي يهيمن عليها المجلس التشريعي وعلى الحكومة أن تتقيد بإرادته. فإذا كانت لم تتقيد بهذه الإرادة وبالأنظمة الدستورية فلا يكون بذلك مبرر لها.

وزير الخارجية: تترك الحكومة البت بالمسألة إلى رأي المجلس الكريم وهي تحترم رأيه وتطلب الموافقة على الاعتماد كما ورد من الحكومة.

يوسف كرم: أيجبر المجلس على إعطاء مرتب لموظف. هذا لا يجوز.

إبراهيم حيدر: كانت الحكومة سابقاً عينت موظفاً يتناسب مع الراتب المخصص له ولما رأت الحكومة أنه يترتب عليها إيجاد موظف أنسب من الموظف السابق، اضطرت إلى زيادة مرتبه لأنه لا يرضى بالراتب المخصص لهذه الوظيفة.

يعقوب الصراف: أن الدليل الذي قدمه وزير الخارجية فيما يتعلق بزيادة مرتب مدير التشرifications كان كافياً لاقتناعنا، أما أن يهدد مدير الخارجية المجلس ويجعله تجاه أمر واقع، فهذا لا نرضاه مع تأييدي لطلب معالي وزير الخارجية.

الرئيس: والآن البند الأول: موظفو الإدارة المركزية وقد عدلته وزارة الخارجية فأصبح ١١٧٦٠٤ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول، البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية واعتماده ١١٥٠٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني، البند الثالث: نفقات الاشتراك بمؤتمرات دولية ووفود إلى الخارج واعتماده ١٥٠٠٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث، البند الرابع: إعادة المهاجرين المعوزين إلى الوطن.

كاظم الخليل: منذ ست سنوات والحكومة ترصد اعتمادات في موازنتها لإعادة المهاجرين إلى الوطن، وحتى الآن لم نر واحداً منهم قد عاد إلى الوطن.

وزير الخارجية: هذا الاعتماد مخصص للمهاجرين الفقراء الذين يرغبون في العودة إلى وطنهم.

الرئيس: البند الرابع: إعادة المهاجرين المعوزين إلى الوطن واعتماده ١٠٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس: الدعاية في الخارج.
رئيس الوزارة: لقد تقرر في ميثاق جامعة الدول العربية أن تدفع كل دولة مشتركة بالجامعة مبلغاً من المال للدعاية في الخارج.

الرئيس: البند الخامس: الدعاية في الخارج واعتماده ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة.
من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس. البند السادس (جديد): نفقات حفلات النصر واعتماده ٥٠٠٠٠٠ ليرة.
من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس. البند السابع (جديد): نفقات جنازة المرحوم سليم بك تقلاً واعتماده ١٠٠٠٠ ليرة.
من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السابع. البند الثامن (جديد): مكتب الصحافة والدعاية واعتماده ٥٠٠٠٠٠ ليرة.
عادل عسيران: إن مبلغ خمسين ألف ليرة لا يكفي لهذه الغاية فاقترح أن يكون المبلغ مئة ألف ليرة.
الرئيس: لا يمكن أن تزيد المبلغ.

عادل عسيران: هل لنا أن نسأل مقرر لجنة المالية عن قيمة المبالغ التي وفرت في الموازنة.
إميل لحود: (مقرر اللجنة المالية) تكن التوفيرات من رصد مبلغ ١٠٠ ألف ليرة ولكن لا يمكن أن نعرف ما يتأتى من تعديلات في الأبواب الباقية.

وزير الخارجية: نأخذ حداً اوسط ونطلب ٧٥ ألف ليرة.

الرئيس: البند الثامن (جديد): مكتب الصحافة والدعاية وقد طلب وزير الخارجية زيادة اعتماده من ٥٠٠٠٠٠ ألف إلى ٧٥٠٠٠ ليرة من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثامن. لقد سقط اعتماد موظف في العدلية سهواً أثناء درس موازنة وزارة العدلية.
ولما كان معالي وزير العدلية غائباً عند درس موازنة العدلية في لجنة المالية، ولما كان المجلس قد صدق على هذا الاعتماد، فوزير العدلية يطلب إعادة النظر به وتصحيحه.

إميل لحود: (يتلو كتاب معالي وزير العدلية):

عطوفة رئيس المجلس النيابي المحترم

اتشرف بأن اعرض لحضرتكم ما يأتي:

أثناء المناقشة في موازنة وزارة العدلية عن سنة ١٩٤٥ طرحت الرئاسة على التصويت البند الأول من الفصل الأول (الإدارة المركزية) وكنت قد طلبت اعطائي حق الكلام بشأن التعويض المخصص لمحامي الحكومة. لابقائه كما ورد في مشروع الحكومة أي ١٩٢٠٠ ليرة لبنانية.

وقبل المناقشة بهذا البند لهذه الجهة صادق المجلس دفعة واحدة على اعتمادات البند المذكور من غير المناقشة في ضرورة تخصيص التعويض المذكور.

ولما كان المبلغ الذي اقره المجلس الكريم لا يكفي لدفع رواتب محامي الحكومة كما هي مقرر رسمياً. لذلك أرجو وضع هذا الاعتماد مجدداً موضع البحث بقصد تصحيحه وفقاً لما جاء في مشروع الحكومة. وتفضلوا فائق الاحترام

بيروت في ١٧ أيار سنة ١٩٤٥

وزير العدلية

الإمضاء: هنري فرعون

الرئيس: لقد صوت المجلس على البند بدون مناقشة ورأت الحكومة أن التصويت على هذا البند لا يتناسب اعتماده مع المبلغ المطلوب والمجلس الحق بالموافقة على طلب الحكومة أو عدمه فمن يقبل بتعديل الحكومة كما تلاه السيد إميل لحود فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل تصحيح البند الأول من الباب السابع. وزارة العدلية. كما عدلته الحكومة والآن الفصل الثاني. السلك الخارجي. البند الأول موظفو الهيئة الدبلوماسية والقنصلية.

حميد فرنجيه: أرى في الاعتماد المرصد للتمثيل أنه يوجد ممثلون كثيرون في السلك الدبلوماسي ولكن لاحظ أنه لم يعين قناصل في بعض البلدان التي يوجد فيها جاليات لبنانية كالمستعمرات الفرنسية وغيرها، كما وأنه لا يوجد ممثل رسمي للحكومة اللبنانية في البلدان الواقعة تحت النفوذ الفرنسي بعد أن نزع الانتداب الفرنسي عنا وتوترت علاقاتنا الدبلوماسية مع فرنسا التي لا يمكن أن تهتم بقضايا اللبنانيين بعد اليوم. فأطلب من وزارة الخارجية أن تعين قناصل ولو بموجب اعتماد إضافي في البلاد التي يوجد فيها جاليات لبنانية.

وزير الخارجية: ستهتم الحكومة بذلك.

خليل أبو جوده: بالأمس تماماً قابلت أحد مهاجريننا العائدين فأخبرني أن المهاجرين اللبنانيين لجأوا أكثر من مرة إلى قنصل فرنسا في قضايا تتعلق بالسفر وحصر الإرث وغيرها فما كان ليهتم بهم. وهو يشكو مر الشكوى باسم مهاجريننا هناك. فأطلب تعيين ممثلين للبنان في المهجر حيث توجد جاليات لبنانية ولو كلف الخزينة هذا التعيين مبالغ طائلة.

رشيد بيضون: أن القضية التي أثارها الزميل فرنجه هي بمحلها سيما وسبق لي أن طلبت من الحكومة السابقة أن تعين قناصل لها في المستعمرات الفرنسية لأن قوانينها توجب على اللبنانيين الذين يولدون هناك من أبوين لبنانيين متى بلغوا سن الرشد، أن يختاروا الجنسية التي يريدونها ومنهم من بلغ سن الرشد ولم يتمكنوا من تسجيل جنسيتهم حتى الآن. وقد وعدني رئيس الوزارة سابقاً رياض بك الصلح بأن سيصل القنصل إلى المستعمرات الفرنسية قبل وصول جوابه إليّ وحتى الآن لم يصل... فإذا كانت هناك موانع تحول دون إرسال قناصل إلى هناك فما على الحكومة إلا إرسال قوات لحماية مصالح هؤلاء اللبنانيين وقد وردتني طلبات من إخواننا المهاجرين يقولون فيها أنهم سافروا منذ زمن بعيد ولم يتمكنوا من أن يتجنسوا بالجنسية اللبنانية فأرجو من وزير الخارجية تسهيل مهمتهم للعودة إلى أوطانهم.

وزير الخارجية: رجل سافر سنة ١٩٢٢ وهو يحمل تذكرة هوية لبنانية ولم يتمكن حتى الآن أن يختار الجنسية التي يرغبها ولا يعلم ما هي جنسيته وطلب الجنسية اللبنانية وحتى الآن لم يحصل عليها لأن الحكومة هناك لم تسهل له أمر هذا الطلب فأطلب من الحكومة أن تهتم بهذه القضايا.

حبيب أبو شهلا: أن القضية أصعب مما تظنون. فإن الحكومة لا يمكنها أن تعين ممثلين لها هناك لأن قضية التمثيل القنصلي متوقفة على القضية السياسية العامة ومنها الاتفاق القنصلي والحكومة الفرنسية تمنع بهذا التمثيل. لكن أطلب من وزارة الخارجية أن تدرس فكرة تكليف إحدى الدول الكبرى بتمثيلنا في البلدان الواقعة تحت النفوذ الفرنسي وفيها جاليات لبنانية ما دام الأمر كذلك.

وزير الخارجية: اشكر الزميل أبو شهلا على فكرته هذه وسأدرسها. لا سيما وهذه القضية هي تحت البحث. خليل أبو جوده: إذا كانت الحكومة لا تستطيع الآن إرسال قناصل إلى البلدان الواقعة تحت السيطرة الفرنسية فليترسلهم إلى أماكن أخرى غير البلاد الفرنسية.

الرئيس: البند الأول: موظفو الهيئة الدبلوماسية والقنصلية وقد عدلته اللجنة المالية فأصبح اعتماده ٣١٧٤٢٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. أ. الخ. . .

الرئيس: قبل البند الرابع. والآن الفصل الثاني، الأشغال الزراعية. البند الأول: وقاية المزروعات وقد عدلته بزيادة مائة ألف ليرة لمكافحة الجراد.

إبراهيم حيدر: كان بعض الزملاء مضطربين من جهة الجراد وقالوا أن الحكومة قصرت في مكافحته، مع أنني ذهبت بنفسني إلى حيث تجري المكافحة ورأيت السيد سميح العكاري يقوم بالترتيبات اللازمة حتى يمكنني القول بأن الجراد أصبح في خبر كان ولم يتمكن من أكل شيء بسبب سرعة المكافحة واتقانها بواسطة المضخات.

الرئيس: الفصل الثاني. الأشغال الزراعية. البند الأول: وقاية المزروعات وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ١١٥٠٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني: الطب البيطري وتربية الدواجن والحيوانات. أرى أن هذا البند يتعلق بتربية الدواجن، فهل لوزارة الزراعة أن تبين لنا الغاية من تربية الدواجن وما هو مدخول الخزينة منها؟

رئيس الوزارة: قدر علي أن ادافع عن كل الوزارات. لقد أصيبت الدواجن بمرض «الكولرا» وابتدت عن بكرة أبيها. أما الحيوانات والأبقار فالمقصود منها تحسين النسل وفوق ذلك لقد أعطت نتائج لا بأس بها. والحكومة تفكر ببيع الأرض المخصصة للمشتل واستبدالها بأرض سواها لبناء دور على حساب الدولة فتكون انتج للخزينة.

عادل عسيران: في مستهل درس الموازنة، توجه فريق من الزملاء بانتقادات لوزارة الزراعة وبينوا أن الغاية منها لم تحقق. ذلك أن فيها جيشاً من الموظفين لا يأتون بعمل فني لمصلحة البلاد. أن وزارة الزراعة هي وزارة انشائية في بلاد زراعية وهي فنية تحتاج إلى فريق من الاختصاصيين تتوفر لديهم المختبرات لمكافحة الحشرات والأمراض التي تنتاب المزروعات وبالرغم من ضرورة وجود ذلك فلم نر شيئاً يتحقق. تفضل دولة رئيس الوزارة وقال بأنه يدرس جدياً قضية المشتل، إذ يمكن أن يباع ويبنى بماله أبنية للدولة بدلاً عن دفع الأجور. نظرية وجهة لا سيما والمشتل لم يعط النتيجة المرجوة منه. كما أنه من الواجب إنشاء مشتل كبير خارج بيروت يوزع النصب على المزارعين على الطريقة المتبعة في فلسطين. لقد انشئ مشتل في الجنوب واستأجرت الحكومة له الأراضي وخططت له الطرقات وعملت المقدمات اللازمة له وصرفت عليه مبالغ طائلة. وكانت النتيجة أن بقي قسم أكبر منه بوراً وزرعوا في القسم الثاني بذور «أكي دنيا» و«جرنك» بينما الجنوب متخوم من هذه الأصناف.

ذهبت بنفسني إلى المشتل في الجنوب وسألت الموظفين هناك، وهم بكثرة، عن الغاية من هذا المشتل فأجابوني بأن الغاية منه هي لتشجيع زراعة الزيتون. قلت لهم ولماذا لا تزرعون من هذا النوع؟ قالوا أننا نضع الكمية بالمنقصة ونرفع النتيجة إلى الوزارة حتى إذا أقرتها تعود إلينا ونشرع بالزراعة. إن هذه الطريقة تتطلب وقتاً مع أن المسائل الزراعية يجب أن تتم في حينها وأرى أن دوائر الزراعة

ليس فيها أنظمة صحيحة، فما الفائدة من هذه الدوائر؟ إن للاستقلال مسؤوليات وتبعات فيجب أن يقوم بها موظفون يشعرون بهذه التبعات وعلى الحكومة أن تعتمد في الزراعة رجال الاختصاص. وأرى أن وزارة الزراعة على حالتها الحاضرة، لا تخدم البلاد بشيء، أن الزميل إبراهيم بك حيدر قد بيض وجه هذه الوزارة فيما يختص بمكافحة الجراد، أما فيما يختص بغيرها فلا يوجد ما يبيض الوجه. فلكي تتمكن الحكومة من أن تجبي من المزارعين الضرائب عليها أن توفر لهم الطرق الزراعية الفنية والاسعافات.

كاظم الخليل:

أرى أن وزارة الزراعة هي أقل الوزارات التي يرصد لها الاعتمادات بينما نعلم أنها هي أهم وزارة في الدولة وأكثرها نفعاً. كان من الواجب أن نرصد لها المبالغ اللازمة لتحسين حالة الزراعة. إن لبنان مفككة الشرق وهو المنتج الوحيد للفاكهة وقد اثبت الاختيار أن فاكهته تضاهي في جودتها فاكهة «كاليفورنيا». أن ثروة لبنان هي الزراعة وأكبر دليل على ذلك هو أنه كان يصدر قبل الحرب من البرتقال ما يعادل مليون صندوق فتدر علينا ملايين الليرات من الخارج. ولا يمكن لدخل أجنبي أن يضاهي الدخل من أثماره التي توزع في كافة أقطار الشرق والغرب. أن أشجار الفاكهة في لبنان قد أعطت نتائج باهرة لم يحلم بها اللبنانيون فبدلاً من أن نخصص المبالغ للدواجن والحيوانات وأن نعين لها جيوشاً من الموظفين، كان علينا أن نؤسس دائرة نسميها: «دائرة المشتل» وأن نوجد مشاتل زراعية في كل مناطق لبنان تنتج النصب المناسبة لكل منطقة فمثلاً نصاب «جونيه» لا تناسب منطقة الجنوب. لذا أطلب أن يوضع مشروع ينشأ بموجبه مشتل زراعي يوزع النصب بأثمان زهيدة أو مجاناً وأن يُعطى الفلاح مكافأة إذا أحسن غرسها والعناية بها. فلا يمر على لبنان سنون قلائل حتى يصبح فيه جنائن غناء تدر على أهله ملايين الليرات.

الرئيس:

أرى أن النصاب مفقوداً لذا ارفع الجلسة على أن تعقد في الساعة التاسعة من هذا المساء.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

إميل لحود

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في الساعة العاشرة من مساء يوم الخميس الواقع في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - المناقشة بالموازنة العامة:

أ - متابعة درس موازنة وزارة الزراعة.

ب - موازنة وزارة التموين.

ج - موازنة وزارة التجارة والصناعة.

د - الديون المتوجبة الأداء.

هـ - نفقات السنين السابقة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة العاشرة من مساء يوم الخميس الواقع في ٢١ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل لحود وجوزف ضو بالوكالة. وتغيب السادة: رفعت قزعون، أحمد الحسيني، أديب الفرزلي، جورج زوين، جورج عقل، حميد فرنجيه، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، كمال جنبلاط، محمد العبود، محمد الفضل، نسيب الداوود، نسيب غبريل، يوسف اسطفان، واعتذر السيدان: أيوب تابت، الفرد نقاش.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامة رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، ونقولا غصن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والتربية الوطنية بالوكالة: وهنري فرعون وزير الخارجية والعدلية.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة):

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: لقد صدق البند الأول من الفصل الثاني الأشغال الزراعية. البند الثاني: الطب البيطري وتربية الدواجن والحيوانات واعتماده ١٢٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الثالث. والآن الباب الخامس عشر - وزارة التجارة والصناعة. الفصل الوحيد التجارة والصناعة.

خليل أبو جوده: لي ملاحظات أرجو أن يتسع صدر الزملاء لها: تعلمون أنني كنت في عداد أعضاء الوفد البرلماني الذي اختاره عطوفة رئيس المجلس لمرافقة دولة رئيس الوزارة للقاهرة. لمسنا أن بعض المهاجرين اللبنانيين الموجودين حالياً في القطر المصري الشقيق. يريدون المجيء للبنان للاصطياف ولا يزالون حائرين. ليست لهم الجنسية المصرية ولا الجنسية اللبنانية كانوا يأتون سابقاً إلى لبنان بموجب إجازة مرور أما اليوم في الحرب، فلا يسمح لهم بذلك بل عليهم أن يختاروا أما الجنسية المصرية أو اللبنانية. وهم لا يريدون اختيار الأولى وإذا اختاروا الجنسية اللبنانية فلا يسمح لهم بالبقاء في مصر سوى ستة أشهر فقط. فإني أرجو من دولة رئيس الوزارة أن يطلب تطبيق قانون الجامعة العربية بحقهم. وهناك ملاحظات فيما يختص بالسياحة والاصطياف: إن الحكومة لا تهتم بالتسعييرة وأجور النقل وسمعتنا هناك بهذا الصدد غير مستحبة فأرجو أن تدعو الحكومة للاصطياف دعاية كافية وخصوصاً بمكافحة البرغش.

إميل لحود: بعد أن وضعت اللجنة تقريرها لفت معالي وزير التجارة نظرها إلى أن هناك خمسة حجاب حذفت اللجنة اعتمادهم فإذا رأى المجلس إعادتها فلا بأس.

الرئيس: البند الأول. موظفو التجارة والصناعة وقد عدلته اللجنة بإسقاط رواتب خمسة حجاب فأصبح اعتماده ١٥٢٢٩٠٢ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط تعديل اللجنة. والآن من يقبل بالبند الأول كما ورد من الحكومة بإعادة رواتب خمسة حجاب فيصبح الاعتماد ١٦٥٥٦٢ ليرة فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: والآن رفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٨ أيار سنة ١٩٤٥.

(في تمام الساعة الحادية عشرة)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

إميل لحود

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٨ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

- ١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة الأوراق الواردة.
 - ٣ - المناقشة بالموازنة العامة:
 - أ - درس بعض مواد معدلة في مشروع موازنة سنة ١٩٤٥.
 - ب - درس الواردات المقدرة.
 - ٤ - مرسوم رقم ٣٢٦٣ تاريخ ٢٨ أيار سنة ١٩٤٥ القاضي بتصحيح تعويض بدل غلاء المعيشة لولدي المرحوم سليم تقلا.
- عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٨ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين إميل لحود و خليل أبو جودة بالوكالة. وتغيب السادة: رفعت فرعون، أحمد الحسيني، ألفرد نقاش، جورج عقل، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، كمال جنبلاط، محمد العبود. واعتذر السيدان: أيوب تابت، نسيب الداوود.
- وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامة رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، ونقولا عصن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والترفيه الوطنية بالوكالة، أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة والصحة والاسعاف العام.
- الرئيس: فتخت الجلسة، لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.
(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)
الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟
سكوت
الرئيس: صدق المحضر -

لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - كتاب من السيدة جوزفين سعيد جحا من زحله تطلب به أن تتطوع في الجيش اللبناني.
- ٢ - كتاب من رئيس وهيئة مكتب المؤتمر الوطني بشأن الاجتماع الشعبي العظيم في دار المطرانية المارونية الذي قرر تأييد الحكومة والمجلس النيابي في موقفهما من الأزمات الأخيرة وفي دفاعهما عن استقلال لبنان وسيادته.
- ٣ - كتاب من المجلس الأعلى للطلبة ونسخة عن كتاب أرسله المجلس المذكور لدولة رئيس مجلس الوزراء بشأن الإضراب مع بعض اقتراحات، كإعلان التعبئة العامة واستعراض الطلبة ورفع الأعلام اللبنانية على المعاهد العلمية.
- ٤ - كتاب من مسز روزفلت لعطوفة رئيس مجلس النواب تشكره والنواب على تعزيتهم بفقد زوجها.
- ٥ - برقية من مجلس نقابة محامي طرابلس يعلنون بها إضرابهم العام ثلاثة أيام احتجاجاً على موقف القوى الاستعمارية من استقلال لبنان.
- ٦ - برقيات من صيدا، صور، مشغرة، وجميع قرى المتن المجتمعة كلها في قرنايل، زحله دير القمر، بعلبك، بريتال، طرابلس، جب جنين، قرطبا، جوبا، حاصبيا يستنكرون بها أعمال المستعمرين ويؤيدون الحكومة والمجلس طالين التطوع لحماية الاستقلال.
- ٧ - برقية من طلاب جامعة فاروق الأول في الإسكندرية يقولون بها. الشباب الجامعي يفخر بوقفة الشقيقة في وجه الظلم يؤيدكم تأييداً مطلقاً ويضع نفسه رهن تصرفكم ملياً نداء الواجب.
- طلاب جامعة فاروق الأول في الإسكندرية
- ٨ - برقية من السوريين واللبنانيين المجتمعين بنادي لبنان بالقاهرة يؤيدون بها الحكومتين السورية واللبنانية في موقفهما الحاسم دفاعاً عن كرامة الوطن واستقلاله وسيادته ويحيون البلاد حكومة وشعباً موافقين على كل قرار اتخذ لمواجهة الطوارئ ويعلنون استعدادهم لبذل أية مساعدة للوطن المفدى المجاهد الذي يفتدونه بأموالهم ودمائهم.
- فوزي البكري، صبحي شوربجي، حبيب جاماتي وخمسة عشر أعضاء غيرهم.
- ٩ - برقية من الجالية اللبنانية في يافا يطلبون بها أن يعين ليافا قنصل لبناني ولا يمكن أن يتعاونوا إلا معه.
- ١٠ - برقية من رئيس حزب الدستور التونسي في مصر يؤيد بها جهاد اللبنانيين النبيل ويتمنى نصراً مبنياً يكون فاتحة عهد جديد لجميع الشعوب العربية. في الشرق والغرب.
- ١١ - برقية من اللجنة التنفيذية الدائمة للمؤتمر الوطني في البقاع تؤيد بها الحكومة والمجلس لموقفهما المشرف من

العدوان وتستنكر التحدي من الجانب الافرنسي .

١٢ - عريضة من سجناء بيت الدين يطلبون بها العفو بمناسبة حلول السلام العالمي .

برقية من السيد يوسف سالم وزير لبنان المفوض في مصر ومن أعضاء وفد لبنان في مؤتمر سان فرانسيسكو يرجو بها أن تمدد إجازته أربعة أشهر ليتمكن من إتمام مهماته في سان فرانسيسكو ومصر ويقول إنهم متضامنون في الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته . ويهدي سلامه لجميع الزملاء .

الإمضاء : يوسف سالم

رياض الصلح : أطلب تلاوة البرقية المرسلة من السيد عفيف أبو رقيب وهو من الشخصيات البارزة في تونس .

الرئيس : لتتل البرقية الواردة من شبيبة تونس .

فتلا الكاتب البرقية التالية : أ. الخ . . .

الرئيس : والآن نعود إلى جدول الأعمال . لما كانت الحكومة قد عدلت بعض مواد في مشروع موازنة سنة ١٩٤٥ لذلك سندرسها أولاً .

حميد فرنجيه : كنت لفتُ نظر دولة رئيس مجلس الوزراء إلى أنه حصل زلزال على طريق طرابلس اهدن وقد قدرت نفقاته بثلاثماية ألف ليرة لبنانية . فالطريق انخفضت مايتي متراً عن مستواها الأصلي ولا يمكن أن تمر هذه الطريق بالمحل نفسه بل يجب أن تخطط طريق جديدة تمر بغير هذا المحل . فهل للمجلس أن يقرر اعتماد هذه الطريق بعد أن تقدمت به الحكومة منه . وأن يدفع من مال الاحتياط .

وزير الأشغال العامة : إن الحكومة لا تمنع وترجو من المجلس الموافقة على صرف هذا الاعتماد من مال الاحتياط .

إميل لحود : أطلب من الحكومة أن تتقدم بطلب هذا المبلغ فيمر على اللجنة المالية فتدرسه وتقره .

مدير الموازنة : يمكن أخذه من البند الخامس .

حميد فرنجيه : إن التقرير الذي وصل لوزارة الأشغال العامة يؤكد أنه لا يمكن أن يمر على هذه الطريق إلا إذا جددت فأرجو من رئيس اللجنة المالية أن يوافق لأن المنطقة هي منطقة اصطياف .

إميل لحود : لا أعارض لكن اتضح لي ، لأجل موازنة الموازنة أنه يمكن زيادة ٢٠٠ ألف ليرة تؤخذ مائة ألف من الغابات ومائة ألف مما اقتصد وعلى هذه الطريقة يمكن للمجلس أن يصوت على ذلك بدون جدال أو مناقشة .

الرئيس : لا يمكن التصويت أو البت بالأمر إلا إذا تقدمت الحكومة باقتراح .

وزير الأشغال العامة: تقترح وزارة الأشغال العامة على المجلس إضافة ثلاثماية وخمسين ألف ليرة لترميم طريق طرابلس الأرز منها ٢٠٠ ألف من الميزانية و ١٥٠ ألف من مال الاحتياط .

الرئيس: هل يوافق المجلس على إضافة ثلاثماية ألف ليرة في موازنة الأشغال العامة لطريق اهدن - طرابلس .

أكثرية

الرئيس: قبل الاعتماد . والآن نعود لدرس مشروع قانون الموازنة نبتدئ بالمادة الخامسة لتتل .

فتلا الكاتب المادة الخامسة التالية: ألخ . . .

الرئيس: قبلت المادة السادسة والآن المادة السابعة .

حبيب أبو شهلا: أريد أن استعلم من حضرة رئيس اللجنة المالية عن هذه المادة .

إميل لحود: اقترحت الحكومة زيادة معدل ضريبة الدخل على أصحاب الإيرادات التي تتجاوز ٥٠٠٠٠ ليرة فوافقت اللجنة على هذا التعديل .

حميد فرنجيه: أظن أن الحكومة أقدمت اليوم على عمل كنت أريد أن تعمله بعد أربع سنوات . فالقضية هي قضية تطبيق للقانون في بلاد لم تتعود دفع الضرائب . فأقول إن هذا العمل لم يأت بوقته فحبذا لو أرسلت الحكومة وفداً إلى دمشق ليرى كيف يطبق هناك قانون الدخل . والذي أعلمه أنه بمجرد تطبيق معدلات زائدة في دمشق لم تتمكن الحكومة من تطبيق القانون إلا على الشركات الأجنبية أما على الوطنية فلجأت إلى طلب تسوية سنوية معهم وهكذا في العراق فإن الضريبة لم تعط إلا مبلغاً ضئيلاً لذلك أرغب إلى الحكومة أن تؤجل زيادة هذا المعدل إلى سنتين أو ثلاث .

سامي الصلح: ان الزميل فرنجيه أعطى مثلاً عن سوريا ولم يعط مثلاً عن مصر وتركيا .

حميد فرنجيه: لست أعلم ما يجري في مصر وفي تركيا أما ما قلته فهو عن اقتناع وأطلب إعادة التصويت على هذه المادة .

إميل لحود: ان نظرة الزميل فرنجيه هي نظرة اللجنة نفسها لكن التعديل الذي أخذت به الحكومة يتفق مع هذه النظرة لأن الخوف من زيادة هذه الضريبة هو إخفاء منتوجات المكلفين تهرباً من دفع الضريبة ولكن لو رجع حضرة الزميل إلى التعديل لوجد أن الزيادة لم تطرأ على أصحاب الواردات الصغيرة بل على الواردات الكبيرة أي على الفئة التي يتجاوز مدخولها ٧٥ ألف ليرة وهذه الفئة قد أوجب عليها القانون مسك دفاتر أي الشركات والمصانع . فلا يتمكن أصحابها من تهريب المنتوجات . أما أصحاب الأجور والرواتب فقد فرضت الحكومة عليهم مقدار أساسي يعفي من الضريبة أقل من مقدار أصحاب المهن التجارية فرأت اللجنة أن تعدل بين الفريقين .

المادة الثالثة - المشروع السابق الذي أقره المجلس كان بدأ بوضع حد للضريبة يتدنى بـ ١٥٠٠٠ وينتهي بـ ٥٠ ألف ليرة. فرأت الحكومة ووافقتها اللجنة أن أصحاب هذه الرواتب من العمال والمأمورين الذين لا تكفيهم معاشاتهم فأنزلت ٢٪ من معدل الضريبة. هذه هي التعديلات ولا أعتقد أنه يستحيل تنفيذها.

مدير الموازنة: أبقت الحكومة معدل الضريبة على أصحاب الرواتب الصغيرة على حاله وأود أن أقول إن شركات الاستثمار كانت تدفع ١٩ - ٢٠٪ بينما نرى أنها تدفع بموجب نظرية الحكومة ١٣ - ١٤٪ فتكون الحكومة قد انقصت معدل ضريبة الدخل عن ضريبة التمتع.

أديب الفرزلي: الفريقان معهما حق، والزميل فرنجيه لا يقصد بأن هناك اجحاف على المكلفين ولكنه يريد إمكانية التطبيق ان الضريبة عادلة ولكن أحسن أن نفشل بالتطبيق إلا إذا أوجدت الحكومة قانوناً حازماً للحصول.

حميد فرنجيه: لم أعترض على التنزيلات وأذكر رئيس اللجنة أنني كنت أفكر بأن أجعل الحد المعفى من الضريبة ٢٤٠٠ ليرة. لكن أعتقد أن ليس هناك قوانين ودفاتر مضبوطة يمكن بموجبها أن تطبق وزارة المالية هذه الضريبة.

سامي الصلح: هذا عجز...

إميل لحود: أجل ملاحظات الزميلين الفرزلي وفرنجيه محلها من الاعتبار ولكن أقول: أنه لو كان المقصود رفع الضريبة من الأساس لكان هذا الاعتبار بمحله أي أن الحكومة تنفر الناس من الضريبة ولكن المشروع يجعل الضريبة أن تبدأ بـ ٢٪ / ٣٪ / ٤٪ / ٥٪... أي يبقى كما كان والمقصود أن تطال الشركات التي لم تدفع شيئاً في الماضي. ولو طبق القانون عليها لوجدنا أنها تدفع أقل مما كانت تدفعه بموجب ضريبة التمتع.

فيليب تقلا: فهمت من كلام الزميل لحود أن الشركات سوف تدفع أكثر مما كانت تدفع سابقاً وأعتقد أن هناك دفاتر شروط تنص على إعفائها من الضرائب فهل هناك امتياز يعفيها من هذه الضرائب أم لا؟.

مدير الموازنة: هناك شركات استثمارية معفاة من جميع الضرائب كشركة الترامواي مثلاً وهناك شركات كانت معفاة من ضريبة التمتع فأوجبت عليها الحكومة دفع ضريبة التمتع.

يعقوب الصراف: هل للحكومة أن تفيديني عن المبالغ التي ستدخل على الخزينة من جراء هذه الزيادة.

إميل لحود: ان ضريبة الدخل لم تطبق هذه السنة بكل فروعها بل طبقت على الرواتب والأجور والمحلات التي يمسك أصحابها دفاتر أما الباقيون فتطبق عليهم في سنة ١٩٤٦ ليتمكنوا من مسك دفاتر والذي أعتقد أنه إذا طبقت ضريبة الدخل كلها فلا تقل الزيادة عن خمسة ملايين ليرة.

حبيب أبو شهلا: فهمت من مدير الموازنة أن المعدل الذي ستدفعه الشركات سيخف. فلماذا وهل هذا التنزيل

مقصود؟ إنني سمعت أن هناك قانوناً بوضع ضريبة على الأراضي الزراعية وقد أحيل للمجلس وكنت أعتقد أنه في اللجنة.

إميل لحود: أحيل من اللجنة المالية إلى لجنة فرعية لدرسه وقد درست نصفه وعندما جاءها مشروع الموازنة توقفت عن درسه.

مدير الموازنة: إن ضريبة التمتع كانت تستوفي على أساس بدل إيجار السكن لكن يوجد ملحق لقانون التمتع اللبناني تاريخ ٢٥ شباط سنة ١٩٣٠ ينص امتيازات خاصة للشركات الأجنبية. وضريبة الدخل تستوفي من الأرباح وإذا طبقت على نتيجة الشركات فلا يكون إنزالها مقصوداً.

حبيب أبو شهلا: إذا كانوا يدفعون بالماضي ١٩٪ مثلاً فلماذا يدفعون اليوم ١٨٪ رغماً عن الزيادة. مدير الموازنة: بالنسبة للقانون.

حبيب أبو شهلا: عندما صوتنا على هذا المشروع كنا نعتقد أننا سنجبر الشركات على وضع ضريبة أكثر فأرجو من الحكومة أن تنتبه إلى هذا النقص غير المقصود وعليها أن تجد طريقة.

إميل لحود: هذه هي الطريقة: عندما لوحظ هذا النقص أوجدنا هذه الزيادة.

الرئيس: لتتل المادة السابعة. أ. الخ. . .

الرئيس: والآن لتتل المادة العاشرة كما وردت من الحكومة.

فتلا الكاتب المادة العاشرة التالية:

المادة العاشرة - ألغيت المادة ٧ من قانون ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ القاضي بتعديل الرسوم القضائية واستبدلت بها الأحكام التالية: «المادة ٧ الجديدة - يدفع ربع الرسم مقدماً والباقي عند استخراج الحكم في جميع الدعاوي التي تتجاوز ٥٠٠ ليرة لبنانية».

الرئيس: من يقبل بالمادة العاشرة كما تليت فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة العاشرة. والآن لتتل المادة الحادية عشرة كما عدلتها اللجنة.

فتلا الكاتب المادة الحادية عشرة التالية:

المادة الحادية عشرة - عدلت الرسوم القضائية التي تستوفي بموجب قانون ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ على

الصور التالية: أ. الخ. . .

الرئيس: من يقبل بالمادة الحادية عشرة كما تليت معدلة فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الحادية عشرة. لتتل المادة الثانية عشرة كما عدلتها اللجنة، رسوم المسكرات.
جبرائيل المر: أنا من مشجعي أصحاب الكرمة لكن لا يجب هذا التشجيع أن يلحق إجحافاً بحق الصناعة الوطنية. فالأفضل أن تخفف الرسوم عن العرق وتزاد على السببوتو.

مدير الموازنة: كانت رسوم المسكرات حتى الآن ٤٠٪ على الكحول المستخرجة من العنب و ٨٠٪ على الكحول المستخرجة من غيره. وان الفرق بين الرسمين لا يمنع الكحول الصناعية من مزاحمة الكحول الزراعية. لذا رأت الحكومة أن تخفض الرسوم عن الكرمة وأن ترفع الرسوم على الكحول الصناعية فأصبح الرسم على العرق يوازي ثلث الرسم على الكحول الصناعية. ولم تكف اللجنة المالية باقتراحات الحكومة بل رفعت الرسوم على الكحول. لذا تطلب الحكومة إعادة الرسم على الكحول كما ورد منها.

الرئيس: لتتل المادة العشرون.
إميل لحود: لحظت اللجنة المالية أن المرسوم رقم ٣٣٨ تاريخ أول آذار سنة ١٩٤٣ المعدل بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٤٤ تاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٤٤ ينص على أن الموظف الذي يستقيل يحق له أن يسترد التقاعد والموظف الذي يموت عاجزاً فلا يرد له تقاعده فطلبت اللجنة من الحكومة أن يساوى بين حالة الموظف العازب والمستقيل فيما يتعلق باسترداد التقاعد.

رئيس الوزارة: تعلن الحكومة قبولها بهذا التعديل.

إميل لحود: لي اقتراح بهذا المعنى هذا نصه:

اقتراح. ألخ...

الرئيس: قبلت المادة الرابعة والعشرون. الأستاذ فيليب تقلا يقترح زيادة مادة جديدة على القانون.
فيليب تقلا: هنالك نقص يحصل في القوانين المالية المتعلقة باعتمادات الأشغال العامة. كل سنة يصوت المجلس في شهر أيار أو حزيران على المشاريع العمرانية ولكن ليس لدى الحكومة الوقت الكافي للأعمال فلا تكاد تبدأ بالتلزم في تشرين لأنه يوجد في الصيف ماء، حتى تنتهي السنة المالية إذ ينص القانون على أنه عند دخول السنة الجديدة فلا يجوز للوزارة أن تصرف غرضاً من هذه الاعتمادات المخصصة للسنة السابقة. وينتج من ذلك أن تبقى كل سنة في الخزينة مبالغ تدور تقدر بثلاثي الميزانية. لذا تقدمت من الرئاسة باقتراح هذا نصه:

اقتراح أن يضاف إلى القانون المالي النص التالي:

شذوذاً عن قواعد المحاسبة العامة أجاز للحكومة أن تنفق الاعتمادات المخصصة في موازنة الأشغال العامة لصيانة الطرقات على اختلاف أنواعها ولإصلاح الينابيع وأعمال التجفيف والري

خلال مهلة تنتهي في ٣١ أيار سنة ١٩٤٥ .

مدير الموازنة: إن للموازنة دورة تبديء في أول كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الأول . أما فيما يتعلق بالأشغال العامة فالحكومة قد درجت منذ سنوات على مبدأ تدوير هذه الاعتمادات إلى السنة القادمة . وإذا كانت هذه الاعتمادات تتعلق بأشغال بوشر بالعمل فيها فالحكومة تدورها وتضيفها إلى اعتماد هذا العمل المباشر فيه . وإذا فلا يمكن التسليم باقتراح السيد فيليب تقلاً لسببين :
١ - سيبقى التنفيذ مستمراً ٥ أشهر من السنة القادمة .

٢ - لا يمكن فتح حسابات في الوقت اللازم .

لذا تطلب الحكومة عدم الأخذ باقتراح السيد فيليب تقلاً .

إميل لحود: إن الزميل تقلاً على صواب في اقتراحه ولو تفضل المجلس بدرس تقارير اللجنة المالية لرأى أنها مستفيضة بهذه الملاحظات على وزارة المالية . أما الاعتمادات في الأشغال العامة فإنها تدور من سنة إلى سنة إلى سنة وقد اطلعت على مثل هذه في عدة ميزانيات متعاقبة كاعتمادات الري والطرق والينابيع فهي عبارة عن مفكرة تاجر كسول يقلل أعماله من يوم إلى يوم . فلا يكفي ما جاء في تصريح الحكومة من تدوير اعتمادات المشاريع فاللجنة المالية تعتقد أنه إذا لم يوضع علاج لهذه الحالة تصل إلى كانون الأول واعتمادها أرقام على الموازنة .

أديب الفرزلي: جاء المشروع الانشائي وخصصت فيه اعتمادات لكل المناطق وهذه الاعتمادات مربوطة بفقرة تنص . لا يجوز أن ينقل اعتماد من بند إلى بند بل يجب أن يدور من سنة إلى سنة . فالأفضل أن تربط الميزانية بهذه المادة أي أنه لا يجوز تدوير اعتماد ما من سنة إلى سنة فتضطر إدارة النافعة خصوصاً إلى إنجاز العمل .

مدير الموازنة: لا أعتقد أن تأخير نشر الموازنة هو السبب في تأخير إنجاز العمل . وتتعهد وزارة الأشغال بإنجاز الأشغال في أول السنة . أما ما قاله السيد أديب الفرزلي فهو مناف للأصول المالية لأن الموازنة سنوية فلا يجوز أن تتجاوز ٣١ كانون الأول من كل سنة . والمشروع الانشائي مستقل عن الموازنة .

وزير الأشغال العامة: أنا كنائب وليس كوزير للأشغال العامة أشعر بأهمية الأشغال والأموال المرصدة لها وأرى أنه يتحتم على وزارة الأشغال العامة انفاذ هذه الاعتمادات وأقول ان هذه الوزارة ستبذل جهوداً جبارة لإنجاز معظم الأشغال في الصيف المقبل . وإذا كان قانون الموازنة لا يمنع زيادة هذه المادة فإني أشارك الزملاء في رأيهم .

سامي الصلح: إن اقتراح الزميل فيليب تقلاً يخالف القوانين المالية والموازنة لذلك أرجو من المجلس تأجيل

البحث به لكي نتمكن من درسه فلا نقع في مخالفة دستورية.

الرئيس: بما أن التصديق على الموازنة قد تأخر في هذه السنة، ألا يمكن إضافة مادة بالمعنى الذي تطلبونه وتسمى موقته ولها مفعول سنوي ولا أظن أن الدستور يمنع من التصويت عليها.

رئيس الحكومة: بما أن اللجنة المالية ستجتمع غداً فأرجو من الرئاسة أن تبقي هذه المادة للدرس.

الرئيس: لتتل المادة الخامسة والعشرون كما عدلتها اللجنة.

فتلا الكاتب المادة الخامسة والعشرين التالية:

المادة الخامسة والعشرون - إن الموظف الذي ينقل من دائرة إلى دائرة يستمر على قبض راتبه في خلال سنة ١٩٤٥ من البند الذي رصد فيه اعتماده في الموازنة.

الرئيس: من يقبل بها فليرفع يده.

أكثرية. أ. الخ. . .

الرئيس: قبل البند التاسع والأربعون. لقد انتهينا من باب الواردات والآن لدى الرئاسة مرسوم رقم ٣٢٦٣ تاريخ ٢٨ أيار سنة ١٩٤٥ مقدم بموجه للمجلس مشروع قانون لتصحيح تعويض غلاء المعيشة لولدي المرحوم سليم تقلا. لتتل المادة الأولى من مشروع القانون.

فتلا الكاتب المادة الأولى التالية:

المادة الأولى - اكملت المادة الثانية من القانون المؤرخ في ٥ نيسان سنة ١٩٤٥ على الوجه التالي:

يخضع هذا التعويض لبدل غلاء المعيشة وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية.

الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تليت فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى. لتتل المادة الثانية.

فتلا الكاتب المادة الثانية التالية:

المادة الثانية - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٥.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثانية كما تليت فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية. والآن القانون بكامله معروض على التصويت بالمناداة بالأسماء.
(فنادى الكاتب على النواب بالأسماء فصدق القانون بالإجماع وامتنع السيد فيليب تقلا عن التصويت).
الرئيس: قبل القانون بالإجماع. والآن رفعت الجلسة على أن تعقد غداً الساعة الخامسة بعد الظهر.
(في تمام الساعة السابعة مساءً)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

إميل لحود

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

كاتب المحضر

فهد غريب

الجلسة السابعة عشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيار سنة ١٩٤٥

فهرست

- ١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة الأوراق الواردة للرئاسة.
 - ٣ - كلمة دولة رئيس الوزارة عن حوادث سوريا.
 - ٤ - المناقشة في الموازنة العامة:
 - أ - موازنة الأمن العام
 - ب - نفقات غير منتظرة
 - ج - مواد الموازنة العامة
 - ٥ - المناقشة في تغطية نفقات الجيش.
 - ٦ - فتح اعتماد قدره (٩٥٠٠٠٠) للصندوق الانشائي.
 - ٧ - المناقشة في القانون المتعلق بتعديل بعض مواد من أصول المحاكمات المدنية.
- عقد مجلس النواب جلسة السابعة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيار سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية أمين السر السيد إميل لحود. وتغيب السادة: رفعت قرعون، أحمد الحسيني، أسعد البستاني، سليمان العلي، عبد الغني الخطيب، علي عبدالله، نسيب غبريل. واعتذر السادة: جورج عقل، كمال جنبلاط، نسيب الداود، أيوب تابت.
- وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الحميد كرامه رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني والداخلية بالوكالة، ونقولا غصن نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة والترقية الوطنية بالوكالة، أحمد الأسعد وزير الأشغال العامة والصحة والاسعاف العام.
- الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - نداء وكتاب من رئيس حزب الفلاحين والزراعيين يؤيد بهما باسم الفلاح والزراع الحكومة والمجلس ويعلن أن الفلاحين والزراعيين يقدمون أنفسهم وأرضهم لمجد لبنان.
- ٢ - عريضة من سكان محلة تلة الخياط المصيبة شكوى على شركة المياه من قلة المياه رغم المراجعات العديدة للشركة وإن صحة سكان هذه المحلة معرضة للأمراض والأوبئة القاتلة وخصوصاً في هذا الصيف.
- ٣ - برقية من بر الياس تأييداً للحكومة ووضع الأهالي أنفسهم كهولاً وشباناً ونساء وأطفالاً تحت تصرفها في سبيل الذود عن الاستقلال.
- ٤ - كتاب من السيد محي الدين زين يتقدم بالشكر للحكومة والمجلس ويضع ولديه البالغين من العمر ٢٨ و ٢٣ سنة وابنتيه رفيعة وحياة وعمرهما ٢٤ و ١٦ سنة تحت تصرف الحكومة للتطوع والدفاع عن كرامة البلاد واستقلالها.
- ٥ - كتاب من وفيق محي الدين زين يقول به أن والده وضعه تحت تصرف الحكومة وله الشرف أن يكون الجندي الفدائي.

سامي الصلح: أطلب تلاوة العريضة المتعلقة بشركة المياه.

الرئيس: لتتل العريضة المتعلقة بشركة مياه الشرب بناءً لطلب السيد سامي الصلح.

فتلا الكاتب العريضة التالية:

لمعالي رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الأفخم.

نحن الموقعين بذيله سكان محلة تلة الخياط في المصيبة بيروت شارع مدحت باشا نعرض لمعاليكم، تصرف شركة مياه بيروت تجاه المحلة بكاملها بصم الأذان عن شكوانا من قلة المياه رغم المراجعات العديدة وهكذا لا مياه في المحلة ونحن على عتبة الصيف الأمر الذي يعرض حياتنا للأمراض الكثيرة، فإذا أتت ماء الشركة ساعة انقطعت ساعات وليس لنا سوى معاليكم نستجير به راجين رفع الحيف والظلم عنا في أقرب وقت وقد قدمنا صورة عن هذا لدولة رئيس مجلس الوزراء ولشركة مياه بيروت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الإمضاءات

سامي الصلح: ما هي التدابير التي اتخذتها وزارة النافعة بهذا الشأن؟

رئيس الوزارة: وردتني منذ ثلاثة أيام عريضة بالمعنى نفسه فأحلتها للوزارة ذات العلاقة وألححت عليها بالإهتمام بهذه العريضة وسنرى ما يجد.

وزير النافعة: لدى الحكومة موظفون لمراقبة هذه الشركة.

سامي الصلح: لقد طلبت سابقاً أن يكون لكل شركة مراقب فهل أخذت الحكومة بهذا الطلب.

وزير النافعة: أجل، إن مراقب الشركة هو السيد الصمدي والمراقب المالي هو السيد محمد بيهم.

الرئيس: لتحل العريضة لوزارة النافعة وهي ستهتم بالأمر ولتحل الأوراق الواردة للجنة العرائض والاقتراحات. والآن الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: أيها السادة، ان الحوادث الدامية والضحايا الكثيرة التي تقع يومياً في البلد السوري الشقيق إنما تقع في سبيل أقدس شيء لدى الانسان: في سبيل الاستقلال والعزة والسيادة. ولما كانت قضية الاستقلال هي قضية واحدة بين البلدين ولما كانت الحكومة اللبنانية تشعر بأن من أهم واجباتها الاحتجاج على الاستفزاز الذي تقوم به دولة أجنبية تريد أن تفرض مشيئتها علينا فرضاً، فإن الحكومة رأت أن تحتج على هذه الأعمال المنكرة احتجاجاً شديداً لدى جميع مراجع الحلفاء العليا وتطلب إليها أن يبنئوها: هل هم مازحون أم جادون في الاعتراف باستقلالنا وسيادتنا. وإذا كانوا يريدون أن يبرهنوا أن للعدل قيمة لا تنكر، فعليهم أن يمدوا أيديهم للدفاع والمحافظة على هذا الاستقلال الذي اعترفوا به جميعاً.

ولا شك أن مجلسكم الكريم يشارك الحكومة ويحتج على هذه الأعمال التي لا تتفق مع مبادئ الميثاق الأطلسي ولا تتفق مع مقررات مؤتمر سان فرانسيسكو. وإلا فلا ريب أن الدماء الغزيرة التي سفكت للدفاع عن الحريات المغتصبة قد ضاعت هدرأ. وإني آمل أن نكون جميعاً مجلساً وحكومة وشعباً يداً واحدة وقلباً واحداً للدفاع عن الحق والسيادة والعدل.

تصفيق

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جوده.

خليل أبو جوده: في الوقت الذي نجتمع فيه الآن، يتساقط إخواننا في سوريا صرعى الحق وشهداء الاستقلال فاسمحوا لي أن أوجه باسم هذا المجلس تحية الاعجاب والتقدير للمجاهدين في سبيل الحرية والحق، وتحية إجلال للضحايا الذين يموتون في كل يوم دفاعاً عن الاستقلال.

وإنني بهذه المناسبة أرجو من رئيس المجلس أن يوقف الجلسة دقيقة واحدة حداداً على أرواح الشهداء الأبرار.

الرئيس: أوقفت الجلسة دقيقة صمت حداداً على أرواح الشهداء الذين صرعوا في ساحة الشرف في القطر الشقيق سوريا.

(دقيقة صمت)

الرئيس: استؤنفت الجلسة. الكلمة للسيد إميل لحود.

إميل لحود: عسى أن تنتهي دقيقة الصمت هذه ويأتي بعدها دور العمل. إذا كانت الأرواح تفيض في سوريا اليوم، فما الذي يمنع أن نتصور أن الأرواح تفيض في لبنان غداً. وكل مهجة تزهق في سوريا تهتز لها الأرواح في لبنان. وإذا كانت النفوس تتألم في لبنان فالنفوس تضطرب لها في سوريا لأن الغاية في البلدين واحدة: هي الاستقلال والسيادة. ولكن العمل هو أن نحتاط لكي لا يلصق بنا العار أمام أولئك الذين جاءوا بكافحوننا وينكبوننا في استقلالنا وحریتنا.

(تصفيق)

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: من المعلوم أن السياسة تأتي دائماً في ثوب تختلف عن حقيقة الباطن. تتعامل بالقشور وفي اللباب سم زعاف. إليكم هذه الفقرة من جريدة «بيروت»: «علق راديو باريس على حوادث سوريا ولبنان فقال:

إن اصدقائنا البريطانيين قد أعلنوا أنهم يريدون التوسط بيننا وبين السوريين واللبنانيين. إن لنا في سوريا ولبنان الجنرال «بينه» ومن وراءه الجنرال ديغول ومن وراء ديغول الجيش الفرنسي!...».

إنهم يريدون أن يقولوا ان البريطانيين لن يؤثروا عليهم، لأنهم سيصمون آذانهم عنهم ما دام هناك الجنرال «بينه» ومن وراءه الجنرال «ديغول» ومن وراءه الجيش الفرنسي!... ونحن نقول إن استقلال لبنان حكومة تعمل ومن وراءها فخامة الرئيس الصلب العقيدة ومن وراءه الشعب اللبناني الذي هو في عقيدته وإيمانه أقوى من كل جيش تأملوا كيف صرح الجنرال «بينه» أمس بكل جرأة وتهكم العبارة التالية: «في السنغال سوريون ولبنانيون يعيشون مع سكان البلاد على أحسن حال وهم متفوقون معهم يتعاطون تجارة مزدهرة. فكيف يحبونهم في السنغال ولا يحبونهم في الشرق؟» أي أننا نحب السنغال لأنه سنغالي ولا نضمراً شراً لهم وإنما نضمراً شراً للقوة الحمقاء التي تقودهم إلى بلاد الأحرار لتصرع استقلالهم. فعندما تتأملون هذا القول يصبح من القليل علينا أيها النواب أن نضم صدورنا وأرواحنا إلى صدور وقلوب وأرواح إخواننا السوريين

الذين لا يناضلون من أجل قضيتهم فحسب بل من أجل قضية لبنان أيضاً. ووقوفنا مكتوفي الأيدي لا يكفي، وإنما يجب أن نثبت أن القوة العربية في الجزيرة العربية تعمل يداً واحدة وقلباً واحداً في سبيل رد اعتداء جنود سود أقبلوا يغتصبون استقلالنا.

تصفيق

الرئيس:

الكلمة للسيد صائب سلام.

صائب سلام:

لقد ضبطنا اعصابنا وعواطفنا إلى اليوم وتصرفنا التصرف الحكيم في مواجهة العدوان والأمر الراهن حتى الآن. ولكن فرنسا تكشف اليوم عن وجهها الحقيقي. فإذا كانوا يقولون إن عندهم الجنرال «بينه» والجنرال «ديغول» وغيرهما، ألا فليعلموا أن عندنا في السويداء رجالاً أبطالاً يعرفون كيف يكافحون. إن سياسة الحديد والنار نجابها بالنار التي تتأجج بقلوب شبابنا ورجالنا ونسائنا وأطفالنا، ونحن لن نؤخذ بالوعد والوعيد والنار والحديد. وإذا كانت تراق الدماء في سوريا من أجل الاستقلال فإننا نحیی تلك الدماء الذكية وأصحابها الأبطال الميامين وكل لبناني على تمام الاستعداد لإراقة دمه دفاعاً عن وطنه واستقلاله.

تصفيق

الرئيس:

الكلمة للسيد خليل أبو جوده.

خليل أبو جوده: لم أطلب الكلمة للمرة الثانية مدفوعاً بعامل الرغبة في الكلام فلقد تكلمنا كثيراً واعترضنا طويلاً وعملنا قليلاً.

ولست أقصد بذلك أن اليوم الحكومة، بل اشكرها على ما قامت به من مجهود في هذه الأزمة سواء أكان بالتصريحات التي اعلنتها ام بالاحتجاجات التي قدمتها ولكن اقول ان التصريحات والاحتجاجات ليست بالعمل الكافي فيجب أن تتلوه أعمالاً وإلا زال أثرها بمدة وجيزة. فما هي الأعمال التي عملت حتى الآن؟ في نظري أنه لم يتم سوى عمل واحد وهو تقرير هذا المجلس خمسة ملايين ليرة تنفق على الجيش الوطني وقد أعلن دولة رئيس الوزراء أمس فتح باب التطوع وأنه الف لجنة من الاختصاصيين لتنظيم التطوع وأنه لن يمضي ثمانية وأربعون ساعة حتى يفتح باب التطوع على مصراعيه وتنشأ المكاتب له في انحاء الجمهورية كافة.

وهذا بدء عمل تشكر الحكومة عليه ولكن هناك أعمالاً ما زلنا نتساءل متى يبدأ بها؟ من هذه الأعمال مسألة تنظيم الحرس الوطني وهو غير الجيش الوطني. فهل قررت الحكومة أن تدعو اللبنانيين إلى تقييد اسمائهم لليوم العصيب؟ في سوريا زادت الحكومة عدد رجال الدرك خمسة آلاف فما يمنع أن نزيد عدد الدرك الفين؟ قررت سوريا تطبيق قانون العقوبات فهل عندنا مثله ولماذا لا يطبق؟

يقال ليس لدينا المال الكافي فأجيب أن ذلك لا يجب أن يكون حجة تتذرع بها في كل مناسبة إذ علينا أن نجد هذا المال مهما كلف الأمر. على الحكومة أن تقترح وعلينا أن نضحي بمالنا لأن الاستقلال أعز من الحياة بل أعز من المال، زيدوا الضرائب، افتحوا باب التبرعات شعباً وحكومة فالاستقلال أعز من المال وأعلى من الدماء والأرواح وطالما تحدثنا عن قانون لحماية الاستقلال فهل في قانون العقوبات نص بهذا المعنى أم لا، فإذا كان فيه نص فيجب أن يطبق حالاً وإذا كان غير موجود فعلى أن نوجده بأسرع ما يمكن.

وصفوة القول إن إخواننا يموتون في سوريا دفاعاً عن الاستقلال.

فيجب أن لا تنحصر واجباتنا حيالهم بالتعزية كما اقترحت ولو كانت التعزية واجبة ولا بالخطب والتصريحات والاحتجاجات فكل هذا لا يشفي علة ولا ينفع غلة بل علينا أن نتكفل ونجمع صفوفنا بسرعة ونزحف جميعنا إلى الميدان.

رئيس الوزارة: قالت الحكومة أنها ستعلن بدء التطوع بعد مضي ٤٨ ساعة ولم تمض بعد. ولها الأمل أن تعلن هذا غداً لأن اللجنة المولجة لوضع النظام قد انجزت درسه وقدمته للحكومة: أما قضية تشكيل لجنة لجمع الاكتتابات فهذا عمل متعلق قبل كل شيء بالشعب وعليه وحده أن يقوم بهذا الواجب. والحكومة تكون سعيدة إذا بعث إليها أحد بمال التطوع وتشكره وهذا المال يرسل لوزارة الدفاع الوطني.

إن الحكومة السابقة قد وضعت قانون معاقبة الخونة وهو عمل تستحق عليه الشكر وأنا أعيد كل لبناني أن ينقض على أمته في أصعب أيام حياتها أو يفكر بغير استقلاله ولا يجسر أن يسجل على نفسه وعلى بلاده الخزي والعار فيطبق عليه هذا القانون. أما الحرس الوطني فلا بد لنا من وضع بنود منظمة له خشية الفوضى والإضطراب.

مجيد ارسلان: لقد حان وقت العمل ويجب أن نضع حداً للأقوال والاحتجاجات وأذكر بهذه المناسبة أنه ورد مذكرة لصحفي لبناني من قبل المحاكم الفرنسية لأنه نشر صورة لم ترق لهم. وأعلمني الآن مفوض المركز بأنه ألقى القبض على رجل في بيت جاري وكان هذا الرجل يشتغل في القامشلي وهو مدعو للغداء. وأعجب أن تقع مثل هذه الحوادث قرب بيتي فأطلب من الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة بهذا الخصوص.

وزير الخارجية: بخصوص صاحب الجريدة اهتمت الحكومة كل الإهتمام واتخذت الموقف الذي يجب أن تتخذه. الرئيس: نزولاً عند رغبة الزملاء في الاكتتاب فإن رئيس المجلس يقدم تعويضه عن هذا الشهر إلى الحكومة ويرجو أن تتقبله هدية متواضعة في سبيل الموضوع الذي نحن بصدد.

(تصفيق)

فيليب تقلاً: ونحن أيضاً نتبرع.

إميل لحود: اقترح أن يقرر المجلس بالإجماع تقديم تعويضات النواب لهذا الشهر تبرعاً في سبيل الجيش.
(تصفيق)

عادل عسيران: بل أنا أطلب تعديل هذا الاقتراح بأن يقدم النواب جميع تعويضاتهم لا لشهر واحد، بل حتى تنتهي الأزمة التي نمر فيها.
(تصفيق)

رئيس الوزارة: إنني أشكر للجميع تبرعاتهم فقد كانوا والحق يقال سباقين. وأنا أعلن بأنني مع جميع الوزراء نتبرع برواتبنا ما دامت هذه الأزمة ولو استمرت عشر سنين.
الرئيس: من يوافق على اقتراح السيد إميل لحود بمنح تعويض شهر للدفاع الوطني فليرفع يده.
(إجماع)

الرئيس: قبل اقتراح السيد إميل لحود بمنح تعويض شهر للدفاع الوطني بالإجماع. والآن نعود لدرس الموازنة ليتل تقرير مقرر لجنة المالية على موازنة الأمن العام.
فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير لجنة الشؤون المالية على موازنة الأمن العام وعلى مشروع قانون نفقات الجيش

أولاً - الأمن العام:

لحظت اللجنة أن الحكومة لم تتقدم من المجلس بمشروع تنظيم لهذه الدائرة على النحو الذي طلبته اللجنة بل أتتها بجدول برواتب الموظفين الموجودين وبالنفقات اللازمة للدائرة فاضطرت اللجنة إلى درس المشروع بحسب ما ورد حتى لا تؤخر إقرار الموازنة ولكنها تجدد هنا طلبها بأن يتم تنظيم هذه الدائرة تنظيمياً كاملاً تستقيم معه الفائدة المرجوة من انشائه وذلك بصورة سريعة. وقد ارتأت اللجنة أن تكون اعتمادات هذه الدائرة في فصل مستقل عن أية دائرة أخرى ببنوده الخاصة لا أن تكون مدموجة في فصل الشرطة وعليه فقد أقرت اللجنة هذه الاعتمادات بالصورة الآتية:

الرئيس: والآن الباب الخامس. وزارة الداخلية. الفصل السادس الأمن العام. البند الأول الأمن العام.
حميد فرنجيه: كانت الحكومة قررت تعويضاً لأفراد الأمن العام في مخافر الحدود وقد علمت أن هذا التعويض قد ألغي ابتداء من أول السنة فهل هذا صحيح؟.

رئيس الوزارة: في الجلسة القادمة أجب على سؤال الزميل فرنجه.

الرئيس: البند الأول - الأمن العام الموظفون واعتماده ٦٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الخامس والآن نعود إلى موازنة النفقات وقد ابقينا البند المتعلق بالاحتياطي لنفقات غير منتظرة.

خليل أبو جوده: لي كلمة في الأمن العام فقد اسرع المجلس في التصويت على اعتماده.

الرئيس: لقد صوت المجلس على خمسة بنود من الأمن العام فكان بإمكانك أن تطلب الكلام.

خليل أبو جوده: كانت شكوانا دائماً من قلة السرعة في تنظيم الأعمال الداخلية. لقد مضى على استلامنا دائرة الأمن العام ما يقارب السنة وحتى الساعة لم تتمكن من تنظيمها: أنكون تابعة لدائرة الشرطة أم منفصلة؟ وبين الانفصال والاتصال لا تزال هذه الدائرة غير موجودة مع أنها لازمة. ورأينا في عدة مناسبات الذين يسمون برجال الأمن العام للجيش الفرنسي وما هم إلا جواسيس ودسائس علينا، يلغون القبض على الرجال الوطنيين ويسوفونهم للمحاكم الفرنسية. فعلى الأقل يجب أن نقابل هذه الدائرة بدائرة من نوعها لا لتكون مثلها بل لترد اعتداءاتها. هناك موظفون كانوا في الأمن العام الفرنسي وطردها في حوادث تشرين ولم نستطع حتى الساعة أن نعينهم وما زلنا نعددهم. ان هؤلاء لا يستطيعون أن ينتظروا فهم أصحاب عائلات وأولاد ويدفعون إيجارات. فيا دولة الرئيس. لقد عودنا على كل عمل طيب، بدون أن نقلل من وطنية الرئيس السابق، أنت تؤجل وهو كان يؤجل مثلك.

رئيس الوزارة: أنا أشكر الزميل أبو جوده كلمته وأجيب بأننا كنا بانتظار التصديق على اعتماد لنشر بالعمل. ولا تنسى أن قضية كهذه تتطلب درساً لا سيما ورافقتنا ظروف حالت دون تنظيمها. فإني أعد بتنظيم هذه الدائرة وأرجو أن أكون جاداً في هذا التنظيم.

الرئيس: والآن الباب الثامن. احتياطي لنفقات غير منتظرة فصل وحيد. البند الأول «وحيد»: احتياطي لنفقات غير منتظرة واعتماده ٥١٠٥١١ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول الوحيد. والآن نعود للمواد الأربع الباقية من مشروع قانون الموازنة.

جورج زوين: يطلب المجلس من وزارة النافعة أن تصرف المخصصات للطرق المخصص لها الاعتماد لا أن ينقل من طريق إلى أخرى بدون وجه شرعي ولا يمكن أن نقبل بهذا النقل.

الرئيس: كان السيد فيليب تقلاً أقدم أمس بمادة تضاف إلى قانون مشروع الموازنة فقلت له دستورياً أنها لا تجوز. فإذا كان هناك اقتراح أو تمني فتطرحه الرئاسة على التصويت ويحال للحكومة.

فيليب تقلاً: لقد أجلستم البحث به لآخر الجلسة ولم يبحثه المجلس.

الرئيس: نعم ولكن لم يتسن لنا الوقت لدرس اقتراحك وها أنا أذكر به.

جورج زوين: أطلب من الحكومة، أن تنفق على الطرق التخصيصات التي وضعت لها.

وزير النافعة: إن الحكومة تتعهد ببذل الجهد بسرعة إنفاذ جميع المشاريع التي تقدمت بها وقد صرفت لها الاعتمادات المخصصة لها.

فيليب تقلاً: أعود عن الاقتراح الذي تقدمت به أمس واكتفي بوعده معالي وزير النافعة.

يعقوب الصراف: أعتقد أن دوائر النافعة بحاجة إلى رجال فن فعندما نتقدم من الحكومة بطلب أحد المهندسين فتجيبنا بأنه لا يوجد مهندس فارغ الأشغال. فلأحسن أن نتقدم بمشروع قانون بزيادة الرجال الفنيين.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف الهراوي.

يوسف الهراوي: هناك طرق لم تنجز النافعة تزيينها ولم تصرف اعتماداتها كلها فمن عرقل دفع باقي الاعتمادات؟ أقول إن مدير الموازنة هو الذي عرقل دفع الباقي لأصحابه.

مدير الموازنة: إن هذه الأشغال لم تباشر إلا سنة ١٩٤٥ ولا يمكن دفعها إلا من موازنة سنة ١٩٤٥.

يوسف الهراوي: لقد قال لي وزير النافعة أنه قام بها سنة ١٩٤٤ ثم راجع المدير فقبل له أنها تدفع من موازنة سنة ١٩٤٥. فمن أين تأتون بالمال.

رئيس الوزارة: القضية هي بين وزير النافعة ووزير الأشغال العامة وسنحل هذه المشكلة.

عادل عسيران: لا أظن أن القضية كما أشار إليها دولة رئيس الوزارة، بل هي قضية فنية بحتة. هناك مسائل فنية يجب أن تكون جاهزة حتى إذا قرر المجلس مشروعاً وجب أن ينفذ حالاً. وإذا لم يكن لدى الحكومة فنيون فيجب أن تستأجر فنيين. ولا يجب أن نخلط بين صلاحية وزير النافعة والأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: لقد تعهدت، بخصوص المشاريع، بسرعة إنجازها وعدم نقل اعتماداتها أما فيما يتعلق باخصائين ففي الوزارة عدد كاف. ولكن المسألة إدارية والحكومة مهتمة في تنظيم دوائرها

وخصوصاً دوائر الأشغال العامة. أما قضية استئجار اخصائين فهذه طريقة ليست مبتكرة فهناك مشاريع استأجرنا لها اخصائين.

إميل لحود: هناك قضايا يمكن الاستئجار لها أما قضية الزيت فهي مفصولة عن ذلك وبُدء بالعمل سنة ١٩٤٥ وليس سنة ١٩٤٤.

الرئيس: والآن نعود للمواد الأربع الباقية من مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٤٥. الباب الأول - أحكام عامة. لتتل المادة الأولى.

فتلا الكاتب المادة الأولى التالية:

المادة الأولى - حددت موازنة الجمهورية اللبنانية للسنة المالية التي تبتدئ في أول كانون الثاني سنة ١٩٤٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٥ وفقاً للأحكام التالية:

الرئيس: من يقبل المادة الأولى كما تليت فليرفع يده. أكثرية. الخ. . .

الرئيس: قبلت المادة الرابعة. والآن مشروع قانون الموازنة سنة ١٩٤٥ معروض بكامله على التصويت بالمناداة بالأسماء.

(فنادى الكاتب على النواب بالأسماء فصدق المشروع بالإجماع)

الرئيس: قبل القانون بالإجماع. والآن الكلمة للسيد إميل لحود رئيس اللجنة المالية ومقررها.

إميل لحود: بمناسبة الانتهاء من تصديق الموازنة سنة ١٩٤٥ لي كلمة ابين بها أعمال اللجنة: إن اللجنة تمكنت من توفير مليون ليرة في نفقات الموازنة. . .

(وهنا حصلت ضوضاء توقف على اثرها الخطيب)

إميل لحود: (متابعاً) رجعت عن الكلام. . .

(وانسحب من الجلسة)

الرئيس: ليتل تقرير اللجنة على نفقات الجيش.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

نفقات الجيش

درست اللجنة أيضاً المشروع المحال إليها بموجب المرسوم رقم ٢٨٥٨ بتحديد الموارد التي ستخصص لتغطية

نفقات الجيش . وقد أقرت اللجنة من هذا المشروع المواد الأولى . والخامسة ، بحسب النص الوارد من الحكومة واجرت التعديلات التالية :

المادة الثانية - تعدل الفقرة الثالثة منها كما يلي : يلصق طابع قيمته خمسة عشر قرشاً على تذاكر الدخول إلى دور السينما والمسارح والملاهي المعدودة من الصنف الأول ، وعشرة قروش على تذاكر الدخول إلى الدور المذكورة المعدودة من الصنف الثاني ، وخمسة قروش على تذاكر الدخول المعدودة من الصنف الثالث وذلك بحسب التصنيف الذي تضعه وزارة المالية لهذه الدور .

المادة الثالثة - يرفع من واحد إلى ثلاثة بالمئة رسم الطابع المفروض بموجب الفقرة ب من المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥١ (إلى آخر المادة بدون تعديل) .

المادة الرابعة - يُضاف غرشان عن كل لتر إلى رسم البنزين وعرش واحد عن كل لتر إلى رسم البترول وعرش واحد عن كل كيلو إلى رسم السولار أويل والمازوت .

المادة السادسة - يُخصص لنفقات الجيش في السنة الجارية مليون ليرة من حاصلات الضريبة الاستثنائية على أرباح الحرب وخمسمائة ألف ليرة من حصة لبنان في واردات المصالح المشتركة .

المادة السابعة - تلغى .

المادة الثامنة - (تصبح سابعة) .

المادة التاسعة - (تصبح ثامنة) بالنص الآتي : تطبق الرسوم والواردات المحدثة بموجب هذا القانون اعتباراً من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية .

المادة العاشرة - تلغى .

بيروت في ٢٩ أيار سنة ١٩٤٥ .

رئيس اللجنة

الإمضاء : إميل لحود

خليل أبو جودة : أنا لست من أعضاء اللجنة المالية ليسمح لي المجلس أن أقول كلمة في أعمال هذه اللجنة . إن اللجنة المالية منعت الجمع بين التعويض والراتب فوفرت مبلغاً كبيراً بهذا العمل . وضبطت قضية التعويض وألغت التعويضات لسيارات الوزراء وحذفت الاعتمادات المخصصة للمستشارين الأجانب ووفرت بعملها هذا مليون ليرة فاقترح على المجلس أن يسجل كلمة شكر للجنة ورئيسها ومقررها .

الرئيس : من يقبل باقتراح السيد خليل أبو جودة بتسجيل كلمة شكر للجنة المالية ورئيسها ومقررها فليرفع يده .

إجماع

- الرئيس: يسجل المجلس كلمة شكر للجنة المالية ولرئيسها ومقررها. الكلمة للسيد إميل لحود.
- إميل لحود: لم يكن قصدي من الكلام استدراج شكر المجلس للجنة المالية مع أني اعتبره واجباً لكن كانت كلمتي لواجب شخصي. أن ألفت نظر الحكومة لجهود أباها حضرة مدير الموازنة لتتخذ في تقدير جهوده معنوياً ومادياً.
- الرئيس: كان هذا المجلس سجل شكرياً لحضرة مدير الموازنة في السنة الماضية بناء لطلب السيد حميد فرنجييه وحتى الساعة لم ينل إلا الشكر.
- رئيس الوزارة: إن الحكومة تشارك المجلس الكريم بشكر مدير الموازنة بخصوص ما بذله من جهود وتقدير له هذه الجهود وستسعى لرفع رتبته إلى رتبة مدير عام.
- الرئيس: لتتل المادة الأولى من نفقات الجيش وأرجو أن يصوت عليها بدون مناقشة.
- فتلا الكاتب المادة الأولى التالية:
- المادة الأولى - تحدد بموجب هذا القانون الموارد التي ستخصص لتغطية نفقات الجيش.
- الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تليت فليرفع يده.
- أكثرية. أ.خ. . .
- الرئيس: قبلت المادة الثامنة. والآن القانون بكامله معروض على التصويت بالمناداة بالأسماء.
- (فنادى الكاتب على النواب بالأسماء فصدق القانون بالإجماع).
- الرئيس: رفعت الجلسة. (في تمام الساعة السابعة بعد الظهر).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حماده

أمين السر

إميل لحود

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

الدور التشريعي الخامس - العقد العادي الثاني الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع
في ١١ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - تلاوة تقرير الأستاذ فيليب تقلا مقرر اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٦

٤ - المناقشة العامة في الموازنة

٥ - الشروع في درس بنود الموازنة

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد العادي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١١ كانون الأول سنة ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا ويوسف ضو. وتغيب السادة: نقولا غصن، أسعد البستاني، أيوب تابت، رشيد بيضون، رفعت قزعون، سليمان العلي، كاظم الخليل، محمد بيضون، نسيب غبريل، دركالوسيان، هنري فرعون، وديع الأشقر، يوسف اسطفان، يعقوب الصراف. واعتذر السادة: نسيب الداود، وديع نعيم، عبد الحميد كرامة.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وحيد فرنجية وزير الخارجية والتربية الوطنية، واميل لحود وزير المالية، وسعدي المنلا وزير العدلية، ويوسف سالم وزير الداخلية، وأحمد الأسعد وزير الزراعة والدفاع الوطني، وجميل تلحوق وزير الصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

جورج عقل: ورد في المحضر أن مشروع قانون الانتخاب قد سقط بالتصويت عليه وأنا أعتبر من حيث الواقع

أنه لم يسقط لأن الحكومة لم تشترك مع المجلس بالتصويت ولو جمعنا أصواتها مع أصوات المؤيدين لرأينا أن المشروع لم يسقط. فأرجو من عطوفة الرئيس أن يستوضح الحكومة عن هذه النقطة وما هو موقفها من مشروعها هذا أرجعت عنه أم أيدته؟

الرئيس: عندما تسأل الرئاسة: هل من اعتراض على المحضر تعني بذلك أنه إذا نسب لأحد النواب كلام لم يقله اعترض عليه وسجل اعتراضه. أما أن تستوضح الرئاسة الحكومة في أمر اتخذ المجلس قراراً به فهذا لا يجوز ولا يمكن الرجوع إليه والسماح بالمناقشة به.

جورج عقل: أقول إن المحضر غير مطابق للواقع وللنائب الحق في أن يطلب تصحيحه وأنا أقول أيضاً إن المشروع لم يرد والأصوات موجودة في المحضر وهذه حادثة خطيرة يجب إعادتها ما تستحق من الاهتمام.

الرئيس: للرئاسة فقط حق تقدير عدد الأصوات وإعلان الأكثرية أو عدمها وقد أعلنت في حينه أن مشروع الحكومة قد رد وذلك بناء لاقتراح السيد صائب سلام. وأعلن تصديق المحضر.

جورج عقل: أرجو تحكيم المجلس بالقضية.

الرئيس: الرئاسة وحدها تعلن الأكثرية أو الأقلية.

جورج عقل: لقد اصطدمت الرئاسة بأكثر من هذا في بعض الأحيان وكانت تعود إلى المجلس.

الرئيس: أطلب من الزميل عقل أن يتقيد بالنظام. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - عريضة من رئيس جمعية المستأجرين يتقدم بها من المجلس بمقررات مؤتمر المستأجرين السنوي المتضمنة أمانى الشعب المستأجر ويطلب بها قراءة المقررات.
- ٢ - عريضة من السيد خليل قليلات ورفاقه الذين كانوا من الأمن العام الإفرنسي والمكلفين بالمحافظة على المرفأ يطلبون بها إعادتهم إلى الأمن العام اللبناني أسوة برفقائهم.
- ٣ - عريضة من السيد رشيد مرعي القائمقام العسكري المتقاعد المحروم من المعاش التقاعدي يطلب بها إعطائه إسعافاً يوازي المعاش التقاعدي الذي له الحق به.
- ٤ - عريضة من محمد علي العجري من الهرمل يطلب بها أن تتدخل الحكومة لحسم الخلاف بينه وبين الحكومة السورية على أراضي الواقعة ضمن الأراضي السورية.
- ٥ - عريضة من أصحاب الطواحين المائية في طرابلس يطلبون بها إنصافهم في قانون الإيجار الجديد.
- ٦ - عريضة من الدكتور شلفون ورفاقه يشكون بها من تزوير أوراق رسمية تخصهم وسرقة أوراق هامة من ملفاتهم في القصر العدلي.

- ٧ - برقية من صور يطلبون بها قطع دابر الفوضويين بمناسبة الجريمة التي حدثت في صور.
- ٨ - عريضة من سكان قرى الحدث، كفر دان، النبي رشادي، يتقدمون بها بمطالب حيوية لقراهم، من مياه ومدارس وإتمام مشاريع عمرانية وخلافها.
- ٩ - برقية من رئيس نقابة الكرمة في زحلة يحتج بها على المحاولة التي تريد بها شركة التحسينات الزراعية أخذ رخصة عنب.
- إبراهيم حيدر: أطلب تلاوة العريضة المقدمة من موظفي الأمن العام المسرحين.
- الرئيس: لتتل العريضة التي نوه بها السيد إبراهيم حيدر.
- فتلا الكاتب العريضة التالية: ألخ... .
- الرئيس: الكلمة للسيد فيليب تقلا مقرر اللجنة المالية.

تقرير لجنة الشؤون المالية

على مشروع موازنة سنة ١٩٤٦

درست اللجنة المالية مشروع موازنة سنة ١٩٤٦ خلال جلسات متوالية بعناية وتدقيق بالغين. وهي تشرف برفع نتيجة أبحاثها إلى المجلس الكريم راجية الموافقة على ما أدخلته من تعديلات على البنود المختلفة ومؤملة من الحكومة أخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار والتقيد بها في التوجيه المقبل للسياستين المالية والإدارية.

إن أول ما يلفت النظر في مشروع الموازنة هو تقديمه للمجلس ضمن المهلة الدستورية، أي في بدء شهر تشرين الأول كما نصت عليه المادة الثانية والثمانين من الدستور. ولا يسع اللجنة، في هذه المناسبة، إلا الشناء على الحكومة، وخاصة على وزير المال ومعاونيه، لا لأنهم قاموا بالواجب عليهم، بل لأنهم بدلوا الخطة التي كادت تصبح تقليداً درجت عليه الحكومات السابقة من تأخير تقديم الموازنة بضعة أشهر عن موعدها القانوني فكان ينجم عن ذلك أضرار ومخاطر جمّة، منها اللجوء إلى طلب الاعتمادات على أساس القاعدة الاثني عشرية، وفي ذلك ما فيه من ذلك تشويش للمالية الدولة وحساباتها ومنها اضطراب الحكومة في غالب الأحيان لفتح دورة نيابية استثنائية لإنجاز درس الموازنة، ومنها عدم تمكين الوزارات المختصة من المباشرة بتنفيذ المشاريع النافعة قبل شهر حزيران أو تموز، فيدهم الشتاء والقسم الأكبر من هذه المشاريع لم يزل في بطون الأدراج وتنقضي السنة الحالية فتسقط الاعتمادات التي لم تستعمل وتمحى مع المشاريع التي كانت مخصصة له.

الموازنات الخاصة

إن في صلب الجهاز الحكومي إدارات لها كل ميزات الإدارات العامة وكل حقوق دوائر الدولة وعليها كل

واجباتها، لكنها ذات استقلال مالي يجعلها بعيدة عن كل رقابة حقيقية. فموازنتها الخاصة تضعها هي بنفسها فلا تدمج في موازنة الدولة العامة ولا يتسنى بالتالي للسلطة التشريعية أن تراقبها عن كثب.

أما الإدارات العامة المقصودة فهي الآتية:

التموين (التجارية)

المشروع الإنشائي

اليانصيب الوطني

المخازن التعاونية

المصالح المشتركة بيننا وبين سوريا.

وهذه الحالة الشاذة ذات مساوئ كثيرة بيد أن الخروج منها ليس أمراً مستحيلاً. بل يجب على الحكومة أن تعرض هذه الموازنات الخاصة على المجلس، إن لم يكن للتصويت عليها، فعلى الأقل للاطلاع عليها وتدوين ملاحظاته وإعطاء توصياته بشأنها إلى الحكومة.

أما القسم التجاري في وزارة التموين فيجب أن يزول بزوال الحرب التي أوجدته، وكل يوم يمضي على بقاءه يلحق بتجارة البلاد وبسمعة الدولة وهيبة الحكم ضرراً فادحاً.

وللتدليل على صحة ما نقول في ما يتعلق بدوائر التموين التجارية يكفي أن نذكر العجز الذي وقعت فيه موازنتها الخاصة والذي بلغ في وقت ما عشرة ملايين ليرة اضطرت الحكومة إلى تسليفها. ولم يكن بد من تلافي هذا العجز، فلجأت الحكومة إلى فرض ضريبة مستترة على جميع البضائع المستوردة واستعلمت من أجل ذلك أساليب واتخذت تدابير جعلت من وزارة التموين تاجراً يقاسم التجار المحترفين أرباح تجارتهم، مما لا يتفق في شيء مع مهمة السلطة العامة ولا مع الغاية التي من أجلها وجدت وزارة التموين. أضف إلى ذلك أن تلك الأساليب وتلك التدابير فتحت في الداخل - وفي دوائر التموين نفسها - مجالاً للشكوك والريب وشجعت من جهة على تهريب البضائع ومن جهة ثانية على انتقال الدائرة التجارية من بيروت إلى مدن الداخل مما يلحق ضرراً متزايداً بالتجارة اللبنانية.

ومع علم اللجنة أن وزارة التموين لا بد أن تلغى في وقت قريب، فإنها لا ترى بداً من تذكير الحكومة بأن لوزير المالية حق الرقابة على إجراءات التموين المالية، وقد نص على ذلك المرسوم القاضي بتنظيم وزارة التموين. فحذا لو استعمل وزير المالية هذا الحق كي يتوصل مع المسؤولين عن التموين، إلى ضبط حسابات هذه الوزارة ونغطية العجز الماضي بأساليب قانونية لا ترهق التجارة ولا تؤدي إلى تمادي الغلاء.

ومثل ذلك يقال عن المخازن التعاونية. فإن استقطاع كمية معينة من كل بضاعة مستوردة وتحويلها إلى

التعاونية بغية توزيعها على موظفي الحكومة وعمالها، وما يرافق هذه المعاملات من شؤون وشجون أصبحت حديث النوادي، كل هذا يجعل إلغاء التعاونية بأقرب وقت ممكن أمراً لازماً.

ويجب أن لا ننسى أن الدوائر المشار إليها قد أصبحت في الواقع ملجأ لطلاب الوظائف الراغبين في التعايش على حساب الدولة. والتوظيف فيها من أسهل الأمور: فلا شروط للدخول، ولا شروط للترقية، ولا رقابة جدية على الحسابات، ولا ملاك للوظائف، ولا نظام صريح للعمل...

فلجنة المالية تضع هذه الملاحظات تحت أنظار الحكومة وتلح عليها بضرورة معالجة هذه الأوضاع الشاذة.

نظرة عامة في مشروع الموازنة العادية

بلغت أرقام الموازنة العادية، بحسب مشروع الحكومة لسنة ١٩٤٦، في كل من قسمي الواردات والنفقات، ثمانية وخمسين مليوناً وثلاثمائة وستة وتسعين ألف ليرة لبنانية، أي بزيادة ١٤٦٣١٥٠٠ ليرة عن موازنة سنة ١٩٤٥.

إذا ما قابلنا بين أرقام هذه الموازنة وبين أرقام موازنات السنوات الخمس التي سبقتها اتضح لنا أن التضخم في أرقام موازنة الدولة مستمر على نطاق خطر. فهذه الزيادات يجب أن تقف عند حد مهما كانت الأسباب والدوافع. فلبنان اليوم يكاد يستكمل شروط ومعلم سيادته التامة، فعليه من الآن وصاعداً أن يحافظ على استقلاله من جميع النواحي. فإن هو زرح تحت عبء النفقات وذو العجز المالي قرنه اضطرت الخزينة إلى زيادة أعباء المكلف، والمكلف لا يتحمل هذه الزيادة، أو إلى الاستدانة، والاستدانة شر كبير على دولة صغيرة مثل لبنان، إذ يترتب عندئذ على هذه الدولة أن تفقد في وقت قريب أو بعيد حرية التصرف ببعض المصالح العامة أو أن تعطي ضمانات للإيفاء قد تحد من استقلال وسيادة البلاد.

تدرك اللجنة أن السبب الرئيسي في زيادة نفقات الدولة يعود إلى استلام الحكومة مصالح كانت في يد الأجانب، مثل الجيش والتمثيل الخارجي والأمن العام ومراقبة الشركات ذات الامتياز الخ...

وتعرف اللجنة أن هذه المصالح لا غنى عنها لإقامة وحفظ كيان دولة مستقلة لكنها تلاحظ في الوقت ذاته أن النفقات المعدة لغير هذه المصالح قد ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً بالنسبة إلى السنين الماضية وإن ما من وفر قد تحقق في النفقات الهائلة. فكان أجدر بالحكومة، وهي شاعرة بضرورة الإنفاق الكثير على المصالح الجديدة، أن تبذل أقصى الجهد للتوفير في الأبواب الأخرى.

إذا رجعنا إلى توزيع أرقام الموازنة بصورة عامة وجدنا أن الخطأ الأساسي في السياسة المالية المتبعة في لبنان، والذي طالما شكاه منه الرأي العام وتدمرت منه اللجان البرلمانية، ما زال متمادياً، وهو: أن الرواتب وملحقاتها تستنفد القسم الأكبر من مال الدولة بينما لا يخصص إلا الجزء اليسير للإصلاح العمراني والصحي والاجتماعي.

ولم يعد من سبيل، والحالة على ما هي عليه، إلى إقناع المكلف اللبناني بأن الأموال التي يؤديها للخزينة تنفق على ما فيه رقي البلاد وازدهار مرافقها ولا تؤول إلى جيوب من تحشرهم السياسات الخاصة في وظائف الدولة.

وإثباتاً لتمام الخطأ المذكور عمدت اللجنة إلى توزيع الاعتمادات الواردة في مشروع الموازنة توزيعاً صحيحاً مستهدفاً الغاية الحقيقية الموضوع لها الاعتماد وهذا المبلغ الأخير ٥٨٣٩٦٠٠٠ هو مجموع أرقام الموازنة لسنة ١٩٤٦ حسبما هو وارد في مشروع الحكومة.

فبتوزيع الاعتمادات وقسمتها على الشكل المبسوط آنفاً نكون قد أقمنا الدليل على سوء السياسة المالية المتبعة وأظهرنا أن ما من فكرة إصلاحية عامة تهيم على تنظيم الموازنة، بل إن كل موازنة تأتي صورة تكاد تكون طبق الأصل عن سابقتها، اللهم فيما عدا التضخم المستمر في الأرقام.

واللجنة تأمل أن تنفق الأموال المخصصة للمشاريع النافعة بأجمعها وبصورة مجدية، وهذا أمر ميسور طالما أن الموازنة سوف تكون هذه السنة مصدقة ومعدة للتنفيذ في مطلع السنة، فلا يجري ما كان يجري في الماضي إذ كانت تنفق حتى آخر غرش الاعتمادات العائدة للموظفين والاعتمادات غير المجدية، بينما يبقى بدون إنفاق جزء من الاعتمادات النافعة بسبب ضيق الوقت أو التقاعس أو الإهمال.

وبهذه هذه النظرة العامة وقبل الدخول في التفاصيل والأرقام، ترى اللجنة من واجبها أن تبدي بعض الملاحظات - ولو بشيء من الإسهاب - على مسألتين تعتبرهما اللجنة أساسيتين في سياسة الدولة المالية وفي انتظام العمل في الإدارة، هما: مسألة الموظفين ومسألة النفقات التي يطلق عليها اسم «النفقات الإدارية»

١ - مسألة الموظفين

تحتل مسألة الموظفين مركزاً أولياً بين الشؤون التي يهتم لها الناس في لبنان، ولا نغالي إذا قلنا إنها تكاد تكون محوراً تدور عليه السياسة وصخرة اصطدمت بها جميع الحكومات ومرد هذه الحالة في لبنان إلى ظروف وأحوال كثيرة ومختلفة لا مجال لتعدادها وتحليلها الآن، مثل إقبال الشباب على العلم وانصرافهم عن الأعمال الزراعية وضيق نطاق التجارة والصناعة، وقيام السياسة المحلية على المنفعة (وخير المنافع عمل يدر ربحاً مضموناً ويستلزم جهداً قليلاً ويرفع مستوى صاحبه الاجتماعي) وميل اللبناني بفطرته إلى الجاه والسلطة، الخ...

ولم يكن في بادئ الأمر من سبيل لوضع قواعد جازمة لإنشاء الوظائف وانتقاء الموظفين فالدولة اللبنانية كانت في طور التكوين، ثم أخذت تتطور وتتحوّل فتتحوّل معها الأعمال والدوائر، وكان صاحب السلطان يدبر فيها ما يشاء ويدخل إليها من يشاء وفقاً لمصالحه وأهوائه وتوصلاً لأغراض كانت ولم تزال معلومة. وظلت الأمور على هذا النمط إلى حين وقوع الحرب، فانتقلت البلاد وانتقلت معها الدولة من حال إلى حال، ونشأت مصالح ودوائر متعددة أوجبت وجودها ظروف الحرب، وعبأت هذه المصالح وهذه الدوائر مئات من الموظفين.

لكن تطور الدولة وتبديل الأوضاع لم يخلق تطوراً في سياسة التوظيف ولا تبديلاً في الموظفين بالنسبة إلى خزانة الدولة. فلم يكن يخرج موظف عندما يدخل آخر ولم تكن تلغ دائرة عندما تنشأ أخرى، بل تراكم الموظفين الواحد فوق الآخر وتشابكت الدوائر الواحدة مع الأخرى. وهكذا سارت الآلة الحكومية طوال خمس وعشرين سنة وهي تتضخم وتتشعب حتى أصبحت آلة ثقيلة يعتورها الكثير من الخلل، وينخر فيها الكثير من السوس، ويسودها الكثير من الخمول واللامبالاة.

وأبلغ دليل على صحة ما نقول المقابلة بين عدد الموظفين في السنوات العشر الأخيرة ومجموع رواتبهم ونسبة هذا المجموع إلى مجموع أرقام الموازنة. ومن أجل ذلك يكفي النظر إلى الجدول الآتي:

السنة	عدد الموظفين	الرواتب السنوية	النسبة إلى مجموع الموازنة
١٩٣٧	٣٦٧٤	٢٤٤٦٦٢٠	٤٣ بالمائة
١٩٣٨	٣٩٠٢	٢٨٤٣٧٢٦	٤٦ بالمائة
١٩٣٩	٤٠٠٥	٣٠٦٢٧٨٣	٤٢ بالمائة
١٩٤٠	٤١٤٥	٣٠٧١٧٠٠٠	٤٨ بالمائة
١٩٤١	٤٢٣٩	٣٩٣٢٦٠٦	٤٨ بالمائة
١٩٤٢	٤٩٩٢	٧١٤٩٩٤٧	٥٠ بالمائة
١٩٤٣	٥٦٩٦	٩١٢٥٠٤٤	٤٢ بالمائة
١٩٤٤	٦٨٩٢	١٦١٣٧٩٣٥	٤٧ بالمائة
١٩٤٥	٧٢٧٩	١٧٦٧٣٠٢١	٤٠ بالمائة
١٩٤٦	ملكيين ٧٨١٠ جيش ٣٥٢٠	٢٩٣٢٢٠٠١	٥٠ بالمائة

ويلاحظ قارئ هذا الجدول أن الزيادة في العدد ظلت مستمرة، وكذلك بطبيعة الحال الزيادة في مجموع الرواتب السنوية. ولا أهمية لاختلاف النسبة المئوية من مجموع الموازنة، فالعبرة في أن هذه النسبة لم تنزل عن الأربعين في المائة وأنها الآن بالغة حدها الأقصى أي خمسين في المائة.

ولا بد أن ينتبه القارئ إلى أن الرقم ارتفع كثيراً في السنة الحالية بسبب استلامنا الجيش وأمن العام، لكننا نلفت النظر في هذا الصدد إلى أن عدد أفراد الجيش ٣٥٢٠ وعدد موظفي الأمن العام ٢٥٤، فيكون المجموع ٣٧٧٤. فإذا طرح هذا العدد من ١١٣٣٠ (وهو مجموع أصحاب الرواتب) يبقى ٧٥٥٦: فتكون الزيادة قد بلغت

في هذه السنة وحدها ٢٧٧ موظفاً ضمن نطاق الموازنة العادية. فمتى ذكرنا أن ثمة موازنات خاصة غير خاضعة لرقابة المجلس (وهي التي أشرنا إليها فيما سبق) وإن هناك مجاًلاً فسيحاً لزيادة الموظفين بدون ما حساب في تلك الدوائر، أدركنا أي خطر يوقعنا فيه الاستمرار على هذا النهج الخاطيء. وفي الواقع، فإن عدد الموظفين في الدوائر الخارجة عن نطاق الموازنة العادية هو كما يأتي:

الدائرة	عدد الموظفين
التموين (التجارية)	٥٣١
المشروع الإنشائي	١٧١
اليانصيب الوطني	٣٢
المخازن التعاونية	٩٦
المجموع	٨٣٠

هذا ما عدا موظفي المصالح المشتركة الذين يحسبون على لبنان والذين سوف يدمجون في ملاك موظفيه عندما تنتهي الاتفاقات المعقودة مع سوريا. وأولئك الموظفون كثير.

وخلاصة الأرقام السابقة الذكر أن دوائر الدولة تأوي، في حالتها الحاضرة، وبصرف النظر عن دوائر النظر عن دوائر المصالح المشتركة، ١٢١٦٠ شخصاً يقبضون مرتباتهم من الخزنة العامة.

ونتائج هذه الحالة لم تعد خافية على أحد، فلا نرى ضرورة للتبسيط فيها.

أما العلاج لمنع استثناء هذا الداء فليس أمراً مستحيلاً. وهو يتطلب تدابير على نوعين: سلبية وإيجابية.

فالتدابير السلبية هي في التوقف توفيقاً تاماً عن تعيين موظفين جدد وفي صرف الموظفين الذين يستغنى عنهم. وقد اتخذت اللجنة قراراً بهذا المعنى في أول جلسة عقدتها بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥، أبلغته إلى الحكومة بشخص معالي وزير المالية. لكنها فوجئت - ولم يحف خبر القرار بعد - بمراسيم تتضمن تعيينات جديدة وترقيات مخالفة لجميع القوانين والأصول. فاللجنة تأسف لما حصل وتضع الأمر بين يدي المجلس وله أن يحاسب الحكومة كما يشاء.

أما التدابير الإيجابية فهي في تنظيم دوائر الدولة تنظيمياً بعيد الأمور إلى نصابها والحقوق إلى أصحابها، وذلك بوضع ملاك عام يبنى على قواعد توفق بين ضرورات المصلحة وإمكانيات الخزينة، وبتحديد طريقة اختيار الموظفين وترقيتهم وصرفهم من الخدمة. وفور صدور هذا القانون يصرف من الخدمة جميع الموظفين غير الداخلة وظائفهم في هذا الملاك العام النهائي. ولقد كانت الحكومة كلفت لجنة خاصة وضع مشروع قانون بهذا الشأن، فوضعت وأحالته الحكومة إلى مجلس النواب، لكنها عادت فطلبت التريث في درسه وإقراره. فاللجنة ترجو من

الحكومة أن تعود فتطلق هذا المشروع من عقاله، وترجو من المجلس الكريم أن يسرع في درسه والتصديق عليه، فلا سبيل للإصلاح إلا به.

وتلفت اللجنة تكراراً نظر الحكومة إلى وجوب وضع حد للترقيات «القفزية» وللترقيات غير المبينة على القدم ولا على الكفاءة ووجوب المحافظة، على الأقل، على حسن تطبيق قانون الموظفين المرعي الإجراء حالياً، وهو المعروف بالقرار رقم ٣١٩٥، وذلك ضمناً بسمعة الحكومة وبهيبة السلطة.

٢ - مسألة النفقات الإدارية

تشمل «النفقات الإدارية» في مشروع الموازنة: الأجور والإنارة والتدفئة والنقل والانتقال والمطبوعات واللوازم والبرقيات والتلفونات والمفروشات والألبسة ويجب أن يضاف إليها نفقات هالكة أخرى مثل النفقات السرية، والأعياد والاستقبالات، والدعاية والتمثيل، الخ.

ويبلغ أربعة ملايين ليرة تقريباً مجموع الاعتمادات المخصصة لدفع هذه النفقات. وقد لفتت اللجنة مراراً نظر الحكومة إلى ضرورة الاقتصاد في هذه النفقات الهالكة وإلى وجوب استعمال الضروري منها بصورة مجدية.

فالإيجارات يمكن بل يجب الاستغناء عنها تماماً وذلك بأن تبني الحكومة دوراً لمصالحها تبقى ملكاً لها أو أن تشتري بعض المباني المستأجرة حالياً. وقد سجلت اللجنة بسرور وضع بعض الاعتمادات في هذه السنة لبناء دار للبريد وسجن وأمانة للسجل العقاري في زحلة فحبذا تعميم هذه الخطة.

أما النقل والانتقال فإنهما في حالة فوضى لا مثيل لها، والخزانة تبذر فيها أموالاً طائلة. فهناك سيارات تقادم عهدها يكلف تصليحها في كل سنة ما يكفي ويزيد لاستبدال غيرها بها «جديدة» وهناك سيارات للحكومة موضوعة تحت تصرف موظفين لا حاجة لهم بها في قيامهم بوظائفهم وهناك مرائب للحكومة يعلم الله وحده كيف يجري العمل فيها. فاللجنة تتمنى على الحكومة أن تجمع في مصلحة واحدة كل ما يعود في الدولة للنقل والانتقال وأن يكون لدى هذه المصلحة مرآب حكومي واحد ليتولى أمر السيارات بجميع ما تحتاج إليه، بما في ذلك التصليح وتغيير القطع، الخ.

والبرقيات والتلفونات يمكن الاقتصاد بها، وذلك بأن تقتصر الدوائر على المخابرات الضرورية للمصلحة العامة وأن تنزع أجهزة التلفون من مكاتب ومنازل الموظفين الذين لا يقومون بعمل أساسي يستلزم الاتصال الدائم والسريع بالغير.

أما النفقات السرية فإن اللجنة تسجل بالشكر اقتصاد الحكومة في هذه السنة على أقل ما تحتاجه منها. لكن اللجنة ترجو في هذه المناسبة من الحكومة أن تقتصد أيضاً في نفقات الأعياد والاستقبالات.

وبعد هذه المقدمة الحاوية ملاحظات عامة على سياسة الدولة المالية والإدارية في ما يتعلق بالنفقات، ننتقل إلى بحث مختلف أبواب الموازنة بالتفصيل، راجين الانتباه إلى ما يأتي: ١ - خالفنا بعض الشيء ترتيب الأبواب حسبما

هي واردة في مشروع الموازنة، بسبب اضطرارنا لتأخير النظر في موازنات الوزارات التي كان وزراؤها غائبين بمهمة في الخارج، ٢ - أرجئت ملاحظات اللجنة على قسم الواردات إلى حين تدوين مقرراتها بشأن أرقام الواردات نفسها.

وقد راعت اللجنة بقدر الإمكان الملاحظات العامة المبينة أعلاه عند درسها أرقام النفقات في مختلف الأبوا. وإليك التفصيل:

قسم النفقات

الباب الأول - رئاسة الجمهورية

وافقت اللجنة على أرقام هذا الباب، بفصليه الأول والثاني وبنود كل من الفصلين، بدون تعديل.

الباب الثاني - مجلس النواب

لاحظت اللجنة أن ملابس الحجاب والشرطة في مجلس النواب لا تتفق مع المظهر اللائق الذي يجب أن يظهر به هؤلاء الموظفون. فرفعت الاعتماد المخصص لذلك (الفقرة ٤ من البند ٣) من ٤٥٠٠ إلى ٦٥٠٠. لكن اللجنة، حرصاً منها على مبدأ الاقتصاد في النفقات الإدارية، أخذت هذه الزيادة من البند عينه إذ خفضت نفقات النقل والانتقال (الفقرة ١ من البند ٣) من ٤٠٠٠ إلى ٢٠٠٠. وبالنتيجة ظل مجموع الباب الثاني بدون تعديل.

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء. الخ...

الباب الرابع - وزارة المالية. الخ...

الباب الخامس - وزارة الداخلية. الخ...

وعليه يصبح مجموع الباب الخامس (وزارة الداخلية) بما فيه اعتمادات الدرك ١٠٢١٠٩٠٢

الباب العاشر - وزارة الاقتصاد الوطني

الفصل الأول - التجارة والصناعة

أقرت اللجنة، بناء لطلب مدير التجارة والصناعة وبعد أخذ موافقة وزير المالية، على مبدأ زيادة عدد الموظفين تأميناً لحسن سير الأعمال في دوائر التجارة والصناعة لكنها اشترطت أن يؤخذ الموظفون الجدد من ضمن ملاك الدولة الحالي ما عدا الدرك والشرطة والجيش والأمن العام ومعلمي المدارس. والحكمة من هذا الشرط هي الحؤول دون الحيلة القانونية التي تلجأ إليها الحكومات أحياناً عندما تريد أن تدخل موظفين من خارج الملاك فتنتقل مثلاً دركياً إلى وظيفة كاتب في المالية أو في الداخلية فيصبح تعيين دركي جديداً أمراً لا مفر منه وتكون النتيجة إدخال متعيش جديد إلى بيت الدولة الفسيح.

وأبدت اللجنة ملاحظة ترجو أن تحل محل الاعتبار، وهي أن الملحقين التجاريين في السلك الخارجي يجب أن يكونوا تابعين لوزارة الاقتصاد الوطني لا لوزارة الخارجية، وفي ذلك تحقيق للغاية التي بعثوا من أجلها بصورة أكثر جدوى.

وبعد ذلك درست اللجنة أرقام هذا الفصل فأدخلت بعض التعديلات، منها أنها رفعت راتب المفتش في دائرة حماية الملكية التجارية والصناعة من ١٨٠٠ إلى ٢٣٤٠، وهو حق مكتسب له، وألغت الاعتمادات المخصصة في هذا الباب لمصلحة مراقبة الشركات ذات الامتياز لأن هذه المصلحة قد ألحقت بوزارة الأشغال العامة كما كانت عليه في السابق، وصححت الخطأ الواقع في رقم المبلغ المخصص لإعانة جمعية تنشيط السياحة والاصطياف من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠، وألغت كامل البند الخامس الذي كان يتضمن إعانات لجمعية الاقتصاد السياسي وجمعية الاتحاد النسائي كما ألغت البند السادس المتضمن اعتماداً ضئيلاً جداً ولا يفي بالحاجة لإنشاء مدرسة لتعليم صناعة الفنادق.

بناء عليه وجب تصحيح أرقام هذا الفصل فيكون مجموع أرقام الفصل الأول (التجارة والصناعة) كما عدلتها اللجنة: ٣٠٢٢٨٣، أي بوفر قدره ٥٠١٠٤.

ويصبح بعد كل ذلك مجموع الباب العاشر (وزارة الاقتصاد الوطني): ٣٢٤٣٠٥ أي يكون قد تحقق وفر يبلغ ٣٢٤٧٣٦ ليرة.

هذا وإن اللجنة ستتقدم في أقرب وقت بتقريرها عن الأبواب الباقية من موازنة النفقات وتتبعه بتقريرها عن موازنة الواردات وعن قانون الموازنة. وهي ترجو من المجلس الكريم الموافقة على التعديلات التي أقرتها.

بيروت في ٧ كانون الأول سنة ١٩٤٥

مقرر اللجنة المالية

فيليب تقلا

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: أيها السادة:

إن الحكومة التي لي شرف رئاستها والتي أوليتموها الثقة على أساس بيانها الوزاري المتضمن عهداً قاطعاً بأن تنفذ في الحقل المالي سياسة مرتكزة على إقامة عدل اجتماعي، وتوزيع عادل في الضرائب، تفرض على الثروة والإنتاج. وسهر على جباية التكليف جباية دقيقة صارمة وإنفاق مال الدولة في الوجوه التي تؤمن فيها فائدة الجمهور بحيث ينفق المال العام في الصالح العام المثمر كالشؤون الصحية والتربوية وأعمال الري والزراعة والعمران وإنشاء الطرقات وتأمين مياه الشفة وتعزيز مواسم الإشتاء والاصطياف، وتدعيم تشكيل الجيش الوطني، وتعزيز الأمن الداخلي.

أقول إن الحكومة هذه تتقدم من حضراتكم اليوم بمشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٤٦، وهي شاعرة بسرور بالغ إذ تمكنت لأول مرة في تاريخ تقديم الموازنات العامة إلى هذا المجلس الكريم من أن تكون أول حكومة لبنانية استطاعت أن تحافظ على موعد تقديم ميزانية الدولة في الدورة المحددة لها، وأعني بها دورة تشرين العادية التي نحن فيها اليوم، وإن هذا التوفيق الذي أصابته حكومتنا قد وفر لسياستنا المالية الخلاص لأول مرة من مشروعات الميزانية الاثني عشرية التي اضطرت الدولة إليها في السنين السابقة.

ها ان موازنة عام ١٩٤٦ بين أيديكم أيها السادة، وإنكم قد لمستم ولا شك أن الحكومة قد توخت سياسة مرتكزة على بيانها الوزاري الذي نالت عليه ثقتكم الغالية، فعاجلت جهد الطاقة والإمكان مشاكل ما بعد الحرب، وعينت بأمر البطالة وغيرها من القضايا العامة، ولم تترك شاردة ولا واردة من وعودها وعهودها المقطوعة إلا وعالجتها بما يظهر جلياً في صلب كل باب من أبواب الموازنة العادية التي تصفحونها الآن:

أيها السادة،

لدى المقابلة والمقارنة بين أرقام موازنة عام ١٩٤٥ وأرقام موازنة عام ١٩٤٦ وهي التي نحن بصددتها يتبين لنا أن ثمة زيادة في الموازنة الجديدة تناهز الخمسة عشر مليوناً. ولعل من حق كل منا أن يتساءل عن أسباب هذه الزيادة وعواملها، ولذلك نجيب سلفاً ان نظرة خاصة تلقى على اعتمادات النفقات المرصدة لدفاعنا الوطني توضح لنا أنها قد بلغت ١٣١١٦٠٢١ أي ما يزيد عن ثمانية ملايين ليرة عما كانت عليه موازنة العام الماضي بما يتعلق بمصلحة جيشنا الوطني، وعلى هذا يمكننا أن نستنتج ما يطمئن البال إلى أن موازنة العام ١٩٤٦ تكاد تكون مطابقة في أرقامها بأرقام موازنة العام ١٩٤٥، أما إذا ظهرت بين أيدينا بعض الفوارق، فإنه من الإنصاف أن نقيم حساباً لما جد من استحداث مصالح جديدة كمصلحة الأمن العام وزيادة عدد الدرك والمدارس الرسمية وما أشبه.

قد تثير ملاحظتنا مسألة خطيرة ما زالت تستأثر باهتمامنا وهي قضية الرواتب وأرقامها المرصدة في الموازنة، والبالغة ما يقرب من التسعة والعشرين مليوناً أو ما يوشك أن يبلغ نصف اعتمادات النفقات العامة غير أنه من الإنصاف أيضاً أن نلاحظ أن ضمن هذا الرقم يدخل تعويضات غلاء المعيشة وغيرها من التعويضات الملحقه بالرواتب وقدرها ١٤٥٥٤٨٣٤ ليرة لبنانية. فإذا أسقط هذا القدر من اعتمادات الرواتب البالغة نحو ٢٩ مليوناً لتبين لنا أن مجموع رواتب الموظفين في الدولة لا يتجاوز في وضعه الأساسي الخمسة عشر مليون ليرة أي أقل من ربع الموازنة العادية. هذا مع العلم بأن مرتبات أفراد الجيش وقوات الأمن الداخلي كلها داخله في هذا الباب، وهذا أمر معقول، ولكن متى انتهت الحالة الاستثنائية التي أوجدها ظروف الحرب وعادت حالة المعيشة إلى الاستقرار الطبيعي، فمن المفروض بداهة أن تلغى هذه التعويضات من صلب اعتمادات النفقات.

والآن نرى من باب الفائدة أن نلقي نظرة مقارنة على أرقام الموازنات السابقة، فمن ذلك أن موازنة عام ١٩٤١ كانت أرقامها لا تتجاوز الـ ٨١٥٨١٢٤ ليرة لبنانية. فارتفعت في عام ١٩٤٢ إلى الـ ١٤٢٨٠٧٢٣ أي أنها تضاعفت ثم قفزت في عام ١٩٤٣ إلى ٢١٤٢٠٠٠ ثم وثبت في عام ١٩٤٤ إلى ٣٠٢٤٠٠٠ وبلغت في عام

١٩٤٥ الـ ٤٣٧٦٥٤٠٠ وهكذا تبين أن التصاعد كان دائماً يرافق أرقام الموازنات العادية العامة. وأما الموازنة التي نحن بصدددها فإنها قد سجلت مزية جديدة تبشر بتخفيف حدة التصاعد بعد اليوم، وبرهان ذلك أننا إذا أسقطنا اعتمادات الدفاع الوطني والمصالح المستحدثة أو المستلمة من الجانب الفرنسي والزيادات الطارئة بسبب إنشاءات عمرانية جديدة وفتح مدارس رسمية جديدة وزيادة عدد الدرك وما إلى ذلك، تلك الزيادات التي استأثرت منها اعتمادات الدفاع الوطني وحده بما يفوق على الثلاثة عشر مليوناً من أصل الثمانية والخمسين مليوناً. فإذا أسقطنا هذا المبلغ من مجموع الموازنة لكان الباقي خمسة وأربعين مليوناً في ضمنها الزيادات التي اقتضاها فتح المدارس الجديدة وزيادة عدد الدرك والإنشاءات العمرانية وزيادة اعتمادات الأشغال العامة.

ولعله من الفائدة أن لا نمر على ذكر هذه الزيادة التصاعدية في الموازنات السابقة وهذا الأثر الضئيل منها في موازنة العام المقبل، دون التطرق إلى ذكر أسباب هذا التصاعد الطارئ عاماً بعد عام. إن هذه الزيادات قد عملت على إبرازها أوضاع التضخم النقدي في البلاد. وتأثر ميزاننا الاقتصادي بحالة الأسواق التجارية العالمية، بسبب جمود حركة التبادل والاستيراد كنتيجة بديية لهذه الحرب الضروس التي استمرت ستة أعوام إلا قليلاً، وإن حكومتنا لترجو أن تتمكن بفضل التدابير التي اتخذتها وما زالت تتخذها، من معالجة هذا الوضع بما يضمن عودة البلاد إلى الاستقرار النقدي في وقت قريب.

أيها السادة،

إننا إذا انتقلنا من هذه النظرة الإجمالية في نفقات الموازنة لعام ١٩٤٦ إلى أبواب الواردات في هذه الموازنة نفسها يتبين لنا أن الواردات وقد بلغ رقمها الإجمالي ٥٨٣٩٦٠٠٠ تغطي النفقات وأن لنا من نتائج الماضي ما يحملنا على الثقة بأن تحصيل الضرائب على أنواعها قد أتى وما زال يأتي بأطيب النتائج، وإننا لنؤمل، قياساً على ذلك. أن تزيد التحصيلات عن الأرقام المقدرة في أبواب الواردات وكذلك احتياطينا يجعلنا نستبشر ونتفاء خيراً. وإننا لن نحتاج إليه الآن لأن الاعتمادات المرصدة في باب الواردات قد برهنت دائماً على عدم الحاجة إلى الاحتياطي. ولأن الموازنة العادية كانت وما برحت قادرة على كفاية نفسها بنفسها وإن حكومتنا هي من الحكومات النادرة التي ليس عليها ديون بفضل سياستها المالية الرشيدة.

والآن لننتقل إلى أمر آخر، وذلك أن حكومتنا قد أخذت على نفسها عهداً بأن تعالج مسألة البطالة، وها هي تبر بوعدها، وما عنايتها بإرصاتها الاعتمادات الكثيرة للأشغال العامة والبالغة اثني عشر مليون ليرة مرصدة للأعمال الإنشائية عدا المرصد لوزارة البرق والبريد وللأعمال الزراعية والمائية من ماء شفة وري كل ذلك يدل دلالة واضحة على أن ثمة مبلغ عشرين مليون ليرة تقريباً قد أرصدت للإنشاءات العامة ومن شأن ذلك تشغيل اليد العاملة ومعالجة الشطر الأوفر من مشكلة البطالة عدا عما يجلبه من العمران والرفاه والراحة لأهل البلاد المحرومة من المنافع العامة.

وهناك جماركنا، وقد دلت التقارير الواردة علينا أخيراً أن وارداتها بازدياد محسوس عما كانت عليه.

إذن، فمن كل هذا يتضح أن الحالة المالية من حيث موازنتنا العامة حسنة ومتوازنة، فالواردات تغطي النفقات وتحصيل الضرائب يسير سيراً منتظماً ووارداتنا الجمركية آخذة بالنمو واحتياطينا في أمان واطمئنان، وفضلاً عن هذا كله فنحن نؤمل أن تحول في المستقبل استخدام الزيادات الحاصلة في وارداتنا إلى إقامة المشاريع العمرانية في البلاد والاستفادة منها في القريب العاجل حتى يتم تجهيز البلاد تجهيزاً يماشي حاجات العصر الحاضر.

والحكومة إذ يسرها أنها تمكنت من تقديم مشروع الموازنة في الموعد القانوني المحدد لها، لا يسعها إلا أن تشكر لحضرة الزميل وزير المالية ما بذله من النشاط والسهر على إعداد ميزانية الدولة في موعدها المعين، وما أفرغه فيها من دراسة عميقة وأبحاث دقيقة أثمرت هذا العمل المتعب المطروح الآن على مجلسكم الكريم. كما أنها تشكر اللجنة المالية في مجلسكم الموقر لما قامت به من الجهود في تدقيق وتنقيح الموازنة المذكورة آمليين أن تتابع درسها بما عرف بها من تدقيق وهمة ونشاط.

وإنني قبل اختتام كلامي لا يسعني إلا أن أطمئن حضرات النواب إلى سهر الحكومة وانكبابها على درس الوسائل المؤدية إلى معالجة جميع قضايانا المالية والاقتصادية. وخصوصاً ما يتعلق منها بشؤون النقد والاستيراد وتوفير العملة الأجنبية النادرة التي لم تكن البلاد لتحصل منها في الماضي إلا على نذر يسير لا يأتي بالفائدة المرجوة. وذلك توخياً منها لمكافحة الغلاء هذه المكافحة التي لن تؤدي ثمارها إلا بتنشيط حركة استيراد البضائع النادرة أو المفقودة، وهذه حالة عانينا وما زلنا نعاني منها الأمرين، كما عانى العالم كله مضض الغلاء والحرمان بسبب الظروف الاستثنائية التي أصبحت على وشك الزوال بحمده تعالى.

وإنني أترك للزميل وزير المالية الكلام في كل ما يتعلق بالموازنة العامة ولي وطيد الثقة بأن حضرات النواب لا مسون لمس اليد الجهود التي بذلتها وما زالت حكومتنا في سائر الحقول العامة. وعلى هذا الأمل أرجو أن يوفق مجلسكم الكريم في دراسة مشروع موازنتنا عن العام المقبل والتصديق على بنودها من مصارفات وواردات لتصبح قيد التنفيذ في أول السنة إن شاء الله.

وقبل أن أختم كلامي أجيب على قول الزميل فيليب تقلاً: إن إدارة اليانصيب الوطني هي تحت مراقبة وزارة المالية، وطلبت من معالي وزير المالية اليوم أن يرسل مفتشيه إلى جميع الدوائر لمراقبة الأمور المالية خصوصاً في التموين وفي التعاونية. والحكومة تريد أن تراقبوا أعمالها.

أما فيما يتعلق بزيادة عدد الموظفين فأجيب بأن عددهم كان سنة ١٩٣٧ ٣٦٧٤ موظفاً وفي سنة ١٩٣٨ ٣٩٠٢ موظفاً وسنة ١٩٣٩ ٤٠٠٥ موظفاً وسنة ١٩٤٠ ٤٢٣٩ موظفاً وسنة ١٩٤١ ٤٩٩٢ موظفاً وسنة ١٩٤٢ ٥٦٩٦ وسنة ١٩٤٣ ٦٨٩٢ موظفاً وسنة ١٩٤٤ ٧٢٧٩ موظفاً. فأين هي الزيادة؟ إن الزيادة في الشرطة. كانت فيما مضى لا يتجاوز عدد أفرادها ٣٠٠ شرطياً فأصبحت اليوم ٧٤٦ شرطياً الزيادة في إيجاد الأمن العام وهذا لم يكن موجوداً قبلاً وكذلك التموين كان لدى الحكومة ١٠٠٠ دركياً فأصبح اليوم ٢٠٠٠ دركياً. وهناك الجيش.

والواقع أن نفقات الموظفين لا تتجاوز ٥٠ بالمائة من واردات الدولة بما فيها الدرك والجيش وجميع المصالح التي تسلمناها من الفرنسيين. ففي السنوات السابقة كانت النسبة المئوية ٥٠ بالمائة والآن نحفظ بالنسبة نفسها فأين هو التغيير والزيادة في هذه الموازنة وعلى كل حال فنحن هنا للتغيير والإصلاح.

الرئيس: الكلمة للسيد فيليب تقلاً مقرر اللجنة المالية.

فيليب تقلاً: إن الانتقادات التي وجهتها إلى الموازنة لم تكن تستهدف حكومة معينة أو شخصاً معيناً وإنما تستهدف المبادئ والإخلاص. يقول دولة رئيس الوزارة في بيانه إن الزيادة التي حصلت في عدد الموظفين كانت بدون حكمة. فالمهم أن نضع جهازاً للدولة يتوفر معه عدد من الموظفين وأن لا نعين ولا نرقي موظفين إلا بموجب القوانين المرعية الإجراء. ويقول دولته إنه متى ألغي غداً بدل غلاء المعيشة أمكن تخفيض النفقات في الموازنة، وأنا أقول إنه متى حدث ذلك حصل تخفيض في واردات الدولة أيضاً لأن الرسوم التي تعمر خزانة الدولة تنخفض كثيراً. وهناك التدابير التي وعدتم بها المجلس في السياسة التعميرية فلم نجد لها أثراً ما عدا مبلغ مليون ليرة لبنان السجن ودار للقضاء في زحلة. إن هذا المبلغ ضئيل بالنسبة لسياسة دولتكم التعميرية.

وأعلق على قول دولته، بأن هناك مشاريع سيتقدم بها. فانا أسأل دولته: من أين سيأتينا بمبلغ ٢٠ مليون ليرة لتحقيق هذه المشاريع؟ هناك طريقتان: فإما أن تأخذوه من مال الاحتياط، وفي هذه الحالة أسأل معالي وزير المالية كم هو مبلغ الاحتياطي الحالي وكم هو المبلغ الجاهز الممكن إنفاقه.

ليجيني معاليه الآن على هذين السؤالين.

وزير المالية: الاحتياطي حتى ٣١ تشرين الأول بلغ ظاهراً ١٦ مليوناً وفي الواقع أقل من هذا المبلغ لأننا دورنا اعتماداً للأشغال من موازنة سنة ١٩٤٤ إلى ١٩٤٥ بمبلغ أربعة ملايين ليرة. فيكون الاحتياطي ١٢ مليوناً وهذا هو الواقع.

فيليب تقلاً: إذا كان الاحتياطي ١٢ مليوناً والمشروع الاستثنائي وحده يكلف ٢٠ مليوناً، فمن أين مستعد دولته أن يأتي بالمال، أيستدين؟

رئيس الوزارة: الحكومة تريد تنشيط الصناعة والتجارة والمشاريع العمرانية وستتقدم إليكم بمشروع عقد اتفاقية جديدة بمبلغ ١٥ مليون ليرة لتنشيط الزراعة. كذلك خابرنا البنك السوري لتأمين قرض لبلديات: بيروت طرابلس صيد والمدن يقرب من ١٠ ملايين ليرة وذلك لمكافحة البطالة وتشغيل الناس. والخلاصة الحكومة ساهرة على كل هذه الأمور.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل : استلمنا البارحة تقرير المقرر المالي واليوم استلمنا الموازنة ولقد استمعنا إلى تقرير المقرر وبيان رئيس الوزارة وإذا أراد وزير المالية أن يتكلم فليتكلم وعليه أطلب رفع الجلسة حتى ندرس الموازنة .

الرئيس : توضيحاً للسيد جورج عقل أقول : لقد أرسلت وزارة المالية إلى المجلس نسخة واحدة عن موازنة سنة ١٩٤٦ على الآلة الكاتبة في ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٤٥ وذلك وفقاً لنص الدستور وكذلك أرسل ٣٥ نسخة لا غير وزعت على بعض الزملاء وإني طلبت بإلحاح من وزارة المالية بواسطة أمين السر العام للمجلس أن ترسل للمجلس نسخاً أخرى لتوزع على بقية النواب ليكون بيد كل واحد نسخة .

وزير المالية : إن وزارة المالية أرسلت مشروع الموازنة إلى المجلس في ١٥ تشرين الأول أما النسخ التي بين أيديكم . فإني أستمح عطوفة الرئيس عذراً إذا صرحت بأنني أرسلت ٣٥ نسخة بعد عشرة أيام من كتابة النسخة الأولى على الآلة الكاتبة وسبب هذا التأخر عائد للمطبعة .

الرئيس : لقد وصل إلى المجلس ١٦ نسخة لا غير في ١٠ تشرين الأول وزعت على أعضاء اللجنة المالية . أما الـ ١٦ نسخة فقد وصلت منذ خمسة أيام فقط .

وزير المالية : لوزير المالية كلمة في الموازنة ، فإذا كان المجلس ينوي تأجيل الجلسة فإني أرجئ كلمتي لأول الجلسة القادمة .

الرئيس : لا سبيل إلى تأجيل الجلسة طالما يوجد عدد كبير من طالبي الكلام وهم السادة : محمد العبود ، عبد الله اليافي ، كمال جنبلاط ، إبراهيم حيدر ، جورج زوين . فنستمع لهم ثم نرفع الجلسة .
حبيب أبو شهلا : أقول كلمة تتعلق بطريقة العمل الملقى على عواتقنا بصدد درس الموازنة . وأنا من الذين لم يحصلوا على نسخة من الموازنة فدخلت في درس الموازنة ولم أطلع عليها فأمل أن تصلني النسخة قريباً .

إن للموازنة في هذا العام ، على ما أعتقد ، أهمية خاصة . واعتادت الحكومات أن تقدم الموازنة إلى المجلس بفذلكة تبين فيها سياستها المالية ، كما فعل دولة رئيس الوزارة وسيفعل معالي وزير المالية . فأرجو أن تتقدم هذه التصريحات الموازنة قبل أن نبدأ بدرسها لأن الدرس سيكون نقداً ومراقبة . وأتمنى أن يشمل تصريح معالي وزير المالية أو الحكومة ليس فقط رداً على تقرير اللجنة المالية التي ستعقد قرصاً بـ ١٥ مليون ليرة لذا أرجو من معاليه أن يلقي بياناً عن أهداف الحكومة ليتمكن المجلس من إبداء ملاحظاته لأن الحالة المالية والاقتصادية هي أخطر ما تواجه البلاد .

صائب سلام : أطلب تأجيل البحث بالموازنة العامة ريثما نستمع إلى بيان وزير المالية .

الرئيس : لا يجوز تأجيل البحث في الموازنة على الإطلاق وذلك بموجب الدستور أما إذا أراد الزميل تأجيل الجلسة إلى غد فلا بأس . وهذا لا يمنع من أن نترك المجال للخطباء ليتكلموا في الموازنة بصورة عامة وهذا دليل على أن الزملاء قد درسوها . أما إذا تمسحينا على غير هذا المبدأ فنخشى أن

يأتي كل نائب ويطلب التأجيل .

صائب سلام: إنني أؤيد كلام الزميلين جورج عقل وحبيب أبو شهلا أي انتظاراً لسماع بيان معالي وزير المالية .
الرئيس: إن الرئاسة تطرح طلب التأجيل بالبحث متى شئت لأنه جاء بعد طلب النواب للكلام . الكلمة الآن للسيد محمد العبود .

محمد العبود: لا بد لي من انتقادات مالية آمل بها من الحكومة أن لا تعتبرها شخصية . إنني أقدر أعضاء الحكومة وأرجوهم أن ينتبهوا لأقوالي التي أتوخى بها المصلحة العامة . أنا لا أبحث بالتبويب وإنما أبحثها جملة وأرى أن مجموعها يبلغ ٥٨ مليون ليرة وهذا مبلغ ضخم . هنالك ضرورات أوجبت هذه الزيادة وهذا لا يخفف حدة الواقع وليس باستطاعة الشعب اللبناني تحمل هذه النفقات ونأمل من الحكومة أن تفكر أنه سيأتي يوم لا تستطيع أن تعمل به شيئاً من الوجهة المالية . وأرى أن يصرف بعض الموظفين لمساعدة الباقين . إنني أعتقد أن الحكومة لا تفكر بتأمين مصادر المال في المستقبل . أما الاحتياط فللحكومة دين على بعض الدوائر أعتقد أنها لن تستطيع تسديده فيجب أن يبقى الاحتياطي .

إن الحكومة تسلمت مصلحة الجيش . ولا حاجة لكثرة الدرك ولا يمكن للخزينة تحمل هذه المصاريف . والشعب اللبناني بكامله لا يستطيع يوماً تحمل هذه المصاريف كما ذكر الأستاذ تقلا .

تصفيق

وزير المالية: قلت سابقاً إنني سأرجيء الكلام أما وقد تكاثرت العبارات بشأن كثرة عدد الموظفين فأقول: إن عدد الموظفين في موازنة سنة ١٩٤٦ ينقص عنه في موازنة سنة ١٩٤٥ والدليل هو أن الزيادة الملحوظة هي في عدد الجيش وأفراد الأمن العام الذي طرأ طارئاً غير منظور . وبعد إسقاط عدد الجيش والأمن العام يبقى زيادة ٢٧٧ موظفاً .

وهذه زيادة جديدة ولكن هذه الزيادة ناتجة عن تعيين ٣٠٠ معلماً جديداً فيكون والحالة هذه نقص ٣٣ مأموراً في عدد الموظفين . وأقصد بذلك أن هؤلاء المعلمين لم يعينوا بعد فإذا أقر المجلس هذه الزيادة نعينهم .

فيليب تقلا: أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى الخطة التي تتمشى عليها في التعيين، فعندما تريد أن تعين موظفين تتقدم بهم للمجلس وتقول: هناك زيادة في الدرك أو المعلمين فإذا أراد المجلس أن يقر الزيادة عيناها . هذا تعجيز . نحن لا نريد أن تأتينا الحكومة بهذه الطريقة بل يجب أن تصرف قبلاً موظفي التموين ثم تعين معلمين .

جورج زوين: لا يمكن بحث الموازنة ما لم يقدم تقرير عام عليها . لذا أتقدم بطلب تأجيل البحث بها لوقت آخر . كانت الحكومة تقول سابقاً إنها ستعتمد إلى تسريح مأموري الإعاشة عندما تنتهي الحرب وها أن الحرب قد انتهت ولم يعد لهؤلاء المأمورين عمل فلتشفق الحكومة على الفلاح المسكين بتخفيف الضرائب عنه .

رئيس الوزارة: إن الحكومة تفكر بتطهير الدوائر من بعض العناصر غير اللازمة وطلبت من رؤساء الدوائر أن ترسل للحكومة أسماء الموظفين غير الصالحين والبالغين السن القانونية لدرس هذه القضية ولكن الحكومة لا تريد أن تقع في أخطاء الحكومات السابقة. ففي سنة ١٩٣٠ أخرجت الحكومة بعض الموظفين. ولم يمض ثلاثة أشهر على توليها الحكم حتى جاءت وزارة أوغست باشا أديب فأعادت جميع هؤلاء المسرحين. وكذلك حدث على عهد «المفوض السامي بيو». يجب على الحكومة الرشيدة أن تتصرف بهذه القضية بصورة تتماشى مع العدل والحالة الاقتصادية حتى لا نضع ألوف اللبنانيين في الأزقة. ونحن بعد التدقيق في الملفات سنبقي الصالح ونسرح الطالح. أنا أرى أن بعض الزملاء من طالبي الكلام قد تكلم والبعض الآخر متغيب فأرى أن نعود إلى طلب تأجيل البحث بالموازنة.

الرئيس: إن الذين يطلبون تأجيل البحث في الموازنة يعطلون على المجلس ونكون بذلك قد أعطينا سلاحاً لأخصامنا إذ يقال إن الحكومة تقدمت إلى المجلس بالموازنة وهو تأخر عن درسها.

صائب سلام: إن مجيء الموازنة إلى المجلس أمر هام ويحدث مرة في كل سنة وفي مجلس العالم توضع الموازنة بين أيدي النواب قبل البحث بها في المجلس. ولقد أشار معالي وزير المالية إلى أنه سيقول كلمة في الموازنة غداً. فبذلك نكون قد اطلعنا على البيانات والموازنة فنأتي إلى الجلسة القادمة ونبدأ المناقشة على ضوء بيانات دولة رئيس الوزارة ومعالي وزير المالية ولا أرى رغبة من الزملاء في متابعة البحث في الموازنة.

الرئيس: إجابة لرغبة الزملاء في تأجيل البحث في الموازنة فإنني أرفع الجلسة على أن تعقد بعد ظهر يوم الخميس القادم الواقع في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٤٦.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ١٣ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

- ١ - تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - الأوراق الواردة
- ٣ - كلمة معالي وزير المالية عن موازنة سنة ١٩٤٦
- ٤ - كلمة الأستاذ حبيب أبو شهلا عن موازنة سنة ١٩٤٦
- ٥ - بلاغ بصدد الاتفاق الفرنسي البريطاني المتعلق بالشرق وقضية جلاء القوات البريطانية والفرنسية عن لبنان وسوريا

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين جوزف ضو وفيليب تقلا. وتغيب السادة: نقولا غصن، رفعت قزوعون، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، نسيب غبريل، وديع الأشقر، يوسف اسطفان، يوسف كرم. واعتذر السيدان أيوب تابت، وأسعد البستاني.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، جبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، حميد فرنجية وزير الخارجية والتربية الوطنية، سعدي المنلا وزير العدلية، اميل لحود وزير المالية، يوسف سالم وزير الداخلية، أحمد الأسعد وزير الدفاع الوطني والزراعة، جميل تلحوق وزير الصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

يعقوب الصراف: لم أبلغ الدعوة لحضور الجلسة السابقة لذلك أرجو تصحيح المحضر واعتباري متغيباً بعذر.

الرئيس: يصحح المحضر ويعتبر السيد يعقوب الصراف معتذراً. والآن لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من طرابلس بشأن عدم تعيين الأنسة علم الدين الحائزة على شهادة دار المعلمات السورية وتفضيل حملة شهادة الابتدائية عليها.
 - ٢ - برقية من الهرمل يطلبون بها إعطاءهم إعاشة الحبوب لأنهم محرومون منها منذ ثلاثة سنوات ويستنكرون مفاجئتهم بمنع طحن الذرة غذائهم الوحيد.
 - ٣ - برقيات متعددة من موظفي الدولة يستصرخون بها ضمائر نواب ووزراء الدولة بتقرير منحة قبل حلول العام الجديد ويطلبون بها زيادة رواتبهم ليتمكنوا من مزاوله أعمالهم فرواتبهم لا تكفيهم أكثر من عشرة أيام.
 - ٤ - برقية من المساعدين القضائيين يشكون بها حالتهم المادية التي أصبحت لا تطاق ويطلبون بها إغاثتهم بمنحة أو سلفة بمناسبة الأعياد القادمة.
 - ٥ - عريضة من أهالي قصبة أميون يطلبون بها إنشاء وترميم طرقهم التي هم بحاجة شديدة إليها.
 - ٦ - عريضة من أهالي حالات والعبدا بشأن الطريق التي شقوها من مالهم الخاص، ملتجئين من الحكومة إتمامها.
 - ٧ - عريضة من رئيسة الاتحاد النسائي اللبناني العربي الذي يضم ما يزيد عن ثلاثين جمعية نسائية تطلب بها إعطاء المرأة حق الانتخاب. لتتمكن من مساعدة الرجل في إقرار النظام والترتيب في الأعمال وفي الأمور التي هي من اختصاصها.
 - ٨ - عريضة من لجنة المالكين بشأن قانون الإيجار الجديد.
- الرئيس: تحال الأوراق الواردة لمراجعها المختصة. أ. . .
- الرئيس: نعود لجدول الأعمال الكلمة لمعالي وزير المالية.
- إميل لحود:

لا بد لي بمناسبة هذا البيان عن سياسة الدولة المالية بوجه عام وعن موازنة السنة المقبلة بوجه خاص من إسداء الشكر لكل من دولة رئيس الوزراء ومن لجنة الشؤون المالية ومقررها على كلمة الإطراء التي خصوا بها وزير المالية من أجل قيامه بالواجب المفروض في الدستور بتقديمه مشروع الموازنة إلى المجلس في حينه.

وإني في هذه المناسبة أوجه بدوري الشكر لكل من وزارات الدولة التي لبت وزارة المالية بإرسال بياناتها إليها في الوقت المضروب ومثل هذا الشكر أيضاً للجنة الشؤون المالية لقيامها بدرس المشروع الدرس الوافي المفيد ولخصرة مقررها الزميل الأستاذ فيليب تقلا واضع التقرير القيم الذي تلي عليكم في الجلسة الماضية.

وإذا كان من عمل مفيد وجهد مثمر فلا يخص به وزير المالية بل انه يلذ له أن يشاركه فيه معاونوه في وزارته وهم قد أمضوا زهاء العشرين يوماً عاملين ليل نهار في هذا السبيل.

وبعد فإني قبل التبسط في الكلام عن الموازنة أسارع إلى تلبية الطلب الذي تقدم به بعض الزملاء وأتقدم من مجلسكم الكريم بالبيانات التي طلبوا إلى وزارة المالية تقديمها.

مال الاحتياط: إن قطع الحساب عن سنة ١٩٤٤ الذي أرسل إلى مجلسكم الكريم منذ أيام يشير إلى أن الاحتياطي بلغ سبعة عشر مليوناً وثمانمائة ألفاً ونيفاً من الليرات (١٧٨١٦٩٨١) إنما يجب في الحقيقة إنقاص مبلغ من هذا الرقم يقرب من ثلاثة ملايين ونصف المليون تقريباً قد أجرت وزارة المالية تدويره من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٥ لحساب وزارة الأشغال العامة تمكيناً لها من تنفيذ مشاريع الأشغال العامة المتأخرة بسبب تأخير التصديق على الموازنة في السنين الفائتة، وقد أجرت تلك الوزارة تلزيم معظم الأشغال المتأخرة.

وكذلك يجب إنزال نصف مليون آخر لحساب المشروع الإنشائي لأنه كان لحظ في قانون ٤ نيسان سنة ١٩٤٤ مبلغ مليون ونصف مليون ليرة من صندوق اليانصيب الوطني فلم تتمكن وزارة المالية من أخذه كله على حساب الإيرادات بالنسبة لضالة واردات اليانصيب فلا بد من أخذ الرصيد المذكور على حساب الاحتياط الذي يصبح بالحقيقة والواقع إذاً ثلاثة عشر مليوناً وثمانمائة ألف ليرة، يؤخذ منها ثمانمائة ألف ليرة أيضاً لتسديد أكلاف إنفاق مشروع القاسمية.

سلفات التمويل والميرة: إن الخزنة دائنة لمصلحة الميرة بسلفات بالغة اثني عشر مليوناً ومائتي ألف ليرة (١٢٢٠٠٠٠٠) ولوزارة التمويل رصيد سلفات قدره حتى ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ (٨٠٥٨٢٠٤) ثمانية ملايين وثمانية وخمسين ألفاً ومائتين وأربع ليرات فيكون مجموع هذه السلفات أكثر من عشرين مليوناً.

ولا يجب الظن بأن هذه السلفات يجب إضافتها إلى الاحتياطي فيقال خطأ إن احتياطي الدولة بلغ إذاً نحواً من أربعة وثلاثين مليوناً كلا، لأن هذه السلفات ليست من الاحتياطي بل من الخزنة.

وهذا يؤدي بناء إلى القول بأن هذه السلفات استغرقت الاحتياطي وأكثر منه وإن الاتكال على الاحتياطي موقوف على قيام المؤسستين المذكورتين بتسديد هذه السلفات.

السلفات الأخرى: هذا وإن هناك سلفات أخرى أعطيت لبعض الإدارات وبعض الموظفين من أجل دفع بعض النفقات العامة (المشروع المائي، تعويض منكوبي الحرب، شراء أراضي من بلدية بيروت، مدفوعات عن البلديات، نفقات طبع أوراق النقد الصغيرة، شراء الملح، ووزراء الدولة المفوضون في الخارج لتأسيس البعثات، وغير ذلك).

هذه السلفات ليست ديناً للحكومة بل إنها ودیعة بذمة مستلميها لإنفاقها على مصالح الحكومة ولا تصبح ديناً إلا إذا لم يقم المستلمون بتسديدها.

وقد أصدرت التعليمات بحال تولي وزارة المالية بوجوب التسديد وإجراء الحساب وأنذرت دائرة الصرفيات بالتوقف عن دفع أي راتب أو تعويض أو أي مستحق على الدولة لمستلمي تلك السلفيات إلى أن يقوموا بتسديدها وإعطاء الحساب عنها.

النقد والإصدار: إن الرأي العام فضلاً عن ممثلي الأمة يتساءل بشيء من القلق عن ضمان النقد وعن الإصدار.

يعلم حضرة النواب الكرام أن اتفاقية سنة ١٩٣٧ المعقودة مع مصرف سوريا ولبنان تنص على أن تغطية الإصدار تؤلف من ١٠ بالمائة من قيمة الإصدار ذهباً، وأن الباقي تجري تغطيته بسندات على الخزنة وبودائع في باريس وبسندات تجارية مقبولة على الأفراد.

وفي الوقت الحاضر تبلغ قيمة النقد المتداول في لبنان (١٦٨٥٠٠٠٠٠) مائة وثمانية وستين مليوناً وخمسمائة ألف ليرة بعد أن كان قفز في وقت من الأوقات إلى ١٨٠ مليوناً أي أن المصرف سحب من التداول في الشهرين الأخيرين أحد عشر مليون ليرة ونصف المليون (من نقد لبنان) ونحو من خمسة عشرة مليوناً (من نقد سوريا) وهذا ما توصلت إليه الحكومة على إثر إصرارها على المصرف بهذا الصدد.

وإنها ماضية في هذا الإصرار وإمكان أن يؤكد أنه عندما تفرغ مؤسسة الميرة من مشترواتها وعندما تجلو الجيوش يمكن إنزال قيمة التداول إلى أقل بكثير من مقداره الحالي مما يساعد على استقرار النقد.

أما تغطية هذا النقد المتداول في لبنان فمؤلفة مما يلي:

١٤٢٣٥٣	ليرة إنكليزية ذهباً موضوعة في تسعة وعشرين صندوقاً
	مرقمة من ١ إلى ٢٩
٧١٥٥٨	ليرة عثمانية ذهباً موضوعة في ١٥ صندوقاً مرقمة من
	١ إلى ١٥
٢١٣٩١١	

وقد أتى بها في صباح ٢٨ تشرين ثاني سنة ١٩٤٥ من فرنسا إلى لبنان حيث تم عدها واستلامها وإيداعها في محرز أمين بمعرفة مدير المالية مراقب المصرف.

وجدير بالذكر أن هذه القيمة مخصصة لضمان أوراق النقد اللبنانية فقط وإن هناك قيمة غيرها مخصصة لضمان أوراق النقد السورية وهي تبلغ ٦,٥٠ بالمائة عوض العشرة.

أما رصيد التغطية فمؤلف من سندات وودائع وأسهم، ومن النوع المذكور في المادة ٤ من اتفاقية سنة ١٩٣٧.

وطالما أن اتفاقية شباط ١٩٤٤ الموقعة من كل من دولتي سوريا ولبنان ودولتي فرنسا وبريطانيا تنص على أن الليرة اللبنانية أو السورية تحافظ على قيمتها بتعديل ٨٨٣ قرشاً عن كل ليرة استرلينية مهما طرأ على الفرنك. فلا خوف في نظري على ضمان النقد مهما كان نوعه فرنكات أو ليرات استرلينية طالما أن هذه الاتفاقية قائمة على أنها

بموجب نصوصها لا تعدل إلا بعد إبلاغ موافقة من فريق إلى فريق . فإذا حصل مثل هذا فيتوجب على الحكومة إذ ذاك أن تعيد النظر في قضية التغطية . على أن هبوط الفرنك إذا حصل فإن الفريق الآخر يجبر على إضافة قيمة تعادل الفرق وتبقى عملة البلاد مصونة .

غير أن الحكومة لم تنتظر حصول هذا الحدث بل إنها خابرت المصرف لافتة نظره إلى أن التغطية الذهبية يجب أن تبلغ عشرة بالمائة مع أنها في الواقع ستة ونصف بالمائة اليوم فكان أن اصطدمت ببند من الاتفاقية مآله أن تقلب أسعار الذهب المعد للتغطية يرجع ربحه وخسارته للحكومة وعليها . وبسبب غلاء أسعار الذهب في الأسواق الحرة يخشى إذا أجبرنا المصرف على شراء الذهب وتجميده للتغطية أن يصيب خزانة الدولة من جراء هبوط أسعاره عبء جديد .

على أننا نفق عند هذا بل أجرينا على المصرف في تسديد التغطية بذهب يشري من الحكومة الفرنسية أو من الحكومة الأميركية (وهما الوحيدتان اللتان لديهما ذهب موفور) بالسعر الرسمي فيتلافى بهذا الخطر المذكور . وإن الحكومة منتظرة الجواب من المصرف بوقت قريب .

علاقتنا مع المصرف : نحن نعتبر أن اتفاقية سنة ١٩٣٧ قيد على لبنان لا يبرره مبرر ولكنه يفسر بأنه وضع في عهد الانتداب ولا بد من تغييرها لمصلحة البلاد والحكومة جادة في ذلك .

فموجب تلك الاتفاقية لا قيد يقيد الإصدار إلا رصيد عشرة بالمائة من قيمة الإصدار ذهباً ، ولا فائدة للبلاد من هذا الامتياز إلا قسم من الأرباح في فرع الإصدار .

والمصرف كان وبقي حتى اليوم مطلق السلطة في إصدار النقد حتى انه ما تورع أن أصدر الكمية التي أراد بناء على قرارات من المفوض السامي سابقاً يجوز له الإصدار كلما قضت حاجة الجيوش أن يصدر .

وقد تنبّهت الحكومة إلى هذه الأوضاع فخابرت المصرف الذي اقتنع بالتدابير الآتية التي لا تعتبر الحكومة أنها كافية لإقراره على اتفاقيةه ولكنها تؤكد أنها كافية لمداواة الحال في الحاضر وهي :

١ - انتداب مفوض من الحكومة اللبنانية دائم يراقب عمل الإصدار مراقبة فعلية ويسهر على تطبيقه تطبيقاً يتفق مع الحاجة التجارية والاقتصادية وتأمين قيمة ورق النقد وشروط الاتفاقية على الأقل .

٢ - إبطال مقبول قرارات المندوب الفرنسي الآنف الذكر .

٣ - إبلاغ ال ٢٥٠٠٠٠ ليرة التي شرط عليها أن لا يأخذ عنها المصرف أية فائدة إلى ١٥٠٠٠٠٠ أي ستة أضعافها .

٤ - أن لا يأخذ المصرف إلا ٢ بالمائة فائدة عن رصيد حسابه مع الدولة عوضاً عن ٤ بالمائة وعلى ثمانية ملايين عوضاً عن مليون وربع .

إن ما تقدم لا يعني أننا أي الحكومة قبلت بهذه الشروط تأييداً لمركز المصرف من البلاد ولكنها توصلت إلى قبول المصرف بها دون أي قيد عليها إلا تحوير الشروط الثقيلة الموضوعة عليها مع كل تحفظ منها بالنظر في الاتفاقية لدى الاقتضاء.

القروض: أشاعت بعض الأوساط وبعض الصحف أن الحكومة تنوي عقد فرض خارجي. والحقيقة بعيدة عن هذه الإشاعة.

فإن الحكومة تعلم أن كل قرض غير داخلي تعقده يعرض البلاد إذا كان فوق كافة إيراداتها واحتمالها، إلى هيمنة الدائن على مواردها.

لذلك فلا بحث في قرض تعقده الحكومة لأنها بغنى عنه وهي دائبة غير مديونة.

فليطمئن مجلسكم الكريم إلى هذا وليثق أنه لن يكون قرض.

مكتب القطع: غير خاف عن بصيرة حضرة الزملاء أن القيود الناتجة عن الحالة الاقتصادية تجعل عملة كل بلد عزيزة نادرة على أي بلد آخر، ولكن ضرورة التبادل تجعل البلد صاحب العملة النادرة أن يتساهل في إسداء البلدان الأخرى كميات من عملته تسهل تصدير ناتجاته.

وعلى هذا يمكننا التصريح بأن العملات الصعبة بالنسبة إلى لبنان هي العملات الآتية نسردها باتباع درجة ندورتها وهي:

الدولار الأميركي

الفرنك السويسري

الكورون السويدي

البلجا البلجيكي

وغيرها مما لا تحفل به كثيراً اقتصاديات بلادنا.

ففي هذا الصدد يمكن لوزارة المالية التأكيد بأن مخبراتها مع ذوي العلاقة ستؤمن الكميات اللازمة من عملة البلجا والكورون بصورة وافية في السنة القادمة.

أما الفرنك السويسري وبصورة خاصة الدولار الأميركي فإن هناك سعياً من قبلنا لتأمين أكبر كمية منه فضلاً عما يمكن أن تستورده البلاد لذاتها من صادراتها وإرساليات مهاجريها.

إن المبالغ التي طلبت لمصلحة لبنان لسنة ١٩٤٦ فهي تبلغ:

١٦ مليون دولار لاستيراد البضائع، عدا ما تحصل عليه البلاد من صادراتها.

٣ ملايين للحاجيات والنفقات الأخرى

١٠ ملايين فرنك سويسري

١٠ ملايين كورون سويدي

١٥ مليون بلجا بلجيكي

وستوقف الحكومة المجلس على نتيجة المخابرات في حينها:

هذا ما اعتقدت وزارة المالية أنها بحاجة التصريح به وهي تنتقل بعد ذلك إلى معالجة حالة الموازنة فنقول:

نفقات الدولة: إن مشروع الموازنة انطوى على إنفاق ٥٨ مليون ونيماً من الليرات.

الموظفون: ولا تنكر الحكومة أن من هذه القيمة نصفها رواتب وضمائم الرواتب التي ستصرف للموظفين. تلك حالة ورثتها الحكومة الحاضرة ولم تحدثها.

ولكنها تهنئ نفسها على أنها لم تزد في وقرها بل انقصت منه وإليك الدليل:

بلغ عدد الموظفين في مشروع موازنة سنة ١٩٤٦ عدداً هو ١١٣٣٠ موظفاً يقابله ٧٢٧٩ في سنة ١٩٤٥ ويكون هذا الفرق في العدد وهو ١١٣٣٠ - ٧٢٧٩ = ٤٠٥١ موظفاً لم تخلقه حكومتنا ولا كان في مقدروها تجنبه لأنه في الحقيقة مؤلف مما يلي:

عدد

٣٥٢٠ أفراد الجيش وما كان بإمكان الحكومة أن ترفض استلام الجيش ولا في نية المجلس فيما بعد رفض استلامه.

٢٥٤ أفراد الأمن العام - ويقال فيه ما قيل في الجيش.

٣٠٠ ثلاثمائة معلماً - اقترحت الحكومة على المجلس تعيينهم لمحاربة الأمية وتعميم التعليم ومحاربة التعليم بالمبادئ الأجنبية.

٣٠ في وزارة الخارجية كان لا بد من لحظ وظائفهم بالنسبة لما أن هذه الوزارة حديثة العهد في البلاد لا يمكن الاستغناء عن موظفين لها في البعثات والإدارة المركزية يؤمنون الحاجة.

٤١٠٤

فإذا طرحنا هذا العدد من العدد الإجمالي الحاضر وهو ١١٣٣٠ لكان الباقي ٧٢٢٦ أي بنقص ثلاثة وخمسين

موظفاً عن عدد الموظفين المدونين في موازنة سنة ١٩٤٥.

وإن هذا النقص سببه أن وزارة المالية عمدت في موازنة سنة ١٩٤٦ إلى شطب كل وظيفة يتبين أنها شاغرة في ملاك سنة ١٩٤٥.

وإنها عمدت إلى ذلك تطيناً للمجلس إلى أنها ساعية كل السعي لتطبيق رغباته في عدم تعيين موظفين جدد بعد الآن مهما شغل لديها من مناصب اللهم إلا الأخصائيين كالأطباء والمهندسين وما شاكلهم وعند ميسر الحاجة.

المصالح المؤقتة: والحكومة تعلق أهمية كبرى على أن تكون صريحة مع المجلس كل الصراحة. فهي تعلن الآن أن في الدولة دوائر غير خاضعة موازنتها لرقابة المجلس في الواقع ولكن بإمكانه الاطلاع عليها متى شاء وقد عينت الحكومة لتنظيم جدول محاسبة التمويل والتعاونية لإرساله إلى المجلس.

- دوائر التمويل التجارية

- التعاونية

- اليانصيب الوطني - وموازنته تحت يدي وسأرسلها للمجلس بفرصة ٢٤ ساعة.

وإن هناك فيما عدا ذلك دوائر لا يعلم المجلس عدد موظفيها مع أن موازنتها أخضعت لمراقبته وهي دوائر المشروع الإنشائي.

وإن هناك مأمورين مؤقتين تستخدمهم الإدارات العامة بالمياومة دون أن يكون لهم ملاك أو حق بالتقاعد أو التعويض.

وهذه الدوائر تستخدم العدد الآتي من الموظفين

التمويل عدا ١٢٤ مأموراً تدفع رواتبهم من الدولة	٥٩١
التعاونية	٩٦
اليانصيب الوطني	٣٢
المشروع الإنشائي	١٧١
	٨٩٠

النتيجة: إننا نقر لجنة المالية ونسلم بأن هذا العدد من الموظفين في ملاك الدولة ١١٣٣٠ (بما فيه الجيش) يضاف إليه موظفو المصالح المؤقتة والمياومون بالغاً ١٢٢٢٠ شخصاً يقبضون رواتبهم وتعويضاتهم من مال الدولة عدد فاحش كبير بالنسبة لإمكانات الشعب اللبناني وحاجاته.

ولكننا نعلن بكل فخر للمجلس أن الحكومة الحاضرة لم تزد في العدد بل انقصت وإنها تنتظر المجلس أن يتحمل مسؤولياته بتقرير ما يترأى له بصدد صرف الموظفين المؤقتين في المصالح

الموقفة. على أننا نذكر المجلس بأن في دواوين لجانه مشروع قانون مضت عليه أشهر دون درس وتدقيق وهو كفيل بوضع ملاك بالموظفين وقواعد لتعيينهم، فما عليه إلا أن يسرع في إقراره مشفوعاً بملاك دائم لعدد الموظفين يكون ملحقاً للقانون فلا يعدل من ثم إلا بقانون.

السياسة المالية العامة: لا يسع وزير المالية إلا أن يعتب على لجنة المالية من أجل قولها إن السياسة المالية لم يطرأ عليها أي توجيه جديد.

إن هذا التأكيد من قبل حضرة المقرر نواجهه بالملاحظات التالية التي قد يكون حضرته أو تكون اللجنة غفلت عنها:

١ - نسبة الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة.

كانت تقديرات الضرائب المباشرة في سنة ١٩٤٥ مبلغ ٧٠٥٠٠٠٠٠ ليرة فأصبحت في سنة ١٩٤٦ مبلغ ١٠٨٠٠٠٠٠ أي بزيادة ٥٣ بالمائة ومعنى ذلك أن سياسة الحكومة المالية تتوجه نحو الاستناد في الموارد إلى الضرائب المباشرة لأنها أثبت وأكفل ولأنها تصيب كلاً من المكلفين بنسبة إيراده وقدرته على الدفع ولأنها تؤمن العدل الاجتماعي في توزيع الضريبة بخلاف الضرائب غير المباشرة التي تصيب المستهلك فقيراً كان أو غنياً كثير الموارد كان أو قليلها.

فإن التدابير المالية في هذا العهد حققت أمنية المجلس وأمنية الأمة بتعزيز سمت الضرائب المباشرة فقد وضعت ضريبة الدخل التي قامت مقام ضريبة التمتع غير العادلة والتي ما كانت تؤمن للدولة موارد تتناسب مع كسب المكلفين وأبقى على الرسوم المباشرة الأخرى وأرسل منذ أكثر من سنة مشروع ضريبة على الأراضي لا يزال قيد الدرس عند اللجنة المالية حتى اليوم.

فإذا أنهى المجلس درس ضريبة الأراضي وعمد إلى درس مشروع ضريبة التركات المنقولة ومشروع ضريبة على زيادة الثمن في الأراضي التي رويت من مشاريع ري أنفقت عليها الدولة وهما مشروعان ستتقدم الحكومة بهما من المجلس قريباً، أصبح في الدولة جهاز كامل للضرائب المباشرة يطال كل موارد الربح والدخل بنسب عادلة غاية العدل بما يلي:

- ضريبة الدخل التي تطال الأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن الحرة والرساميل المنقولة وكل عمل يدر ربحاً عدا ربح الأراضي.
- ضريبة الأملاك المبنية المعبر عنها ببال المسقفات.
- ضريبة الأملاك غير المبنية المطروح مشروعاً لها لدى المجلس.
- ضريبة الأغنام.
- ضريبة الجهازات اللاسلكية.

- ضريبة السيارات الخاصة .
- رسوم الأجر .
- ضريبة التركات المنقولة .
- ضريبة التركات غير المنقولة .
- ضريبة زيادة القيمة من جراء الري في المشاريع الحكومية .

أما الضرائب غير المباشرة فقد اعتقدت لجنة المالية خطأ أنها زادت زيادة محسوسة تفوق نسبتها نسبة الضرائب المباشرة لأنها كانت تبلغ في موازنة سنة ١٩٤٥ / ٢٢٥١٠٠٠٠ وأصبحت في مشروع موازنة سنة ١٩٤٦ مبلغ ٣٢٠٦٠٠٠٠ ولكن الحقيقة هي أن موازنة سنة ١٩٤٥ يجب أن يضاف إليها خمسة ملايين رسوم الجيش التي وضعت بقانون خاص فيصبح ٢٧٥١٠٠٠٠ تجاه ٣٢٠٦٠٠٠٠ في موازنة سنة ١٩٤٦ فتكون الزيادة أقل من ١٧ بالمائة مقابل ٥٣ بالمائة زيدت على الضرائب المباشرة .

وهكذا يرى المجلس أن السياسة المالية العامة اتجهت اتجاهاً سريعاً محسوساً نحو السياسة الرشيدة الحكيمة في الاتكال بالموازنة في الواردات على الضرائب المباشرة .

وإن وقائع الحال تدل منذ الآن على أن المستقبل القريب سيبلغ ضريبة الدخل إلى أكثر بكثير مما قدر لها وستأتي بإيراد للضريبة على الأراضي أكثر بكثير أيضاً من الضريبة الحالية وأنه سيخفض حتماً واردات المواد الملتهبة والتبغ والتنباك فلن يمضي ربح من الزمن قليل إلا وتكون زادت واردات الضرائب المباشرة على واردات الضرائب غير المباشرة وبهذا يكون تسنى للحكومة تحصيل برنامج مفيد مثمر لفرض الضرائب بوجه عادل مصيب معقول .

٢ - التحصيل :

يسر وزارة المالية أن تبلغ المجلس أنها في زمن يسير لا يتعدى الأشهر الثلاثة تمكنت من تأمين جباية الأموال بصورة يهنأ عليها موظفو المالية .

فقد بلغت تحصيلات هذه الحقبة الأخيرة ضعفها في السنة الفائتة .

وإن وزارة المالية ترى من موجباتها لا من دواعي اعتزازها أن تبلغ ممثلي الأمة أنها عمدت إلى ترتيب يكفل للدولة أن لا تتأخر مطالبيها في ذمة المكلفين بأي وجه وتحت أي طائل .

وإني أذكركم أنه منذ الآن لن تبقى متأخرات للدولة على المكلفين إلا تلك التي يستحيل تحصيلها بإفلاس المكلفين أو اختفائهم مع موجوداتهم وأملاتهم .

٣ - إنفاق الدولة :

إن إرثنا أيها السادة إرث ضاغط .

فقد ورثنا موازنة مثقلة برواتب الموظفين وبالنفقات ولكننا في سحابة شهر تمكنا من أن نقدم للمجلس موازنة إنشائية وبقدر ما تسمح به لنا موارد الدولة وظروف ومواد العمل .

وإذا كانت موازنة سنة ١٩٤٦ أربت على موازنة سنة ١٩٤٥ بنحو ١٥ مليوناً فأسباب ذلك :

زيادة نفقات الجيش	٨٠٧٠٠٠٠
زيادة التمثيل الخارجي	٨٩٤٣٣٦
زيادة الأمن العام	٢٥٦٣٠٧
مشتري بارود «يأتي بإيراد» وكانت تتولاه الجهة الفرنسية	٧٥٠٠٠
تصنيف وترقية المأمورين	٨٥٠٠٠٠
	١٠١٤٥٦٤٣

فبعد إنزال هذه الزيادة الطارئة المحتومة التي لم يكن بد من تقبلها يبقى أن الفرق بين الموازنتين بلغ نحواً من خمسة ملايين لم ترصد لأعمال غير مجدية بل بالعكس (وهذا ما تهنىء الحكومة نفسها به) لأعمال عمرانية تجعل لموازنة هذه السنة وجهاً إنشائياً عمرانياً جديداً لأن هذا المبلغ رصد كما يلي :

مساعدة البلديات لأعمال عمرانية	٥٠٠٠٠	
إنشاء أبنية للدولة اتباعاً لتوصيات المجلس		
بناية لأمانة السجل العقاري بزحلة	٦٠٠٠٠	
دار للبرق والبريد	٦٠٠٠٠٠	
سجن حديث	٤٠٠٠٠٠	
تحسين مشغل السجن	٣٠٠٠٠	
أشغال أثرية في بيت الدين ودير القمر	٦٨٠٠٠	
		١١٥٨٠٠٠
مشاريع اجتماعية وعمرانية		
تعميم التعليم	٥٥٤٧٤٠	
تشجيع الرياضة	٥٢٠٠٠	

معالجة الأمراض والأوبئة	٣٣٤٩٠٠	
مدرسة صناعة الفنادق	٢٥٠٠٠	
		٩٥٦٦٤٠
مشاريع نافعة عامة		
زيادة في برنامج الأشغال العامة للطرق	٢٢٢٢٥٠٠	
الأشغال المائية زيادة	٢٣٥٠٠٠	
زيادة الأعمال الزراعية	١٨٢٦٠٠	
		٢٦٤٠١٠٠
		٤٨٠٥٧٤٠

وهذا يرى المجلس الكريم أن الزيادة الطارئة على الموازنة لم تكن إلا لأسباب اضطرارية لا بد منها من جهة (وهي تسلم الجيش والأمن العام وبعض المصالح الأخرى) أو لرغبة الحكومة في تخصيص وادرات الدولة للأعمال العمرانية والإنشائية والاجتماعية من جهة أخرى.

هذا كله فضلاً عن أن الحكومة تعلن للمجلس بأنها فور تسديد بعض من السلفة التي أعطيت لوزارة التموين والميرة ستباشر في تخصيص المسترد لمشروع استثنائي للأشغال يتفق عليه كل ثلاثة أشهر قسط لا يقل عن مليوني ليرة يشمل تحسين موارد البلاد من إنشاء وري وعموم ويكفل تشغيل اليد العاملة ومكافحة البطالة.

على أن هذا الإنفاق سيخضع لتصديق المجلس بنوع أن لا يتقل كاهل الخزانة ولا يشل عمران البلاد واقتصادياتها.

هذا وإن وزارة المالية إذ تضع بين يدي ممثلي الأمة موازنة هذا العام تتوجه إليهم برجاء قد لا ينتظرونه منها وهي أنها تسر إذا ضيق المجلس عليها في وجوه الإنفاق لأنها تتوخى لا ببسطة العمل أمامها بل ببسطة الرخاء للمكلف اللبناني والحفاظ على مال الخزانة وتأمين المستقبل المالي والاقتصادي الصحيح للأمة، وإنه لمفروض علينا وعليكم خدمتها فقيرها قبل غنيها وصغيرها قبل كبيرها خدمة نصوحاً مجردة.

بيروت في ١٣ كانون الأول سنة ١٩٤٥

وزير المالية

الإمضاء - إميل لحود

الرئيس: الكلمة للأستاذ حبيب أبو شهلا

حبيب أبو شهلا:

إن درس الموازنة هو أعظم عمل ألقى على عاتق المجالس النيابية ليس هذا بما يختص بنا هنا فهذه القاعدة تسري على جميع المجالس العالمية. فدرس الموازنة وتقرير الرسوم هو عمل كان فيما مضى مصدراً للقوة الديمقراطية وكان هو الأساس الاقتصادي وقد قيل لا ضريبة من دون تمثيل. التمثيل رقابة على الحكومة وإني لسعيد عندما أرى المجلس يكرس أعماله لدرس الموازنة والضرائب. واليوم كنت أسعد عندما استمعت لبيان وزير المالية ولكنني كنت أتمنى أن يقدم بيانه مطبوعاً ليدرس حتى تكون المناقشة أحسن وأفضل. وآمل أن يطبع هذا البيان وإني سأجيب على بعض ما ورد فيه.

أيها السادة، استمعنا إلى بيان وزير المالية القيم والذي زاد في قيمته بلاغة الوزير واستمعنا في الجلسة الماضية إلى بيان رئيس الوزارة وكنت أود أن لا تقتصر هذه البيانات على سرد الوقائع. كنت أتمنى أن تتعدى هذه البيانات حدود السرد إلى التصريح عن سياسة الحكومة في الحقلين المالي والداخلي. لذلك سأثير البحث في بعض هذه الأمور التي يبحثها الناس فيما بينهم لنستطلع رأي الحكومة فيها. ولكن اسمحوا لي أيها السادة أن ألقى نظرة على الموازنة التي بلغ رقمها ٥٨ مليون ليرة وقد سمعت شكاوى الكثيرين من ضخامة هذا المبلغ ومن فداحة الضرائب. مسكين الموظف الذي يأتي ذكره عند كل تضخم مادي في النفقات. ترى البعض ينظرون إليه كأنه هو سبب هذا البلاء وكأنه السبب الرئيسي في النفقات ثم إن هذه النظرة خاطئة فلا دخل للموظف بها. إن وزير المالية على حق في قوله إن عدد الموظفين لم يزد بنسبة يمكن أن تنتج هذه الزيادة في الأرقام. إن زيادة الموظفين ليست هي السبب فالسبب هو العلة التي نشكو منها وعندما ننظر إلى هذه العلة يسهل إيجاد الدواء. موازنة الحكومة اللبنانية كموازنة كل فرد منا وزيادتها نتيجة للتضخم النقدي الذي أنتج زيادة في الأسعار. أريد أن أبحث النقد والإصدار وزيادته من سنة ١٩٣٩ مع زيادة الأسعار وارتفاع أرقام الموازنة سنة فسنة. كانت في:

سنة	نسبة زيادة النقد	نسبة زيادة الأسعار	الموازنة
١٩٣٩	٪١٤٢	٪١٣٤	
١٩٤٠	٪٢٤	٪٢٢٥	٦,٥ ملايين
١٩٤١	٪٣١٤	٪٤٨٤	١٢,٥ مليون
١٩٤٢	٪٥٧٥	٪٦٣١	٢١,٥ مليون
١٩٤٣	٪٨٤٥	٪٩٠٠	٣٤ مليون

لو حذفتم من مبلغ ٥٨ مليوناً الرقم الذي تحتم علينا تحمله من أعباء الجيش لكانت الزيادة هي نتيجة التضخم النقدي الذي سبب غلاء الأسعار فالميزانية زادت عشرة أضعاف. تتحمل الموازنة فوق الرواتب المؤمنة تعويض غلاء المعيشة وزيادة أثمان اللوازم والمواد التي ارتفعت بسبب الظروف. ليس الحل أن يصرف ألف

موظف وإنني سأشير إلى العلاج بعد حين، أستغرب عندما يقال يجب قفل باب التوظيف. إن الإدارة تشكو من عدم كفاءة الموظفين ويجب أن يفتح باب التوظيف أمام الأكفاء الذين نحن بحاجة إليهم، ولا يمكن أن تعالج هذه القضية إلا بتدابير حازمة يتخذها المجلس لماذا لا نطبق على ملاكات الدولة الأنظمة المرعية الإجراء في ملاك القضاء فنحدد عدد الموظفين وطرق التعيين والترقية وبذلك نصل إلى الفضيلة التي نتوخاها وتعود إلى الحكم روح النظام والهيبة.

أعود إلى الموضوع الذي أشرت إليه. قلت أيها السادة إن حالة الموازنة هي نتيجة للتضخم النقدي. ألا تشاطرنني يا حضرة الوزير الرأي بأن حالتنا ستبقى كما هي وليس بمقدور أحد أن يفعل شيئاً بميزانيتها هذه ما دامت الحالة هكذا ويخشى أن تزداد هذه الموازنة مع زيادة الغلاء والإصدار. يجب على الحكومة أن تسعى لامتناع هذا النقد تدريجياً هذا هو الحل الأساسي. ما هي التدابير التي اتخذتموها لامتناع هذا النقد؟ هذا موضوع صعب ولكنه غير مستحيل. هنالك تدابير يجب أن تتخذ قبل استفحال الشر وقيام الأزمة وأعيد نفسي إذا قلت إنها تقضي على هذا الاستقلال الغالي. هنالك طرق أشار إليها العلماء وهي لا تخفى على الحكومة ولكن اسمحو لي أن أشير إلى البعض من هذه الأمور راجياً أن تقولوا رأيكم فيها. أنا لا ألقى الكلام على عواهنه وأثق أن الوقت لا يزال يسمح لتجنب الكارثة التي إذا تقاعسنا عن تداركها ندمنا ساعة لا ينفع الندم.

يجب أن نعلم على أي أساس يصدر نقدنا إن مؤسسة الإصدار تصدر النقد باسم الحكومة وحسب الاتفاق الموجود بينها. أريد أن أعلم كيف أصدر المصرف النقد مع أنه من المحتم والواجب أن يكون هذا الإصدار بيدكم لأنه ميزان مستقبلكم. وإذا بقي الإصدار كما هو لحاجات المصرف لا يد لنا فيه نتج الخطر الاقتصادي الذي تتخوف منه البلاد وإني أهنيء وزير المالية الذي استولى على الإصدار مع وزير المال السوري. أجمع العلماء على حلول عديدة لامتناع النقد وسأشير إلى بعض هذه الطرق تاركاً الأمر إلى الحكومة الكريمة.

الطريقة الأولى هي: التوفير في النفقات.

الطريقة الثانية هي: زيادة الضرائب المباشرة.

الطريقة الثالثة هي: زيادة الاحتياطي.

الاحتياطي لقمة سائغة سهلة يستطيع الكثيرون أن يلجؤوا إليها لسد عجز ما. أيها السادة هل من الصعب أن أطلبكم باسم المصلحة التي تمثلونها أن نكرس قسماً من وقتنا لا نهدف فيه إلا زيادة هذا الاحتياطي حتى يمتص هذا التضخم. أليس من الأنفع أن نقصر في الأعمال العمرانية وقتياً حتى نمتص هذا التضخم الذي تحتمه علينا المصلحة إن بناء قصر للقضاء جميل وأجل منه توفير هذه الملايين حتى يخف التضخم ويأتي يوم السلم والحياة الطبيعية. يجب أن تكون سياسة الحكومة التوفير في النفقات والاستغناء عن الكماليات. فقد جزم علماء الاقتصاد بهذه القضية ورأوا أنها هي الطريقة المثلى.

هنالك حلول كثيرة أيها السادة منها تشغيل الرساميل الوطنية. يجب أن تكون المشاريع التي تقوم هنا بيدنا نحن لا بأيد أجنبية. ليست الصداقات الدولية إلا ترهات يسيطر بها الغني على الفقير والقوي على الضعيف. لماذا لا يكون هنا الآن وفي بلادنا رساميل وطنية عديدة نسلمها هذه المرافق. لقد أصبح الاستقلال أمراً مفروغاً منه وانتقل النضال من الميدان السياسي إلى الميدان الاقتصادي. نحن عرضة لجشع الرأسماليين الأجانب الذين يبنون صداقاتهم على أشلاء مصالحنا فينشئون الشركات لاستثمار الطيران وسكك الحديد وغيرها باسم لبناني مستعار متسترين باسم التعاون الدولي.

أيها السادة هنالك طرق أخرى لامتنصاص الكثير من المال وهي الإنعاش الاقتصادي فلدينا الصناعة والزراعة والاصطياف والتجارة وغيرها. أقول كلمة حول التجارة في لبنان الذي كان فيما مضى مرتعاً للتجار من جميع البلدان والمركز التجاري الوحيد في الشرق. لقد اختفت التجارة من لبنان وضعفت إلى درجة خطيرة تهدد اقتصادياته وتزيل صبغته التجارية وتنتقل هذه الصبغة إلى غير لبنان من الأقطار المجاورة. لم تعتبر الحكومات التجارة ولم تعطيها حقها من الاعتبار، فأرهاق التاجر أدى إلى تكديس السلع في العنابر وإلى امتناع التجار عن الاستيراد فاستغل الغريب هذه الفرصة لمصلحته. لقد أصبح التجار اللبنانيون يطلبون السلع فتصل إلى الأقطار المجاورة ومنها تهرب إلى البلاد عن طريق الحدود. إنني أتمنى على الحكومة أن تنشط التجارة لا لمصلحة التجار بل لأنها مصلحة الشعب وأن تشجع الصناعة وغيرها وإن المجلس يجب أن يطلع على سياسة الحكومة من هذه الجهة.

سادتي، كنت أود أن أنهي كلمتي ولكن بيان الوزير دفعني للتكلم عن حالة النقد وكنت سألت اللجنة المالية فقالت إن الوزير سيقدم بياناً مفصلاً ليدرس ويقرر وإنني أهنيء الوزير على بيانه الذي نرجوه أن يكثر منه ليكون المجلس مطلعاً على المسائل والمشاكل. ولكنني لا أوافق وزير المالية على القسم الأكبر من بيانه المتعلق بالنقد وعلاقتنا مع المصدر لقد وصلت إلينا التغطية التي تشكل ٦,٥٪ من الإصدار. هذا حساب مغلوط يا معالي الوزير لأنك بنيت على سعر الذهب اليوم هذا السعر الذي ليس هو أساس حساب التغطية فالسعر الأساسي هو سعر الشراء. إن هذه التغطية كانت عندما كان الإصدار عشرة ملايين ليرة وعندما كانت ليرة الذهب تساوي أربع ليرات ونصف.

إن اتفاقية سنة ١٩٣٧ قد عدلت بقرارات أصدرها المفوض السامي وسمحت لمصرف الإصدار أن يجعل التغطية مؤلفة من أوراق مالية إفرنسية مما جعل المصرف يصدر مئات الملايين وتغطيتها فرنكات. هنالك عقد ثنائي ملزم للطرفين ولا يمكن تعديل أي بند من هذا العقد دون موافقة الطرفين. لقد طلبت الحكومة من البنك أن يعمل على أساس اتفاقية سنة ١٩٣٧ واشترطت عليه أن الإصدار يجب أن يبلغ حداً معيناً لا يزيد عنه على أن تكون التغطية بنسبة ١٠٪ ذهباً أو سندات على الخزينة الفرنسية أو سندات تجارية تحمل ثلاثة تواريخ.

جاء المفوض سنة ١٩٣٧ وعدل الاتفاق المعقود بقرار أصدره هو فسمح للبنك أن يتجاوز الحد الأعلى للإصدار وألغى مادة التغطية وسمح للبنك أن يجعل التغطية عملة فرنسية ورقاً.

أسأل الحكومة هل تقرر تعديل المفوض السامي أم انها تعتبر أن المصرف لا يزال ملزماً باتفاقية سنة ١٩٣٧ وإن مادة التغطية لا تزال معمولاً بها. ما هي قيمة العقود التي يسمح لفرد واحد أن يعدلها دون معرفة الفرد الآخر نريد منكم أن تعتبروا أن التعديل باطل وأن الاتفاق الذي يسري على المصرف هو اتفاق سنة ١٩٣٧ وإن البنك ملزم بالخسارة. عندما صدر هذا التعديل الذي أشرت إليه سابقاً كان يدير هذا المصرف رجل لبناني لم يقبل بتعديل الاتفاقية بأمر المفوض فاستقال وضحى بمصالحه. فلنعتبر أيها السادة ولنعلم غيرنا كيف يجب أن يكون احترام العقود.

لقد سمعت بأن هنالك مفاوضات لتعديل الفائدة من ٤٪ إلى ٢٪ ولكن أطلب منكم أيها السادة أن تدلوا برأيكم في الأمور التي سمعتموها وأن تعرضوا على المجلس كل ما يتعلق بالنقد ما هو مستقبلي؟ وما هو مستقبل مؤسسة الإصدار؟ إنني لم أثر هذه الأمور إلا لأنها تتعلق بحياتنا الخاصة بفقيرنا وغنينا باقتصادياتنا وبمستقبل بلادنا الذي لا يمكن للمجلس إلا أن يدافع عنه ببحثه هذه القضايا الحيوية الهامة التي يتوقف عليها مصيره ومصيرنا.

(في هذه اللحظة وصل فخامة رئيس الجمهورية إلى مقصورته في الندوة النيابية)

الرئيس: أرحب باسمي واسم أعضاء المجلس أجمل الترحيب بفخامة رئيس البلاد المعظم الشيخ بشارة الخوري.

تصفيق

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: بتاريخ اليوم أبلغ ممثلو بريطانيا العظمى وفرنسا إلى الحكومة اللبنانية أن اتفاقاً قد عقد بين هاتين الدولتين حول قضايا الشرق الأوسط. كما أعلنها في الوقت نفسه ممثل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن وزير الخارجية سيلقي في هذا النهار بياناً في مجلس العموم عن هذه المسألة. وقد تلقت الحكومة اللبنانية كذلك في الوقت ذاته نص البلاغ التالي الذي سينشر اليوم في لندن وباريس معاً.

بلاغ إلى الصحافة

بصدد الاتفاق الفرنسي البريطاني المتعلق بالشرق

إن تبادل وجهات النظر بشأن مسائل الشرق والشرق الأدنى الذي شرع فيه بين السيد بيفن والسيد بيدو في أيلول الماضي بمناسبة مؤتمر وزارة الخارجية الخمسة قد تتابع منذ ذلك الحين بالطرق الدبلوماسية.

إن هذه المحادثات التي تمت بروح من الصداقة والثقة المتبادلتين قد انتهت إلى اتفاق تناول القضايا المبحوث فيها بمختلف نواحيها.

إن الحكومتين رغبة منهما في أن تتجنبنا بصورة دائمة كل تباين في السياسة من شأنه أن يهدد مصالح كل منهما أو أن يعكر حسن التفاهم الذي ينويان توثيقه بينهما، قد لاحظا أن من مصلحتهما المتبادلة أن يسهلا ازدهار شعوب الشرق الأوسط الاقتصادي وأن يؤمنا سلامتها ضمن نطاق التعاون الدولي.

ومن جهة أخرى، رغبة منها أيضاً في أن تمكنا سوريا ولبنان من ممارسة استقلالهما التام الذي أعلنته فرنسا سنة ١٩٤١ وتكرس بقبول هاتين الدولتين في عداد الأمم المتحدة، وكما يؤكد النتائج التي تقتضيها نهاية الأعمال الحربية، قد قررتا أن تدرسا معاً شروط تجميع قواتهما تجميعاً منظماً في هذه المنطقة وجلاء تلك القوات عنها. وسيجتمع الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون لهذه الغاية في بيروت في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٤٥ وتكون إحدى مهامهم الأساسية تحديد تاريخ قريب جداً للشروع في أولى عمليات الجلاء.

(الجميع يقفون وينشدون النشيد اللبناني)

تصفيق

الرئيس: اسمح لي يا فخامة الرئيس أن أوجه إليكم باسم مجلس الأمة الشكر الجزيل اعترافاً بجميلكم وإقراراً بفضلكم وإني لسعيد جداً في هذا اليوم السعيد بأن أهنتكم وأهتف عالياً فليحيا لبنان حراً مستقلاً وليحيا فخامة الرئيس الشيخ بشارة الخوري.

رياض الصلح: إنني أشارك رئيس المجلس بشكره لفخامة الرئيس على هذه النتيجة التي وصلنا إليها. إنما أنا أخشى أن نسجل هذا البيان دون أن نقول كلمة في الموضوع فقد ورد في البلاغ أن استقلال هذه البلاد كان نتيجة إعلانه من جانب دولة واحدة مع أنه كان نتيجة لمشئته أهل البلاد. أخشى أن نسجل هذا البيان دون أن نتحفظ فإذا كان الاتفاق قد سجل مهمة الدولتين بتسهيل الجلاء، فإن الجلاء أمر طبيعي طلبناه وسنصل إليه.

لا أريد الانتفاص من قيمة البيان ولكنني أريد أن نعلن للملا أن هذا الاستقلال هو نتيجة مشيئة، وإن الجلاء أمر طبيعي وحق لنا.

وإذا كان الجلاء يسهل مهمة الدولتين فأشكرهما عليه. وأقول إنني لم أكن أنا ورفاقي في يوم من الأيام نشك في الوصول إلى هذه النتيجة من أية جهة أتت، وفي أن هذا العهد موفق بكل شيء ومن جميع الجهات برئيسه ومجلسه وبالشعب اللبناني دام الشعب وعاش رئيسه.

حبيب أبو شهلا: إنني أهنيء الحكومة على هذه النتيجة لا سيما والجلاء قضية مرتقبة ومنتظرة من الجميع لأننا كنا وما نزال نؤمن أن الاستقلال الذي نلناه بفضل جهودنا وتضحياتنا وشهادتنا لا يمكن أن يكون محفوظاً إلا بجلاء جميع الجيوش عن أراضيها.

ولي كلمة اعتراض، وهي أننا كنا نسمع منذ زمن طويل بأن مفاوضات جارية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول مسائل الشرق الأوسط وكانت الصحف والبرقيات تأتينا يوماً إثر يوم بأنباء هذه المفاوضات. وكنا جميعاً نتساءل كيف يجوز أن تجري المفاوضات بين دولتين قويتين ولكنهما غريبتان عنا حول مصالحنا ونحن غرباء بعيدون لا نعلم شيئاً عنها ولا عما يدور حولها. وأنا أريد أن يهتم وزير الخارجية بهذا الأمر. فنحن لا نريد أن نكون عرضة للصعود والهبوط. نحن أعضاء في الأمم المتحدة، وفي مؤتمر سان فرانسيسكو، لنا ما على الأمم المتحدة وعلينا ما عليها.

وأرجو الحكومة أن تبدي تحفظها حول هذه القضية.

ثم إن لي كلمة استفهام. فلقد سمعت في البلاغ عبارة تقول إن هدف الحكومتين البريطانية والفرنسية أن تؤمنا سلامة سوريا ولبنان ضمن نطاق التعاون الدولي. فأرجو الحكومة أن تسأل عن تفسير هذه العبارة وهل يشمل هذا ما كنا نخاف منه كالمواضيع الاستراتيجية وغير الاستراتيجية؟

وزير الخارجية: ليس لي إلا كلمة واحدة أقولها إن الحكومة تتبع هذه القضية باهتمام بالغ منذ اليوم الذي وردت فيه أخبار قيام المحادثات. ولم نكن يوماً ولن نكون قابلين بأن نكون خارج المحادثات.

حتى أنني أبلغت محدثي من الطرفين أن لبنان لا يتقيد إلا بالمواثيق التي يوافق عليها.

(تصفيق)

(متابعاً) واسمحوا لي أن لا أفسر شيئاً إلا لأننا أخذنا البلاغ اليوم وبدأنا دراسته وإذا جد ما يستوجب إعلامه للمجلس فلن نتأخر عن ذلك.

أديب الفرزلي: أنا أفهم أن كل خطوة سياسية نخطوها إلى الأمام هي نجاح مليء بالفخار وقد ساهمت البلاد بأسرها مع الحكومة حتى توصلنا إلى هذه الخطوة والجميع يرحبهم ذلك الرئيس المفدى. غير أن لي كلمة وهي أنه من الصعب أن ترتجل تفاسير هذه العبارات الدبلوماسية ارتجالاً وأنا أعتقد أن خطوة الجلاء خطوة خطيرة في سبيل استقلالنا التام.

محمد العبود: لقد نال لبنان استقلاله بفضل جهاد شعبه تحت رعاية فخامة الرئيس الشيخ بشارة الخوري والمجلس النيابي لا يمكن أن يعترف بأي اتفاق يعقد ويكون هو بمعزل عنه. فلبنان يتحفظ كل التحفظ بكل قرار لا يوقع عليه.

صائب سلام: أنا لا أريد أن أنتقص من قيمة الجلاء فإننا نريد الجلاء عاجلاً تاماً لجميع الجيوش إنما هذا البلاغ بلاغ سياسي مصوغ بقال سياسي دبلوماسي لا يمكننا إبداء رأينا فيه فوراً. وأحب أن أكون

صريحاً خصوصاً وقد أتاننا تحذير في برقيات أجنبية تفسر هذا البيان تفاسير مختلفة.

ولهذا أرى أن نورد تحفظاً تاماً حول هذا البيان إن بالسلب أم بالإيجاب.

جورج عقل: إن لبنان استقلالي واستقلاله لم يأت منة من أحد وأنا أرحب بمفاجأة تشریف فخامة رئيس الجمهورية وإن برلماننا هو أول برلمان عربي عرضت فيه قضية الجلاء التي نأمل أن تنتهي لخير لبنان ولخير شقيقتنا سوريا ولخير البلاد العربية جميعها.

الأمير مجيد إرسلان: لي ملاحظة على الموقف فقد بدأت بعض التفاسير تتسرب إلينا عن هذا البيان وشرعت المراجع أو الجهات التي تعودت الدس على استقلالنا بتفسيره قبل أن تدلي الحكومة به فأرجو من الحكومة أن تهتم لهذا الأمر وتمنع التفاسير غير الصحيحة ليكون الشعب في اطمئنان.

رياض الصلح: إن كل هذا يدل على يقظة الشعب اللبناني ومثليه. وهذا أمر مشكور. إنما الذي أردت أن أقوله هو أن الجلاء بعد هذا البيان أصبح أمراً واقعاً لا شك فيه ولا جدال. والذي أردت أن نتحفظ حوله تجاه الرأي العام الأوروبي أن نقول بملء فينا إننا أصبحنا مستقلين لا لأن زيداً أو عمراً أعلن هذا الاستقلال بل لأن جهودنا ومشيتنا وحقنا أرادت هذا الاستقلال فاستقللنا.

أما الأمر الثاني الذي يهمني أن نأخذ علماً بهذا البيان كأنه صورة عملية لما سوف يتمشى عليه البريطانيون والفرنسيون في تطبيق الجلاء. أما أن في البلاغ تطيناً فليس بالجديد، لأننا كنا واثقين من حصول الجلاء ثقة تامة.

وهذه النتيجة على كل حال خطوة عظيمة، ولو لم يكن فخامة الرئيس يقدر أهميتها لما شرف هذه الجلسة.

حبيب أبو شهلا: إن ما أريد أن أشدد عليه الآن هو أن البيان يتضمن إعلاناً لعزم الدولتين عن الجلاء وهذا العزم يفرحنا ويفرح الحكومة والنواب والشعب الذين يفهمون من هذا العزم أن جميع الجيوش سترحل عن بلادنا قريباً جداً. على أنني أريد أن نفهم جميعاً أن الجلاء يعني الجلاء التام فلا مطارات ولا موانئ ولا استحكامات ولا بعثات عسكرية مهما كانت ضئيلة في شبر واحد عن أرضنا. هذا ما أردت التشديد عليه كي أعبر عن رغبة الشعب بأسره.

كمال جنبلاط: لا يمكننا أن نفسر الآن هذا البيان لأنه يحتاج إلى الدرس. ولكن أود أن أستخلص من هذا نقطتين.

الأولى: شكر فخامة الرئيس والحكومات المتعاقبة على الحكم لجهوده وجهودها التي تكلفت بالنجاح.

والثانية: هي أن لنا عظة من التاريخ فالتوازن الدولي بالشرق وحده يمكن أن يحقق للدول

الصغيرة ما تصبو إليه من سيادة واستقلال فأمل من الحكومة أن تتبع في المستقبل بكل دقة مراحل هذه السياسة فتكون مركز التوازن بين تيارات السياسة الخارجية أكانت شمالية أم غربية .
وزير الخارجية : إن ما جاء بخطاب الأستاذ حبيب أبو شهلا لا يمكن إلا أن يكون برنامجاً لكل حكومة لبنانية تقوم بأعباء الحكم وهو برنامج لهذه الحكومة وللحكومة السابقة واللاحقة .

تصفيق

(متابعا) وأما ما جاء في كلمة الأستاذ كمال جنبلاط عن التوازن الدولي فنحن لا يمكننا على الإطلاق أن نعترف بأي توازن دولي فهناك توازن واحد هو المساواة بين جميع الدول الأجنبية فالجميع في نظرنا متساويين ونحن نطلب جلاء الجيوش وكل الجيوش ولا نعطي امتيازات لأحد وإذا فتحنا الباب فبوجه الجميع وإذا أغلقناه فبوجه الجميع أيضاً .

صائب سلام : كما أنني لم أرد أن أنتقص من أمر الجلاء كذلك أحب أن أذكر لزملائي أنني لم أكن أحب أن أنتقص من أمر تشريف فخامة الرئيس مجلسنا بحضوره، إنما أعتقد أن الزملاء الكرام الذين أظهروا تحفظاتهم نحو البيان قد أدخلوا السرور كاملاً على قلب فخامة الرئيس .

كمال جنبلاط : أحب أن أوضح كلمتي فقد أردت أن أقول إنه من الواجب علينا أن يكون لنا علاقات طيبة مع الشرق ومع الغرب مع روسيا كما مع بريطانيا وفرنسا . فعندما تتصادم هذه النزعات تؤمن سلامة البلاد .

الرئيس : رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الاثنين في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٤٥ في الساعة الرابعة بعد الظهر .

(رفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء : صبري حماده

أمين السر

فيليب تقلا

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - التصديق على خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - بيان معالي وزير المالية عن الموازنة العامة

٤ - المناقشة في الموازنة العامة لسنة ١٩٤٦

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٨ كانون الأول ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا و خليل أبو جودة بالوكالة وتغيب السادة: نقولا غصن، رفعت قزعون، سليمان العلي، عبد الحميد كرامة، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، فريد الخازن، كاظم الخليل، محمد الفضل، نسيب الداود، نسيب غبريل، هنري فرعون، يوسف أسطفان. واعتذر السادة أسعد البستاني، أيوب تابت، يوسف ضو.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وامييل لحود وزير المالية، وسعدي المنلا وزير العدلية، ويوسف سالم وزير الداخلية، وأحمد الأسعد وزير الزراعة والدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

١ - برقية من أهالي بعلبك يؤيدون بها مطالب وفدهم العادلة بإعادة المحكمة البدائية.

٢ - برقيات من مزارعي طرابلس وزحلة يحتجون بها على منع تصدير البصل للخارج ويلتمسون السماح بتصدير الفائض خوفاً من التلف.

٣ - عريضة من أهالي الخضر بعلبك يشكون بها من تعدي مختار قريتهم على مصالحهم العامة واستغلال البلد لمصلحته الخاصة.

٤ - برقيات متعددة من معلمي ومعلمات المدارس الرسمية في الجنوب يشكون بها من ضالة مرتباتهم.

٥ - برقيات استنكار من صيدا بشأن الاتفاق الإنكليزي الإفرنسي عن الجلاء. ويؤيدون استقلال لبنان المقيدي.

أديب الفرزلي: أرجو من الرئاسة أن تتلى البرقية المتعلقة بتصدير البصل.

الرئيس: لتتل البرقية المتعلقة بطلب تصدير البصل.

فتلا الكاتب البرقية التالية. . . الخ.

الرئيس: أعلن انتهاء نصف الساعة الأولى، لنعد إلى درس الموازنة العامة. الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي: بعد أن انتهت هذه الفترة التي ألقى فيها النواب الأسئلة على الحكومة، نرجع إلى بحث الموازنة وأرجو من الحكومة أن تصغي إلى أقوالنا إذ لا نبغي منها سوى المصلحة العامة.

أول ما أستهل به كلامي أتكلم عن تقرير مقرر اللجنة المالية الزميل فيليب تقلا فأشكره على هذا التقرير وهذا الاجتهاد الذي مكنا أن ننظر بصورة واضحة إلى كل ناحية من نواحي الميزانية. وكنت أحب، وقد سن حضرة الزميل فيليب تقلا هذه السنة الحميدة أن تنحو الحكومة نحوه في ميزانيتها وفذلكتها. وليست فذلكتها كباقي الفذلكات.

الفذلكة تتضمن سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية على أوسع معانيها والميازين التجارية. وبدونها لا يمكن للمجلس، عندما يبحث الميزانية، أن ينظر بوضوح إلى هذه السياسة إلا إذا نظر إلى ميازين الدفع والقبض، ولا يملنا أن كم هي الكميات التي تصدرها وتستوردها. أنكون دائنين أو مدينين وعلى هذا الأساس يمكن للمجلس أن يعرض الضرائب على الشعب. فإذا كانت ميزانية الدفع ليست بصالح البلاد فنكون قد أرهقنا الشعب بالضرائب. وما قلته عن موازين البيوع أقوله عن الفذلكة: كنت أحب أن تبين الحكومة في الفذلكة بوضوح الأحوال الصحية ودرجات التعليم إلى ما هنالك من الأمور التي يجب أن تتضمنها الفذلكة.

لا شك في أن ما تفضل به معالي وزير المالية في بيانه له قيمته وهو يشكل ناحية من نواحي الفذلكة وكنت أحب أن يتقدم بهذا البيان مع الفذلكة.

انتقل إلى بحث الميزانية وأنا لست من الذين ينكرون على الحكومة أنها حاولت أن تحقق رغبات

المجلس في الذي طلبه سابقاً أنها حققت تخفيض نسبة الضرائب غير المباشرة بنسبة الضرائب المباشرة فأهنتها على ذلك وإنما خصصت قسماً للمشاريع العامة من موازنتها. وإذا طلبت منها الزيادة في تحقيق هذه الرغبات فليس هذا للاخراج لكن نزولاً عند رغبات المجلس.

إن نسبة تخفيف الضرائب كانت ضئيلة لكن القسم الأكبر لا يزال يتحمله الشعب عن طريق الضرائب غير المباشرة كضريبتى البنزين والسيارات ضريبة البنزين هي ضريبة جائرة وليست في الواقع ضريبة مباشرة والسائق لا يمكن أن يتحملها ولا أن يحملها للمستهلك لأن هناك سيارات كبيرة تراحه. فكنت أود أن لا تلجأ الحكومة إلى هذه الضريبة. وهكذا قل عن ضريبة السيارات.

تقول الحكومة إنها وفقت إلى إيجاد التوازن في الميزانية وفي اعتقادي أنه توازن موهوم وسأتكلم عنه فيما بعد. إن الحكومة التي وازنت هذه الموازنة وفخرت بأنها حققت بفرضها ضريبتين: ضريبة الإطارات وضريبة الكميونات. وقالت إن هاتين الضريبتين ستؤمنان استقراراً لم تعرفه الموازنة قبلاً. فاسمحوا لي أن أقول إنها واهمة وأن هاتين الضريبتين غير دائمتين.

وزير المالية: (مقاطعاً) تعني الحكومة بضريبتى الدخل والأراضي

عبد الله اليافي: (متابعاً) لا يمكن أن تؤمن موارد مستقرة من ضرائب غير مستقرة. فلا يمكن أن تستقروا بها على الزمن. وكذلك الضريبة على المراهنات فهذه ليس لها استقرار أيضاً. إذن موازنتكم بالاستناد إلى هاتين الضريبتين غير مستقرة. ما قيمة هذه الموازنة التي يتوازن فيها الخارج مع الداخل، ما دامت الحكومة تأتي فتخرج على القانون باعتمادات إضافية؟ والمسلم به أن الموازنة هي تقديرية وتخمينية، وليس اعتراضى في حد ذاته على الاعتمادات الإضافية بقدر ما هو اعتراضى على طريقة صرف هذه الاعتمادات بدون اللجوء بها إلى المجلس.

قال الزميل فيليب تقلاً مقرر اللجنة المالية في تقريره على الموازنة إنني أنبه المجلس إلى مسؤولياته لمحاسبته الحكومة، بالرغم عن هذا بادرت الحكومة إلى تعيينات جديدة دون التقيد برغبة المجلس. يجب أن تقفوا عند هذا القول وتزينوه بموازينكم وإلا لا مبرر لوجود هذا المجلس ولا يعود هذا النظام إلا نظام هزلي. يجب أن ننتبه إلى هذه القضايا وأن نجد بها. وأرجو أن لا تكون الحكومة غاضبة لأنها مثلما تعلم مسؤولياتها تعرف مسؤوليات المجلس. ففيما يتعلق بالاعتمادات الإضافية يجب على المجلس أن يحتم في عدم صرفها إلا بعد المصادقة عليها من المجلس وسأتقدم للمجلس الكريم باقتراحات صغتها بصورة مواد وأعتقد بأن المجلس سيصدق على رغبتى هذه.

أما قضية الموظفين فإني أشاطر دولة رئيس الوزارة بما قاله بخصوصهم إنه من المتعسر جداً أن

تأتي حكومة فتلقي في الشارع بمئات الموظفين لكن الأمر الذي يضح منه المجلس هو في الإحصاءات التي تقدمت بها الحكومة. لا يطلب المجلس أن تلقوا الموظفين في الشارع بل أن تضعوا حداً لهذا التوظيف. إن المعدل للتوظيف الآن هو خمسون بالمائة. ولو سلمنا جدلاً وألغينا بدل غلاء المعيشة عندما تعود الحياة إلى مستواها الطبيعي فنجده أن الموظفين سيتناولون خمسين بالمائة من مجموع الموازنة ويبقى المعدل نفسه. لذا يمكن للحكومة أن تقف عند حد في التوظيف والترقيات الاستثنائية.

بقي أن أقول فيما شاع عن أن الحكومة تنوي عقد قرض. فوزير المالية ينفية ودولة رئيس الحكومة يصرح للصحفيين بأن الحكومة تنوي عقد قرض بـ ٢٢ مليون ليرة لمكافحة البطالة فأني القولين هو الصحيح؟ أنا لست من القائلين بعدم عقد قرض إنما أريد أن أنبه الحكومة إلى أننا نسمع كل يوم: يجب أن نكافح البطالة. فقبل أن تفكر الحكومة بهذا المشروع وجب عليها أن تعرف من هم العمال العاطلين وما هو عددهم. إنه لا يوجد عندنا بطالة بالمعنى المتعارف عند بقية الدول، بل يوجد عندنا بطالة بالمعنى الخاص وليس بسبب توقف المصانع. إن العمال الذين يشتغلون على الطرقات ماذا كانوا يصنعون قبلاً؟ أظن أنهم عمال مزارعون تركوا معاولهم ليشغلوا على الطرقات طمعاً بالأجور العالية التي يدفعها الجيش. إذن لم تكوني يا حكومة قد حللت مشكلة البطالة بل حولت الفلاح عن أرضه فترك القرية ويأتي المدينة ليعمل. إن البطالة هي فئة تعلمت نصف تعليم فلا تصلح للتوظيف ولا تقدر أن تعود إلى الزراعة. لذلك أردت أن أنبه الحكومة إلى هذا النوع من العمال وقبل أن تسترسل في المشاريع عليها أن تقوم بإحصاءات عامة قبل المباشرة.

والآن اقرأ على مسمعكم الاقتراحات التالية:

المادة الرابعة والعشرون - اعتباراً من نشر القانون لا يجوز أحداث أية وظيفة جديدة عامة في الدولة زيادة عما هو ملحوظ في موازنة ١٩٤٦ إلا بموجب قانون مستقل عن قانون الموازنة. المادة الخامسة والعشرون - تلغى اعتباراً من تاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٤٥ جميع الترقيات الاستثنائية التي منحت لبعض الموظفين العموميين وزادت الثلاث درجات.

المادة السادسة والعشرون - لا يجوز بعد الآن عقد أية نفقة ان تصفيتها أو صرفها ما لم يكن قد أرصد لها اعتماد في موازنة النفقات مصدقة من المجلس النيابي.

وكل مخالفة لهذا النص يتحملها الوزير المسؤول شخصياً.

ويعتبر مجلس شوري الدولة صالحاً للحكم في هذا الموضوع.

٤ - المادة السابعة والعشرون - تعتبر ملغاة حكماً بعد تاريخ نشر هذه الموازنة جميع التعيينات التي

تجري لوظائف غير مفتوح لها اعتماد مسبق في الميزانية العامة المصدقة من المجلس النيابي .
هذه هي الاقتراحات أتقدم بها إلى مقام الرئاسة وأرجو أن يعرضها على المجلس أثناء عرض قانون الموازنة .

تصفيق

الرئيس : الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط : أيها السادة!

في كل دورة تتوالى سنوياً لبحث الموازنة يكثر الجدل حولها والانتقاد والمناقشة حتى إذا جمعنا ما يقال في هذا الموضوع من البحث والدروس لمألأنا المجلدات الضخمة، ثم تأتي الحكومات وتتعاقد هي أيضاً فلا تكثر لهذه الانتقادات ولهذا البحث ولهذه المناقشة . . . ولذلك لن أجهد نفسي في الكلام عن الموازنة بل أذهب إلى بحث الداء الدفين الذي لأجله نتبرم بالموازنة وأساليب الحكم أعني النظام البرلماني القائم.

للمرة الثالثة أو الرابعة منذ خمس وعشرين سنة يقف الشعب اللبناني في حيرة من أمره وفي شك من مصيره الداخلي . . . وتتعدى حيرته هذه وشكه الذين يتولون الأحكام ونواب المجلس التشريعي والموازنة المنبثقة عنهم، إلى أوضاع الحكم في لبنان وأسس النظام البرلماني بصورة عامة .

كان أهل البلاد يرجعون إلى السلطات المنتدبة فتعطل الدستور كلما بلغ تدمير الشعب غايته، ولم تسع السلطة المنتدبة إلى معالجة الداء من جذوره، والحقيقة أن فرنسا كانت تتخبط بالفوضى نفسها والاستهتار بنفسه والاستغلال نفسه الذي كنا وما نزال نشكو نحن منه، ولا نعرف إلى الخلاص سبيلاً .

على هامش هذه الضجة التي أحدثتها الموازنة - وهي موازنة مرتجلة كسابقاتها - وأرقامها المتصاعدة ضججات وأحاديث كثيرة . . .

إن وجه الاستقلال الجميل قد شوهته وسودت محاسنه أيد أئيمة وهذه الأيدي ما تزال تعبت وتنشر القلقله والفساد ويؤسفنا أن نقول إن المثال في ذلك قد جاء بعض الأحيان من عل . . . وخيبة الأمل قد أوشكت أن تعم الكثيرين من الجماعات والأفراد، فلم تبق جذوة الأمل إلا في صدور الذين يتمسكون بالعقائد رغم كل شيء ويؤمنون رغم كل شيء . . .

لن أتكلم أيها السادة عن الموازنة بصورة مفصلة مفنداً منتقداً لأنني أعترف بصراحة أن الاشتمزاز قد ملأ نفوسنا جميعاً وأن الكلام في هذا الموضوع كما سبق وقلت يذهب في الهواء . ولكن أظن أنه من واجبي - وكل لبناني يشعر اليوم بهذا الواجب ويحس هذا الألم - أن أتساءل وإياكم: هل نحن حقيقة نعيش في ظل نظام ديموقراطي يضمن العدالة، والحرية والتكافؤ، بالحقوق والواجبات لجميع أفراد الأمة اللبنانية، ويكفل لهم على الأقل العمل والقوت - ولا أعني جميع الحاجات التي يتطلبها نمو شخصيتهم كبشر - ، بل الحاجات الأولية ليس إلا؟ وهل هذا النظام البرلماني يؤمن للشعب الحكم الأمثل؟

- هل مبدأ انفصال السلطات وتوازنها - وهو إحدى الأسس التي يركز إليها النظام البرلماني - يعمل به عندنا؟
ألا يكثّر طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية؟ ألا تتدخل السلطة التنفيذية أحياناً فتسيطر على سلطة المجلس في تأليف الوزارات مثلاً؟ وهل السلطة القضائية التي يعتبرها المشرعون السلطة الثالثة في الدولة، هي منفصلة حقيقة عن السلطة التنفيذية أم خاضعة لها؟

- هل يكفل هذا النظام سيطرة الكفاءة والعلم في أعمال الدولة؟ هل يمكن اعتبار هذا المجلس وما سبقه من المجالس مجلساً تشريعياً والمشرعون فيه يكاد مجموعهم لا يتجاوز أصابع اليد عدداً؟ وهل يمكن من ناحية أخرى اعتباره مجلساً تمثيلياً وهو لا يمثل بالواقع هيئات وجماعات اقليمية ومهنية وعلمية واجتماعية واقتصادية برزت إلى الوجود بتأثير عناصر المدنية والمعيشة الحديثة هنا وفي بلدان العالم؟ وهل في أساليبه ضمانات كافية للشعب في أن يبرز بينهم ذوو العلم والصدق والكفاءة ويتسلموا الأحكام؟ وهل في هذه الأساليب ضمانات بتغلب هذه العناصر على عناصر الشغب والاستغلال والجهل؟؟ هذا والديموقراطية السياسية وسيلة لتحقيق الحكم الأمثل، ولا يكون معنى للديموقراطية السياسية حينما لا تستطيع تحقيق هذه الغاية.

- هل هذا النظام البرلماني - وهو نظام تمثيلي - يعبر عن إرادة غالبية الشعب المتنورة والواعية في هذا البلد؟! هذه أسئلة جليلة وكثير من قبيلها يسأل اليوم كل لبناني نفسه ويجب عليها بصراحة: إن شروط الديموقراطية السياسية الأولية ليست متوفرة في لبنان ولا معمولاً بها.
أما ونحن نواجه هذه الحقيقة القاسية فما العمل.

- من الضرورة الملحة ولا شك أن نعمل على تعديل قانون الانتخاب الحالي ليكفل تمثيلاً أصح لأعضاء المجلس، ولكن ألا يجب أن نفكر أيضاً في اعتماد مبدأ تعدد الأصوات للمنتخبين وبعض أرباب المهن والكفاءات؟؟؟

- ألا يجب فصل السلطة التشريعية فصلاً تاماً عن السلطة التنفيذية واعتماد مبدأ تمثيل المهن والجماعات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيدخل هذا المجلس علاوة على الأعضاء السياسيين ممثلو جميع أقسام وتشعبات الانتاج المدني... كي تتجدد الوجوه في المجلس وتتجدد الذهنيات؟؟

- أليس من الموافق أن نمنح الشعب حق التصويت مباشرة على بعض القوانين المهمة كما هي الحال في سويسرا مثلاً وحضر تأثير السلطة التشريعية في الحكومة في حالات يعينها الدستور بنص جلي، على أن تنبثق الحكومة بشخص رئيسها من المجلس بطريقة الانتخاب.

ألا يجدر بنا رفع صحافتنا إلى مستوى الرسالة الخطيرة التي تقوم بها كحلقة اتصال وتأثير بين الناخب والحكومة؟؟

وهناك قضايا خطيرة أخرى نرى من الضروري اعتمادها: كإيجاد محكمة - مثلاً - يرجع إليها في حالة خرق مواد الدستور والعبث بروحه.

إنني سأتكلم في هذه الشؤون بصورة مطولة في المستقبل إن شاء الله، لافتاً المجلس إلى ما قلت عندما افتتحت هذا الحديث القصير. . إن اللبناني ينظر اليوم بحيرة متزايدة إلى مصير بلاده الداخلي؟

فالأزمة هي أزمة حكم، أزمة نظام وهي فوق كل هذا أزمة أخلاق وكفاءة لا يمكن تلافيها بإبدال رجل برجل ولا وزارة بوزارة ولا موازنة بموازنة! بل هناك عمل يجب أن نواجهه بجرأة هو درس وتعديل نظام الحكم في لبنان على ضوء التاريخ اللبناني ومقتضيات العصر وتبديل أسس حياتنا القومية بصورة شاملة، اقتباساً منا في الأقل لما تقوم به دول أوروبا الغربية في هذا الحقل الخطير.

تصفيق

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: منذ وجودي في المجلس ونحن نطالب بإنشاء مجلس للمحاسبات لأن وجوده ضروري. ولا أظن أن دولة تحترم نفسها وترضى بدونه وهو موجود في حكومات العالم كلها. وها أنا لا أرى له ذكراً في الموازنة الحالية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: أجب على ملاحظات حضرة الزميل عبد الله البياي فأقول: إن الموازنة لا تتوقف على موازين الدفع والصرف والتجارة إنما تتوقف على ضبط الإحصاءات. ففي سنة ١٩٤٢ عندما عدت للحكم رحت أسأل الدوائر الرسمية عن الإحصاءات حتى تتكون عندنا فكرة صحيحة عن القضايا الاقتصادية والصحية فكانت النتيجة كما يلي: سألت وزارة الصحة عن عدد الإصابات «بالتراخوما» فأجابت ١٦ إصابة. هل هذا صحيح؟ مع العلم أن نصف سكان الجنوب مصابون بهذا الداء. سألت دوائر الاقتصاد الوطني والتموين عن كمية الحبوب التي تنتجها البلاد فأجابت الأولى ٤٠ ألف طن وأجابت الثانية ٣٠ ألف طن. لذا أقول إن الإحصاءات خاطئة وليس الحق على الحكومة. وأسمح لي أن أقرأ لك جزءاً من تقرير مجلس إدارة البنك السوري:

فضل سوريا ولبنان

إن سوريا ولبنان قد ساهما في المجهود الحربي ليس فقط باشتراكهما في عقيدة الحلفاء بل على الأخص بتقديمهما اليد العاملة والروح النشيطة وبوضع أراضييهما تحت تصرف الجيوش اما للإقامة فيها وقت الراحة أو لحشدتها قبل القيام بعمليات حربية. إن هذه المساهمة في المجهود العام يجب الاعتراف بها مهما كانت درجة المنفعة التي جنيت منها. كذلك فإن الشرق قد ساهم في تموين الحلفاء بتقديمه ما فاض عنه من محاصيله مستعيضاً عن ذلك بتوريد محاصيل أخرى ضحى الحلفاء في سبيل تأمينها له.

الميزان التجاري

لم تزل سوريا ولبنان في حالة تلبك اقتصادي منذ ١٩٤١. تذكرنا نتائجنا بالأضرار التي تجرّها الأزمات الشديدة. ومع هذا، فالأسباب تعود إلى ما ينتظره الإنسان عادة من ظروف الرخاء. فلقد كانت البلاد تحتزن شهراً بعد شهر تلك الأموال الكثيرة التي كان ينفقها الحلفاء على جيوشهم أو على تحصين البلاد للدفاع عنها. ولم يكن هنالك من سبيل لتوظيف تلك الأموال بسبب تضيق وضع الحرب على المبادلات التجارية ونقل الأموال.

كل هذه الأمراض لم تكن مكونة منذ ثلاثة أشهر بل هي مزمنة. وقد جئنا بالموازنة ضمن المدة الدستورية وفي السنة المقبلة تعدكم بأن نتقدم بميزانية فنية وعلمية ولكن لا يمكن أن تطلبوا منا كل ما قلته يا حضرة الزميل.

ثم أعود لبحث توازن الميزانية. فلو ألقيتم نظرة على قطع حسابات سنة ١٩٤٤ لوجدتم ما يفوق سبعة ملايين قد وضعت في الاحتياط وهذا يبشر بالخير.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل

جورج عقل:

كلمة تعودت أن أقولها وأن أعارض معارضة تقليدية في كل مرة تأتي الموازنة إلى المجلس. صور مروعة تتزاحم أمام بصائرنا فمن اعتماد التعيين بدلاً من الاقتراع الشعبي أُنِيت إلى سيطرة الحكومة على الصحافة كما تظهر من مشروع الحكومة إلى تحريم حق الأحزاب على العمال مهما كان الجور قاسياً إلى استبدال نقابات العمال بنقابات مختلطة يسيطر عليها رب العمل على الخط الفاشيستي إلى سيطرة على التجارة والصناعة إلى تعسف بحق سكان القرى لاعتبارات حزبية كل هذه العلامات تحل نظام الفرد على النظام الدستوري الديمقراطي الذي لا يرضى لبنان عنه بديلاً.

نريد لبنان وطن الهناء والسعادة والراحة والحرية الفكرية والكرامة الوطنية.

نريده مرتعاً للأحرار وملتقى للحضارات يحفظ طابعه العريق على مر الأجيال، ويؤدي رسالته فيبلغ درجة الكمال.

ونأذن لأنفسنا بأن نتمثل لبنان مستقلاً من مشاغل الحرية يعيش فيه الناس سواء بسواء لا سيد بينهم ولا مسود يتعاون الجميع لرفع شأن الوطن ولتأمين ازدهاره ولتدعيم استقلاله المطلق بالنسبة إلى الجميع.

أما بعد، فإني أرى النقد يتحول إلى تنبيه والتنبيه يتطور إلى تقريع وتشهير وتوجيه مظنة.

نتتبع جميعاً تطوراً في الرأي العام يحرف القاصي والداني ويشمل مختلف النزعات والأهواء حتى يكاد يستقر هذا الرأي العام على قناعة راسخة بأن إصلاح الحال محال وأن الفساد قد دب إلى معظم الأجزاء التي تتألف منها الدولة.

ويتساءل المخلصون: صحيح ما يحكى ويقال؟

وإذا صح فإلى أية أسباب يرجع كل هذا الخلل.

وما هو علاجه يا ترى.

وإني أبدأ بإيضاح ضروري، وهو أنني لا أحمل حكومة اليوم تبعات أوضاع تأسست وتراكت على مر الأعوام. فالذي نعتقده هو أن لبنان يسير بخطوات واسعة نحو الهوة السحيقة إذا استمر في مسيره على هذا النحو فجدير بكل مسؤول أن يفكر بمصير الوطن قبل الأوان.

فلا يهمني أن أقارن بين أرقام الموازنات بقدر ما يهمني أن أعرف منهجاً سوف تتمشى عليه الحكومة في السياسة المالية.

ولا يهمني أن أعالج مساوئ التوظيف بقدر ما يهمني أن أعرف رأي الحكومة، على ضوء الاختبارات والأرقام والمصلحة اللبنانية العليا، إن نظام اقتصادي يتفق ومصلحتنا وأوضاعنا، فهل يجوز البقاء على النظام المالي الذي يشل اقتصادياتنا ويخفض حركة تجارتنا ويسبب الخلل في ميزاننا الاقتصادي أم يجدر بنا أن نبادر إلى إعلان لبنان منطقة حرة تستعيد العاصمة بفضل هذا التسهيل مقامها التجاري الأول على هذا الشاطئ الجميل.

ولا يسعني إلا أن أتناول لهذه المناسبة سياسة لبنان المالية والاقتصادية والاجتماعية وأخلص إلى الإصلاحات الضرورية وعلى هذا القول:

١ - في الحقل المالي:

إن ضريبة الدخل كانت حدثاً جديداً موفقاً في نظامنا المالي ومن الموصى به أن تلجأ حكومتنا إلى الإقلاع عن طريقة فرض الضرائب غير المباشرة التي تزهق اللبناني وتحمل الفقير المعدم ذات المقدار الذي يتحمله أصحاب الملايين. فالدولة تتقاضى ذات الضريبة غير المباشرة من سائق السيارة ومن صاحب الملايين ومن مستهلك الدخان والزيوت والمحروقات والكبريت بصرف النظر عن كفاءته المالية. ومتى عرفنا أن مجموع الضرائب غير المباشرة لهذا العام قد بلغ ٣٢٠,٠٦٠,٠٠٠ ليرة لبنانية بينما الضرائب المباشرة بلغت فقط ٠,٠٨٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. ومتى عرفنا أيضاً أن الضرائب المباشرة زادت هذا العام عن العام الفائت أربعة ملايين ومائة ألف ليرة بينما الضرائب غير المباشرة بلغت زيادتها هذه السنة تسعة ملايين وخمسمائة وخمسين ألف ليرة لبنانية. نعم متى عرفنا هذا أدركنا أن سياسة لبنان المالية لا تزال تسير بقوة الاستمرار فينسج اللاحقون على منوال السابقين وتعتمد في الفرض ذات الأسس البالية الفاسدة التي يشجبها علماء الاقتصاد وتوصي بالإقلاع عنها المؤتمرات الدولية.

وكنا ننتظر من معالي وزير المال وقد صوت دائماً معي في مقترحات انصاف رعاة الماعز أن تلغى في عهده أو على الأقل أن تخفض ضريبة التعداد الفاحشة نظراً لفوائد هذا الحيوان ولكونه علة معاش فئة مزارعة فقيرة طوت السنين وهي تعيش براحة وأمان في سفوح الجبل اللبناني.

أيها السادة:

إن رسم الملح كان من الأسباب القريبة لنشوب الثورة الفرنسية الأوروبية الكبرى فما بالكم تعملون في زيادة الفرض على الملح والمالح يأكله الفقير ويستهلك منه أكثر بكثير من الغني.

والسائق، ما لي أراكم تضاعفون عليه الضرائب، فمن زيادة على المطاط إلى زيادة على البنزين إلى زيادة على الزيوت إلى رسوم مضاعفة على رخصة السير ورخصة السوق إلى زيادة تبلغ عدة أضعاف على الجراءات. إن الضريبة للجيش عماد الوطن هي من أقدم الضرائب. وقد طالبنا بها وقبلناها سلفاً قبل أن نتسلم جيشنا اللبناني.

ولكن الجيش يجب أن يغذى من مال الأمة جمعاء ومن مال الأغنياء قبل الفقراء لأن أفراد الجيش وأمرأه وضباطه هم من صفوف الشعب وهم يتحملون أعباء الخدمة ويتفانون في الزود عن حياض الوطن أما الغني فقلما يطلب منه هو أن يساهم على نطاق واسع في تأدية فريضة الجيش. لقد طالبت وأعيد اليوم المطالبة بأن تكون ضريبة الجيش مباشرة توجب مثلاً على الفقير دفع خمس ليرات وعلى المتوسط دفع عشر ليرات وعلى الغني دفع خمسين ليرة وتتوجب الضريبة على كل لبناني بالغ فيتحمس الجميع بهذا الواجب المقدس. وأما البنزين وأما التبغ فيجب الشروع بتخفيض المفروض عليها نوطئة لإلغاء جميع الضرائب غير المباشرة رحمة بالشعب بأغلبه الفقيرة.

وهناك الرسوم القنصلية زادت من مائة ألف ليرة إلى أربع مائة وخمسين ألف ليرة. ولا يخفى أن زيادتها أكثر من ثلاثة أضعاف يجعل الرسم فاحشاً خصوصاً وأن لبنان يعمل لتأمين عودة مهاجريه والعناية بأمورهم وتسهيل عودتهم ومعاملاتهم فهل ترون في هذه السياسة ما يحقق غايتنا في هذا الحقل.

وخلاصة القول فإن لبنان ينشد من المسؤولين اتباع سياسة مالية رشيدة على نحو ما تسير عليه في عصرنا الأمم الراقية وذلك بالإقلاع عن استيفاء الضرائب غير المباشرة غير العادلة وبفرض الضرائب على أسس علمية عادلة بحيث يتناسب الفرض ومقدرة المكلف ودخله.

٢ - في السياسة الاقتصادية

أما في حقل السياسة الاقتصادية فنريد أن نعرف رأي الحكومة والذي نراه هو أن مصلحة لبنان تقضي بتأمين ازدهار تجارته الغابرة وذلك باعتماد نظام المنطقة الحرة فتستعيد العاصمة مكانتها على هذا الشاطئ من المتوسط وتعطي تسهيلات كافية لاتجاه تجارة أوروبا وأميركا والشرق الأقصى وأفريقيا نحو مرافئ لبنان.

وإن أدق المواضيع هو موضوع حماية الصناعة الوطنية. فمن الواجب أن نتساءل هل أننا نملك صناعة لبنانية وما هي هذه الصناعة وهل بلغت هذه الصناعة في إنتاجها درجة تؤهلها للحماية. وهل أن الحماية تتفق وصالح الشعب المستهلك التي تعلق كل مصلحة.

إن سياسة لبنان الاقتصادية لا يجوز أن تبقى لغزاً مجهولاً بل يجب لمصلحة لبنان أن تعرف وتحدد هذه السياسة ويتناقش فيها مجلس الأمة لكي يكون التوجيه متلاحماً ومصلحة لبنان. وإذا قيل إن هناك نظام المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا أجبنا أننا لا نستطيع أن نقبل بأي ضرر يحصل بمصلحتنا الاقتصادية اللبنانية وقد تعاقد البلدان على أمل ضمان وإدارة المصالح المشتركة لخير البلدين فلا يعقل أن تضحي مصلحة بلد لخدمة مصلحة البلد الآخر وإذا طلب إلينا حماية الصناعة السورية طلبنا بدورنا حماية صناعتنا وحماية شعب لبنان. وشرط التعاقد أن تبقى المعاملة المتبادلة على قدم المساواة. إن السائق اللبناني يدفع ضريبة الجيش على البنزين مرتين في لبنان وفي سوريا، بينما لبنان لا يعامل السائق السوري بالمثل هذا مثل بسيط لا يقبل به لبنان لتعارضه ومصلحة لبنان.

هذا يحمّلنا إلى مناشدة الحكومة كي تحيل إلى المجلس المصالح التي أشار إليها بحق حضرة الزميل مقرر اللجنة المالية. كما وأني لا أدري متى تظهر المراسيم الاشتراعية المتعلقة بالمصالح المشتركة النائمة في روايا المجلس منذ عامين والتي تفتقر إلى تصديق المجلس ولن أنسى المطالبة بإعطاء البيان عن عائدات غرش الفقير لجميع المحافظات وعن كيفية المحافظة عليها وعن مصيرها.

٣ - في القضايا الاجتماعية

وإذا كنت أهنيء الحكومة لأنها تسعى لمحاربة البطالة بإيجاد بعض المشاريع العمرانية لتشغيل الطبقة العاملة فإن هذا لا يمنعني من إبداء الملاحظة في الخطة التي تعتمدها الحكومة حيال القضايا الاجتماعية.

وأرى أن غرش الفقير يجب أن يكون بمأمن من كل صرف وتبذير ويجب أن يحال هذا القرش إلى صندوق خاص يدعى صندوق التوفير ويضع لبنان تشريعاً للعمال تقرر فيه مبادئ التأمين الاجتماعي وضمان الشيخوخة وأصحاب العاهات في آخر أيامهم وذلك بجعل تغذية هذا الصندوق من غرش الفقير أي من مجموع الشعب اللبناني ومن رب العمل والعمال لدفع كل معاش تقاعدي وكل تعويض ضروري لتأمين معيشة العمال وعيالهم. هذا هو العدل الاجتماعي الذي أقرته دول الأرض التي تدين الديمقراطية الحققة. لأن التعويض الذي يعطيه القانون للعمال بمقتضى تشريعنا هو غير كاف فيجب أن يكون هذا التعويض أو التقاعد لإعاشة العامل وأسرته ولهذا فمن العدل أن ينشأ صندوق التوفير لأغلبية الأمة وأن يغذى من الموارد الثلاث الآتية الذكر على أن يغذي في المستقبل من مال الدولة ومن مال الأغنياء.

٤ - كيف ننقذ الموقف

إن لبنان يجتاز مرحلة دقيقة عقب نهاية الحرب ومن واجب الحكومة إن شاءت إصلاحاً حقيقياً أن تعتمد الأسس التي ذكرناها. ومن الواجب على كل حال تطمين بال الأمة بالطرق الآتية.

أولاً - بإقرار حق الاقتراع الشعبي لتشكيل البلديات والمختارين لأن هذا الحق هو للأمة وفي زمن السلم يكون مبدأ التعيين ضرباً من اغتصاب حق الأمة وحاشى أن ترضى حكومتكم الدستورية بذلك.

ثانياً - تأمين العدل بين الناس بتأمين استقلال القضاء وعزل كل قاض يحكم استناداً إلى الوساطات التي ضجت البلاد من استفحال شرها.

ثالثاً - تأمين سمعة الحكم بإجراء تفتيش عام منزله حازم وسريع تعلن نتائجه على الأمة بلا هوادة وبحيث يتناول كل من تثبت إدانته ولا يعين أي خلق له بل يؤتى بموظف من الموظفين الحاليين لكي يشغل مكانه.

رابعاً - محاربة الغلاء بجعل التعاونية تحت تصرف الأمة وبإجراء التوزيع على جميع أبناء الشعب بموجب بطاقة مع إطلاق حرية التجارة.

٥ - اما الوزارات والتضخم

اما لجهة الوزارات الحالية فإننا نرى التوجيه الفني يعوزها ومن الواجب أن يرفع مستوى الموظفين الخبراء لكي يتمكنوا من الاضطلاع بمهمتهم.

ووزارة التجارة والصناعة يجب أن تستبدل بوزارة للعمل إذ أن وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة التموين ووزارة الصناعة والتجارة هي كلها أسماء مترادفة تشير إلى القسم الاقتصادي والتجاري في شؤون الدولة.

اما إذا استبدلت وزارة التجارة بوزارة العمل تكون قد جعلت قضية العمال في لائحة الإصلاحات الضرورية التي تفتقر إليها الإدارة اللبنانية إن جميع دول العالم تدرس مشاكل ما بعد الحرب وتعنى بشؤون العمل وبالعلاجات الوقائية والمخففة التي تحول دون استفحال شر البطالة وتؤدي إلى تنظيم العمل بما يتفق والتطور العالمي فلا يمكن استعباد العامل بعد اليوم ولا يمكن غمض حقه وإضاعة أتعابه وتجاهل حقوقه والطبقة العاملة مع الطبقة المزارعة أغلبية في الأمة ومن الواجب احترام رأي هذه الأغلبية وإيصالها عاجلاً إلى حقوقها. فلهذه الأسباب نرى أن إبدال وزارة التجارة بوزارة للعمل من الإصلاحات الضرورية ويستطيع مجلسكم بالاتفاق مع الحكومة تحقيق هذا الإصلاح في سياق درس الموازنة.

اما وزارة التموين فمن الواجب أن تلغى فوراً في قسمها التجاري وأن يناط كل من هو متعلق بهذه الوزارة وبوزارة التجارة في مصلحة موحدة هي وزارة الاقتصاد الوطني.

اما التضخم فقد أصبح علة استفحل شرها سنة بعد سنة ولا يمكن معالجتها بالتسريح ونحن نؤيد دولة رئيس الحكومة بهذا الخصوص وإنما هناك العلاجات التي أشارت إليها اللجنة المالية في تقرير مقررهما وأهمها إقفال باب التوظيف الذي نقترح أن يصوت على مبدئه المجلس بالإجماع مع الإشارة إلى أنه كل وظيفة جديدة

تضطررها ضرورات القاهرة أو تشغل بالوفاة أو الاستقالة أو الإحالة إلى التقاعد تصبح حكماً ملغاة وإذا اضطرت لإملائها وجب إملائها من الملاك نفسه. وتبقى الحال هكذا إلى أن يزول التضخم ويخف عبء الرواتب عن كاهل الموازنة.

ونرى قسماً من الدرك الذي عين حديثاً ومن الجيش يمكن استخدامها كوحدات فنية في مختلف شؤون الأشغال العامة والزراعة وهذا ما نراه في أرقى البلدان التي تدرّب الفرق الهندسية وتستخدمها في زمن السلم لمشاريع العمران ولتنفيذ بعض الأعمال الزراعية الكبيرة.

إن حركة التحريج يجب أن تكون هدف الجميع ويجب أن تستعيد جميع قمم لبنان ووهاده حلته الخضراء بحركة تحريج عامة وفقاً لخريطة تدرس وتنفذ الخطة بواسطة الجيش والدرك والشعب وسواعد المزارعين والعمال اللبنانيين.

إن في هذا التوجيه حياة لبنان وضمان مستقبله وتأمين موارده اللازمة لرفاهية بيته ولصون استقلاله المطلق وسيادته التي لا تعلوها سيادة.

رئيس الوزارة: لو راجع الزميل عقل الموازنة لرأى أننا أوصدنا وزارة التموين ودغمنّاها في وزارة الاقتصاد الوطني.

جورج عقل: لذا أرجو إحداث وزارة للعمل.

رئيس الوزارة: هذه الوزارة للعمل أيضاً.

جورج عقل: أرى أن مشكلة العمال مشكلة كبيرة ولهذا فكما أن هناك وزارة للزراعة يجب أن يكون هناك وزارة للعمل واشترط أن لا نستحدث أية وظيفة بل أن يكون هناك وزير مسؤول عن قضايا العمال.

الرئيس: الكلمة للسيد يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: أرجو أن تؤخذ ملاحظاتي على محمل التوجيه وليس على محمل الانتقاد.

مال الاحتياط: ليس هناك مال احتياطي محقق بل كما تقدم معالي وزير المالية بإخلاص وقال: إنه أعطى سلفات للميرة وللتموين. فما هي الطرق لتحصيل هذه السلفات وهناك خلاف بين الميرة والتموين على التسعير؟ ولا يمكن تحقيق المشروع الإنشائي بدون تحصيل هذه السلفات.

التغطية الذهبية: إن هذه التغطية كما قال الزميل أبو شهلا هي في الواقع ٢ بالمائة وأظن أن معالي وزير المالية يقر ضمناً بهذه الحقيقة إذا قيس بما كانت عليه نسبة التغطية السابقة.

عدد العاطلين: إن عدد العاطلين هو ٥٠ ألف عامل وليس كما قال الزميل عبد الله اليافي وأنا

أعلم الناس بهم وسيطرحون في الشوارع إذا لم تبادر الحكومة إلى إيجاد مشاريع لتشغيلهم.
عدد الموظفين: إننا لا نزال بانتظار القانون المختص بهم.

وزير المالية: تطلبون قانون الموظفين وقانون ديوان المحاسبة وقانون ضريبة الأراضي وكلها موجودة في لجان المجلس تحت الدرس.

الرئيس: الكلمة للسيد أمين السعد.

أمين السعد: كان معالي وزير المالية وعدنا ببيان عن موازنة الإعاشة واليانصيب الوطني وأرى أنه نسي أن يذكر ريع غرش الفقير الذي مضت عليه أربع سنوات وبلغ مجموعه الملايين من الليرات ولم نعلم على أي وجه قد صرف. لذا أرجو من معاليه أن يأتينا في الجلسة القادمة ببيان مفصل وواضح عن واردات غرش الفقير وعن طرق صرفه.

لقد لاحظت في الموازنة الحاضرة أن التضخم يتزايد سنة فسنة مع أننا كنا ننتظر أن يقف تيار التضخم. أنا لا أنكر أن الحكومة كانت مجرورة إليه نظراً للوظائف التي أحدثت في الماضي فتضطر إلى زيادة النفقات. وكنا نأمل أن تحول دون هذه الزيادات المستمرة فإذا بنا نرى زيادات جديدة. ولفت نظري أن هناك مأمورين صرفوا من الخدمة بدون تعويض.

وزير المالية: من هم، أعطني اسم واحد منهم.

أمين السعد: الدكتور جميل تلحوق يعرفهم ولست في معرض الانتقاد على الحكومة ولكن هذا لا يمنع من القول بأن هناك أشخاصاً يتذمرون: لقد استلمت الحكومة اللبنانية من المفوضية الفرنسية لوائح بأسماء مأمورين قضوا في الخدمة عشر سنوات فرفضت قسماً منهم دون تعويض.

وزير المالية: ليأخذ هؤلاء تعويضهم من فرنسا.

أمين السعد: لماذا تقبلون فئة وترفضون الفئة الأخرى؟

وزير المالية: لأن مصلحة البلاد تقضي بذلك.

رياض الصلح: هناك مرسوم وضع قبل عهد الاستقلال أخذت بموجبه الحكومة بعض مأمورين داخلين في ملاك الدولة وقد اضطرت لذلك. ولكن هناك مأمورين عينتهم المفوضية بعد ذلك في الأمن العام مثلاً وغيره من الدوائر ولا يمكن للحكومة اللبنانية أن تأخذهم ما لم تثبت من حسن أخلاقهم وإخلاصهم للعهد الاستقلالي.

أمين السعد: أشكر حضرة الزميل رياض بك الصلح إيضاحه لكن ليس هذا الموضوع الذي أقصده، بل هناك مأمور في دائرة الصيدلة وليس بالمأمور السياسي. إن المأمورين اللبنانيين التابعين للمفوضية هم

متساوون بالحقوق والواجبات فلو كانت الحكومة اللبنانية تستدعيهم وتفحصهم ثم ترفضهم لعيوب فيهم لسلمنا لكن أن تأتي وتقول: إن الذين عينوا سنة ١٩٤٣ قد رفضناهم. فهذا ما لا أفهمه، نريد من الحكومة أن تمتحن الأشخاص وتختار الصالح منهم.

ثم إن هناك تعيينات جديدة لا ريب فيها.

رئيس الوزارة: سم واحداً منهم.

أمين السعد: أتريدون أن أجلب معي الجرائد؟ وأخيراً أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى الاعتمادات المثمرة وغير المثمرة. منذ سنتين تقدمت الحكومة بمشروع إنشائي ينطوي على فتح الطرقات فالطرقات موجودة بكثرة في لبنان ولا أعتقد أن زيادتها ضرورية فالمشاريع المفيدة ليست بفتح الطرقات بل بالإكثار من مشاريع الري والكهرباء لأنها تفيد على استمرار السنين. فأطلب من الحكومة أن تصرف اعتمادات الطرقات على هذه المشاريع.

وزير الصحة: أقول رداً على الزميل أمين السعد الذي يقول «كيف تأخذ الحكومة فئة من المأمورين وتترك الفئة الأخرى» إن الموظفين الذين يحتجون على صرفهم قد عينوا في زمن الانتداب دون أن يكون للحكومة رأي بالموضوع. إن مكتب الصيدلة من عمل الفرنسيين وكانت مهمته احتكار الأدوية واستيرادها. وعندما استلمنا المكتب المذكور وجدنا أن كثيراً من الأدوية أصبح في علم الله وأن ١٦ موظفاً يتقاضون الرواتب من حصة الحكومة اللبنانية دون أن يأتوا بعمل ما فصرفنا منهم ثمانية وأبقيت ثمانية لأن المصلحة تحتاج إليهم لمدة ستة أشهر فقط. والذين صرفوا قبضوا تعويضهم. هذه هي القصة التي ذكرها الزميل أمين السعد.

وزير المالية: إن الذي تفضل به معالي وزير الصحة بشأن مأمورين الصيدلة، فأنا لا أقول مأمورون بل عمال اشتغلوا ببيع الأدوية من قبل الجانب الفرنسي. لقد شاءت الحكومة الفرنسية قبل سنة ١٩٤٣ والظروف خاصة، أن تضع في نص الاتفاقات أن تستلم الحكومة اللبنانية صنفاً معيناً من المأمورين. بناءً عليه كانت الحكومة لدى استلامها كل مصلحة ترى نفسها مضطرة إلى أخذ هؤلاء المأمورين الذين نصت عليهم الاتفاقات، وقامت الحكومة بتعهداتها.

لكن هناك فئتين من الموظفين: فئة عينتهم المفوضية مؤقتين منذ البدء ولا حق لهم عليها ولا علينا أن نستبقهم أو نعطيهم تعويض صرف. والفئة الثانية هي أكثر ضرراً وخطراً من الأولى، تلك الفئة التي أدخلت في خدمة المندوبية بعد سنة ١٩٤٣ وبعد حوادث تشرين ونيسان ولا أعرف لأي غرض أدخلت في المفوضية ولا لأية غاية وهي تتألف من اللبنانيين، لا شغل لهم ولا هم إلا تهديم الاستقلال. والآن يطالبون بأن تضمهم الحكومة ليدخلوا كالجرائم في جسمها ليشاغبوا على عهد الاستقلال. إن مثل هؤلاء لا يجب أن يعيشوا حتى ولا أن يبقوا في هذا الوطن.

الرئيس: أعلن الانتهاء من مناقشة الموازنة العامة على أن نبحث في الجلسة القادمة البنود والأرقام ورفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الثالثة من بعد ظهر غد الأربعاء الواقع في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٤٥ ورفعت الجلسة.

(في تمام الساعة السادسة والنصف مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

فيليب تقلا

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - التصديق على خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - التصديق على موازنة :

أ - رئاسة الجمهورية

ب - مجلس النواب

ج - رئاسة الوزارة

د - وزارة المالية

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ١٩ كانون الأول ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا وجوزف ضو. وتغيب السادة: نقولا غصن، جورج زوين، حبيب أبو شهلا، رفعت قزعون، سليمان العلي، عبد الغني الخطيب، علي العبد الله، فريد الخازن، محمد بيضون، نسيب غبريل دركالوسيان، هنري فرعون، يوسف اسطفان. واعتذر السادة أسعد البستاني، أيوب تاب، عادل عسيان، نسيب الداود.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وسعدي المنلا وزير العدلية، واميل لحود وزير المالية، ويوسف سالم وزير الداخلية، وأحمد الأسعد وزير الزراعة والدفاع الوطني، وجميل تلحوق وزير الصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من بعلبك يؤيدون بها بيان منظمة النجادة بشأن الاتفاق الإنكليزي الإفرنسي عن الجلاء.
- ٢ - عريضة من رئاسة اتحاد نقابات العمال والمستخدمين بشأن مشروع قانون الأجور وإبداء بعض ملاحظات ومطالب تتعلق بالمشروع المذكور.
- ٣ - عريضة من نقابة تعاضد المزيين يطلبون بها عدم إقرار أية زيادة على قانون الأجور وتخفيض الضرائب عن الحلاق وتعيين لجنة تخمينية لتنظر في أجور المحلات الفاحشة.

الرئيس: تحال الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. والآن الكلمة للزميل صائب بك سلام.

صائب سلام: لا أحب أن آخذ كثيراً من الوقت غير أن هنالك خبراً هاماً جداً لا يمكنني أن أمر به دون الإشارة إليه وشجبه. لقد ورد في البرقيات الخارجية أن مجلس الشيوخ الأميركي قد وافق على فتح باب الهجرة الصهيونية على مصراعيه إلى فلسطين. وقد قرر مجلس الشيوخ الأميركي ذلك في حين أن الحكومة الأميركية قد عينت لجنة للتحقيق في قضية فلسطين وإذا أمعنا النظر في هذه المسألة فإننا نلاحظ بصراحة أن هذه الأساليب لا تختلف في شيء عن الأساليب النازية لقد خاضت أميركا الحرب مع الدول الحليفة في سبيل الديمقراطية وللتخلص من النازية ونيرها ومن هتلر وأساليبه. وها هي اليوم تعين اللجنة المحايدة لمعالجة قضية حيادية تهم العرب والعالم بأسره ثم يأتي مجلس شيوخها يتناقش بفتح الهجرة الصهيونية ثم يقرها. لقد أبدى هذا المجلس الكريم في مناسبات عديدة رأيه بقضية فلسطين العزيرة وأيده الشعب بذلك هذه القضية التي تهم الأقطار العربية عامة ولبنان خاصة. إن قضية فلسطين يجب أن لا تبحث في مجلس الشيوخ الأميركي ولا في أي مجلس آخر من مجالس العالم لأنها قضية عربية بحثة تهم العرب وحدهم ولا يمكن لأحد أن يبت فيها غيرهم. فأنا باسم هذا المجلس وأظن أن إخواني الزملاء يؤيدونني فيما أقول أطلب شجب هذا القرار الذي اتخذته المجلس الأميركي وأقول إنه أسلوب نازي.

الرئيس: أظن أن الحكومة سترجىء الجواب على قول حضرة الزميل حتى يحضر معالي وزير الخارجية.

رئيس الوزراء: نعم.

الرئيس: لنعد إلى المناقشة في أبواب الموازنة العامة.

الباب الأول - رئاسة الجمهورية

الفصل الأول - رئاسة الجمهورية

البند الأول - مخصصات رئيس الجمهورية ٧٣٧٥٥ ليرة

من يوافق عليه يرفع يده

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الثاني، والآن الفصل الخامس التسليف الزراعي البند الأول. موظفو مكتب التسليف الزراعي: ١٢٨٥٧ ليرة

محمد العبود: هنالك أشخاص يستدينون من هذا المكتب ويؤمنون لديه عقارات لا تكفي قيمتها للتأمين وبما أن الحكومة هي الكافلة لذلك أرجو أن تتخذ الاحتياطات اللازمة فيؤمن المستدين عقارات كافية للتأمين.

رئيس الوزارة: أرجو أن تسمي لي حادثة واحدة عن الذين استدانوا من هذا المكتب ولم يؤمنوا لديه عقارات كافية.

محمد العبود: لا يجوز أن أسمى في مجلس النواب.

كاظم الخليل: كل مزارع يحتاج إلى الاستدانة من هذا المكتب والطريقة التي يتمشى عليها هذا المكتب هي صحيحة حتى الآن فبعد أن تخمن العقارات بسعر أنقص من السعر الصحيح يعطي البنك السلفات بنسبة ٢٥٪ من أصل التخمين ولهذا الحين كل الذين استدانوا من هذا المكتب دفعوا ما يتوجب عليهم ولا يوجد أية معاملة اضطرت الحكومة أن تدفعها هي. والذي بلغ الزميل محمد بك العبود هو مخطيء ولكنني ألفت نظر الحكومة إلى إدارة هذا البنك فقد كلف للقيام بإدارته موظف لا يمكنه أن يقوم بواجبات الوظيفتين معاً فاما أن تعينوا مديراً لهذا البنك أو تخصصوا هذا المدير لمصلحة البنك وحدها تسهياً للمعاملات المطلوبة منه.

رئيس الوزارة: الحكومة تشارك حضرة الزميل نظريته بوجوب تعيين مدير ومهندسين اختصاصيين ولكن أعطونا اعتمادات للتعيين.

يعقوب الصراف: كنت في جلسة مضت قد صارحت الحكومة وأخبرتها أن إدارة البنك تأخذ فائدة ٥٪ ظاهرياً ولكن الحقيقة أن المستدين يدفع ١٢.١٠٪ لأنه يسافر ويدفع نفقات كثيرة فتصبح الفائدة الحقيقية عشرة أو اثني عشر بالمئة.

لهذه الأسباب أسأل الحكومة أن تنشئ فروعاً لهذا المكتب في الملحقات سيما وأن الإقبال عليه شديد.

إبراهيم حيدر: لقد اعتاد المزارع أن يستدين بفائدة ٦٪ ولما علم أن البنك يسلف بفائدة ٥٪ أسرع للاستدانة وأصبح يلاحق ورقته في المدينة ليتم المعاملة فهو الذي يرهق نفسه بالمصارفات الغير لازمة فما عليه إلا أن يقدم طلبه ويتريث حتى ترسل له الحكومة الجواب والمعاملة لا تستغرق أكثر من خمسة عشر يوماً.

الرئيس: الآن البند الأول، موظفو مكتب التسليف الزراعي: ١٢٨٥٧

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول، البند الثاني لوازم ونفقات إدارية: ٤٤٠٠

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الرابع، البند الخامس حصر الملح ٣٥٠٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

خليل أبو جودة: هل لدى الحكومة طلبات بإنشاء ملاحات لبنانية تأتيها بالملح ونستعني عن الخارج.

وزير المالية: لدى الحكومة عدة طلبات وقد مضى عليها عشر سنوات وبعضها مضى عليه ست أو ثلاث

سنوات غير أن الشروط التي تلائم الحكومة لا تلائم أصحاب هذه الطلبات سيما وأن الأسواق

العالمية المحيطة بنا لها زبائن وموردون ولا يمكن أن تشتري من مصانع هذه البلاد لذلك عدل

أصحاب الطلبات عن ملاحقة طلباتهم وإذا عادوا وتقدموا للحكومة مستعدة لأن تدرس طلباتهم

من جديد.

الرئيس: البند الخامس حصر الملح ٣٥٠٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الثامن والآن البند التاسع إعانة للبلديات ٥٠٠٠٠ ليرة

الأمير مجيد ارسلان: أعرف أن الحكومة قد قطعت الإعانات عن البلديات منذ خمس سنوات فنريد الآن أن نعرف

أين يصرف هذا المبلغ.

الرئيس: النواب يتساءلون يا معالي وزير الداخلية أين يصرف هذا المبلغ.

وزير الداخلية: هناك بلديات لا تكفي وارداتها لمصاريفها. مثال ذلك بلديات الاصطياف. وهناك في بعض

البلديات مياه ملوثة تسبب أمراضاً كثيرة فالحكومة تساعد أمثال هذه البلديات.

الأمير مجيد ارسلان: هناك اعتماد لتصليح الينابيع اعتماده ١٣٠٠٠٠٠ ليرة. فلا أرى مبرراً لوجود البند التاسع.

إعانات البلديات لذلك اقترح حذفه.

الرئيس: ورد للرئاسة ثلاثة اقتراحات بهذا المعنى من السادة مارون كنعان، يوسف الهراوي، جورج عقل، محمد العبود.

فيليب تقلا: سألت اللجنة المالية معالي وزير المالية عن الفائدة من وجود هذا الاعتماد. لأنه لا يفي من جهة بحاجات البلديات ومن جهة ثانية هناك سلفات أعطيت ولم تعد للخزينة لذلك أرى وجوب حذف هذا الاعتماد.

أديب الفرزلي: كلنا نوافق على مساعدة البلديات خصوصاً في الأمور التي تتعلق بالصحة. ولا وجوب للتخوف من صرف هذا المبلغ كإعانة للبلديات بل من كيفية صرفه فإذا كنتم تشكون في عدالة توزيعه فلکم ذلك وإذا كنت لا تشكون.

أديب الفرزلي: (متابعاً) النواب مقاطعون لا يوجد شك. إذاً وجود هذا البند ضروري.

وزير الداخلية: أحب أن أذكر للمجلس حادثاً صغيراً جرى في هذا الصيف. عندما شحت مياه عدة بلديات في الجنوب اضطرت الحكومة إلى إرسال سيارات تحمل براميل في المياه ليعطوا الأهالي المياه لشربهم ولطروشهم لذلك أرجو المجلس أن يبقى هذا البند لمساعدة البلديات في مثل هذه الحالات.

خليل أبو جودة: هناك بلديات واراداتها مثلاً لا تتجاوز ٢٠٠٠ ليرة فإذا أرادت إحداها أن توسع شارعاً يلزمها ٤٠٠٠ ليرة ودخلها لا يتجاوز الألفين فلا الحكومة تدينها، ولا واراداتها تكفيها لذلك أرى أن يبقى هذا المبلغ على شرط أن يصرف للبلديات المحتاجة.

فيليب تقلا: لو سلمنا جدلاً بوجوب إبقاء هذا الاعتماد وقدره خمسون ألف ليرة لأجل الأمور الصحية لتوجب علينا أن نذكر أن في لبنان ١٢٢ بلدية. فهذا المبلغ لا يكفي هذه البلديات جميعها لذلك أرى حذفه لكي لا يذهب هدراً.

الرئيس: من يقبل بحذف البند التاسع إعانات للبلديات واعتماده ٥٠٠٠٠ ليرة فليرفع يده. أكثرية

الرئيس: حذف البند التاسع واعتماده ٥٠٠٠٠ ليرة

وزير المالية: اقترح على المجلس إضافة مبلغ ١٥٠٠٠٠ ليرة لشراء مطبعة للدولة.

جورج عقل: مبدئياً نرى أن هذا الاقتراح مفيد وهل بالإمكان في الوقت الحاضر شراء مطبعة حديثة.

وزير المالية: لو كنت أريد أن أشتري مطبعة قديمة لكنت طلبت مبلغاً أقل من هذا.

الأمير مجيد ارسلان: من الضرورة إيجاد مطبعة للدولة ولكن الغريب أن وزير المالية يطلب اعتمادات بدون وجود تقارير. فهو قد ابتكر هذا الطلب الآن فلماذا لم يطلب ذلك في اللجنة المالية.

وزير المالية: إن المطابع لا يمكن أن يحدد ثمنها تحديداً نهائياً فهناك مطبعة تكاليفها ١٥٠ ألف ليرة وهناك مطبعة أخرى قد يبلغ ثمنها خمسة ملايين ليرة فالحكومة ستدفع ١٥٠٠٠٠ ليرة تكاليف هذه المطبعة المطلوبة وقد يكون المبلغ ١٤٧٠٠٠ أو ١٤٥٠٠٠ على التقريب لذلك أطلب التصديق على هذا المبلغ.

كاظم الخليل: نخشى أن تصبح هذه المطبعة ككراجات الحكومة فغداً تكلف هذه المطبعة من الإصلاحات أكثر من مصاريف الطبع اليوم ولا يخفى عن الحكومة الشائعات الكثيرة التي تروج حول كراجات الحكومة.

وزير المالية: لقد طبعت الحكومة مئة نسخة من هذه الموازنة التي بين أيديكم كلفتها ٣٠٠٠ ليرة ما عدا ثمن الورق ولم علم المجلس أيضاً أن ١٢٠ عدداً من الجريدة الرسمية تكلف الحكومة سنوياً ١٢٠٠٠. وليس في عزم الحكومة أن تشتري مطابع قديمة تكون عرضة للتعطيل كما هو الحال في سياراتها القديمة وأما القول بأن سيكون هناك سوء استعمال فلا يجوز أن نتوقع حصوله كمن يقلع عن الذهاب إلى بيته خوفاً من أن يقع له سوء على الطريق.

صائب سلام: نشكر معالي وزير المالية على تصريحه بأن الحكومة ستسهر على صرف هذا المبلغ ونرجو أن تتعهد بأن لا تشتري مطبعة حديثة إلا بعد طرحها بالمناقصة.

وزير المالية: القانون لا يسمح بشراء قلم رصاص إلا بالمناقصة فكيف شراء مطبعة؟

أديب الفرزلي: شراء مطبعة للدولة فكرة سامية فلا شك أننا نؤيد الريج الذي تأخذه منا المطابع اليوم ولكن لماذا لم تفكر الحكومة بأن تدرس أمر المطبعة وتكاليفها.

وزير المالية: لأنني لا أريد أن أطلب اعتماداً إضافياً.

الرئيس: من يوافق على إبدال البند التاسع إعانات للبلديات فيصبح شراء مطبعة للدولة اعتماده ١٥٠٠٠٠ ليرة فليرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند الرابع، البند الخامس أعمال المساحة والتحسين العقاري ٥٨٩٨٥٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

محمد العبود: إن أعمال المساحة متعطلة من جراء عدم وجود وسائل فنية لذلك أطلب من معالي وزير الداخلية أن يوجد هذه الوسائل الفنية الكافية.

أمين السعد: هناك منطقة لم تجر فيها عمليات المساحة الآن ألا وهي منطقة جبل لبنان في حين أن أعمال المساحة بدأت منذ ١٢ سنة. وهذا مما يسبب عرقلة الأعمال والمصالح في هذه المنطقة لأن كثيراً

من الملاكين أرادوا أن يستدينوا من المكتب الزراعي فلم يتمكنوا لأن أملاكهم لا تزال غير ممسوحة .

وزير المالية: تأخرت الأعمال لأن دوائر المساحة كانت تستعمل الأدوات اللازمة والمعدات الفنية خاصة الجيش الفرنسي . غير أن دوائر المساحة قد طلبت الأدوات اللازمة من أوروبا وحتى الآن لم ترد بعد . وعند ورودها سنباشر العمل حالاً .

محمد العبود: إننا لم نر اعتماداً لشراء الأدوات اللازمة للمساحة فلأجل شراء مطبعة طلب اعتماد قدره ١٥٠٠٠٠ ليرة فلم لا تطلبون اعتماداً لشراء هذه الأدوات .

وزير المالية: إن هذه الأدوات ليست ذات ثمن فاحش وهي لا تكلف أكثر من ١٠٠٠٠ ليرة سنأخذ من بند خاص من الفقرة ج ١٨٧٢٠ ليرة . أما من حيث سندات التمليك فلم يكن الورق الصالح متوفراً .

أديب الفرزلي: أوجه كلمتي لدولة رئيس الوزراء معلناً قضاء راشيا بصورة خاصة والبقاع والجنوب والشمال بصورة عامة لا ينالون نصيبهم من عناية الدولة وتخصيصاتها للإصلاح . لذلك أخاف وأتعمد الخوف خصوصاً فيما يتعلق بمنطقة راشيا وعدد سكانها ١٥٠ ألف نسمة لأنه يستحيل عليهم أن يمدوا يدهم إلى خزانة الدولة بالدفع فالعناية بهم لا تزال هي هي منذ سنة ١٩١٧ - ١٩٤٥ .

وزير المالية: من الطبيعي أن يدافع كل نائب عن المنطقة التي انتخبته وإن كان يمثل الأمة جمعاء . فما من أحد من النواب قد أنكر على الجنوب ما خصص له من مبالغ تقدر بتسعة ملايين ليرة لمشروع القاسمية فالمبلغ لم يخصص للجنوب بل لمشروع نافع للدولة جمعاء . ولا من نائب أنكر ما خصص لمشروع اليمونة لأنه لخير الأمة جمعاء . لكن المستغرب هو أن يقف نائب في ندوة الأمة قائلاً إن أهل البقاع لن يمدوا يدهم إلى صندوق الدولة بالدفع لأن النائب ارفع من أن يغمز بغمزة إلى عصيان مدني .

أديب الفرزلي: لقد قلت ولست أترجع عما قلت: أخاف وأتعمد هذا الخوف بأن لا يمد هذا الشعب يده إلى خزانة الدولة بالدفع لأنه يهمل علناً وهذا لا يعني العصيان المدني فنحن نحس بإهمال الدولة منذ سنة ١٩١٧ حتى اليوم .

وزير المالية: إن النائب الكريم يرمز إلى موازنة الأشغال العامة وأنا أعلن أن المخصص لمنطقة جبل لبنان قد يكون أكثر مما هو للبقاع لأن مشروع الموازنة العادية في الأشغال العامة لا ينطوي على خلق طرقات جديدة بل هي مخصصة لصيانة الطرقات فما العمل وفي هذه المنطقة شبكة طرقات افسح وأوسع من أي منطقة في لبنان فمن الطبيعي إذاً أن يخصص لها مبلغ أكبر وإذا كنتم تريدون أن تقسموا فلنقسم أعطونا سهولكم وخذوا طرقاتنا .

الرئيس: البند الخامس، أعمال المساحة والتحسين العقاري ٥٨٩٨٥٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس. والآن الفصل الثالث مصلحة الضريبة على أرباح الحرب البند الأول موظفو

اللجنة العليا ٢٣٦٥ ليرة ألغته اللجنة.

من يقبل بحذفه فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: حذف البند الأول موظفو اللجنة العليا.

الأمير مجيد ارسلان: كما أن الحكومة فكرت بوضع ضريبة على الذين ربحوا من الحرب كذلك عليها أن تفكر بالذين تضرروا بسبب الحرب فتضع لهم تعويضاً.

رئيس الحكومة: إن الحكومة تدرس ذلك.

خليل أبو جودة: في الاتفاقية التي أجرتها الحكومة مع التجار بشأن ضريبة أرباح الحرب تركت بقية المحافظات وقسم كبير من الشركات تحت التسوية.

كمال جنبلاط: أريد أن أشير إلى الأمر الذي أشار إليه الزميل أبو جودة قضية التسوية مع بقية المحافظات والشركات ماذا حل بها؟

جورج عقل: أريد أن أسأل معالي وزير المالية عن مصير هذه الضريبة وعمّا إذا كانت قد جمعت وهل بقي منها شيء وأسأل معاليه عما سمعناه بشأن اقدام جمعية التجار على جباية (٧٥٠٠٠٠) ليرة ولمن سيدفع هذا المبلغ وهل ستحتفظ به الجمعية أم لا.

وزير المالية: منذ شهر آب لليوم استوفت الحكومة من جمعية التجار في بيروت ٧٠٠٠٠٠٠ ليرة والرصيد الباقي

٦٠٠٠٠٠٠ ليرة وقد تردد بعض التجار أو تمنعوا عن دفعها لجمعية التجار فأخذت الحكومة

بموجب الاتفاقية تلاحق هؤلاء المتμένين وإذا عجزت عن استيفاء المبلغ منهم تعود إلى الكفلاء

والأمر مضمون أما الشركات ذات الامتياز والشركات الأجنبية والمحافظات فهناك فئة أولى

أجرت وزارة المالية مصالحات معها وقد أرسلت مشروع المصالحة إلى مجلس النواب ويتبقى ما

يجب تحصيله من طرابلس الشمال. والبقاع والجنوب وفي منطقتي البقاع والجنوب نرى أن المبلغ

زهيداً بالنسبة للشمال نظراً لطبيعة البلاد الزراعية لذلك أطمئن أفكار الزميل الفرزلي. أما في

الشمال فقد تبين بعد التحقيق أننا نتوصل إلى جباية مبلغ ليس باليسير.

أما الشركات التي لم تجر المصالحة بعد معها والتي لم تطلب مصالحة فوزارة المالية ستجمع الأسباب والتعليمات لتحصيل الضريبة مباشرة.

كمال جنبلاط: لقد اعتقد الكثيرون أنه كان بالإمكان جباية ٤٠ مليون ليرة وقد وعدت الحكومة التي أجرت التسوية مع تجار بيروت أنها تتمكن من إجراء تسوية أخرى مع تجار الملحقات والشركات تقدر بـ ٦ - ٧ ملايين ليرة لذلك أرى من الغبن أن لا يجبي إلا مليون ونصف ليرة.

جورج عقل: إن مجرد التصديق على الاعتماد المخصص لمصلحة الضريبة على أرباح الحرب يوجد ضرراً للخزينة فليس من الحكمة إذاً أن ترجع الحكومة إلى الكفيل إذا لم يدفع الأصيل وقد قالت الحكومة إن الباقي هو ٦٠٠٠٠٠ ليرة وكان بإمكانها تحصيله من الكفلاء، ومن جهة ثانية أنا لم أقتنع أبداً بجواب معالي وزير المالية عن الـ ٧٥٠ ألف ليرة التي جمعتها لجنة التجار والذي قال إنه لا يعلم عنها شيئاً فأرجو من الحكومة أن تستولي على هذا المبلغ من الذين جمعوه.

وزير المالية: أجب على كلمة كمال بك وأقول إنه يجوز أن يكون معالي حميد بك فرنجية الذي كان وزيراً للمالية قد أخطأ في تقدير المبلغ الذي يمكن إجراء المصالحة عليه مع بقية الشركات وتجار المناطق. لأنه لم يتقدم لنا إلا محل واحد اتفقنا معه على مبلغ ٤٥٠ ألف ليرة والباقي تمنعوا ومن واجبات وزارة المالية ملاحقتهم بالطرق القانونية. أما هؤلاء المأمورون وعددهم أربعة منهم باقون لا للتحصيل من بيروت ولا للملاحقة كفلاء بيروت بل هم باقون لأجل تحقيق ضريبة الشمال والجنوب والذي لم يعمل مصالحة.

وتجار بيروت هم الكفلاء بموجب الاتفاقية وهم قد قدموا لوزارة المالية لائحة بأسماء التجار الذين استنكفوا عن الدفع وقد طلبوا تطبيق المادة ٢ - ٣ من الاتفاقية وقد أخذت وزارة المالية من أصل المليون ليرة مبلغ ٤٠٠٠٠٠ ليرة ولم يبق إلا ٦٠٠٠٠٠ ليرة لا تزال تحت التحصيل أما قضية ٧٥٠٠٠٠ ليرة إلى حق التجار فأنا لا أعلم عنها شيئاً.

الرئيس: ألغي البند الأول وأصبح البند الثاني البند الأول.

موظفو لجنة فرض الضريبة ٣٧٨٧٥ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول البند الثاني لوازم ونفقات إدارية ٢٥٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني وقد انتهينا من الباب الرابع وزارة المالية والآن رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الجمعة في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٤٥ الساعة الرابعة بعد الظهر.
(رفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع

في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - التصديق على خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الأوراق الواردة

٣ - متابعة درس الموازنة العامة:

أ - وزارة الداخلية

ب - وزارة الاقتصاد الوطني

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢١ كانون الأول ١٩٤٥ برئاسة السيد صبري حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا وجوزف ضو. وتغيب السادة: بطرس الخوري، جورج زوين، رشيد بيضون، رفعت قزوعون، سليمان العلي، علي العبد الله، فريد الخازن، كمال جنبلاط نسيب غبريل، يوسف أسطفان، يعقوب الصراف، يوسف كرم. واعتذر السادة: نقولا غصن، أسعد البستاني، أيوب ثابت، جورج عقل، عادل عسيران، عبد الحميد كرامة، نسيب الداود، هنري فرعون.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وسعدي المنلا وزير العدلية، واميل لحود وزير المالية، ويوسف سالم وزير الداخلية، وأحمد الأسعد وزير الزراعة والدفاع الوطني، وجميل تلحوق وزير الصحة والاسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - عريضة من صيادي السمك في قضاء الكورة والبترون يسترحمون بها الحكومة إلغاء الأمر بمنع الصيد بواسطة الشباك التي قياسها دون العشرين مليمترًا وذلك لأن حالتهم البائسة لا تسمح لهم بتغيير الشباك الآن.
- ٢ - مذكرة من حزب الشباب الوطني للوحدة العربية في حلب حول الاتفاق الإفرنسي البريطاني.
- ٣ - عريضة من هيئة الأطباء في الجمهورية اللبنانية يطلبون بها الإسراع في إنجاز مشروع نقابة الأطباء نظراً للفوضى المسيطرة على الحالة الحاضرة في الجسم الطبي اللبناني والخطر الناشئ عنها.
- ٤ - عريضة من أهالي بخشيتة، بجواره، شرتون، المنصورية: بشأن طرقاتهم.
- ٥ - برقية من الهرمل يطلبون بها تعيين طبيب لمركز الهرمل يقيم دائماً في مركز القائمقامية رحمة بالفقراء.
- ٦ - كتاب من دولة رئيس مجلس الوزراء يطلب به بمناسبة درس موازنة الاقتصاد الوطني أن يستصحب معه السيدين نصري حداد وفرنسيس إسحاق.

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة للمراجع المختصة.

الرئيس: والآن لنعد إلى جدول الأعمال، الباب الخامس، وزارة الداخلية، الفصل الأول الدوائر الإدارية، البند الأول: موظفو الإدارة المركزية وقد عدلت اللجنة المالية فأصبح اعتماده ٢٨٧٢٢٩ ليرة لبنانية.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول، البند الثاني: دوائر المحافظات.

وزير المالية: بعد أن درست اللجنة المالية البند الثاني، أبدت رغبتها للحكومة في زيادة الاعتمادات المخصصة للمحافظين وهي نفقات تمثيل فنزلت الحكومة عند رغبة اللجنة وتقدمت بمبلغ إضافي فيصبح اعتماد البند الثاني ٣١٦٤٣٤ ليرة.

فيليب تولا: كانت اللجنة المالية قد أبدت رغبة للحكومة برفع تصنيف المحافظين أو بإعطائهم نفقات تمثيل فوعدت الحكومة بأن تجري هذا التصنيف قبل درس الموازنة. أما وأنها لم تأت بهذا التصنيف فتقدمت بزيادة نفقات التمثيل.

وزير المالية: إن مشروع التصنيف تحت الدرس.

الرئيس: البند الثاني: دوائر المحافظات وقد عدلته الحكومة فأصبح اعتماده ٣١٦٤٣٤ ليرة.
من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. الكلمة للسيد يوسف الهرابي.

يوسف الهرابي: في السنة الماضية عندما درست اللجنة المالية موازنة الداخلية جرى البحث حول تخصيص تعويضات لمحافظة جبل لبنان والبقاع. ولم ندر ماذا جرى.

وزير المالية: بمناسبة تصنيف المحافظين تنتظر الحكومة بهذا الأمر.

(وهنا فقد النصاب القانوني)

الرئيس: الرئاسة مستعدة لأن تطبق القانون بحق المتغيين إذا وافق المجلس على ذلك.

مجيد ارسلان: يكفي هذا المجلس ما يوصم به فأرجو من الرئاسة تطبيق القانون بالنواب الذين يتغيون عن الجلسة.

الرئيس: هل يوافق المجلس على إرسال دعوات للنواب الغائبين نبلغهم بأن المجلس طلب بإلحاح من الرئاسة تطبيق القانون بحقهم؟

حبيب أبو شهلا: إذا كانت الرئاسة تلاحظ أن النواب الذين يحضرون هم هم والذين يتغيون هم هم فأناشد الرئاسة بأن تطبق القانون لأي كان. لقد خلقت المجالس النيابية لدرس الموازنات، فلو كنا في أزمة وزارية ألا يحضرون؟

الرئيس: الرئاسة تعد المجلس بأن تنبه النواب الغائبين بدون عذر وإذا كرروا التغيب تطبق بحقهم القانون.

خليل أبو جودة: لدينا ٥٤ نائباً يحضر منهم ٢٨ ويتغيب ٢٦ فهذا لا يجوز. وعلمت أن الرئاسة وجهت اليوم كتاباً بهذا الخصوص وها هم لم يحضروا.

الرئيس: البند الثالث - مدير بلديتي طرابلس والميناء واعتماده ٦٧٨٢ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع: لوازم ونفقات إدارية.

وزير المالية: لقد أضيف إلى البند الثالث أحد عشر ألف ليرة لإصلاح السيارات فيصبح ٨٢٦٠٠ ليرة.

الرئيس: من يقبل بالبند الرابع وقد عدلته اللجنة المالية فأصبح ٨٢٦٠٠ ليرة فليرفع يده.
أكثرية. أَلخ... .

الرئيس: قبل البند الثالث. الكلمة للسيد الأمير مجيد ارسلان.

مجيد ارسلان: هل اشترت الحكومة أرضاً للبناء أم لا؟

وزير الداخلية: رأت الحكومة أن السجن الحالي لا يكفي لجميع المسجونين لا سيما وقد عازمت على إلغاء سجن بيت الدين، فعمدت إلى بناء سجن حديث تقدر نفقاته بمليون ونصف مليون ليرة. ولا يمكن بناءه بمدة سنة. فاشترت الحكومة أرضاً بعد أن ألفت لجنة لهذا الغرض على رأسها قائد الأمن الداخلي. وستأخذ ثمنها من مدخول اليانصيب الوطني. وهذه القيمة تكفي سنة ١٩٤٦ وفي سنة ١٩٤٧ ستتقدم الحكومة بطلب اعتماد لتكميله. أما موقع هذه الأرض فهو في برج حمود.
حبيب أبو شهلا: أنا من المعجبين بأعمال وزارة الداخلية وهذا المشروع هو من أجل المشاريع لأن حالة السجون لا تليق. فأسأل الحكومة هل هذا السجن الجديد هو الإصلاحية التي نص عليها القانون؟ أليس هناك بناية من البنايات التي سلمت إلينا تصلح لهذا الغرض؟

وزير الداخلية: إن البنايات التي تسلمناها لا تكاد تكفي للجيش، أما السجن المنوي إنشاؤه، فقد اشترت الحكومة قطعة أرض له مساحتها (٩٤٠٠٠ متراً) ستبني عليها سجنًا للأحداث وثكنة للدرك وحديقة للزراعة. ويقدر ما تستوعبه من المسجونين بألف سجين.

عبد الله اليافي: فيما يتعلق بالإصلاحية للأحداث، فأوجه كلامي إلى معالي وزير العدلية، عله يتمكن من استئجار بناية ريثما يتم بناء السجن الحديث لأن القانون لا يجيز أن يسجن هؤلاء الأحداث مع الرجال. نرى كل ليلة هؤلاء الأولاد يتسابقون وراء سيارات الجيش خلصة ويتناولون منها ما تصل إليه أيديهم ويفرون. ولا يليق ببلدان أن يكون فيه مثل هؤلاء. إذاً أطلب من الحكومة لينما تنتهي من بناء السجن. أن تستأجر بناء لإيواء هؤلاء الأحداث.

وزير العدل: إن الحكومة تشكر للزميل ملاحظاته القيمة، وقد خصصت سراي بحنس للأحداث الذين يعينهم.

الرئيس: والآن الفصل الرابع: الشرطة

البند الأول وقد عدلته اللجنة فأصبح ١٧٨٣،٨٥ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. أَلخ... .

الرئيس: قبل البند التاسع الجديد، والآن الفصل الخامس: الأمن العام.

أديب الفرزلي: أرجو من الزملاء أن يقدروا نشاط وعبقورية بعض موظفي الدولة وبمناسبة درس موازنة الأمن العام فإنني أقدم لرئيس هذه الدائرة شكري وتقديري على ما قام به من أمور برهنت على مقدرته.

الرئيس: البند الأول: موظفو دائرة الأمن العام وقد عدلته اللجنة المالية فأصبح اعتماده ٥٤٤٢٧٤ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند السادس. الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي: يقدر المجلس حينما يكون التقدير في محله. يرى أن في البند السادس ما يلفت النظر وهو ضالة هذا الاعتماد فأنا أعلم أنه لا توجد سيارات ولا دراجات في دائرة الأمن العام فأطلب رفع هذا الاعتماد إلى أكثر من هذه القيمة.

وزير المالية: وضعت موازنة الأمن العام على هذا الشكل بالاتفاق مع مديرها والمبالغ المرصدة لها كافية لا سيما وفي الحكومة سيارات.

فيليب تقلا: كانت وردت موازنة الأمن العام إلى اللجنة المالية ضئيلة فعادت الحكومة ورفعتها بزيادة ٤٠٠ ألف ليرة. وقد صرح معالي وزير الداخلية بأنه اتفق مع مدير الأمن العام على موازنة الدائرة اما فيما يتعلق بالبند السادس فكان اعتماده ١٥ ألف ليرة رفعته اللجنة إلى ٢٥ ألف ليرة. ولا أرى داعياً لزيادته طالما الحكومة تكتفي به.

الرئيس: والآن الباب العاشر، وزارة الاقتصاد الوطني، الفصل الأول، التجارة والصناعة، البند الأول، موظفو التجارة والصناعة وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٦٨٣، ١٦٥ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند الخامس، البند السادس: مدرسة لتعليم صناعة الفنادق واعتماده ٢٥٠٠٠ ليرة وقد ألغته اللجنة المالية.

فيليب تقلا: ألقت نظر الزملاء إلى البند السادس الذي ألغته اللجنة المالية بالرغم عني وعن رئيس اللجنة وهو يتعلق بإنشاء مدرسة لصناعة الفنادق. وأنا أعتبر أننا بحاجة إلى خدم في الفنادق يؤدون خدمتهم على الوجه الأكمل. والمصطفون يشكون من هذا النقص فأطلب من مجلسكم الكريم إعادته.

وزير المالية: يلزم للمصطافين بعض الخدمة المقتزنة بالذوق والكياسة، ومصاييفنا حائرة على خدمة تسر المصطافين لذلك لا أرى داعياً لهذا الاعتماد.

مجيد ارسلان: إن ما قاله معالي وزير المالية هو عين الصواب أما أن نوجد مدرسة لهؤلاء فمن سيعلم في هذه المدرسة؟

حبيب أبو شهلا: أنا من رأي الزميل الأمير مجيد ارسلان. إن الفكرة حسنة من أساسها لكن الرأي سابق لأوانه. فالفنادق قليلة والخدمة فيها ممتازة. وعندما يصبح عندنا ثلاثمائة فندق حينئذ يلزم مدرسة. ونرى أن جميع المصطافين يشكرون الخدمة، وإذا كان هناك عزم على فتح مدرسة لصناعة الفنادق فهذا يتطلب مئات الألوف من الليرات لذا أرى أن يلغى هذا الاعتماد الضئيل.

وديع نعيم: نزلت اللجنة عند رأي الحكومة فألغته.

الرئيس: اقترحت اللجنة المالية إلغاء البند السادس: مدرسة لتعليم صناعة الفنادق واعتماده ٢٥٠٠٠ ليرة من يوافق على إلغائه فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: ألغى البند السادس - مدرسة لتعليم صناعة الفنادق والآن الفصل الثاني: دوائر التمويل. البند الأول - موظفو الإدارة المركزية وقد ألغته اللجنة المالية.

وديع نعيم: عندما درست اللجنة المالية موازنة وزارة التمويل قررت بالأكثرية ضرورة إلغائها. إنما هناك الرئيس والمقرر اعترضوا على ذلك بحجة أن هناك مأمورين تحت الخدمة.

فيليب تقلا: اسمحوا لي أن أشرح للزملاء الكرام هذه القضية: كانت الأكثرية في اللجنة المالية موجهة ضد بقاء موظفي التمويل الذي هم خارج الملاك. وعندما طرحت الاعتمادات للتصويت قررت الأكثرية إلغائها. ولما لفتنا نظر الزملاء في اللجنة إلى أن إلغاء موظفي التمويل معناه إلغاء وزارة التمويل، أجابوا بأننا قصدنا من شطب الاعتمادات المخصصة لكل موظف خارج الملاك ولم نقصد إلغاء وزارة التمويل. وأخيراً ألغت اللجنة بالأكثرية مرتبات هؤلاء فقط.

حبيب أبو شهلا: إن المجلس متفق مع الحكومة على تصفية هذه الدائرة تدريجياً وليس أن يأتي المجلس ويلغي سلطة بدون رأي الحكومة. لذا أرى أن تصفى تدريجياً وتدخل الحكومة من تراه موافقاً من موظفيها في وزارة الاقتصاد الوطني.

رئيس الوزارة: لا يمكن حذف هذه الاعتمادات لأنه تقع فوضى في البلاد ولكن أشاطر الزميل حبيب أبو شهلا رأيه بتصفية هذه الدوائر تدريجياً والحكومة تعدكم بذلك ولكن لا يمكن أن أحدد الوقت الآن.

مجيد ارسلان: الضجة قائمة في البلاد ضد التمويل ومأموريها الذين يتعاطون الرشوة ونرى الغلاء يتصاعد يوماً فيوماً ولا أعلم لماذا تشبث الحكومة بهؤلاء المأمورين. فأنا أقول بوجوب إلغاء هذه الوزارة.

عبد الله اليافي: أنا من رأي الحكومة حيث لا يمكن للمجلس إلغاء وزارة التمويل لأنه عمل مخالف للدستور أما

ما قاله الزميل الأمير مجيد ارسلان، فيمكن للحكومة أن تعالجه في معاقبة المخالفين. وأطلب إبقاء الاعتماد.

خليل أبو جودة: أنا أيضاً لا أريد أن أخالف رأي دولة رئيس الحكومة، لكن من المعلوم أن دوائر التموين أدمجت في وزارة الاقتصاد الوطني. فأرجو من المجلس أن يصوت مؤقتاً على الاعتماد ثم يعدنا دولته بأن يأتينا بمشروع ينص على أن موظفي الاقتصاد الوطني سيقومون بأعمال وزارة التموين.

حبيب أبو شهلا: آسف أن أكون على طرفي نقيض هذه المرة مع الأمير مجيد ارسلان لأنه لا يمكن لأحد منا أن يقبل بهذه الاحكام الجائرة. يقال إن هناك شكوى من توزيع الإعاشة. هذا صحيح لكنه لا يعني أن كل موظفي التموين يرتشون ولا يجب أن نسلم بأن كل موظف هو خارج الملاك منبذ. فهناك موظفون شرفاء لهم قيمتهم الأدبية والفنية. فالأمر أمر حكومي محض ويجب أن تترك لها تصفية هذه الدوائر تدريجياً حسب الظروف العالمية. وأقول وأكرر القول بأنه لا يجب أن تؤخذ قاعدة صرف كل موظف خارج الملاك بل يجب أن تنتقي الأصلح من هؤلاء الموظفين وأن ترقيةهم. هذا ما يجب أن تفعله الحكومة.

خليل أبو جودة: هل من الممكن أن يكلف موظفو الاقتصاد تدريجياً بالقيام بأعمال وزارة التموين. رئيس الوزارة: هذا لا يمكن لأن موظفي الاقتصاد الوطني قليلون.

أما ما جاء في كلمة الزميل الأمير مجيد ارسلان بأن الرشوة موجودة في التموين فهذا غير واقعي. لقد ابتدأنا بتفتيش دوائر التموين وطلبنا من معالي وزير المالية أن يرسل مدققين للوقوف على الحسابات وهم يتابعون تفتيشهم الدقيق. وسيعاقب كل من ثبت عليه جرم.

أما فيما يتعلق بصرف الموظفين الذين هم خارج الملاك. فأنا أرى خلاف ذلك. بل يجب علينا أن نكافئهم لأنهم ساعدونا طيلة أيام الحرب. وأطلب التصديق على اعتماد دوائر التموين.

أحمد الحسيني: طالما أن القيود الموضوعة على الاستيراد والتجارة لم تلغ وطالما هناك مجلس ميرة والحكومة توزع الحبوب على الأهلين فيجب والحالة هذه إبقاء هؤلاء الموظفين ليقوموا بأعمالهم. وعندما تلغ القيود ويلغى مجلس الميرة حينئذ تلغى هذه الدوائر.

مجيد ارسلان: لقد أساء الزميل حبيب أبو شهلا فهم ما أقصد أنا لم أفرق من حيث النزاهة بين الموظفين المثبتين وغير المثبتين إنما أقول إن هذه الدوائر وجدت لأيام الحرب وكذلك مجلس التموين الأعلى، وبما أن الحرب قد انتهت وأن المجلس الأعلى قد ألغي فأصر على إلغاء هذه الدوائر. إن كل الحكومات التي تعاقبت كانت أسباب الضجة حولها هي هذه الوزارة. وكانت الصحف تهاجم الحكومات بسببها. فإذا كانت الحكومة تريد أن تريح نفسها من هذه الحملات عليها أن تصفي هذه الدائرة في أقرب وقت. الخ. . .

الرئيس: قبل البند الثالث. ورفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٤٥.

(رفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة والنصف)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة والتصديق عليه.

٢ - مشروع قانون باعتماد إضافي قدره ٤٧٠٠٠ ليرة لبنانية في الباب الأول من موازنة سنة ١٩٤٥.

٣ - المناقشة في الموازنة العامة:

أ - موازنة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

ب - موازنة وزارة الدفاع الوطني.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٥ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا وجوزف ضو. وتغيب السادة: الفرد نقاش، رشيد بيضون، رفعت قزعون، عبد الغني الخطيب، كمال جنبلاط، ومحمد الفضل، نسيب غبريل، هنري فرعون، وديع الأشقر، يعقوب الصراف، يوسف اسطفان، ويوسف كرم. واعتذر السيدان: أيوب ثابت، نسيب الداود.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وحيد فرنجية وزير الخارجية والتربية الوطنية، وسعدي المنلا وزير العدلية، واميل لحود وزير المالية، ويوسف سالم وزير الداخلية، وأحمد الأسعد وزير الزراعة والدفاع الوطني، وجميل تلحوق وزير الصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. والآن الكلمة للسيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: إني أوجه سؤالاً لمعالي وزير الأشغال العامة، وقد وجهته لمعاليه منذ مدة، عما تم بمشروع إنارة

كسروان بالكهرباء وكان أجنبي سابقاً بأنه أُنذرت الشركة ولم تنته مدة الإنذار آنذاك . واليوم أعتقد أن المهلة قد انتهت فهل لمعالیه أن یصرح بما آلت إليه هذه القضية؟

وزير الأشغال العامة: إن مدة الإنذار قد انتهت وإن الحكومة جادة في درس المسائل التي يمكن أن تنشأ من جراء نزع امتياز الشركة.

محمد العبود: توجه بعض الزملاء في الجلسة الماضية بأسئلة إلى معالي وزير الخارجية عن الاتفاق الفرنسي البريطاني فنرجو من الحكومة أن تعدنا بأن تأتي بالأجوبة في جلسة معينة لأن الموضوع من الأهمية بمكان.

أديب الفرزلي: نحن نعلم أن كلام الملوك ملوك الكلام . وأن رئاسة الوزارة عندما تجيب النواب على سؤال أو طلب يستدل منه أن مجموع وزارته تجيب متضامنة ومتفقة . وكان سبق للدولة رئيس الوزارة أن أبدى اهتمامه ببنك التسليف الزراعي . والذي علمته أن مشروع خدمة الفلاح عن طريق هذا البنك لا يزال متوقفاً عن العمل به عند أحد أعضاء الوزارة . فنأمل من الحكومة أن تسير على تنفيذ وعودها وأظن أن أحد الوزراء وهو معالي وزير المالية يمانع بذلك . ونرجو منها الإسراع بهذا المشروع .

حبيب أبو شهلا: ما هو هذا المشروع؟

وزير المالية: أنه كانت قد جرت اتفاقية بين الحكومة وشركة التسليف الزراعي بأن تقرض المزارعين مبلغاً من المال بفوائد وشروط معينة . وذلك منذ ثلاث سنوات . وبالفعل قامت رئاسة الوزارة بمخبرات طالبة من الشركة إسقاط معدل الفائدة ولكن بعض المزارعين رفضوا أن يدفعوا ضريبة الدخل والفائدة المتوجبة عليهم تجاه بنك التسليف في آن واحد . وتشبث البنك بعدم دفعها أيضاً . وقد كلفت من قبل دولة رئيس الوزارة لأخبار البنك وأقنعه كي يعدل عن هذه الشروط فاستدعيت مديره اليوم لهذا الغرض . وتفكر الحكومة بتخفيض الفائدة ليتسنى للمزارع دفع ضريبة الدخل .

حبيب أبو شهلا: كان أشار دولة رئيس الوزارة سابقاً في بيانه إلى أن الحكومة تتفاوض مع بنك التسليف الزراعي لعقد قرض بمبلغ ١٥ مليون ليرة لبنانية . ثم صرح معالي وزير المالية إنه ليس هناك قرض لكن يهمني أن تؤكد الحكومة بتصريح علني عما تنوي إجراءه .

رئيس الوزارة: إن الاتفاقية المبحوث عنها عقدت سنة ١٩٤٢ وخصصت لتسليف المزارع خمسة ملايين ليرة لبنانية . فبحثنا مع بنك التسليف زيادة هذا الاعتماد إلى خمسة عشر مليوناً لمساعدة أرباب الصناعة والزراعة والأوتيلات مقابل فائدة خمسة بالمائة . لكن البنك عرض علينا اليوم أنه يريد أن يخفف الفائدة بمعدل أربعة بالمائة بشرط أن يدفع المديونون ضريبة الدخل . وستقدم بهذا المشروع إلى المجلس .

ثم هناك اتفاقية بين البنك والحكومة بتاريخ سنة ٩٣٧، قد عدلناها بطريقة تأتي في صالح المزارعين. وقد عرضناها على عموم المؤسسات الوطنية فلم تقبل واحدة بهذه الشروط.

حبيب أبو شهلا: أنا أعلم بأن هذه الاتفاقية يجب أن تعرض دستورياً على المجلس، وكنت سعيداً بأن ألتقى تأكيداً من الحكومة بهذا الصدد، ولكن أستغرب أن تباشر الحكومة بعقد اتفاقية مع البنك السوري قبل أن تصفي علاقاتها الماضية معه ودولته على علم بها. فألفت نظر الحكومة إلى هذا الأمر: هل فكرت في تصفية العلاقات الماضية الموقوفة بيننا وبينه قبل أن تعقد معه اتفاقات جديدة يكون من شأنها تأييد الامتياز الذي يمنح له.

وزير المالية: اسمح لنفسني أن أقول: إن في الاتفاقية تعديل لمصلحة المزارع وليس لها أية علاقة بمصرف سوريا ولبنان. بل هي اتفاقية معقودة بين الحكومة وبين شركة التسليف الزراعي. أما بخصوص تصفية العلاقات الماضية فالحكومة جادة في تصفيتها ولن تخط حرفاً واحداً جديداً في أية اتفاقية قبل عرضها على المجلس الكريم.

أما من حيث تخفيض الفائدة عن المزارع ودفعه ضريبة الدخل فتلك مناوراة من بنك التسليف وهي تزيد نصف بالمائة عما كان يدفعه.

الرئيس: والآن الباب التاسع: وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة. الفصل الأول: الإدارة المركزية. يذكر رئيس اللجنة المالية أن أحد أعضاء اللجنة قدم اقتراحاً بإسداء كلمة شكر لمدير التربية الوطنية جورج بك حيمري ووافق عليه أعضاء اللجنة فأرى أن يتلى ما قرره اللجنة.

فيليب تقلا: ألفت نظر الزميل أديب الفرزلي إلى أن هذا الاقتراح مسجل في محضر جلسة اللجنة.

الرئيس: إن مثل هذه الاقتراحات تتلى في آخر تصديق الموازنة.

محمد العبود: من حق اللجان أن تنقص النفقات ونرى في كل بند أن الحكومة تأتي وتزيد نفقاته استدراكاً بينما يجب على الحكومة أن تقترح الزيادات والمجلس يقر أو يمنع عنها هذه الزيادات. فأرجو من الحكومة أن تبين أسباب هذه الزيادات لأنني لا أرى داعياً لها.

وزير التربية: أظن أنني على خلاف مع الزميل محمد العبود في تفسير واجبات المجلس إذ ليس عليه انقاص النفقات بل مراقبة صرفها فإذا كانت كثيرة أنقصها. وفي كل مجالس العالم تقترح زيادة النفقات للمنفعة العامة: أما زيادة ١٢٠٠٠ ليرة فإن وزارة التربية الوطنية رأت أن تعين مستشارين فنيين للتربية وهما علمان من أعلام اللغة العربية الشاعر بشارة الخوري والدكتور نقولا فياض وإني أرى أن هذا التعيين في محله.

الرئيس: البند الأول - موظفو الإدارة المركزية وقد عدل بناء لطلب معالي وزير التربية الوطنية بزيادة ١٢٠٠٠ ليرة فيصبح مجموع اعتماداته ٨٥٧٨٣ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية . أ.خ . . .

الرئيس : قبل البند الثاني . البند الثالث : لوازم ونفقات إدارية واعتماده ١٥٧٠٠٠ ليرة .

محمد العبود : يدخل في البند الثالث إيجارات المدارس فألفت نظر معالي وزير التربية الوطنية إلى أنه يوجد اعتماد لبناء مدارس في المشروع الإنشائي ولم نر أن هذه الترتيبات قد تمت . ورأيت أن الحصة التي قدمتها الأهالي هي من غرش الفقير فهل يمكن أن نفهم شيئاً عن هذه القضية لأن غرش الفقير مفروض فيه أن يستفيد الكل منه على السواء .

رئيس الوزارة : سأجيب على سؤال الزميل العبود بعد درس هذه القضية . أ.خ . . .

الرئيس : قبل البند الرابع . والآن الفصل الرابع : التعليم الزراعي .

جورج زوين : أظن أن المعلمين الذين انتخبوا للتدريس في هذا الفرع أخذوا من مأموري الدولة بشرط أن يعطوا تعويضات وحتى الآن لم تدفع لهم هذه التعويضات . وقال معالي وزير المالية أنه يقتضي لهذه الإدارة نظام خاص ولكن لا يجوز أن يشغل أناس بدون تعويض .

وزير المالية : توقف دفع التعويضات إلى أن يبت فيها مجلس الوزراء والآن وزارة المالية مستعدة لصرف هذه التعويضات .

الرئيس : البند الأول : الفرع الزراعي واعتماده ٢٥٩٥٥ ليرة . أ.خ . . .

الرئيس : قبل البند الثالث . والآن الفصل السابع : مصلحة الآثار .

جورج زوين : أسأل الحكومة عن معنى : التعليم المهني .

وزير التربية الوطنية : تنوي الحكومة إنشاء مدارس في المحافظات لتعليم المهن .

عادل عسيران : تصرف الحكومة كل سنة على التعليم الصناعي والزراعي والفنون نصف مليون ليرة وأنا لا أدري ما هو الإنتاج الذي تنتجه هذه المدارس وكم هو عدد الشبان الذين تخرجهم وما هو المستوى الذي يصلون إليه . ومهما يكن الأمر فأنا أعلم أن الحكومة قررت في السنة الماضية أن تنشئ بعض مدارس للنبطية وبنت جبيل وأذكر أن أهالي بنت جبيل ، البلدة الكبيرة وفيها روح وطنية وثابة وشباب يرغبون في العلم ، طلبوا أن يؤسس لهم مدرسة ، وحسب الأصول طرّقوا باب وزارة المعارف وتبرعوا من صندوق بلديتهم بمبلغ عشرين ألف ليرة أودعت في صندوق المالية . وكانت الحكومة قررت مبدئياً أن يصرف مبلغ عشرين ألف ليرة لهذه الغاية ليضاف إلى المبلغ المقدم من أهالي هذه البلدة وذلك بناء لطلب وزارة المعارف . ولكن عندما وصلت القضية إلى الصرف فلم تتمكن هذه الوزارة من صرف أكثر من أربعة آلاف وسبعمائة ليرة على بناء جزء من

المشروع. وكانت وزارة المعارف طلبت من مديرية الموازنة أن تضع تحت تصرفها ٤٥ ألف ليرة لكي يتم البناء فرفضت وزارة المالية صرف الاعتماد الباقي. أنا لا أرى في اتهام مديرية الموازنة أن وزارة المالية اهتمت بأن تضع هذه الأرقام في الوقت الذي تحتاج به البلاد إلى تعليم الشباب اللبناني.

إن مدرسة ذات معلم واحد لا تأتي بالفائدة المطلوبة ما لم تهتم الحكومة بإنشاء مدارس حكومية في المدن الكبرى لترفع مستوى التعليم إلى درجة يقال معها إننا شعب مثقف. واذكر على أثر رحلات فخامة رئيس الجمهورية إلى الجنوب، أن الزميل حبيب أبو شهلا وقف وأظهر للمجلس الحالة الذرية التي رأى فيها المكلف اللبناني من الوجهة الصحية والاقتصادية والزراعية والثقافية. وإذا كان هناك من أثر للثقافة فقد حصلوه على أيديهم.

فإني أطلب من الحكومة أن تضع في موازنة التربية الوطنية مبلغ ٧٥ ألف ليرة لهذا المشروع وهو المبلغ الذي اقترحته وزارة المعارف بعد درس هذا المشروع وأطلب أيضاً أن يخصص اعتمادات لجميع المدارس.

وزير المالية: إن وزارة المالية لم ترفض أبداً رصد مثل هذا الاعتماد ولكن تقدمت به من اللجنة المالية وهذه رأت نفسها أمام عدة مشاريع مماثلة لا مجال لذكرها فلم تتمكن من إجابة كل هذه الطلبات فقررت دمج هذا المبلغ في المشروع الاستثنائي الإنشائي ووافقت وزارة التربية الوطنية على رأي اللجنة.

عادل عسيران: أنا متأكد أن وزارة التربية كتبت إلى مديرية الموازنة بهذا الشأن قبل درس الموازنة في اللجنة المالية. وهذا المشروع ليس مفروض به أن يكون في المشروع الإنشائي بل أن يكون في الموازنة العادية وما تقدمت بنت جبيل بمبلغ عشرين ألف ليرة إلا لإكمال البناية بسرعة.

وزير المالية: اسمح للزميل بأن يقول ما يريد ولكن ما لا أسمح به هو قوله بأن وزارة المعارف خابرت مديرية الموازنة قبل إتيان الموازنة العامة إلى اللجنة المالية. لأنه لا شأن لمديرية الموازنة بهذه المخابرة بل كان يجب عليها أن تخبر وزارة المالية رأساً. وأقول بأن الأمر طرح على اللجنة المالية بطلب من الزميلين محمد المصطفى ومحمد الفضل. وأنا لا أمانع بخصوص إكمال بناية مدرسة بنت جبيل ولكن اللجنة المالية قالت بأنها بنيت على حساب المشروع الإنشائي.

خليل أبو جودة: كنت أتمنى أن يتقدم مقرر كل لجنة بتقرير عن موازنة الوزارة الذي ينتمي إليها. وكنت أتمنى على مقرر لجنة التربية الوطنية أن يتقدم بتقرير ضاف عن مدى الثقافة وفوائد المدارس ونود أن نعلم ماذا جرى بالمنهاج الدراسي الذي تنوي الحكومة إيجاده وهلا تزال المدارس تعلم على هواها. وهل تعلم الحكومة ما يجري في المدارس الأجنبية وهل يغرس حب الوطن في عقول تلامذة هذه

المدارس؟ إن هذا بنظري أعظم بكثير من الاعتمادات ولو كانت هذه مهمة لكن الأهم هو أن نعلم كيف نعلم أولادنا في بلادنا.

عادل عسيران: قلت وأعيد القول بأن وزارة التربية الوطنية كتبت لمديرية الموازنة قبل أن تدرس الموازنة العامة وشاهدي على ذلك مدير التربية الوطنية الموجود بيننا الآن. والكتاب موجود في وزارة المالية وليرجع معالي وزير المالية إلى الكتب الموجودة في وزارته قبل أن يقول حصل كذا وكذا. أنا أعلم أن كل الإدارات الحكومية تشكل وحدة، ومن باب أولى أن تشكل وزارة التربية الوطنية وحدة. وإذا كانت مديرية المالية قد أخطأت فليفضل معاليه وليجر الواجب. وأنا أطلب من مقرر اللجنة المالية معلومات بهذا الصدد.

وزير المالية: أصرح ثانية بأنه لم يرد كتاب إلى مديرية الموازنة بطلب رصد مبلغ بـ ٤٥ ألف ليرة لإكمال بناء مدرسة بنت جيبيل وليس لي حضور الزميل بأن أقول له إن هنالك إهمام بما أنني إليه. إن هذا المبلغ لم يدون في الموازنة العامة ولا في المشروع الإنشائي إنما دون في اعتماد إجمالي.

رياض الصلح: سأقدم بحل يرضي الجميع: عندما وضع المشروع الإنشائي أرصد فيه مبالغ تكفي كل المناطق لإنشاء مدارس لكن بعض النواب طلب تحويل بعض المبالغ من مشروع إلى آخر والزميل اميل لحدود كان أحد الطالبين. أما الآن وقد طرح هذا الموضوع ثانية على بساط البحث، والمدارس لازمة جداً، فأطلب من الحكومة أن تعدنا بأن تضع في المشروع الإنشائي اعتمادات المدارس التي كانت مخصصة لها سابقاً. وإلا كيف يجوز أن نبني نصفها ويبقى النصف الثاني بدون بناء؟ فما رأي دولة رئيس الوزارة في هذا الحل؟

الرئيس: أظن بأن حضرة الزميل عادل عسيران لم يختار الوقت المناسب لطلبه إذ كان عليه أن يتقدم به عندما صوت المجلس على اعتمادات التعليم الابتدائي. أما الآن وقد أصبحنا في منتصف موازنة التربية الوطنية فأرجو منه أن يبقى اقتراحه لآخر باب من أبواب هذه الوزارة.

وزير التربية الوطنية: غداً سيدرس المجلس المشروع الاستثنائي فإذا وجد من الممكن رصد اعتماد لهذه المدرسة فلا مانع من ذلك.

الرئيس: الفصل السابع: مصلحة الآثار. البند الأول: موظفون واعتماده ٧٦٣٣٣ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. أالخ...

الرئيس: قبل البند الثاني.

خليل أبو جودة: «منح إعاشة» وردت مرتين في هذه الوزارة.

الرئيس: الأولى لدار المعلمين والثانية لمدرسة الصنائع. البند الثالث: مساعدات لتشجيع البناء والتأليف واعتماده ٢٦٠٠٠ ليرة.

عادل عسيان: يوجد في البند الثالث مساعدات الأهلين لبناء مدارس رسمية بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة فاقترح زيادة ٤٠٠٠٠ ليرة على هذه الفقرة فيصبح اعتمادها ٥٥٠٠٠ ليرة.

رئيس الوزارة: الحكومة توافق على اقتراح الزميل عادل عسيان.

خليل أبو جودة: أنا أطلب أيضاً زيادة اعتماد هذا البند لأنه ورد فيه اعتماد لتشجيع المؤلفين وهو ضئيل لا يكفي لطبع كتاب صغير.

ربما أننا في بلد العلم والثقافة فأقترح أن يضاف إلى هذا الاعتماد ٣٠٠٠٠ ليرة.

وزير التربية الوطنية: إن المؤلف يؤلف بدون تشجيع ولكن هناك مساعدات صغيرة للجرائد. أما إذا أردنا تشجيع المؤلفين فيجب أن نرصد ما ينيف على ٣٠٠٠٠٠ ليرة.

خليل أبو جودة: هناك مؤلفون لا يتمكنون من طبع مؤلفاتهم.

وزير المالية: تعلن وزارة المالية أنها لا تتمكن من زيادة الاعتماد المخصص للمؤلفين.

الرئيس: من يقبل بالبند الثالث كما طلبت تعديله الحكومة إجابة لاقتراح السيد عادل عسيان فيصبح اعتماده ٧١٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند السادس. أما الآن وقد انتهينا من تصديق موازنة وزارة التربية الوطنية فإن لدى الرئاسة اقتراح من السيد كاظم الخليل ليتل:

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

كانت اللجنة المالية قررت شكر جورج بك حيمري على الجهود التي بذلها ويبدلها في سبيل رفع مستوى وزارة المعارف لذلك أقترح على المجلس توجيه الشكر لجورج بك تقديراً لجهوده.

كاظم الخليل

الرئيس: من يقبل بالاقتراح كما تلي عليكم فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح بتوجيه كلمة شكر من المجلس إلى جورج بك حيمري تقديراً لجهوده والآن نتنقل إلى درس موازنة وزارة العدلية.

حبيب أبو شهلا: إن موازنة وزارة العدلية خطيرة وستثير مواضيع شتى ولما كان الوقت لا يسمح الآن لكل الخطباء فأرجو من الرئاسة أن تؤجل درسها إلى فرصة أخرى.

الرئيس: إذن ننتقل إلى درس موازنة وزارة الدفاع الوطني الباب الثالث عشر، وزارة الدفاع الوطني، الفصل الأول، أركان الدفاع الوطني، البند الأول، الموظفون واعتماده ١٠٥٢١ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول، البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية واعتماده ٣٥٥٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند الرابع. الكلمة لرياض بك الصلح.

رياض الصلح: إن وزارة الدفاع هي وزارة مستحدثة لا نعلم عن تشكيلها شيئاً. لكن الذي أراه أن هناك قيادة ووزارة فقط. وعلى ما أظن أن إدارتها تحتاج إلى تشكيل وأرى أن رئيس أركان حرب هذه الوزارة، وهو أقرب ما يكون إلى القيام بالإدارة، موجود في التمويل وربما تكون له فائدة في مركزه الحالي لكن أقول إنه لا يمكن أن تدوم هذه الحالة.

أما فيما يخص بالسلاح، فهل في بنية وزارة الدفاع أن تستبقي الأسلحة القديمة أم تنوي تجديدها عندما تدعو الحاجة؟ فعلياً أن تتابع الحركة العالمية وأن يكون جيشنا مسلحاً بأسلحة حديثة فهل للحكومة أن تدلي لنا ببعض التفاصيل وأنا أول من يوافق على زيادة اعتمادات هذه الوزارة.

وزير الدفاع الوطني: أني أشكر للزميل رياض بك الصلح ما تقدم به وليس بكثير عليه أن يهتم بالدفاع عن لبنان. وأنه على حق فيما قال عن وزارة الدفاع. إنه يلزمها تنظيم وقد شرعنا به على اعتبار أن كل مأمور يعرف وظيفته. وحقيقة أن رئيس أركان حرب وزارة الدفاع موجود الآن في التمويل ولكن هذا لا يعني أنه لا يطلع على كل ما يجري في وزارة الدفاع. وهذه الوزارة تسمح ببقائه في التمويل حتى ينهي مهمته لأنه لا يمكن الاستغناء عنه مؤقتاً.

أما فيما يتعلق بقضية الأسلحة فإنني أأخذ هذه الفرصة لأعرض للمجلس أن وزارة الدفاع تضطلع بقسم كبير من مصلحة البلاد فكيف بالأحرى والأسلحة هي الوسيلة الأولى للدفاع عن هذه المصلحة. وأؤكد أن قضية الأسلحة هي قيد الدرس وربما يستبدل القسم الواجب استبداله. لذا أتقدم من المجلس الكريم بطلب زيادة اعتمادات هذه الوزارة لفتح مدرسة للطيران.

رياض الصلح: إن جواب معالي وزير الدفاع يطمئن بأن قضية الأسلحة تحت البحث وأما الإدارة فإني لست خبيراً بالدفاع إنما أرى أن وزارة الدفاع مشكلة من وزير ورئيس جيش ولعل بعض الضباط يقومون بهذا الأمر، لكن الذي أراه أكثر انطباقاً على المعقول هو أن يتفرغ القائد للجيش.

وزير الدفاع: بعد أن تسلمت الحكومة اللبنانية الجيش وأصبحت وزارة الدفاع عملية وليس كالماضي درس تنظيم وزارة الدفاع في مجلس الوزراء. وإني بهذه المناسبة أشرف بدعوة رياض بك وحضرة الزملاء إلى زيارة الوزارة لأطلعهم على التنظيم وأكرر أن غياب رئيس أركان الحرب هو موفقت.

أديب الفرزلي: عندما نناقش ميزانية إحدى الوزارات ربما يعتقد البعض أننا نرمي إلى غرض شخصي أما مناقشتنا في هذه القضية فهي على خلاف ما يظن. كلنا نهتم لوزارة الدفاع. لذا يستحيل على القائد العام أن يقوم بمهام خارجة عن وظيفته ويستحيل على غيره أن يقوم بما يقوم هو به الآن فإنه يؤمله لهذه المهمة ومن المستحيل أن يستعمل هذا الفن في وزارة التموين. نعم إنه يقوم في التموين بمهام خير قيام إلا أن المهمة الأولى هي أحق وأولى بمواهبه وبهذه المناسبة أشكر لمعالي وزير الدفاع دعوته لزيارة وزارته.

خليل أبو جودة: لما كانت هذه الميزانية هي أول الميزانيات للدفاع الوطني فإننا نهنيء بعضنا البعض بعودة جيشنا إلينا. ولا ريب بأن هذا المجلس سيصدق اعتماده بالغاً ما بلغ. ولقد شاهد هذا الجيش في عدة مناسبات فملاً صدورنا فخاراً. إني أسأل معالي وزير الدفاع: هل استلمنا جميع الجنود اللبنانيين الداخلين في الجيش الأجنبي.

وزير الدفاع: استلمنا الفرق التي هي باسم الجيش اللبناني إنما هناك بعض متطوعين في الجيوش الفرنسية لا تزال بأيدي الفرنسيين.

مجيد ارسلان: كانت الحكومة في السنة الماضية قد عممت على الذين يخدمون عند دول أجنبية أن يتقدموا بإعلام حكومتهم عن وظيفتهم ومدة خدماتهم. فأسأل الحكومة هل قامت بهذا التعميم وهل حصلت على الطلبات وهل استلمت وزارة الدفاع جميع الأسلحة والسيارات التي هي حصة الحكومة اللبنانية من الحكومة المتدبة؟ ثم هناك قضية الأسلحة، أرى أن في موازنة وزارة الدفاع اعتماد للأسلحة وكما قال الزميل رياض بك الصلح إن السلاح الحالي قديم، فهل تقوم وزارة الدفاع بطلب من الجهات المختصة لاكتناء أسلحة جديدة وهل هي تسمح للحكومة اللبنانية بشرائها؟ لقد قرأت في بعض الصحف أن الحكومة السورية تعقد اتفاقية مع إحدى الدول الحليفة لشراء أسلحة جديدة ولا أعلم إذا كانت حكومتنا تجري مثل هذا الاتفاق لأنه لا يعلم أحد ما يحبته لنا المستقبل. فهل تفكر الحكومة جدياً بالقيام بمفاوضات لشراء أسلحة؟ إذ أن قضية شراء الأسلحة هي أهم من مدرسة الطيران.

حبيب أبو شهلا: قرأت في الصحف على أثر الاتفاق الفرنسي - البريطاني أن القوات الفرنسية مقسومة إلى

شطرين: شطر فرنسي وشر من المتطوعين. فما رأي الحكومة بهذه القضية وما اعتزمته بهذا الخصوص؟

خليل أبو جودة: أشار الزميل الأمير مجيد ارسلان إلى التعليمات التي أعطتها الحكومة بخصوص العاملين في المصالح الأجنبية وأعتقد أن مرسوماً بتاريخ سنة ١٩٢٥ ينص على أن كل من يعمل في مصلحة أجنبية عليه أن يعلم الحكومة ضمن مدة ستة أشهر وإلا يفقد الجنسية والذي أعرفه هو أن الأجنبي لا يزال يشجع التطوع في جيشه ولا يزال هناك بعض عمال للأجانب يجمعون المتطوعين. فإذا كانت الحكومة الفرنسية أعطتنا جيشنا باليمين فها هي تمد يدها اليسرى لتأخذ منا جيشاً جديداً. واعلم أيضاً أن هنالك ثكنة مفتوحة للتطوع فهل عند الحكومة علم بها وما تنوي عمله إزاء هذا؟

وزير المالية: إن ما أشار إليه الزميل أبو جودة ليس بمرسوم بل هو تعميم. ولما رأت الحكومة نفسها أمام حالة يتوجب معها نزع الجنسية وضعت مشروع قانون أرسلته إلى المجلس لتمكن من تطبيق المرسوم فخرجوكم أن تسرعوا في تصديقه.

حبيب أبو شهلا: هناك قانون للجنسية والمادة الثانية منه تكفي لتطبيقها على هذه الحالة.

وزير المالية: الحق مع الزميل أبو شهلا لكن هناك من هم مرتبطون بعقود فمتى صدقتم القانون نفذه. أما فيما يتعلق بشراء الأسلحة فهناك مخبرات دائرة في وزارة الداخلية.

مجيد ارسلان: أطلب من معالي وزير الدفاع لإجابة على أسئلتي.

الرئيس: ليس الوزير مجبراً على الجواب.

مجيد ارسلان: إن معالي وزير الدفاع يريد أن يجيبني على أسئلتي والرئاسة تمنعه.

رئيس الوزارة: فيما يتعلق بالأسلحة، إن الحكومة اتخذت جميع التدابير وعمما قريب تنتهي من درس هذه المسألة.

مجيد ارسلان: أعتقد أن هذا الجواب هو مهزلة.

رئيس الوزارة: جوابك أنت مهزلة...

(وهنا حصلت مشادة كلامية)

الرئيس: أمتع الأمير مجيد ارسلان عن الكلام لأنه لا يجوز له أن يوجه لرئاسة الوزارة مثل هذا الكلام. وواجب الرئاسة أن تمنع عن الكلام كل نائب يتهم على شخصية الوزراء وكذلك تمنع كل وزير يتهم على شخصية النواب.

مجيد ارسلان: أنا نائب ولي حق السؤال وعلى الحكومة واجب بأن تجيب.

الرئيس: لقد نبهتك مراراً ورجوتك بالمحافظة على النظام لذلك أعتبر أن الأمير مجيد ارسلان قد تحدى المجلس والحكومة.

مجيد ارسلان: وأنا أعتبر أن الحكومة قد تحدثني وتحدث المجلس.

الرئيس: والآن البند الخامس: إعانات وإسعافات واعتماده ٢٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. أليخ...

الرئيس: قبل البند الثامن. والآن الفصل الثالث: الطيران.

وزير الدفاع: لا أزال أذكر أسئلة الأمير مجيد ارسلان فيما يتعلق بالدفاع الوطني:

١ - استلام الجيش بكامله والأعتدة المختصة به.

٢ - شراء الأسلحة ولزومها.

والأمران هما من الأهمية بمكان. وجوابي على السؤال الأول هو أن الحكومة استلمت كافة الجيش والعتاد. أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فإني أؤكد، بصفتي أحد أعضاء الحكومة، أننا شرعنا بإجراء ما يجب عمله لشراء الأسلحة ومن المصلحة العامة أن يسمح لي بإرجاء الجواب على هذا السؤال. وهناك مبلغ أرصدناه لهذا الغرض.

وزير المالية: إن الحكومة تتقدم من المجلس في موازنة الدفاع الوطني بمشروع لإنشاء مدرسة للطيران وشراء طائرات. واعتماد هذا المشروع هو ٧٩٠٣٦٧ ليرة. وتطلب منه إقراره.

خليل أبو جودة: قد يكون هذا الاعتماد ضرورياً وقد لا يكون إن اللجنة المالية قد درست هذا المشروع ووضعت تقريرها عليه ولكن النواب لم يطلعوا على هذا التقرير. فأرجو تأجيل البحث به ريثما نطلع على التقرير وندرسه على ضوءه وأطلب من الحكومة أن توافقني على التأجيل.

فيليب تقلا: إنه عندما طرح هذا المشروع على اللجنة المالية لم تكن قد درست الاتفاق المتعلق به، لذلك لم تضع اللجنة تقريرها بهذا الموضوع لأن المشروع لم يأتها بصورة شرعية أي عن طريق رئاسة المجلس. وليس عندها فرق بأن تحال الأوراق إليها أو تدرس الآن.

رئيس الوزارة: أريد أن يحكم المجلس بيني وبين الأمير مجيد ارسلان وأرجو من الرئاسة أن تطبق عليه وعلي، إن كنت مخطئاً، قانون المجلس. لا يجوز أن يتناول أحد النواب على الحكومة.

عبد الله اليافي: أنا من الذين يجذون رأي الزميل خليل أبو جودة بتأخير البحث في مشروع الطيران حتى يستكمل أسبابه ويوزع التقرير على النواب. لذا أطلب من المجلس أن يقرر التأجيل.

وديع نعيم: أصادق على قول مقرر اللجنة المالية الزميل فيليب تقلا بأن المشروع لم يقدم إلى اللجنة بصورة قانونية فانقسمت اللجنة إلى قسمين: مؤيد ومعارض درس المشروع لذا لم نتمكن من درسه فأطلب إعادته إليها.

وزير الدفاع: على المجلس أن يحكم وعليه أن يقرر إعادة المشروع أو البت به الآن. باعتبار أن رد المشروع من

اللجنة لم يكن لعدم درسه بل رد شكلاً لأنه لم يرد إليها بطريقة قانونية. فماذا يمنعنا الآن من درسه فأما أن يرفضه المجلس أو يقره.

أديب الفرزلي: إن القضية هي قضية درس اعتماد مالي، وبحضور معالي وزير المالية، علينا أن نطرق الوتر المالي: لقد اطلعت على تقرير لجنة المالية ولدى التدقيق ودرس الحسابات تبين أن المشروع يتطلب أكثر من المبلغ المرصد له ويكلف الخزينة مبالغ باهظة. والمطلوب منا الآن أن نؤيد هذا المشروع أو نرفضه لذا أطلب من معالي وزير المالية أن يوضح لنا هذه النقطة: هل يكفي المبلغ لهذا المشروع أم يجر مبالغ أخرى؟

وزير المالية: تقدمت الحكومة من اللجنة المالية بطلب اعتماد وضمت إليه المشروع وتفصيله. ورأى بعض الأعضاء أن طريقة الطلب غير قانونية ويجب أن تتم بواسطة رئاسة المجلس. وطلب أحد الأعضاء في اللجنة أن يوزع عليهم الاتفاق والطلب معاً ففعلنا. وأخيراً أقرت اللجنة رفض درس المشروع فما ذنب الحكومة إذن؟ والآن نترك الأمر لإرادة المجلس فإذا أقر الرفض رجعنا عنه.

الرئيس: لقد طلب الزميلان خليل أبو جودة وعبد الله اليافي تأجيل البحث في مشروع الطيران وأرى أيضاً إشارات من الزملاء بطلب التأجيل.

وزير المالية: إذا رغب المجلس بالتأجيل فاطلب إعادة المشروع إلى اللجنة المالية.

الرئيس: هل يوافق المجلس على إعادة مشروع الطيران إلى اللجنة المالية؟

أكثرية

الرئيس: أعيد مشروع الطيران إلى اللجنة المالية ورفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

فيليب تقلا

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

الجلسة السابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - التصديق على خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - المناقشة في الموازنة العامة:

أ - التصديق على موازنة وزارة البرق والبريد.

ب - التصديق على موازنة وزارة الصحة والإسعاف العام.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٤٥ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا وجوزف ضو. وتغيب السادة: الفرد نقاش، جورج عقل؛ رشيد بيضون، رفعت قزعون، سليمان العلي، عبد الغني الخطيب، كمال جنبلاط، محمد بيضون، نسيب غبريل، هنري فرعون، يعقوب الصراف، يوسف كرم، وحبيب أبو شهلا. واعتذر السادة: أيوب تابت، نسيب الداود، أسعد البستاني.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وسعدي المنلا وزير العدلية، واميل لحود وزير المالية، ويوسف سالم وزير الداخلية، وأحمد الأسعد وزير الزراعة والدفاع الوطني، وجميل تلحوق وزير الصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

الرئيس: نعود لجدول أعمال الجلسة الباب الثاني عشر وزارة البرق والبريد فصل وحيد: البرق والبريد.

البند الأول - موظفو البرق والبريد.

وزير المالية: إن وزارة البرق والبريد تطلب زيادة عشرة موزعين متمرنين وخبير فني لذلك نطلب زيادة البند الأول إلى ١٣٠٣٥١٤ ليرة.

خليل أبو جودة: لقد قضت ضرورات الحرب بأن لا توزع البوسطة إلا إلى المراكز الهامة وكانت المواصلات البريدية تصل إلى بكفيا مثلاً ثلاث مرات بالأسبوع فهل تعدنا الحكومة بأن تعيد التوزيع يومياً؟
رئيس الوزارة: ستوزع البوسطة أسبوعياً ستة مرات وأربعة مرات في الشتاء.

جورج زوين: في السنة الماضية كانت الاتفاقية توجب التوزيع ستة مرات ولم يكن يجري توزيع إلا مرتين.
رئيس الوزارة: في السنة الماضية كانت الاتفاقية عن ثلاثة مرات أما هذه السنة فقد أصبحت عن ستة مرات.
صائب سلام: أحب أن أسأل الحكومة إلى أين وصلت قضية التلفون وهل ستعهد بمصلحة التلفون إلى شركة أم ستصبح مصلحة حكومية؟

رئيس الوزارة: إن مجلس الوزراء قد أعلن عن وجهة نظره بهذه المسألة على صفحات الجرائد فقد طلبنا أن تسلم هذه المصلحة إلى الحكومة.

صائب سلام: سمعنا أن هناك تهيئات موضوعة. فعلى أي أساس وضعت.

رئيس الوزارة: ستشمر الحكومة هذا المشروع لحسابها الخاص.
صائب سلام: أشكر الحكومة على تصريحاتها بأنها ستستلم التلفون لتجعل منه مصلحة حكومية.

جورج زوين: إن مصلحة التلفون هي بحالة يرثى لها فهل ستسعى الحكومة لأن تجعل في البلاد شبكة جديدة؟
كاظم الخليل: إن الحكومة قد حددت مدة لتنفيذ طلبها من الحكومة الفرنسية وقد أعلنت أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة إذا تمتعت السلطة الفرنسية عن تسليم هذه المصلحة. فالمهلة قد انتهت والفرنسيون سوف لا يسلمون هذه المصلحة لأن لهم فيها موارد طائلة ثم إن لهم أيضاً المراقبة على جميع ما يجري في البلاد من الناحية السياسية والاقتصادية والتجارية ولهم أيضاً سياسة إرضاء وسياسة تنكيل فمن يرضون عنه له هاتف ومخابرات ومن يغضبون عليه لا هاتف له ولا مخابرات. لذلك أرى أن على الحكومة ان لا تأخذ هذه القضية على أنها قضية عادية بل هي من أهم المصالح في البلاد فإذا لم يريدوا أن يسلموا فليبق لهم ونحن ننشئ هاتفاً وطنياً. فهذه مصلحة هامة تدر ملايين الليرات على الخزينة عدا عن كونها هامة من الوجهة السياسية.

وزير المالية: إن الجيش الفرنسي قد أنشأ شبكة تليفون بدون امتياز أو رخصة فموقفه إذاً موقف واقعي وليس قانونياً فالحكومة إذاً تخبرت مع الفرنسيين مخبرة من يشتري ومن يبيع مع العلم بأن الذي يبيع قد استفاد فإذا وفقنا إلى صفقة مفيدة اشترينا وإلا فالحكومة قد أخذت عدتها لإنشاء شبكة تلفونية جديدة.

خليل أبو جودة: لقد وصف معالي وزير المالية وضعية مصلحة التلفون وصفاً صحيحاً على أنني آخذ عليه قوله إننا نشترى ممن يبيع وهو يعرف كما نعرف أن الجيش قد قبض ثمن إنشاء هذه الشبكة وأرباحاً طائلة أيضاً فلماذا لا تجري الحكومة حساباً مع هذا الجيش فإذا أخذ أكثر ساحمناه وإذا أخذ أقل نقبل بأن نسدد وأرجو الحكومة أيضاً أن لا تكثر من وجود الشركات الأجنبية خصوصاً فيما يتعلق بشؤون المواصلات فمصر لها وزارة خاصة للمواصلات والاشترائية تكتسح العالم وهي تريد أن تستولي الدولة على كل المرافق العامة فنحن لا نريد شركات أجنبية ولا غيرها بل يجب أن تكون كل المواصلات خاضعة للحكومة.

رئيس الوزارة: إن الحكومة ستسلم الهاتف باديء ذي بديء. وإذا كان هناك فكرة شركة فلا يعطى الامتياز إلا بعد موافقة المجلس.

الرئيس: البند الأول كما طلبت تعديله الحكومة. موظفو البرق والبريد واعتماده ١٣٠٣٥١٤ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

وزير المالية: تطلب الحكومة إضافة البند السابع: أجور توسط الإرساليات البريدية إلى الدول الأجنبية إلى البند السادس وهو ٧٥٠٠٠ ليرة فيصبح البند السادس ٩٠٠٠٠ ليرة ويبقى البند السابع للذكر.

الرئيس: من يوافق على أن يكون البند السادس نقل البريد ٩٠٠٠٠ ليرة ويبقى البند السابع للذكر فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس واعتماده ٩٠٠٠٠ ليرة والبند السابع للذكر والآن البند الثامن إنشاء دار للبريد والبرق ٦٠٠٠٠٠ ليرة.

محمد العبود: بما أن الحكومة سوف تتسلم الأبنية الكبيرة الموجودة بأيدي الفرنسيين لذلك أقترح إلغاء هذا البند وما على الحكومة إلا أن تخصص إحدى هذه البنايات لدار البرق والبريد.

رئيس الوزارة: لا يوجد بين هذه الأبنية دار تناسب وزارة البرق والبريد. وهذه الدار يجب أن تكون مجهزة بجميع الوسائل الفنية والحكومة تتشبت بطلبها.

يوسف الهرابي: أرى أن الحكومة قد زادت الاعتمادات للمساعدين القضائيين ولم ألاحظ زيادة على رواتب بقية الموظفين ومنهم موظفو البرق والبريد؟

وزير المالية: لقد خصصنا زيادة للمساعدين القضائيين لأن لهم نظاماً خاصاً وأما بقية الموظفين فلهم اعتماد في آخر الموازنة.

الرئيس: إن الزميل محمد العبود يقترح إلغاء البند الثامن والحكومة تتشبت بإبقائه. فمن يقبل باقتراح محمد بك العبود فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح. والآن البند الثامن: إنشاء دار للبريد والبرق واعتماده ٦٠٠٠٠٠٠ ليرة. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: قبل البند الثالث البند الرابع.

خليل أبو جودة: ألقت نظر الحكومة إلى انتشار حمى الضنك بسبب كثرة البرغش. فنحن نوافق على كل الاعتمادات التي تطلبها وزارة الصحة ولنا الثقة بمعالجي وزير الصحة وإذا شاء أن نزيد الاعتمادات فنحن مستعدون على شرط أن يهتم بصحتنا.

جورج زوين: إن الحكومة تريد أن تنشئ مستشفى للبرص في «غزير» ونحن لا نقبل بذلك مطلقاً.

وزير الصحة: الحكومة لم تفكر بوضع المصابين بالبرص في غزير لأن الحكومة كانت تدفع ما يتوجب عليها من نفقات للمستشفى المشترك بينها وبين سوريا والموجود في سوريا وهذا المستشفى كان يدار بواسطة الراهبات وبعد الحوادث التي جرت في سوريا ترك الراهبات هذا المستشفى فتركه المصابون أيضاً والحكومة الآن تفكر طالما أن المستشفى المشترك بيننا وبين سوريا قد توقف عن العمل بإيجاد مستشفى تضع فيه كل المصابين حتى لا ينتشر هذا المرض بين الناس. وحتى الساعة لم نختر المكان لهذا المستشفى.

يوسف الهراوي: هل عندكم إحصاء بعدد المصابين بهذا المرض.

وزير الصحة: إن عددهم لا يتجاوز ٢٥ - ٣٠ مصاباً.

خليل أبو جودة: قال معالي وزير الصحة إنه ليس في نية الحكومة أن تنشئ مستشفى للبرص في غزير. وأريد الآن أن ألقت نظرها إلى أنها قد صرفت على طريق رأس المتن - دير الحرف مبالغ طائلة وأهالي هذه القرية كان عندهم مشاع فباعوه من أجل هذه الطريق وقد كلفت الطريق حتى وصلت مبلغ نصف مليون ليرة وستكلف أيضاً مئتي ألف ليرة حتى يتمكن المصطاف من الوصول براحة. فكيف تريد الحكومة اليوم أن تنشئ مستشفى للسبل على مفرق الطرق. نحن نريد أن يعالج المسلولون ولكن ليس في منطقة آهلة بالسكان كهذه المنطقة.

وزير الصحة: لو نظرنا إلى الموضوع من الوجهة الطبية لأمكننا أن ننشئ هذا المستشفى ولا يكون هناك خوف أو خطر لأن الفن الطبي يؤمن ذلك. أما من الوجهة المعنوية فقد يجوز أن لا يرتاح المصطاف إلى وجوده في قرية فيها مستشفى للسبل فالقضية إذاً قضية معنوية فقط.

عبد الله اليافي: إن الموضوع على أهمية كبرى فالذي أعلمه أن يكون هناك منطقة مختصة لإنشاء المستشفيات فيها. فلا تنشر هذه المستشفيات في أي مكان. لذلك أقول إن وجود مستشفى للسبل في دير الحرف ليس في محله.

رئيس الوزارة: إن القضية تحت النظر في مجلس الشورى.

وزير الصحة: أن الحكومة تهتم كل الاهتمام لمراكز الاصطيف.

ونحن نتعهد من الوجهة الفنية بأن لا يحصل خطر من جراء وجود مستشفى للسبل في هذه المنطقة فالفن الطبي يثبت ذلك. أما قضية تخوف المصطافين من وجود المستشفى فهذا طبيعي والحكومة مستعدة أن تبدي كل مساعدة في هذا الموضوع.

خليل أبو جودة: أنا لم أتهم الحكومة الحالية كذلك لا أرى مانعاً من أن تمنع الحكومة مثل هذه الإجازة. ولا أريد أن أناقش معالي وزير الصحة في الأمور الفنية أما قوله إنه لا خطر البتة من وجود هذا المستشفى فكنت أتمنى لو أنه لم يعط هذه الشهادة سيما وأن القضية هي في مجلس الشورى. ولا يخفى ما لهذه القضية من أثر من الوجهة المعنوية وهل كان معالي الوزير يقبل بإنشاء مستشفى من هذا النوع في عاليه مع العلم بأن معاليه ليس غريباً أيضاً عن المتين وكنت أنتظر منه أن يساعدني. وزير الصحة: لقد قال حضرة النائب الكريم إن القضية هي في المحاكم وهذا لا يجبرني على أن أصرح ما يخالف الفن والعلم.

صائب سلام: أنا لا أفهم اعتراض الزميل أبو جودة على موقف معالي وزير الصحة الذي هو خصم في هذه القضية. ولو كان موقفه غير ذلك لما كانت القضية مستمرة في القضاء.

وديع نعيم: إن أهالي رأس المتن ودير الحرف قد انتظروا بفارغ الصبر وصول الطريق بين بيروت ومنطقتهم لكي يجعلوا منها مركز اصطيف. وبعد انتظار عشرين سنة جاء هذا المستشفى ضرباً على آمالهم لذلك ألفت نظر الحكومة إلى أنه بإمكانها أن تمنع إنشاء هذا المستشفى في هذه المنطقة.

عبد الله اليافي: أنا لا أتكلم في قضية خاصة بل أتكلم بموضوع عام فمن الواجب على وزارة الصحة عندما يقدم لها طلب ببناء مستشفى أن تحيله إلى وزارة الاقتصاد المولجة بالسهر على مراكز الاصطيف.

الأمير مجيد أرسلان: إن معالي وزير الصحة يهتم لهذه المنطقة كما يهتم بمنطقة عاليه وقد أجاب أنه لا خوف على المنطقة من جهة العدوى. أما من الوجهة الإدارية فهو ليس مسؤولاً لأنه لم يعط هذه الإجازة.

صائب سلام: طالما أن القضية هي أمام القضاء فلا يجوز بحثها مطلقاً في المجلس.

الرئيس: عندما تناقش الزملاء بهذه القضية كنت لا أعلم أنها أمام القضاء. أما وقد تبين لي أنها لدى مجلس الشورى لذلك لا يجوز بحثها.

خليل أبو جودة: أنا أخذت قضية دير الحرف والميتين كمثال فقط ونحن نبحث هذه القضية من الوجهة العامة وقد قال معالي وزير الصحة إنه يضمن عدم انتشار العدوى من الوجهة الفنية . وربما كان هناك أطباء يخالفونه نظريته . ثم من يضمن لنا أن المرضى لا يتسللون إلى القرى وينقلون جراثيم هذا المرض .

الرئيس: البند الرابع: مكافحة الأمراض ٣٢٠٠٠٠ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية . الخ . . .

الرئيس: قبل البند الثالث . لقد انتهينا من التصديق على الباب الرابع عشر . ولدينا الآن مشروع قانون يتعلق بتوليد القوى الكهربائية بواسطة مياه نهر البارد .

محمد العبود: إن لهذا المشروع أهمية كبرى لأنه يركز على مشروع ري خصص له آلاف الليرات وكيف يمكن بعد إتمام مشروع توليد الكهرباء للسكان أن يسقوا أراضيهم لأن المشروع يرمي إلى إنزال المياه من مكان عال إلى مكان منخفض لذلك أرجو إعادة هذا المشروع إلى اللجنة مجدداً حتى يدرس جيداً .

وزير الأشغال: لقد درس هذا المشروع درساً دقيقاً وأعيد مرتين إلى وزارة الأشغال . فلا مانع من التصديق عليه . عبد الله اليافي: أنا من رأي حضرة الوزير بوجوب تشجيع المشاريع العمرانية . ولكن هذا المشروع هو امتياز ومن الواجب أن يبين ما هي منافع هذا الامتياز وما هي شروطه . لا كما فعلت الحكومة وقدمته لنا وتريد أن تأخذ منا إمضاء على بياض لذلك أطلب من الحكومة أن تسحب هذا المشروع وتعطينا الأشياء التي تمكننا من درس هذا المشروع درساً كافياً .

أديب الفرزلي: يستحيل على هذا المجلس أن يوافق على هذا المشروع إلا بعد أن يطلع على دفتر الشروط لذلك أرجو إعادته للحكومة .

يوسف أسطفان: إن الماء الذي يؤخذ لتوليد الكهرباء لا يضر أبداً بالري .

عبد الله اليافي: نريد أن نعرف ما هي المنافع التي تجنيها الحكومة من هذا المشروع . وما هي الأسعار المطلوبة؟ وزير النافعة: إن هذا الامتياز كجميع الامتيازات قد درس درساً دقيقاً وعندنا دائرة لمراقبة الامتيازات . وهو يؤمن للمنطقة إعطاء النور .

محمد المصطفى: إذا كان هذا المشروع لا يمس بمصلحة الري فأنا أوافق عليه .

الأمير مجيد ارسلان: هناك دفتر مبدئي type للشروط موجود بوزارة النافعة وتعطى الامتيازات بموجب هذا الدفتر .

محمد العبود: إن مصلحة الري كانت قد درست مشروعاً تتمكن بواسطته من رفع المياه إلى ٢٠٠ - ٣٠٠ متر حتى تتمكن من ارواء قسم كبير من الأراضي وهذا المشروع يعاكس مصلحة الري والأفضل أن نبقى بلا نور وأن نروي أراضينا.

محمد المصطفى: هل المشروع سيكون فوق مدخل الري أم تحت مدخل الري؟

وزير النافعة: لا تمنع الحكومة من تأجيل البحث في هذا المشروع إلى الجلسة القادمة فقط.

الرئيس: يؤجل البحث في هذا المشروع إلى الجلسة القادمة والآن رفعت الجلسة على أن تعقد مساء الجمعة الواقع في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٤٥ في الساعة الثالثة بعد الظهر.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

فيليب تقلا

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر

الجلسة الثامنة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع

في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الأوراق الواردة.

٣ - متابعة درس الموازنة:

أ - موازنة وزارة العدلية.

ب - الخارجية.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٤٥ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا وجوزف ضو. وتغيب السادة: أديب الفزلي، الفرد نقاش، جورج زوين؛ رشيد بيضون، رفعت فزعون، صائب سلام، كمال جنبلاط، نسيب عبريل، هنري فرعون، يوسف كرم، واعتذر السادة: أسعد البستاني، أيوب تابت، نسيب الداود.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، وجبرائيل المرتضى رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وسعدي المنلا وزير العدلية، واميل لحود وزير المالية، ويوسف سالم وزير الداخلية، وأحمد الأسعد وزير الدفاع الوطني والزراعة، وجميل تلحوق وزير الصحة والاسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. إن المجلس يرحب بضيفين كريمين فيما بيننا هما دولة سعدالله بك الجابري ومعالى نعيم بك الانطاكي.

(تصفيق)

الرئيس: لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

١ - برقية من محامي بعلبك يطلبون فيها إعادة المحكمة البدائية.

يوسف ضو: أرجو من الرئاسة تلاوة البرقية.

الرئيس: لتتل البرقية الواردة من بعلبك بطلب إعادة محكمة البداية إليها.

فتلا الكاتب البرقية التالية: أ. الخ. . .

الرئيس: والآن يباشر المجلس درس موازنة وزارة العدلية.

رياض الصلح: في موازنة العدلية اعتماد للمحاكم المختلطة وهذا آخر أثر من آثار العهد الماضي. ولم يعد في سوريا عملياً محاكم مختلطة ولا يوجد لها أثر في العراق وأفغان. أما في مصر فستنتهي باعتبار أن معاهدات «منترو» قد وضعت حداً لها. وأنا واثق من أني لو تقدمت باقتراح بإلغائها فالمجلس يشاركني، لكن أريد أن تنظر الحكومة إلى كل مواطن الإصلاح لذا ألفت نظرها إلى هذه القضية.

وزير العدل: إن الحكومة تشكر للزميل رياض بك الصلح إشارته لكن هذا لا يعني أن الحكومة ساهية عن هذه القضية وهناك مذكرات بهذا الخصوص لم تنته بعد وقريباً تنتهي منها إن شاء الله.

جورج عقل: قبل أن يبدأ المجلس بتقرير موازنة وزارة العدلية أتناول بعض بنود تتعلق بهذه الوزارة أن القضاء أو السلطة القضائية هي الخامسة في الدولة حسب نص الدستور، ولا يزال يقاسمنا الأجنبي قسماً من ممارستها. فبعد أن استكمل لبنان استقلاله نرى أن القضاء لا يزال يفتقر إلى تصفية من هذه الامتيازات. أرى من الفائدة أن يجمع المجلس بقرار قبل مباشرة بحث الموازنة تمسكاً بحق البلاد بإلغاء المحاكم الأجنبية وتفويض الحكومة بالمطالبة بإبطالها إذ كيف يحق أن يقاضينا قضاء أجنبي؟

أنا لا أريد أن أقتنع بكلمة معالي وزير العدلية مع احترامي لكلمته وعهده بأنه يدرس هذه القضية.

فمنذ سنوات ونحن نسمع منه مثل هذا القول المكرر ولا يحقق. إن حاجة المناطق إلى محاكمها البدائية هي مستعجلة وفي نظري أن موازنة لبنان لا يمكن أن تدعي العجز على ضخامتها، عندما يطلب إعادة محكمة بدائية وإذا شاءت وزارة العدلية فلتدغم المحاكم الصلحية فالمهم أن

تقدم للقاضي الضمانات وتختصر المسافات. فهذا هي الأصوات تتعالى بطلب إعادة المحاكم البدائية لمناسبة درس الموازنة ولتحقيق هذه الأمنية، ولا يمكن أن يرد عليها بأن عدد الدعاوى قليل لأننا جربناها سنين وأجيالاً فكانت تشتغل. لذلك نطالب ليس بالوعد بل كنت أرجو أن يؤجل المجلس درس موازنة العدلية وأن يطلب من معالي وزير العدلية مشروعاً يحقق أمنية الأهالي. فهناك أربع محافظات لها من الحقوق ما لبيروت ففيها أربع محاكم بينما في جبل لبنان الذي يفوق بيروت عدداً وليس له ما لها ناهيك عن بعد المسافات.

والآن أصل إلى رسالة القضاة التي بعثوا بها إلى معالي وزير العدل وأعتقد أن فريقاً من الزملاء قد تلقوا نسخاً منها. إن رسالة القضاة اللبنانيين إلى وزارة العدلية وما تضمنته من أمور خطيرة تستوقف النظر وكأني بها صوت ناطق لما قلته عندما أقر مجلسكم المشروع القضائي: القضاة يطلبون منكم عدلاً واستقلالاً. يقولون في رسالتهم أن مسألة استقلال القضاء هي وهمية وغير واقعية. إن هذا القضاء على حالته الحاضرة الذي نفتخر به إن الجهة علومه أو لنزاهته، يرفع صوته ويثبت للملأ أن في لبنان قضاة أحرار يفضلون الاستقالة على ممارسة مهنتهم ما لم تتوفر لديهم الأسباب المعنوية والمادية. هي حركة فريدة في التاريخ أن يجمع القضاء في البلدان على مجابهة السلطة التنفيذية طالباً تأمين إعاشته واستقلاله. فقبل أن نصوت على موازنة وزارة العدلية أرجو من الزملاء أن يطلبوا من الحكومة تأمين معيشة هؤلاء القضاة.

وإذا ذكرت القضاة فإني أذكر أيضاً من يساعدونهم من الكتبة الذين هم بحالة يرثى لها وعلى هذا فإني أرى من الفائدة أن يبحث المجلس غير موازنة العدلية ليتسنى لهذه الوزارة درس اقتراحات القضاة.

الرئيس: بعد أن عرضت موازنة وزارة العدلية للبحث تقدم السيدان فريد الخازن ومارون كنعان بطلب تأجيل البحث فيها إلى جلسة ثانية ليتمكن النواب من بحث إعادة المحاكم البدائية. هل من يطلب الكلام في التأجيل؟

وزير المالية: قبل البحث بالتأجيل أريد أن أجيب على ملاحظات السيد جورج عقل.

الرئيس: لقد ورد اقتراح التأجيل قبل طلب معاليك للكلام.

كاظم الخليل: ماذا تقول الحكومة بالتأجيل.

وزير المالية: طالما أن سبب التأجيل في الاقتراح هو بحث محاكم البداية أو إلغاء المحاكم المختلطة فهذا لا يمنع من درس موازنة العدلية لأننا سندرس أرقاماً وبنوداً فإذا قرر المجلس المحاكم البدائية يضع لها اعتمادات وإذا قرر إلغاء المحاكم المختلطة تلغى اعتماداتها. ولا أرى داعياً للتأجيل.

خليل أبو جودة: كنت طلبت الكلام قبل الاقتراح بالتأجيل.

الرئيس: يمكنك التكلم بالتأجيل وللرئاسة الحق في أن تحدد الوقت الذي طلبت فيه الكلام والوقت الذي طلب فيه التأجيل بالبحث. وأنا أعلم أن طلب التأجيل تقدم طلبك للكلام.

خليل أبو جودة: أنا طلبت الكلام قبل اقتراح التأجيل.

الرئيس: أرجو من الزميل أن يتقيد بالنظام. الكلمة للسيد حبيب أبو شهلا.

حبيب أبو شهلا: لا أرى موجبا للتأجيل بعد أن ذكرت الأسباب في الاقتراح. ماذا يمنعنا من أن نحذف هذه الاعتمادات عند التصويت على بنود الموازنة. وعلى الحكومة أن تتقدم بمشروع للمحاكم البدائية حينئذ يحق للنواب بحث قضية هذه المحاكم.

كاظم الخليل: إذا طلب النواب التأجيل فهم على حق لأن الحكومة نفسها سبق لها أن طلبت التأجيل لتأتي إلى المجلس بمشروع قانون بإعادة المحاكم البدائية. وأرجىء هذا البحث مراراً لهذا السبب فما الداعي للاسراع بدرس هذه الموازنة وهناك وزارات عديدة لم تدرس موازنتها فيمكن للمجلس أن يدرسها الآن. ولماذا تشبث الحكومة بدرس موازنة العدلية الآن مع أن المجلس لم يتقيد بدرس الموازنات بصورة متتالية.

نريد أن نستعد لبحث المحاكم البدائية، ولنا بحوث كثيرة في موازنة وزارة العدلية تتعلق بمجموع القضاء وباستقلاله. لذلك نطلب أن يؤجل بحث موازنة وزارة العدلية ريثما يتهيأ الجو الملائم لهذه الأسباب وإني أتبنى اقتراح الزميلين الشيخ فريد الخازن ومارون كنعان وأرجو من الزملاء أن لا يمروا بهذه الموازنة كما مروا بباقي الموازنات لأنها هامة وأطلب منهم تأييد الاقتراح بالتأجيل.

وزير العدل: يذكر عطوفة رئيس المجلس أنه منذ باشر المجلس بدرس الموازنة العامة، وأنا أرجوه الرجاء تلو الرجاء أن تدرس موازنة وزارة العدلية ولكن المجلس كان يطلب ارجاءها لجلسة أخرى وهذا هو السبب. وإني أتعجب مما قاله الزميل كاظم الخليل.

الرئيس: بعد أن تكلم نائبان بالموضوع أحدهما يؤيد التأجيل والثاني يعارضه فأني أطرح طلب التأجيل ببحث موازنة العدلية على التصويت. ليتل الاقتراح المقدم من السيدين فريد الخازن ومارون كنعان بطلب تأجيل درس موازنة العدلية.

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

تقترح تأجيل درس موازنة العدلية لبعد تاريخ هذه الجلسة حتى يتمكن النواب من بحث أمر إعادة المحاكم البدائية والمختلطة.

فريد الخازن - مارون كنعان

الرئيس: من يقبل بالاقترح كما تلي فليرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح بتأجيل البحث بموازنة وزارة العدلية. والآن لنباشر بدرس موازنة وزارة الخارجية.

خليل أبو جودة: أطلب تأجيل البحث بموازنة وزارة الخارجية لأن تقرير اللجنة المالية عليه لم يوزع علينا إلا الآن.

حبيب أبو شهلا: وأنا أيضاً أضم صوتي بطلب التأجيل إلى صوت الزميل خليل أبو جودة.

الرئيس: بما أن الزملاء يطلبون تأجيل البحث بموازنة وزارة الخارجية وبما أنه لم يبق لدى الرئاسة موازنات مدروسة فإني أرفع الجلسة على أن تعقد بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٥.

(في تمام الساعة الخامسة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حماده

أمين السر

فيليب تقلا

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٥

فهرست

- ١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الأوراق الواردة.
- ٣ - بيان لمعالي وزير العدلية عن إدارته.
- ٤ - المناقشة في موازنة وزارة العدلية.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ برئاسة عطوفة صبري بك حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا ويوسف ضو. وتغيب السادة: رفعت قزغون، عبد الحميد كرامة، عبد الغني الخطيب، محمد الفضل، نسيب غبريل، موسيس دار كالوسيان، يوسف كرم. واعتذر السادة: أسعد البستاني، أيوب تابت، نسيب الداود، هنري فرعون، وديع نعيم.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التجارة والتموين، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وحמיד فرنجية وزير الخارجية والتربية الوطنية، وسعدي المنلا وزير العدلية، واميل لحود وزير المالية، ويوسف سالم وزير الداخلية، وأحمد الأسعد وزير الدفاع الوطني والزراعة، وجميل تلحوق وزير الصحة والاسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من أهالي قضاء صور يطلبون بها إعادة المحكمة البدائية.
 - ٢ - برقية من أهالي البترون يطلبون بها إعادة المحكمة البدائية.
 - ٣ - برقية من قضاء بعلبك يطلبون بها إعادة المحكمة البدائية.
 - ٤ - برقية من جزين يطلبون بها إعادة المحكمة البدائية.
 - ٥ - برقية من أهالي صيدا يطلبون بها أن لا يكونوا محرومين بهذا العهد الاستقلالي من نعمة الماء والنور وأن لا يكونوا خاضعين لجور أصحاب هاتين الشركتين.
 - ٦ - برقية من شباب بنت جبيل يشكرون بها اهتمام المجلس بتعزيز العلم وإنشاء المدارس في الجنوب.
 - ٧ - مذكرة من الحزب الشيوعي اللبناني بشأن الحزب القومي.
- الرئيس: تحال الأوراق الواردة لمراجعها المختصة. ألخ...
الرئيس: نعود لجدول الأعمال.
الباب السابع وزارة العدلية.
الكلمة لمعالي وزير العدلية.
وزير العدل: أيها السادة،

قبل درس موازنة العدلية من قبل مجلسكم الكريم أريد أن أفتح البحث بكلمة عامة لا بد منها تنويراً المقاصد الحكومة في الحقل القضائي.

وأول ما أرسله من على هذا المنبر تقديري العظيم لوظيفة القضاء.

فالقضاة هم القائمون بتوزيع العدل بين الأفراد على اختلاف طبقاتهم وتباين مراكزهم يستخلصون حق الضعيف ويردون الأذى عنه، تعرض عليهم القضايا الجسام ويقف أمامهم الكبير والصغير على قدم المساواة فهم حماة الأرواح وحفاظ الشرف والمال وهم مظهر من مظاهر سيادة الأمة ولذا وجب أن يكفل كل نظام قضائي مكانتهم ليتفق مع المهمة الخطيرة الموكولة إليهم وأن يحاطوا بضمانات وافية تجعلهم بمنجاة من كل تأثير.

ولا يخفى أن ضمانات استقلال القضاء لا تتم إلا في أمرين أولهما حسن اختيار القاضي وثانيهما استقلاله القضائي.

فهل أن التنظيم القضائي الذي أقره مجلسكم الموقر في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٤ يكفل هاتين الضمانتين:

أولاً - فيما يتعلق باختيار القضاة:

لقد أقر المشرعون أنه يجب أن يحاط القضاء بضمانات كافية للحصول على قضاة ذوي حظ من الثقافة والعلم

وذوي خلق متين واستقلال في الرأي بعيدين عن التحيز لا تأخذهم هوادة في التثبت بالحق وإقرار العدل وقد ذهبت الآراء مذاهب شتى في كيفية اختيار القضاة. فمنهم من قال بتركه إلى السلطة التنفيذية مع اشتراط ضمانات وافية بالنسبة للتعين والترقية.

ومنهم من ذهب إلى ترك اختيار القضاة للهيئة القضائية ذاتها. وقد اختار التنظيم القضائي الذي أقره مجلسكم بقانون ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٤٤ الطريقة الثانية رغم أنها تحد من سلطة القوة التنفيذية. فأعلن أن التعيين لا يحصل إلا بعد امتحان تجربة لجنة مؤلفة من القضاة ولا يتم هذا إلا بعد أن يقبل مجلس القضاء الأعلى ترشيح الطالب.

فيكون التنظيم القضائي الحالي قد اختار أحسن الوسائل لتعيين القضاة وهذا يعد من أكبر ميزات استقلال القضاء اللبناني يمتاز به على بقية الأنظمة المتبعة في معظم البلدان الراقية.

ثانياً - في استقلال القضاء :

لكي يضمن للقاضي استقلاله يجب أن يجعل بمنجاة من التدخل أو النفوذ بطريق مباشر أو غير مباشر. ولأجل أن يتم ذلك استقر الرأي على الأخذ بمبدأ عدم قابلية القضاة للعزل والنقل وهو منحة من منح التشريع الحديث لم يكن معروفاً قديماً وهذا المبدأ وضع لحماية المصلحة العامة لا لحماية القاضي وحده إذ أريد به ضمان حسن سير العدالة.

والتنظيم الحالي قد أقر مبدأ الحصانة القضائية بشكل واسع.

فلا يمكن نقل القضاة من وظيفة إلى أخرى إلا بناء على موافقتهم الخطية أو بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى ولمصلحة الخدمة العامة.

أما أمر التأديب فيعود لهيئة قضائية مؤلفة من كبار القضاة.

ومجلس القضاء الأعلى الذي يهيمن على القضاء مؤلف من سبعة قضاة أربعة منهم يشتركون حتماً في أعماله بحكم القانون.

والحصانة القضائية تشمل قضاة النيابة وهذا الأمر لم تقره البلدان المتمدنة فقاضي النيابة في كل بلد يمكن نقله وتأديبه وعزله من قبل الحكومة إلا في لبنان.

وبعد هذه الحصانة التي يتمتع بها القضاء اللبناني أمن القضاء اللبناني استقلاله الذي يفاخر هذا المجلس أنه أول واضع أسسه في ظل السيادة والاستقلال لأن التنظيم القضائي في لبنان بقي حتى تاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٤٤ في يد السلطة المنتدبة وكان المفوض السامي ينظم القضاء بقرارات منه ويجعل القضاة الإفرنسيين أصحاب الكلمة في لجان الترقية والتعيين والتأديب أما اليوم فكل شيء وطني ولا دخل للأجنبي في قضائنا الوطني مطلقاً.

وبعد هذا نأتي لحديث المحاكم البدائية في الأقضية:

إن قضية هذه المحاكم تثار في كل سنة عندما يدرس مجلسكم الكريم الموازنة العامة فاسمحوا لي أن أذكر لكم نبذة عن تاريخ هذه المحاكم:

ففي سنة ١٩٢٥ صدر قرار بتأليف المحاكم البدائية وعددها إحدى عشر محكمة وهي:

بيروت، طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون، بعقلين، بعبدا، جونية، زغرتا، زحلة، بعلبك.

وفي سنة ١٩٢٥ نفسها أنشئت محكمة بدائية أخرى قاعدتها البترون وفي السنة نفسها أنشئت محكمة بدائية في حلبا وبذلك بلغ عدد هذه المحاكم ثلاث عشرة محكمة.

وفي سنة ١٩٢٨ أنشئت ثلاث محاكم أخرى في أميون وحاصبيا وجزين فأصبح عدد المحاكم البدائية ست عشرة محكمة يضاف إليها المحكمتان المنشأتان في بيروت للتجارة والجزاء وبذلك أصبح عدد المحاكم ثماني عشرة محكمة بدائية.

وفي سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم اشتراعي بإلغاء هذه المحاكم واكتفى بخمس محاكم بدائية فقط موزعة على مراكز المحافظات.

ومن ثم أتى تنظيم سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٩ فأبقى هذا النظام على حاله.

وفي سنة ١٩٤٤ عندما أقر مجلسكم الكريم النظام القضائي المعمول به اليوم أقر أيضاً هذا المبدأ ولكن زاد في عدد المحاكم الصلحية ثماني محاكم إضافية موزعة على المراكز الآتية:

القيبات، قرطبا، بكفيا، حمانا، دير القمر، حويا، حاصبيا، بعلبك.

وقد خول النظام الجديد الحق للحكومة في أن تميز لحكام الصلح الانتقال إلى مراكز أخرى عند الحاجة.

ولقد وسع التنظيم الحالي صلاحية المحاكم الصلحية المدنية وتقدمت الحكومة أخيراً بمشروع قانون بتوسيع صلاحيات هذه المحاكم من الناحية الجزائية ولقد صدقت اللجنة العدلية هذا المشروع وهو اليوم بين أيديكم.

ولقد رافق هذا التقديم المعنوي تقدم محسوس في الملاك أيضاً وقد جزء إلى عدة ملاكات فرعية. ملاك يختص بقضاة الحكم وملاك يختص بقضاة النيابة، وآخر يختص بقضاة التحقيق وملاك يختص بقضاة الصلح. وجعل في كل ملاك عدة مراتب وفي كل مرتبة عدة درجات. فباستطاعة حاكم الصلح مثلاً أن يرقى إلى أعلى درجة في القضاء وهو في مركزه.

وفضلاً عن ذلك فقد رفع أساس الراتب درجة واحدة واحدة في جميع الفئات وهذه الزيادة تعادل من ثلاث إلى خمس درجات في ملاك الموظفين الإداريين من رتبة مفتش فما دون. ولم تقتصر الزيادة على هذا الأمر فقد صنف القضاة تصنيفاً جديداً كانت الحكومة فيه سخية كل السخاء فقد منحتهم من درجة إلى ثلاث درجات (ودرجتين علاوة عن الدرجة القانونية).

وإذا نظرنا إلى مساحة لبنان وعدد سكانه مع عدد المحاكم الحالية فيه نرى أنه يفيض كثيراً عن أمثاله في البلاد المجاورة وغيرها فلا يوجد في أي بقعة من بقاع العالم بقعة تمتعت بعدد من المحاكم على اختلاف درجاتها كما تمتع به لبنان.

ولهذا فالحكومة ترى أنه يتعذر عليها في الوقت الحاضر تنفيذ المطالب المتعلقة في أحداث محاكم جديدة علاوة على المحاكم التي جرى أحداثها منذ أقل من عام. ولكن هذا لا يمنع أن تفكر وأن تجد في أحداث إصلاحات جديدة كتحويل حاكم الصلح إلى حاكم فرد وإعطائه صلاحيات المحاكم البدائية وهذا مبدأ أقرته البلاد المتقدمة.

وأخيراً أرى لزماً علي أن أقول أمام هذا المجلس الموقر إن القضاء اللبناني يتمتع كما قلت آنفاً بأوسع حدود الاستقلال من ناحية اختيار القضاة وضمانات العدل وأنه بعد أن أحيط بهذا السياق من الخصائص عليه وحده أن يحقق آمال الأمة بتعزيز استقلاله فيمنع كل عمل يقلل من شأنه ويضر بسمعته.

هذه كلمة الحكومة إلى حضرات النواب تقولها بكل تجرد وإخلاص وهي تعد هذا المجلس الموقر بأن تقدم المشاريع الآتية الرامية إلى تحسين حالة القضاة والقضاء مجدداً:

- ١ - الأخذ بكل مطلب عدل يساعد على تحسين حالة القضاة بصرف النظر عن كل مؤثر خارجي لأن الحكومة ساهرة على القضاء كما هي ساهرة على غيره من دوائر الحكومة وهذا واجبها دون لزوم إلى أي تذكير.
- ٢ - تحسين حال المساعدين القضائيين والعمل على ترقيةهم وتصنيفهم تصنيفاً عادلاً.
- ٣ - مشروع تحويل المحاكم البدائية والصلحية إلى حاكم فرد له صلاحيات المحاكم البدائية.
- ٤ - مشروع يرمي إلى جعل محاكم المحافظات البدائية مرجع استئناف لحكام الفرد وإعطائها حق النظر في القضايا الجنائية التي ترتكب ضمن حدود المحافظة.

وبهذا تتحقق رغبة الأقضية والمحافظات معاً ويسود الإنصاف والعدل جميع اللبنانيين والسلام.

جورج عقل: لا نخالف معالي وزير العدلية في أن التنظيم الأخير كان خطوة في سبيل الإصلاح ونعارضه بأن يكون أية منزله لا تعدل ولا تغير فنحن نرى فيه أموراً كثيرة حرية بالتعديل. ونرى أيضاً أن الاقتصار على التنظيم الذي يطبق اليوم هو تقصير نحو القضاء وعلى الحكومة أن تسعى إلى جميع الطرق التي تعزز استقلال القضاء ونحمد الله على أن الذين يهيمنون على مقدرات البلاد هم كبار القضاة السابقين. لهذا لا أكتفي بالشأن الذي أورده معالي الوزير فأنا أتكلم كمحام وكمفوض وأدافع عن قضاء عالي الغاية يحكم بين الناس دون أن تؤثر به حتى سلطة الحاكم نفسه. فنحن نريد القضاء مستقلاً تمام الاستقلال عن سرايا الحكم وعن المجلس النيابي.

أما من الناحية المادية فأريد أن أعد نفسي بأن لا تنظر الحكومة إلى القضاء نظرتها إلى جميع

الإدارات. فالقاضي مولج بإحقاق الحق أو الميزان بين يديه بل حياة البشر وأموالهم. والقاضي يجب أن يظهر بمظهر لائق ويجب أن يكون من الطبقة الميسورة فلا يفكر وهو من على المنضدة بألبسة لأولاده وهذا ما أرى فيه مجلبة للتشويش وألفت نظر الحكومة إلى المساعدين القضائيين وبينهم عشرات لم يرقوا منذ عشرين سنة وقد سموا مساعدين لأن الواحد منهم هو ساعد القاضي الأيمن. وهو يعمل أكثر من عشرة سنوات.

كاظم الخليل:

كنت أود أن أبحث بالتنظيم القضائي الذي نقدره كلنا حق التقدير للجهود التي بذلها وزير العدل السابق. وليس هذا معناه أن التنظيم جاء تاماً من كل نواحيه كما تفضل وعدد معالي وزير العدل. فأين هي حصانة القاضي التي يتمتع بها القاضي هذا ولا يتمتع بها سواه. بكل أسف أقول كما قال القضاة أنفسهم لا يكفي ذلك على الورق وضمن القوانين ولا يطبق وقد قال القضاة أنفسهم أيضاً أنهم ليسوا مستقلين والسياسة تلعب بيدها بينهم والقضاء لم يتخذ مركزه الذي يجب أن يتخذه. لقد قال القضاة ذلك بالبيان الذي وزع على حضرات الزملاء.

يتساءل القضاة: هل يتمتع القضاء بالاستقلال الذاتي؟. دون تأثيرات خارجية؟. ثم يقولون إن الاستقلال العملي هو مجازفة متوقفة على قوة شخصية القاضي ومثانة أخلاقه لا على حماية القانون له ثم ليسترسلون بقولهم... إذا قلنا هذا نقوله عن معرفة وخبرة. فلا نتهم بعد هذا بأننا نقول ذلك لغاية في نفوسنا.

إذاً أيها السادة القضاة أنفسهم. يقولون إن النظام الحالي لا يكفي لحصانة القاضي واستقلاله. وقد سمعت كلمة تتردد على ألسنة بعض النواب بأن القضاة يريدون أن يكونوا في هذا البلد إنصاف آلهة نعم القاضي هو نصف آلة على الأرض، القاضي ينتزع روح الفرد من جسمه ينتزع ثروة الشخص ليعطيها الآخر. فيجب أن يعزز إذاً وأن يستقل وأن يرتفع عن بعض الطبقات.

إذا قلنا إن القاضي ليس بمستقل في هذا البلد فلنا شواهد كثيرة على عدم استقلاله. أنا لا أريد أن أصل من بحثي هذا الأمر العام إلى بحث أمور خاصة فأورد الشواهد والوقائع لا! أنا لا أريد ذلك. إن النظام الذي وضع هو نظام بذلت فيه جهود جبارة وهو أفضل بكثير من النظام الذي كان قبلاً في البلاد وهذا لا يعني أن لا يكون هناك ضرورة للإصلاح. ضرورة ترفع السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية. وإن السلطة التنفيذية لا يزال لها تأثير فعال على ناحية من القضاء إلا وهي ناحية النيابة العامة. أما من الناحية المادية فالنقطة التي تطرق إليها القضاة هي نقطة جوهرية فالقاضي يجب أن ينصرف بكلية إلى وظيفته فلا يفكر إلا بضميره ووجدانه وما لديه من أمور تتعلق بالعدالة بين الناس فهل أن الراتب الذي يتقاضاه القاضي اليوم هو كاف لجعله بحالة يتراح إليها وهل منا من يقول نعم؟ كلا أيها السادة وإذا كان القاضي هو موظف ويعامل كبقية

الموظفين فهذا ليس بحجة لأن الموظفين جميعهم بحاجة للمساعدة. فماذا نراهم يصنعون إنهم يؤلفون اللجان ويطلبون الزيادة والمساعدة المالية. وهذا ما يدل على أن الحاجة تدفعهم إلى ذلك ولا يجوز أن يكون الموظف متسولاً على باب رؤسائه. فلتنظم دوائر الحكومة تنظيماً صحيحاً ولنجعل كل موظف مكتفياً براتبه حتى يمكنه أن يعيش وإذا قلنا إن الموظفين كثر ولا يمكن للخزانة أن تتحمل رواتبهم فبالإمكان إخراج البعض وزيادة رواتب البعض. ثم إن معالي وزير المالية يقول إن درجة الترقية للموظفين الإداريين تراوح بين ٥ و ١٠ ليرات بينما درجة الترقية عند القضاة هي ٢٥ ليرة وقد رقوا في السنة الماضية عدة درجات ٢ - ٣ أنا أسلم معك جدلاً أن هناك امتياز للقضاة على باقي الموظفين وذلك لا يكفي. لأن القضاة إذا تناولوا راتباً أحسن من باقي الموظفين فهذا لا يعني أنهم بحالة جيدة لأن جميع الموظفين بحالة يرثى لها.

أيها الزملاء أنا أعرف وأنتم تعرفون أيضاً أن هنالك قضاة يبيعون أدوات بيوتهم وكتبهم ليعلموا أولادهم فلا يمكن لمظلوم أن يعدل بين الناس وأن يرفع الظلم عن سواءه. أما المساعدون القضائيون فقد تكلمت عنهم منذ شهرين وأجابت الحكومة أنها ستحقق مطالبهم.

لقد وعدنا وزير العدل السابق. بتحقيق مطالبينا بإعادة المحاكم البدائية وها أن فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ومعه دولة رئيس الوزارة وبعض أعضاء الحكومة قد لمسوا خلال زيارتهم للمناطق أن عموم الأهالي يطالبون بإعادة المحاكم البدائية وهل يجوز لحكومة دستورية تتولى سلطتها منبثقة عن الأمة تعمل بإرادة الأمة. الأمة تطالب بإلحاح والحكومة تتهرب من تحقيق هذا المطلب فما هو السبب، أنا لم أر شيئاً جوهرياً يحدو بالحكومة إلى الرفض حتى أتت اليوم بمشروع حاكم فرد تهرباً من إعادة المحاكم البدائية.

لقد تفضل معالي وزير العدل وقال إنه سيضع نظام «الحاكم الفرد» فإذا كان هذا النظام يقوم مقام محكمة البداية بكافة صلاحياتها فيوجد بجانب الحاكم الفرد قاضي نيابة وقاضي تحقيق وتعدنا الحكومة بأنها ستحقق هذا المشروع ضمن مدة محدودة فأنا لوعدها لمنتظرون. وسأقدم باقتراح بمادة وحيدة بهذا الشأن.

رئيس الوزارة: بخصوص مشروع قانون نظام الحاكم الفرد ستتقدم به الحكومة بأقرب وقت. لقد كنت قاضياً في عهد الانتداب وكانت بعض السلطات تحاول أن تتدخل بالقضاء وبالرغم من كل هذا كنت وزملائي القضاة لا نسمح لأحد أن يتدخل بشؤون القضاء وكنا نتقاضى رواتب أقل بكثير من الرواتب التي يتقاضاها القضاة اليوم. ولقد قلت لحضرات القضاة أثناء غياب معالي الوزير إنكم مستقلون وعليكم أن تقوموا بواجباتكم فما هذا الادعاء الواهي الذي يدعونه اليوم أن الضمانات التي أعطاها لهم هذا المجلس هي كافية لأن يقفوا بنزاهة وإخلاص في وجه كل من يحاول أن يتدخل بشؤون القضاء.

حبيب أبو شهلا: لم أكن أريد الكلام حول موازنة العدلية ولكن كلام الزملاء والمذكرة التي ينشرها القضاء في طول البلاد وعرضها دفعاني إلى الكلام. فالمسألة التي أثرت هي: هل القضاء اللبناني مستقل أم لا وهل أعطي ضمانات كافية أم لا؟.

اسمحوا لي وصدقوني إذا قلت إنني عندما تلوت تلك المذكرة صعقت فهم يطعنون باستقلالهم وبمعنوياتهم وينتقصون من قيمة السلطة الثالثة في البلاد. كنت أفهم أن يشكو القضاء من الغلاء بدلاً من أن يستعملوا هذه العبارات التي جاءت في المذكرة أعتقد أنكم قد تلوت هذه المذكرة والقضاة يعلمون شدة احترامي لهم وشدة معاونتي لهم خصوصاً عندما كنت وزيراً للعدلية فكيف بي أرى اليوم أن بين القضاء الذين وقعوا هذه المذكرة ثلاثة ممن كانوا أعضاء في لجنة القضاء التي وضعت نظام القضاء الحالي. ثم إنني أحب أن أرى ما هي هذه التعديلات التي يطلبها القضاء اليوم. لقد أجمع العالم على أن أموراً أربعة هي لأزمة لضمان استقلال القضاء ألا وهي:

١ - التعيين.

٢ - النقل.

٣ - الترقى.

٤ - التأديب.

أولاً - كيف يعين القاضي اليوم. إنه يعين بامتحان يشرف عليه مجلس القضاء الأعلى ولا يمكن أن يعين أحد إلا إذا وافق على تعيينه مجلس القضاء الأعلى أما اقتراحهم بالمذكرة بأن يكون عمر المرشح لمنصب قضائي ٣٠ سنة بدلاً من ٢٥ وأن تكون مدة التدرج ٥ بدلاً من ٣ فهل أن من يصبح عمره ثلاثين سنة يكون أحسن ممن عمره ٢٥ كلا إن شاباً عمره ٢٥ سنة يليق بأن يشغل مركزاً أكبر من مركز القاضي.

ثانياً - في النقل لقد قرر مجلسكم الكريم أنه لا يمكن أن ينقل قاض حتى ولو على سبيل الترقية إلا بعد موافقته خطياً ثم إن النظام الحالي يقضي بتقسيم القضاة إلى فئتين فئة لا يجوز أن تنقل إلا بموافقتها وفئة تنقل بموافقة مجلس القضاء الأعلى. وعلى كل حال فالقضاة لا ينقلون إلا بموافقة المجلس الأعلى.

ثالثاً - الترقية: كيف يرقى القاضي أنه يرقى حكماً من درجة إلى أعلى كل أربع سنوات ومن مرتبة إلى مرتبة بعد ثلاث سنوات على شرط أن يكون اسمه على جدول الترقية فالقاضي إذاً ليس بحاجة لرضى رئيس أو لرضى الحكومة حتى يرقى.

أمين السعد: (مقاطعاً) من الذي يضع القضاة على جدول الترقية.

حبيب أبو شهلا: (متابعاً) مجلس القضاء الأعلى هو الذي يضع القضاة على جدول الترقية - أي القضاة أنفسهم - إنهم يقترحون أن تكون الترقية بعد سنتين حكماً. وقد جعلوا القضاة على ثلاث فئات. فئة أولى درجة ترقيتها ٣٠ وفئة ثانية درجة ترقيتها ٤٠ وفئة ثالثة درجة ترقيتها ٤٥ على الأساس.

رابعاً - والأمر الأخير الذي ألفت نظر المجلس الكريم إليه هو هذا الذي اسموه السعي لاستقلال القضاء. فالمجلس والحكومة رغبة منهما في إعطاء الضمانات الكافية للقضاء انتزعا كل صلاحية من وزير العدلية وأعطياها لمجلس سمي بمجلس القضاء الأعلى. وهو يتألف:

من قضاة الفئة الأولى الذين هم حكماً أعضاء فيه. وثلاثة قضاة من الفئة الثانية. والقضاة اليوم يقترحون بمذكرتهم أن يكون هؤلاء القضاة الثلاثة أعضاء في مجلس القضاء الأعلى بطريقة الانتخاب وهذه طريقة نشجبتها لأنها تضرب باستقلال القضاة فتقع الحزازات والعنعات.

وليسمح لي حضرات القضاة الذين وضعوا هذه الاقتراحات وأنا لا أشك بأنهم من خيرة القضاة، أن أصارحهم بأنهم لا يكونون من خيرة المحامين فالقاضي لا يمكن أن يكون محامياً بارعاً والعكس بالعكس.

أيها الزملاء أن القانون يحمي القضاة حماية تامة فأهيب بالمجلس الكريم أن يصفي الأمر تصفية نهائية لأن كل بحث حول هذا الأمر لا يمس السلطة التي ينتمون إليها فحسب بل يمس البلاد وكيان البلاد أنني أخاف بعد أن صدر الكلام عن القضاة أنفسهم أن لا نتمكن من مطالبة الأجنبي بإلغاء المحاكم الأجنبية.

أيها الزملاء لو افترضنا أن هناك دعوى أمام محكمة بيروت البدائية فيها مدعي ومدعى عليه ولو افترضنا أن أحد الوزراء أو أحد النواب يسعى لمصلحة المدعي فماذا يخاف القاضي من هؤلاء الحكومة لا تستطيع أن تنقله ولا أن تمنعه من الترقى أنه يستطيع أن يرفض كل مسعى وهو هادئ مطمئن.

إن النصوص لا قيمة لها بل القيمة في النفوس.

لقد مارست المحاماة منذ ٢٥ سنة وعرفت القضاء يوم كان لا حصانة ولا ضمانات له وعرفت قضاة كانوا ولا يزالون يشرفون القضاء باستقلالهم ونزاهتهم.

هذا ما أحببت أن أقوله لأنني أحب القضاة وليس حبي لهم لمنفعة شخصية بل أحببتهم وقدمت مهنتهم وحاولت إعطاءهم كل مطالبيهم.

فاستغرب اليوم أن يسلكوا في سبيل تعديل رواتبهم هذه الطريقة التي لا تتفق مع مصلحتهم ولا

مع الحقيقة فهل هي الطريقة المثلى للوصول إلى تعديل رواتبهم؟ إنني أشجب علناً وبكل صراحة هذه الطريقة التي سلكت لأنها هدامة لهذا الاستقلال وآمل من الحكومة أن يكون همها وجوابها هو إثبات لهيبة الحكم في هذا البلد.

محمد العبود:

إننا نأمل من حكومتنا الحالية وخصوصاً أن على رأسها دولة رئيس الوزراء الذي شغل أكبر المناصب القضائية والذي شرفها طيلة وجوده فيها. إن تمديد الإصلاح إلى هذه الناحية لأنه لا يمكن أن نفتتح بأنه لا يوجد تدخلات في القضاء فالضمانات الحالية لا تكفي ويذكر المجلس الكريم أن كلمة إشراف أو انتداب وزير العدل. كانت مدار جدل في بحثنا عندما عرض قانون التنظيم القضائي على المجلس وإني أستغرب أن من بعض أعضاء هذا المجلس الكريم وقد احتكم القضاة إلى هذا المجلس وقالوا إن هناك مداخل في القضاء أن يكون جوابهم أنه لا يوجد مداخل. ثم إني أناشد هذا المجلس الكريم بأن لا يوافق على موازنة ليس فيها محاكم بدائية تؤمن حاجات المناطق الأهلة بالسكان والتي هي بأمرس الحاجة إليها.

كمال جنبلاط: «خطاب منشور في ملحق لهذه الجلسة».

خليل أبو جودة: إن المحاكم الأجنبية في بلادنا حلت مكان المحاكم الفنصلية والامتيازات الأجنبية وكانت بموجب قرار من المفوض السامي بموجب صك الانتداب. وها أنني أتساءل اليوم لماذا يجب أن نتقيد ببقاء هذه المحاكم الأجنبية إذا كانت الحكومة تريد إلغاء المحاكم الأجنبية بدون أن يكون في وجهها أي مانع فليس أمامها إلا أن تتطلع إلى جارتنا سورية التي ألغت هذه المحاكم ولم يأت أحد ويرغمها على إعادتها وكذلك حقنا الذي يجب أن نأخذه ولا ننتظر أن يعطى لنا. ولو كنا قد انتظرنا لكان هذا الدستور السابق الأعرج لا يزال قائماً في البلاد ولما كنا عدلنا الدستور بالرغم عن وجود التحفظات وكان بعد تعديل الدستور نفي وتشريد واعتقال. أيها الزملاء إذا كانت الدول المنظمة في جمعية الأمم المتحدة تقبل من لبنان قضاة في محكمة العدل الدولية وهذه هي البرقيات تشير بالأمر إلى أنهم سيكلفون مصر ولبنان بأن يختارا قضاة في محكمة العدل الدولية وأن يجلس قضاة العالم المتمدن إلى جانب قضاتنا وهذا اعتراف منهم بأن عندنا قضاة يؤمنون العدل للجميع. فأحرى بهم أن يعترفوا بأن قضاتنا يؤمنون العدل للجميع كذلك على أرض الوطن لذلك أرجو الحكومة أن لا تشاور أحداً وأن لا تفاوض بل تأخذ حقها أخذاً.

عادل عسيران: من حق الزميل الأستاذ حبيب أبو شهلا أن يدافع على مشروع التنظيم القضائي الذي وضعه للمشروع خطأ خطوة كبيرة نحو استقلال القضاة وتحسين حالتهم ولكنه لم يحقق كل شيء وأذكر أنه عندما عرض هذا المشروع على المجلس كنت من الذين انتقدوا المشروع وطلبت إعادته للحكومة لدرسه على ضوء التنظيمات القضائية الموجودة في مختلف البلدان الديموقراطية والبلدان العربية.

وها هم القضاة اليوم يتدمرون من هذا المشروع وقد أراد حضرة الزميل أن يدافع عن مشروعه وكانت فكرته أن استقلال القضاء له عناصر أربعة وهي: التعيين، والترقي، والنقل والتأديب. وإنني أوافق على أن هذه هي عناصر استقلال القضاء ولكن المشروع لم يحقق هذا الاستقلال لأن التعيين والترقي والتأديب والتقاعد كلها موضوعة بين يدي مجلس القضاء الأعلى. وهذا المجلس، مؤلف من أعضاء قسم منهم معين من قبل الحكومة والقسم الآخر يرقى بناء على رغبة الحكومة ووضعها الأشخاص المرغوب فيهم على جدول الترقية وهذا يعني أنها ما تزال تهيمن على مجلس القضاء الأعلى أضف إلى ذلك أن التفتيش أمر منوط بالحكومة ويمكن لوزير العدالة في أي وقت شاء أن ينتدب من يشاء للتفتيش على القضاة فيذهب المفتش ويضع التقارير ويحيلها مع ملاحظاته، فالتفتيش من الحكومة والمجلس الأعلى معين من الحكومة فأين الاستقلال إذن؟

ولنأت إلى النقطة الأخيرة. وهي التعويضات، ولعل الدافع الرئيسي لتعديل هذا المشروع هي الحاجة. لأن التعويضات غير كافية أن القضاة يريدون أن يروا أنفسهم مستقلين عن كل مؤثر. يريدون أن يتمشوا على قاعدة: العدل أساس الملك يريدون أن يعملوا لمصلحة هذا البلد فرفعوا عريضة ويجب أن نتقبلها نحن والرأي العام والصحافة يصدر ربح لا أن نصعق أتريدون منهم أن يرتشوا حتى يفهم هذا المجلس بأنهم لا يستطيعون أن يعيشوا بمرتباتهم هذه؟ إن هذه العريضة هي بادرة من القضاة يجب أن يشكروا عليها لأن القاضي لا يمكن أن يكون نزيهاً مستقلاً فعلاً إلا إذا أعطينه تعويضات تتناسب مع مستوى المعيشة التي يجب أن يعيشها.

إن الحكومة لم تكافح الغلاء ولو كافحته لحق لها أن لا ترفع مستوى تعويضات ولذلك أصبح أولى واجباتها إجابة طلبهم.

إن القضاء في بريطانيا العظمى يتمتع بمعنويات كبيرة ذلك لأن القاضي يتناول مرتبات ضخمة جداً ترفعه إلى المستوى الذي يليق به فلا يجنح إلى الرشوة ولا يتكاسل عن عمله بل يقوم بواجباته كلها حق القيام فلم لا نرفع مستوى معنويات القضاء عندنا.

أنا أؤكد لكم أن القضاة الإنكليز والأميركان والفرنسيين وغيرهم من المنتسبين إلى القضاء في سائر الدول لا يمتازون عن قضائنا بعلمهم وتجربتهم ولو وفرنا للقاضي عندنا ما هو متوفر لهم في بلدانهم لوجدنا قضائنا مثلاً أعلى للنزاهة والفعالية والعدل.

إن حسن الاختيار في التعيين أمر جوهري ولكن يجب أن يعطى القاضي تعويضاً كافياً ليشعر أنه في مأمن من غائلات الزمن فيتمكن من الظهور في المجتمع بمظهر يليق به وهكذا يكرس جهوده لخدمة مصلحة الدولة أما أن تبقيه عرياناً جائعاً وتطلبوا منه نزاهة وعدلاً وفعالية فهذا ما لا يمكن تحقيقه بين البشر فالعلة إذاً ليست في النفوس بل في النصوص فأصلحوها.

أحمد الحسيني: إن الحكومة اليوم تأتينا بمشروع الحاكم الفرد حتى لا تعاد المحاكم البدائية. فما هو السبب؟ ثم إن الزميل حبيب أبو شهلا قال إن القضاة أنفسهم وضعوا النظام القضائي الحالي ووضعوا التشريع لحمايتهم واستقلالهم وهذا لا يعني أنه يمكن تعديله أو العدول عنه حسب ما تحتاج إليه الظروف بعد أن تحقق هذا التشريع لم يكن كافياً فأرجو المجلس أن يمعن النظر بهذه القضية.

عبد الله اليافي: انني أهنيء زميلي سعدي بك المنلا على الكلمة التي ألقاها حول موضوع القضاء وأهنيء زميلي حبيب أبو شهلا على موقفه أيضاً وإن كنت أخالفه في ذلك. وقد يبدو هذا متناقضاً ولكن لا إن القضية على نوعين: الأولى معنوية والثانية مادية.

فيجب علينا حكومة ومجلساً أن نتكاتف لنرفع مستوى القضاء أقول ذلك لأن كل حكومات العالم تنظر إلى القضاء نظرة تختلف عن بقية فروع الإدارة ولم يفت هذا الأمر على الحكومة اللبنانية في المشروع الذي تقدمت به إلى المجلس وحسنت بموجبه نظام القضاء ووضعته أسس استقلاله ونجد أنها ميزت تمييزاً ظاهراً بينهم وبين موظفي الإدارة على أننا إذا راجعنا الفرق بين رواتب موظفي الإدارة والقضاة منذ سنة ١٩٣٢ حتى اليوم لوجدنا أن تلك القاعدة الأساسية قد زالت اليوم بإيجاد هذه المديريات العامة الجديدة فأصبح راتب رئيس غرفة الاستئناف ٣٥٠ ليرة وراتب المدير الممتاز ٣٥٠ ليرة أيضاً فالذي أريد أن ألفت إليه نظر الحكومة هو أن تميز القضاة عن غيرهم من الموظفين لأنه يمكن لها أن تأتي بشخص من الشارع ثم تنصبه مديراً أو محافظاً وهي لا تطلب من الموظفين الإداريين الضمانات التي تطلب من القاضي.

أما الناحية المعنوية فإن جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم قد رسمت هذه القاعدة التي وضعت استقلال القضاة حتى أن المشروع القضائي الذي تقدم به زميلي الأستاذ أبو شهلا ووضع فيه جميع رغبته واستعداده الحسن لرفع القضاء. لا يحيد عن كونه قانوناً أي أنه خاضع لتطورات الزمن ومن أدري من القضاة أنفسهم بصوابية هذا القانون أو بضرورة تغييره فهل ضمن لهم استقلالهم المعنوي أم لا؟ أيها الزملاء. لا يجب علينا أن نتذمر من هذا الأمر كأنه انتقاص من قيمة القانون. لا أبدأ على الإطلاق. إن القضاة اليوم يرون بعد الخبرة والممارسة أن هذا القانون غير كاف لضمان استقلالهم المعنوي ويطلبون من الحكومة أن تعدل هذا القانون على الشكل الآتي ويقدمون المواد المعدلة كما يريدونها أن تكون. أنا لا أريد أن أتكلم في أمر تعديل هذه المواد قد يكون لي رأي لا توافقي عليه الحكومة وربما قسم من المجلس. على أي أرى أنه لا مفر لنا من أن نؤلف لجنة تطهير مجددة تخرج القضاة الذين ليسوا هم أهلاً لذلك. وأنا لا أريد أن أعطي رأياً الآن أمام مشروع مقدم من القضاة ومن قضاة ليسوا من الصنف الخامس أو السادس بل من القضاة الذين شرفوا القضاء اللبناني وهم من خيرة القضاة فيجب أن تعير الحكومة اهتمامها إلى ما يتضمنه مشروعهم وأن تأخذ بعين الاعتبار قضية معاشات الموظفين جميعهم وبالدرجة الأولى التعديلات التي طلبها القضاة وذلك صوناً لكرامة القضاة وكرامة الحكومة والمجلس.

وزير المالية:

كلنا متفقون على أنه يجب أن يكون للقاضي ضمانات مادية بقدر الضمانة الأخلاقية والعلمية فهل قامت الحكومة بهذا التمييز للقضاة أم لم تقم بذلك؟ إن هذا الفارق على حسب قول الزميل عبد الله بك اليافي بين سنة ١٩٣٢ - ١٩٤٥ بين القضاة وبقية الموظفين هو باق فهل رفعت الحكومة ملاك المديرين؟ كلا ولكنها بالعكس عمدت على رفع ملاك القضاة فأعطت أقلهم زيادة ٥٠ ليرة على الأساس وبعضهم ٧٥ ليرة وضجت لهذا أوساط المأمورين الإداريين وبدؤوا يطالبون ولا يزالوا يطالبون بالزيادة. ثم نرى اليوم أن القضاة يطالبون باللهجة التي تعلمون بزيادة جديدة حتى يصبح راتب القاضي ٧١٠ ليرة شهرياً أي أكثر من راتب الوزير. إنهم يقولون بأنهم من ذوي الشهادات، ويغرمهم من ذوي الشهادات أيضاً. القاضي يبدأ ١٥٠ ويصل ٤٢٥.

المهندس يبدأ ١١٠.

والطبيب يبدأ ٩٠.

والمهندس لا يتجاوز ٢٧٥ كذلك الطبيب لا يتجاوز ٣٢٥.

أما المديرون العامون الذي عدل ملاكهم نظرياً فلا يأخذ منهم راتب ٤٢٥ ليرة إلا موظف واحد في الدولة كلها وأكبر موظف بعد ذلك راتبه ٣٥٠ ليرة وهاكم مثلاً مدير المالية العام مضت عليه ٣٠ سنة وعليه مسؤولية أيضاً، مسؤولية ٦٠ مليون ليرة يأخذ ٣٢٥ ليرة.

وفي الإدارة أفراد يقضون ٢٥ سنة حتى يصل راتبهم إلى ١٢٥ ليرة أنهم يطلبون أن تكون للقاضي ميزة وهي بالفعل موجودة ثم إن مجلس القضاء الأعلى هو مؤلف من أربع قضاة هم أعضاء طبيعون وثلاثة تعينهم الحكومة.

إنهم يقترحون أن ينتخب القضاة بدلاً من تعيينهم أتريدون أن ندخل مبدأ الانتخاب فتصبح القاعدة انتخابي فافيك وهل هذه القاعدة أفضل من تعيين الحكومة.

وزير العدل: لقد تناقشت مع القضاة وكنت متفقاً معهم بوجوب رفع مستوى القاضي على أنني لم أوافقهم على نشرتهم التي وزعوها ونشروها.

أمين السعد: إن الأمر الذي لفت نظري هو ما جاء في نشرة القضاة بأن استقلالهم مهدد بالتأثيرات السياسية التي تحصل عندهم وهذا معناه أنه لا عدل إذا كان القاضي غير مستقل وتأكيد منهم على أنهم غير مستقلين ومن أدري بالداء من الذي فيه.

إن التنظيم القضائي قد أعطاهم حسنات من حيث التعيين والترقي والنقل على أن القاضي لا يزال خاضعاً للسلطة التنفيذية لأن نقله وتأديبه يتعلق بالمجلس الأعلى الذي تعين أكثريته الحكومة وهذا هو السبب الذي جعل القضاة ينتقدون هذا التنظيم.

حبيب أبو شهلا: إن الترقّي غير متوقّف على رأي الحكومة بل هو «أوتوماتيكي» حكماً «de droit»

أمين السعد: أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى منع الوساطات وقديماً كانوا يطلبون أن تتلى بطاقات التوصية.

وزير العدل: لقد أرسلت تعاميم إلى القضاة أرجوهم بها أن يخبروني عن كل تدخل يقع معهم ويربطوا بكل شجاعة بطاقة التوصية في الملف وأن يتلوا ذلك في كل دعوى وحتى الآن لم تردني شكوى واحدة. فالقاضي الذي لا يتجرأ أن يفعل ذلك يكون هو المسؤول.

الرئيس: الباب السابع وزارة العدلية.

لدي اقتراح بمادة وحيدة للزميل كاظم الخليل وهو مستعجل مكرّر وهذا نصه:

مشروع قانون

بطريق الاستعجال المكرر

مادة وحيدة - خلافاً لقانون التنظيم القضائي الصادر بتاريخ ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٤٤ تعاد المحاكم البدائية إلى الملحقات.

كاظم الخليل فريد الخازن

أرجئه لبعده الانتهاء من الموازنة لأنه اقتراح قانون ولا يمكنني أن أطرحه إلا بعد الانتهاء من الموازنة أما إذا كان اقتراح رغبة فإني أطرحه.

كاظم الخليل: إنه اقتراح رغبة.

الرئيس: من يقبل باقتراح الزميل كاظم الخليل فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح. والآن الباب السابع وزارة العدلية الفصل الأول الإدارة المركزية البند الأول.

موظفو الإدارة المركزية ٩٢٤٧٩ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني، لوازم ونفقات إدارية ٢٧٢٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. البند الثالث. اعتماد إجمالي لتصنيف المساعدين القضائيين ٧٠٠٠٠ ليرة.
من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث.

وزير المالية: الحكومة تطلب ٢٠٠٠٠ ليرة إعانة لصندوق تقاعد المحامين بند رابع.

الرئيس: بند رابع إعانة لصندوق تقاعد المحامين اعتماده ٢٠٠٠٠ ليرة تطلب الحكومة إضافته.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع الفصل الثاني. المحاكم المدنية البند الأول: محاكم الاستئناف ٤٧٦٧٧٦ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني موظفو المحاكم الدائمة ٧٠٧٩١٥ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. البند الثالث موظفو المحاكم الصلحية ٦٠١٤٣١ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع لوازم ونفقات إدارية ٩٣٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس مشتري كتب وطبع قوانين ١٠٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس. البند السادس: بدل علف خيول للمباشرين ٢٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس :

قبل البند السادس ، البند السابع : نفقات شهود ونفقات قضائية ٦٥٠٠٠ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس :

قبل البند السابع ، الفصل الثالث ، المحاكم الشرعية ، البند الأول : موظفو المحاكم الشرعية

٢٣٣٨٣٤ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس :

قبل البند الأول ، البند الثاني : لوازم ونفقات إدارية ٨٠٠٠ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس :

قبل البند الثاني .

عبد الله اليافي : أطلب من الحكومة أن يشمل تنظيمها الجديد للمساعدين القضائيين ، موظفي المحاكم الشرعية .

وزير العدل : الحكومة توافق على طلب الزميل عبدالله اليافي .

الرئيس : والآن الفصل الرابع . دار الفتوى .

البند الأول : موظفو الإفتاء ٨٢١٩٨ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبل البند الأول ، البند الثاني : لوازم ونفقات إدارية ٣٠٠ ليرة .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس :

قبل البند الثاني . والآن انتهينا من درس موازنة العدلية وقد وعدت الزميل كاظم الخليل تلاوة

كل اقتراح يرديني بعد التصديق على الموازنة . ليتل اقتراح الزميل كاظم الخليل .

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

مشروع قانون بمادة وحيدة بطريق الاستعجال المكرر

مادة وحيدة: يعدل قانون التنظيم القضائي الصادر بتاريخ ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٤٤ لجهة إقامة نظام الحاكم الفرد له صلاحية محاكم البدائية على أن يوضع هذا النظام بموجب مرسوم وبخلال شهر من تاريخ اليوم.

كاظم الخليل أديب فوزلي مجيد ارسلان
إبراهيم حيدر يوسف الهراوي وغيرهم . . .

حبيب أبو شهلا: أنا معارض لفكرة إرجاع المحاكم البدائية لذلك أرجو من زملائي أن يتخذوا الطريق الأصولي في طلبهم. فأين يجب أن تكون هذه المحاكم وما هو عددها؟

رياض الصلح: إن هذا الاقتراح مبهم إنما الذي أعلمه أن هناك محافظتين تشتملان على محكمتين. ولكن كخطوة أولى يمكن الحكومة أن تعد بأن تكون المحكمة البدائية بدلاً من بعبداء مثلاً في جونه وبداً من طرابلس في مكان آخر. وهكذا في بقية المناطق.

وزير المالية: دون الطلب الذي أبداه رياض بك عقبات فالمحكمة البدائية في دائرة واحدة لديها مدعي عام وقاضي تحقيق ويتناوب الجلوس مختلف القضاة. فإذا مرض عضو تعطل الجلسات فهذا الحل إذا لا يفك المسألة.

وزير العدل: لا يمكننا حسب القانون أن ننظر بهذا الاقتراح إلا بعد تقديمه بـ ٢٤ ساعة.
خليل أبو جودة: نحن لا نستطيع زيادة النفقات بموجب الدستور وهذا الاقتراح مرفوض شكلاً لأنه يتطلب زيادة نفقات.

رئيس الوزارة: أطلب إحالته للجنة لدرسه.

كاظم الخليل: إن الاقتراح لا يختلف مع القانون وهو مقدم بطريقة الاستعجال المكرر لذلك يطرح فوراً. والقانون يفرق بين الاستعجال والاستعجال المكرر الاستعجال يجب أن تدرسه الحكومة قبل ٢٤ ساعة أما الاستعجال المكرر ففوراً يطرح. أما إحالته إلى اللجنة فقد اعتدنا أن تحول الاقتراحات إلى اللجنة فتنام هناك.

فيليب تقلا: لست أرى أسباباً لهذه المشادة بين حضرات النواب والحكومة فيجب أن يقرر هذا المجلس فيما

إذا كان هذا الاقتراح مستعجل مكرر وما يمنع الحكومة من أن تعيد المحاكم البدائية لبعض الأفضية وهي تسلّم بأن بعض الأفضية بحاجة ملحة إليها.

وزير الخارجية: الحكومة لا يمكنها أن تصرّح إلا بأمر واحد وهي أنها ستدرس مشروع إعادة المحاكم بكل انتباه وهي تعارض اقتراح كاظم الخليل بصورته الحاضرة.

الرئيس: هل يقبل المجلس بأن يطبق على هذا الاقتراح مشروع قانون الاستعجال المكرر. من يقبل بذلك فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح ورفعت الجلسة.
(في تمام الساعة السابعة)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

فيليب تقلا

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

أحمد إسبر